Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

المباحثُ الصّرفيّة في كتاب المُلَخّص فِي ضَبْطِ قَوَانِين العربيّةِ لابن أبي الرّبيع الأَندلُسِيّ (ت688ه)

Morphological Studies in Ibn Abi al-Rabi' al- Andalusi's (d. 688 AH) Summary of the Rules of Arabic Grammar

القريشيّ, دلال وسمي شلاكَة

إشراف: أ.د عليّ حسن عبد الحسين الدّلفيّ

جامعة واسط — 2026

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/162

https://doi.org/10.31185/uowasit-6

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهـــورية العـــراق
وزارة التَّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة واسط/ كُلّيَّة التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة
قســم اللُّغـة العربيَّة

المباحثُ الصَّرفيَّة في كتاب المُلَخّص فِي ضَبْطِ قَوَانِين العربيَّةِ لابن أبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ(ت688هـ)

رسالة تقدّمت بها الطَّالبةُ

دلال وسمي شلاكَة القريشيّ

إلى مجلس كُلّيَّة التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة–جامعة واسط/ وهي جزء من متطلَّبات نيل شهادة الماجستير في فلسفة اللُّغة العربيَّة وآدابها / لغة

بإشراف

الأُستاذ الدُّكتور

عليّ حسن عبد الحسين الدّلفيّ

2026م 1447هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ٢٥
وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ٢٦ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً
مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفْقَهُواْ قَوْلِي ٢٨ ﴾

سورة طه: الآيات 25 – 28

بسم الله الرّحمن الرّحيم

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لَجنة المناقشة، وأَعضاؤها نشهدُ أَنّنا اطّلعنا على هذه الرِّسالة الموسومة بـ **(المباحثُ الصَّرفيَّة في كتاب المُلَخَّص في ضَبطِ قَوَانِين العربيَّةِ لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسيّ ت ٦٨٨هـ)** التي قَدَّمتها الطَّالبة **(دلال وسمي شلاكَة عويد)** وقد ناقشنا الطَّالبة في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أَنَّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللُّغة العربيَّة وآدابها/ اللُّغة، وبتقدير ( ).

التَّوقيع:

الاسم: مجيد خير الله راهي

(رئيسًا)

التَّوقيع:

الاسم: جبّار اهليل زغير

(عضوًا)

التَّوقيع:

الاسم: ياسين محمّد فيصل

(عضوًا)

التَّوقيع:

الاسم: عليّ حسن عبد الحسين

(عضوًا ومشرفًا)

صدّقها مجلس كلّيّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة /جامعة واسط.

التَّوقيع: أ.د محمود حمود عراك

الاسم : أ. د. محمود عرّاك القرشيّ

(عميد كلّيّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة)

التَّاريخ: ٢/٥/٢٠٢٦

...ص في ضبطِ قوانين العربيةِ لابن ابي الربيع الاندلسيّ ت ٦٨٨هـ) التي قَدَّمتها الطَّالبة **(دلال وسمي شلاكَة عويد)** أُعِدَّت بإشرافي في قسم اللُّغة العربيَّة/كُلّيَة التَّربيَّة للعلوم الإنسانيَّة/ جامعة واسط، وقد اسْتَوفَتْ خطَّتها استيفاءً تامًّا يؤهّلُها للمناقشة؛ للحصول على شهادة الماجستير في فلسفة اللُّغة العربيَّة وآدابها /اللُّغة.

الإهداء

أُهدي ثمرة هذا الجهد إلى من زرع في دربي بذور الأَمل، ولم يجن ثماره، إلى من كان لي سندًا وأُنسًا، فغاب جسدُه وبَقيَ حضوره متأصلًا في كُلّ خُطْوَة أَخْطُوها، مُلهمًا لي في مسيرتي العلميَّة.

إلى من فتَّ رحيله نياط القلب حزنًا وغُصّةً، إلى أَخي الشَّهيد إحسان، الذي حفرَ اسمه في مَيادِين الحرب، وذَاكرة الوَطن، وترك إرثًا لا يُمحى في سِجِلّات البطولة وقلوب عارفيه.

إليه، حيث يَرْقدُ عند الرَّفيق الأَعلى، أُهدي هذا العمل؛ تحقيقًا لأَملٍ طالما تمنّاه ووفاءً لروحه، وامتدادًا لقيمه، وعرفانًا بما غرسه في نفسي من عزيمةٍ وإيمان.

طِبتَ في عليّين، وسلامٌ عليك ما بقي في القلب نبضٌ، وفي الذَّاكرة وفاء، يا نعم الأَخ..ويا نعمَ الأَب والعماد.

شكر وعرفان

قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [لقمان:12]

فالشُّكرُ والحمدُ للهِ أَوَّلا وآخرًا، الذي بنعمتِهِ تتمّ الصَّالحات، وبتوفيقه تتحقّق المقاصد والغايات، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمّد وعلى آل بيته الكرام، وبعد:

مِنْ مبدأ مَنْ لَمْ يشكر المخلوق لم يشكر الخالق، أَتقدّم بخالص الشُّكر وعميق الامتنان إلى أُستاذي الفاضل الكبير علمًا وخُلُقًا (الأُستاذ الدُّكتور عليّ حسن الدِّلفِيّ) لِما قدّمه بالرَّغم صعوبة الظَّرف الذي طرأ عليه في مرحلة البحث من إشراف علمي رصين، وتوجيه سديد، ومتابعة دقيقة أَثرت هذه الرِّسالة وأَغنتها، وحين أَثقلني الفقد جاءت مواساته الصَّادقة موقفًا لا يُنسى، وكلمةً رحيمة أَعادت للنَّفس توازنها، فكان عطاؤه إشرافًا يُقِيمُ العقل، ودليلًا على نبلٍ راسخ؛ إِذْ عَلَّمني أَنَّ البحث العلميّ ليس فقط منهجًا، بل موقفًا في الحياة، وأَنَّ الطَّريق إلى المعرفة لا يُختصر، بل يُخاض بتأنٍ وشغفٍ، وعَلَّمني قبل ذلك أَنَّ الإشراف العلميّ للأُستاذ لا يعني الحجر ولا القَسْرَ فالبحث مسؤولية الباحث أَوَّلًا وأَخيرًا، والأُستاذ هُوَ تَلك المنارة العالية التي تضيء وترشد، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك في علمه وعطائه.

كما أَتقدّمُ بالشُّكر والتَّقدير إلى من عَلَّمني خطوات البحث الأُولى مشرفي في رحلة البكالوريوس الذي كان إيمانُهُ بي كطالبة دراسات عُليا أَساسًا متينًا انطلقت منه في دراستي العُليا، وفي لحظات الفقد كانت كلماته الصَّادقة ومواساته النَّبيلة بلسمًا خفيًّا، أَعانني على الثَّبات؛ فكان موقفه شاهدًا على نُبلٍ لا يتعلّم، ورحمةً لا تُدرَّس بل تُولد مع المواقف الكبار، إلى أُستاذي الدُّكتور جبّار اهليل الزَّيدِيّ، فجزاه اللهُ عن إحسانه حسنات لا تنقطع.

وأَتقدّم بجزيل الشُّكر إلى أُستاذي الذي أَنار ومضات علم الصَّرف في نفسي، إلى من جعلني أُبحرُ في رحلة بالقرن السَّابع للهجرة مع شخصيَّة علميَّة فذّة وأَتعلّم من علمِهِ الوافر، إلى صاحب الموضوع الذي أَصبح رسالة علميَّة بين أَيديكم علَّامة الصَّرف الدُّكتور مجيد خير الله الزَّاملِيّ، فأسأل الله أَنْ يجزيه عني أَفضل الجزاء.

وأَخَصُّ بالذِّكرِ أَخي الشَّهيد إحسان، المساند الأَوّل لي في مسيرتي العلميَّة، كان لي نَعم الأَخ ونعم الأَب والعماد، فأسأل الله أَنْ ينزله منازل الصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين، وأَنْ يجعل هذا الجهد صدقةً جاريةً عن روحه.

وإلى وجهات قلبي، ودعامة قلبي في لحظات الضَّعْفِ، إلى من كان دعمهم امتدادًا لقوتي ووقودًا لاستمراري، أُمي الحبيبة، وإخوتي، وأَخواتي، وأَخوالي، أَتقدّمُ بكلّ عبارات الوفاء، وبأَرقّ كلمات الشُّكر والثَّناء، ما من خيرَ أَنا فيه إلَّا وكان لعائلتي الأَثرُ البالغ فيه، فأَينما حلّت أُمي، وحضرت روح أَبي، وساندني إخوتي، أَزهرت دلال عبيرَ الياسمين، وأُورقت جمالًا وأَملًا.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيب﴾[هود:88]

الباحثة
دلال وسمي شلاكَة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5-1
التَّمهيد: ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ وكتابه المُلَخّص	23 -6
الفصل الأوّل: منهج ابن أبي الرَّبيع الصَّرفيّ ومصادره	52-24
المبحث الأَوّل: طرائقه في إيراد المادة الصَّرفيَّة	46 -25
المبحث الثّاني: مصادرُه من الأعلام والكتب	52 -47
الفصل الثّاني: أَدلّة الصِّنَاعَة عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ	130 -53
المبحث الأَوّل: السَّماع	85 -55
المبحث الثّاني: القياس	106 -86
المبحث الثّالث: العِلّة الصَّرفيَّة	119 -107
المبحث الرَّابع: استصحاب الحال	124 -120
المبحث الخامس: الإجماع	129 -125
الفصل الثّالث: الجهد الصَّرفيّ عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ	234 -130
المبحث الأَوّل: الميزان الصَّرفيّ	149 -131
المبحث الثّاني: تصريف الأَسماء	178 -150
المبحث الثّالث: تصريف الأفعال	185 -179
المبحث الرَّابع: المصادر	199-186
المبحث الخامس: التَّصغير	214-200
المبحث السَّادس: النَّسب	227-215
المبحث السَّابع: الإعلال	234 -228
الفصل الرَّابع: الشَّخصيَّة العلميَّة لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ	-235
المبحث الأَوّل: آراؤه التي انفرد بها	240 -236
المبحث الثّاني: موقفه من مسائل الخلاف الصَّرفيّ	250 -241
المبحث الثّالث: تأثّره وتأثيره	266 -251
المبحث الرَّابع: قدرته على المحاججة والمناقشة	279-267
المبحث الخامس: المآخذ على ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ	292 - 280
الخاتمة	298 -293
المصادر والمراجع	341 -299
الملخص باللّغة الإنكليزيَّة	A-B

المُقدِّمة

بسم اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيْمِ

المُقدِّمة

اللّهم إنا نستعين بكَ، ونستهدي بنورك، ونرجو عفوك، ونطمع برضاك، ونأملُ أَنْ يكون عملنا هذا خالصًا لوجهك الكريم. والصَّلاة والسَّلام على أَشرف خلقه النَّبيّ العربيّ الأَمين مُحمّد وعلى آله الطَّيبين الطَّاهرين وصحبه المنتجبين.

أَمَّا بعد...

فَإِنَّ شأن العربيَّة عَظيم، ومقامها جليل؛ لأَنَّها اللُّغةُ التي اختارها ـسبحانه وتعالى- لتكُونَ لُغة خاتم كُتُبه الذي نزَّلهُ على خاتم رُسله، مُحمَّد (صلَّى اللهُ عليه وآله وسلّم)، فَمَا أَعظمهُ من شرف، وما أَروعه من تكريم.

وهذا التَّكريم دَاعٍ قَوِيٌّ لأَنْ يهتمّ بها ناطِقُوها، ويبحثُوا فِي دقائِقِها، ويغُوصُوا فِي بَحرِها مُسْتخرَجِينَ الدُّرر من أَعماق فصاحتِها؛ حتّى تَتَّضح لهم سِماتها المميّزة وتتبيّن لهم الخصائص التي أَكسبتها هذا التَّميز وأَوصلتها إلى تلك المكانةَ العظيمةَ.

وكان سعيُ علماءِ العربيَّةِ الأَوائل عظيمًا؛ إذْ أَولَوها عنايةً فائقةً، فصنّفوا المؤلَّفاتِ التي توضّحُ أَحكامَها وقواعِدَها ومسائلَها، وتُسهّلُ على النَّاسِ مَعرفةَ نحوِها وبيانِها.

وعِلمُ التَّصْرِيفِ واحدٌ من العلُومِ التي كانَ لها شأنٌ عالٍ بين عُلُوم العربيَّة، فهو الذي به تُضبطُ مُفرداتُها، وتُوزنُ كلِماتُها، وتُعرف الأُصُولُ من الزَّوائد، وهو الذي يحتاجُ إليه كُلُّ صاحِب فنٍّ، يقول ابن جنّي في مُقدّمة كتابه "المُنصِف" الذي يُعدُّ حُجَّةً في علم الصَّرف: "يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ أَتَمَّ حَاجَةٍ، وَبِهِمْ إِلَيْهِ أَشَدُ فَاقَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِيزَانُ العَرَبِيَّةِ، وَبِهِ تُعْرَفُ أُصُولُ كَلَامِ العَرَبِ مِنَ الزَّوَائِدِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا".

لا شَكَّ أَنَّ عِلْمَ التَّصْرِيفِ بَحْرٌ وَاسِعٌ صَعْبُ المَسَائِلِ، لَكِنَّهُ فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ يُورِثُ فِي قَارِبِهِ شَغَفًا وَحُبًّا. وَلَمَّا كَانَ لِلدَّرْسِ الصَّرْفِيِّ حُضُورٌ مُمَيَّزٌ فِي المَرَاحِلِ

الجَامِعِيَّةِ الأُولَى وَفِي الدِّرَاسَةِ التَّحْضِيرِيَّةِ، لِمَا يَتَمَتَّعُ بِهِ أُسْتَاذُ المَادَّةِ مِنْ حِصَافَةٍ عِلْمِيَّةٍ وَقُدْرَةٍ عَالِيَةٍ عَلَى إِيصَالِ المَادَّةِ، مِمَّا يَجْعَلُ الطَّالِبَ يَقِفُ عَلَى أُصُولِ هَذَا العِلْمِ وَفُرُوعِهِ؛ فَكَانَ مِمَّنْ غَرَسَ حُبَّ هَذَا العِلْمِ فِي نَفْسِي الأُسْتَاذُ الفَاضِلُ الدُّكْتُورُ مجيد خير الله الزَّامليّ، وَبَعْدَ اطِّلَاعِي عَلَى عَنَاوِينِ الرَّسَائِلِ، عَزَمْتُ عَلَى الخَوْضِ فِي مَيْدَانِ الصَّرْفِ، فَوَقَعَ اخْتِيَارِي عَلَى دِرَاسَةِ المَبَاحِثِ الصَّرْفِيَّةِ عِنْدَ العَالِمِ ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِي فِي كِتَابِهِ «المُلَخَّص فِي ضَبْطِ قَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ». وَبِإِشْرَافِ الدُّكْتُورِ علي حسن الدّلفيّ، اسْتَقَرَّ رَأْيِي عَلَى هَذَا المَوْضُوعِ لِرِسَالَتِي المَوْسُومَةِ بِـ: (المباحثُ الصَّرفيَّة في كتاب المُلَخّص في ضَبطِ قَوَانين العربيَّةِ لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ ت 688هـ).

وقد عزمتُ في هذه الدِّراسة على البحثِ والاستقصاءِ، والوصفِ والتَّحليل لكتاب المُلَخَّص، وقد اقتضت طبيعة المادّة أَنْ أُقسّمَ الدِّراسة على: أَربعة فصول يسبقها تمهيد ومقدّمة، وتقفّيها خاتمة، وأَتبعتها قائمة المصادر والمراجع التي تزودتُ منها في إعداد هذه الرِّسالة.

فأَمَّا التَّمهيد فضمَّ ثَلاثةَ مَحاور: الأَوَّل: سِيرة ابن أَبي الرَّبيع الشَّخصيَّة، تَحدَّثتُ فيه عن كُنيتِهِ، واسمِهِ، ولقبِهِ، ونسبِهِ، وولادتِهِ ونَشأَتِهِ، ووفاتِه. الثَّاني: سِيرتُهُ العلميَّة تَحدّثتُ فِيهِ عن ثَقَافتِهِ ومكانتِهِ العلميَّة وشيوخِهِ، وتلاميذِهِ، ومصنّفاتِهِ، الثَّالِثُ: وَصفتُ فيهِ كتابَ "المُلَخَّص" وَصفًا عَامًّا.

وجاءَ الفصل الأَوَّل بعنوان: منهج ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ ومَصَادرُهُ، بيَّنتُ فيه منهجه في عرض المادّة الصَّرفيَّة، فَضَمَّ مَبحثين، عَرضتُ في الأَوَّل مِنهُما

طَرائقَ ابن أَبي الرَّبيع في إيرادِ مَادّته الصَّرفيَّة، وعَرضتُ في المَبحثِ الثَّانِي: مَصَادر ابن أَبي الرَّبيع من الأَعلام والكتب، ثُمَّ أَعقبه فصلٌ ثانٍ جاءَ بعنوان: أَدلّة الصِّناعة عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسيّ، فهو الفصل المشتمل على خَمسةِ مَباحِثَ، وهي: المَبحثُ الأَوَّلُ: السَّماعُ والمَبحثُ الثَّانِي: الـقياسُ، والـمَبحثُ الثَّالثُ: العِلّة الصّرفيَّة، والمَبحثُ الرَّابعُ:
استصحابُ الحالِ، والمَبحثُ الخامس: الإجماع.

أَمَّا الفصلُ الثَّالِثُ فجاءَ بعنوانِ: الجهد الصَّرفيّ عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ وَقَدِ بيَّنتُ فيه الجهد الصَّرفيّ عند عَالِمٍ يَشْهَدُ لَهُ مُصَنَّفُهُ بسعةِ علمهِ وَطُولِ باعهِ فِي مَيْدَانِ الصَّرْفِ، واشتملَ على سَبعةِ مباحثَ كان لابن أَبي الرَّبيع فيها موقفٌ واضحٌ؛ إِذْ كان يُناقش ويُحلّل ويُرجّح مَا يَرتضي ويردُّ ما لا يرتضي، وهي: المبحثُ الأَوَّل: الميزان الصَّرفيّ، والمبحثُ الثَّانِي: تصريف الأَسماء، والمَبحثُ الثَّالثُ: تصريف الأَفعال، والـمَبحثُ الـرَّابعُ: المصادر، والـمبحث الـخـامس: الـتَّصغير، والـمبحث السَّادس: النَّسب، والمَبحثُ السَّابع: الإعلال.

وجاءَ الفصلُ الرَّابع بعنوان: الشَّخصيَّة العلميَّة لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ واشتملَ على خمسةِ مباحثَ، هي: المبحثُ الأَوَّلُ: آراؤُه التي انفرد بها، والمبحثُ الثَّانِي: موقفُهُ من مسائل الخلاف الصَّرفيّ، والمبحثُ الثَّالِثُ: تأثُّره وتَأثيره، وقد ضَمَّ محورين: الأَوَّلُ تأثُّره بالعلماء، والثَّانِي تأثيرُه في العلماء الذين جاءوا بعده، والمبحثُ الرَّابع: قدرتُهُ على المحاججةِ والمناقشةِ، والمبحثُ الخامسُ: المآخذ على ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ، وقد ضَمَّ محورين: الأَوَّل مآخذ العلماء على ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ، والثَّانِي مآخذ الباحث عليه.

وانتهيتُ بخاتمة لخّصْتُ فيها أَهمَّ النَّتائِج التي توصَّلتُ إليها فِي هذه الرِّسالة.

واعتمدتُ في هذه الرِّسالة على مصادر المُتقدِّمين والمُتأخّرين والمُحدَثين.

وكانَ المنهجُ الذي اتّبعته في الدِّراسةِ هو المنهج الوصفي الاِستِقرائيّ القَائِم على آليات التَّحليل والمعتمد على التَّأني في القراءةِ والتَّركيزِ والتَّأمّلِ في بِنيةِ الفعلِ ووزنهِ وأَصل الكلمة معتمدة على آراء الدَّارسين والمفسرّين واللُّغويّين، مع تأَصيل الأَقوال والآراء، وتَتَبَّعها في المسائل الصَّرفيَّة، ثُمَّ ذكر آراء ابن أَبي الرَّبيع.

أَمَّا المصاعب التي واجهتني في إعداد هذا البحث فلم تكن بالشَّيء الكبير فبالاطلاع والخوض في الدِّراسة تُذلل الصِّعاب، أَمَّـا أَعظم مصاعبي فـقـد كـان وخـيمًا

على الجوارح، ثقيلًا على النَّفس، وهو أَنْ يستلَّ الموت وأَنا أَخطُّ الكلمات الأُولى في هذه الرِّسالة بغتة أَعزّ وأَغلى ما أَملُك، أَقربُ خلق الله لي، أَخي رفيق العُمر

والطفولةِ، الذي اصطفاه الله شهيدًا في ريعان شبابه، في سبيل الوطن، فلله الحمد على قضائه.

وَفي ختام ما قَدّمت لا يسعني إلَّا أَنْ أُقدِّم جزيل شكري وامتناني إلى أُستاذي المشرف (الأُستاذ الدُّكتور عليّ حسن الدِّلفِيّ)؛ فإنَّ هذا الجهد يظل مقترنًا بما بذله من الإرشاد والمتابعة، وتقاسم معي – مُشجّعًا ومُتفائلًا- ثقل الأَيام وصعوبة المسلك، فله مني انحناءة تلميذٍ لشيخِهِ، كما أَتوجّه بالشُّكر الجزيل إلى قسم اللُّغة العربيَّة المُتمثَّل برئيسه الأُستاذ الدُّكتور (جبّار اهليل الزَّيدِيّ) وجميع أَساتذتي الفضلاء.

والشُّكرُ موصولٌ إلى لجنة المناقشة التي ستهديني من خلاصة أَفكارها هدايا ثمينة فتستلّ من هذا النّتاج ما يشوبه ويكدّره، لترتقي به وبمنتجه نحو الأَفضل.

وأَخيرًا، آمل بصنيعي هذا الذي سعيتُ من خلاله إلى أَن أَضع اسمي في سجل الباحثين من خلال دراسة كتاب قيّم وخالد في اللُّغة العربيَّة، أَنْ يجد هذا الجهد المتواضع سبيله إلى القلوب النَّبيهةِ والعُقولِ المُتفتِّحَةِ التي ذَاقَت جهد البحث والمعاناة معتذرة عمّا فاتني فيه من خطأ الباحث وزلل الطَّالب المُبتدئ الذي يقفُ على عتبة البحث، وأستغفِرُ لِما قد يَعتريهِ من خَلَلٍ أو تَقصيرٍ؛ فإنْ أُصِبتُ فمِن توفيقِ اللهِ، وإنْ أَخطأتُ فحَسبي صِدقُ النِّيَّةِ وبَذلُ الوُسعِ، وإلى اللهِ أَلتجِئُ في الإخلاصِ والتَّوفيقِ، وبهِ أستعينُ، وآخِرُ دَعوانا أَنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ

التَّمهيد

ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ وكتابه المُلَخَّص

أَوّلًا: سيرته الشَّخصيَّة

ثانيًا: سيرته العلميَّة

ثالثًا: وصف عام لكتاب (المُلَخَّص فِي ضَبط قَوَانِين العربيَّةِ)

أَوَّلًا: سيرتُه الشَّخصيَّة:

1- كُنيتُهُ، واسمُهُ، ولقبُهُ، ونسبُهُ:

اختلفَ المؤرّخون في كُنيته، فقيل أَبُو الحُسين[1]، وقيل: أَبُو الحسن[2] وأَظُنُّ (أَبُو الحسن) تحريفًا فأَغلب المصادر على (أَبُو الحُسين)[3]، فضلًا عما أَورده

---

(1) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الربيع السَّبتيّ: 15، وبرنامج التّجيبي: 17، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:1 /3، و4 /114، وصلة الصِّلة: 166، وبرنامج الوادي آشي: 99.

(2) ينظر: عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة: ٣١٨، وبرنامج التُّجيبيّ: ٢٦٩.

تلميذه القاسم بن يوسف التُّجيبي؛ إذْ قال: "وقد سها شيخنا الإمام أَبُو الحُسين ابن أَبي الرَّبيع رحمه الله في ذلك، فعدّه فيهم شرحه الصَّغير لكتاب إيضاح الفارسيّ..."[1].

أَمَّا اسمُهُ ولقبُهُ فهو عبيد الله بن أَحمد بن عبيد الله بن مُحمَّد بن عبيد الله بن أَبي الرَّبيع القرشيّ، الأُمويّ، العثمانيّ الأَندلُسِيّ [2]، وقد اختلف المؤرّخون باسمه الأَوّل فمنهم من قال (عُبيد الله)[3]، ومنهم من قال (عبد الله)[4]، والصَّحيح (عُبيد الله) فهو الأَكثر تداولًا لابن أَبي الرَّبيع في المصادر التَّاريخيَّة فضلًا عن ذلك فقد قال الدُّكتور فيصل الحفيَان مُحقِّق كتاب الكافي في الإفصاح: "وأَظنُّ (عبد اللَّه) تحريفًا فأَغلب المصادر على (عبيد الله)"[5]، وزاد التُّجيبيّ (أَبي جعفر) قبل اسم أَبيه (أَحمد) وهي كُنية لأَحمد بن عُبيد الله بن مُحمَّد بن عُبيد الله بن أَبي الرَّبيع[6] ليصبح اسمه عند تلميذه: أَبُو الحُسين عبيد الله بن أَبي جعفر أَحمد بن عُبيد الله بن مُحمّد بن عبيد الله بن أَبي الرَّبيع القرشيّ الأُمويّ، ثُمَّ العثمانيّ[7].

أَمَّا نسبُهُ فيتّصل بالخليفة عثمان بن عفّان وإليه نسبته (العثمانيّ) ولذلك يُوصف بالقرشِيّ الأُموِيّ، وينسب -أَيضًا- إلى مدينة أَندلُسيَّة، هي إشبيلية، فيقال: الإشبيلِيّ
وإلى مدينة مغربيَّة، فيقال: السَّبْتيّ، كما يُنسب إلى الأَندلُس، فيقال: الأَندلُسِيّ[8].

2- ولادتُه ونشأته:

---

(3) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ:15، الإحاطة في أَخبار غرناطة: 315/2، وصلة الصِّلة:166/3، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:39/1، و114/4، ... وغيرها.

(1) برنامج التُّجيبيّ: ٤٠.

(2) ينظر: الإحاطة في أَخبار غرناطة: 315/2، وصلة الصِّلة:166/3، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:39/1، و114/4، وبرنامج التُّجيبيّ:16-17، برنامج الوادي آشي:99...وغيرها.

(3) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 15، والإحاطة في أَخبار غرناطة: 2/ 315، وصلة الصِّلة: 166/3، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:39/1، و114/4، وبرنامج التُّجيبيّ: 17.

(4) ينظر: بغية الوعاة:125/2، والإحاطة في أَخبار غرناطة:120/3، ونفح الطَّيب:٦١٩/2.

(5) الكافي في الإفصاح: 1/ 35.

(6) ينظر: برنامج التّجيبيّ: 17.

(7) ينظر: المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 17، وبرنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:16، والكافي في الإفصاح :68/1.

ولـدَ ابن أَبــي الرَّبيع بإشبـيلية فِي شهر رَمَضَان سـنــة تـسـع وَتِسْعين وَخَمْسمِئة[1] ونشأ بها ولا يُخفى ما كان لهذه المدينة من أَهمّيَّة بالغة كَحاضرة علميَّة تَضجُّ بالعلماء الكبار، والأَساتيذ العظام، فنشأَ ابن أَبي الرَّبيع في هذا الجو العلميّ، وتَردَّدَ على الشِّيُوخ، ولَزِمَ بعضُهُم، ولم يزل كذلك حتّى اشتدَّ عوده، ورسخت قدمه في العلم[2].

3- وفـــاتُـــه:

أَجمعت المصادر التي ترجمت لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِـيّ عـلى أَنَّ وفــاته كـانـت

في يوم الجُمعة السَّادس عشر من شهر صفر سنة ثمان وثمانين وستمئة بمدينة سبْتة التي استقرّ بها، ودفن في عصر ذلك اليوم في المقبرة الكُبرى بسفح جبل الميناء. وجبل الميناء هذا جبل كبير، يقع شرقيَّ سبْتة[3].

ثانيًا: سيرتُه العلميَّـة:

1- ثقافتُهُ ومكانتُه العلميَّة:

ابن أَبي الرَّبيع من أَبرز علماء القرن السَّابع، وكان على دراية تامّة بعلم عصره الواسع، واستوعب موادّه، وأَتقن تعقيداته. أَتقنه وهو في سنٍّ مُبكِّرٍ من عمره، فبلغ مكانة علميَّة رفيعة بين الأَئِمَّة الأَعلام، ونالَ ثناءً واسعًا بين المُؤرّخين، فأَثنوا عليه ثناءً عطرًا، فقد وصفه تلميذه ابن الزُّبير: "ونفع الله به كثيرًا؛ وكان نَحويًّا لغويًّا جليلًا، فقيهًا فرضيًّا معانًا على علمه بما جبل عليه من الانقباض عن النَّاس ومباعدة أَهل الدُّنيا وقلّة العيال، وشغل البال؛ منعكفًا على التَّدريس والتَّعليم حتّى أَتاه اليقين"[4].

أَمَّـا تـلميذه أَبُـو القاسم التُّـجيـبيّ فينعته بـ : "شيـخ الأُستـاذين، وإمـام المـقرئين، وخاتمة المعريّين العلَّامة الأَوحد الحافظ النَّحويّ اللُّغويّ الفرضيّ الحسابيّ المتفنن أَبي الحسين..."[5]، ومن أَهمّ المجالات الثَّقافيَّة التي برز فيها ابن أَبي الرَّبيع ما يأتي[6]:

أَوّلًا: النَّحو واللُّغة والأَدب.

---

(1) ينظر: بغية الوعاة: 2/ ١٢٥.

(2) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ: 16.

(3) ينظر: صلة الصِّلة:3/ 166، والرَّوض المعطار في خبر الأقطار: 303، وبغية الوعاة: 2/ ١٢٦، وهدية العارفين:1/ ٦٤٩، والأَعلام: 4/ ١٩١، ومعجم المؤلِّفين: 6/ ٢٣٦، وكتب برامج العلماء في الأَندلُس: 111، وتاريخ الأَدب العربي لشوقي ضيف: 10/ ٥١٢.

(4) صلة الصِّلة: 166-167.

(5) برنامج التُّجيبيّ: 16.

(6) ينظر: درّة الحجال في أَسماء الرِّجال: 71/3، والمُلَخَّص(كلام المحقّق): 39/1.

ثانيًا: القراءات.
ثالثًا: الحديث.
رابعًا: الفقه والأُصُول.
خامسًا: الفرائض والحساب.
ومِمَّا يدلُّ على اهتمامه بالشِّعر ردّه على مالك بن المُرَحَّل:

كــان مــاذا ليتَها عدم . . . جنّبُوها قربُها نـــدَمُ
ليتني يا مالُ، لم أَرهَا . . . إنَّها كالنَّار تَضْطَرِمُ[1]

2- شــيوخُـــهُ:

تلقَّى ابن أَبي الرَّبيع العلمَ عن نخبة من كبار العلماء الأَجلَّاء في عصرهِ كانت لهم اهتمامات في مختلف العلوم، ففيهم الفقيه، وفيهم المُحدِّث، وفيهم اللُّغويّ والنَّحويّ، وكان ذلك في إشبيلية، التي لم يبرح منها ولم يفارقها قط، وتولّى التَّدريس فيها بعد إجازته من شيخه أَبي عليّ الشَّلوبين ومن شيوخه الذين كان لهم أَثر كبير في تكوينه العلميّ والثَّقافيّ:

1- أَبُو القاسم أَحمد بن يزيد بن عبد الرَّحمن بن أَحمد بن مُبن البقويّ (ت625هـ)[2]**.**
2- أَبُو بكر القُرطُبيّ مُحمّدُ بن عبد الله بن أَحمدَ بن مُحمّد الأَنصاريّ(ت 628هـ)[3]**.**
3- أَبُو العبّاس أَحمد بن مُحمّد بن أَحمد بن مُحمّد بن ابن أَبي عَزَفة اللَّخميّ مُحمّد بن إبراهيم السَّبتيّ (ت 633هـ) [4]**.**
4- أَبُو عبد الله مُحمّد بن إسماعيل بن مُحمّد بن عبد الرَّحمن بن مروان بن خلفون الأَوبني(ت636هـ)[5]**.وقد ذكرَ الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ نسبه بـ**

---

[1] **نفح الطَّيب:145/4، وينظر: النَّبوغ المغربيّ في الأَدب العربيّ:2/ ٣٧٤.**
[2] **ينظر: برنامج التُّجيبيّ:33، ونيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج: 77، والأَعلام:1/ ٢٧١.**
[3] **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:57، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:4/ ٢٦١.**
[4] **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:62، و الوافي بالوفيات: 7/ ٢٢٨، والأَعلام: 1/٢١٨، ودرّة الحجال: 3/ 71، واختلف شمس الدِّين الذَّهبيّ (ت 748هـ) في سنة وفاته فقال: "أَحمد بن مُحمّد بن أَحمد اللَّخميّ، الفقيه المُحدِّث الرَّئيس أَبُو العبَّاس ابن الخطيب أَبي عبد الله اللَّخميّ السَّبتيّ المعروف بالعزفيّ...مات في رمضان، وله ستٌّ وسبعون سنة"، تاريخ الإسلام: 14/ ١٠١.**
[5] **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:62، والتَّكملة لكتاب الصِّلة: 2/١٤١، وبرنامج التُّجيبيّ: ١٦٧، ٢٥٩، والمستملح من كتاب التَّكملة:142، ودرّة الحجال:71/3، ومعجم المؤلِّفين: 9/ ٦١.**

(الأَوتينيّ)[1] ويبدو أَنَّ ثمة خلطًا فلم أَرَ فيما اطَّلَعتُ عليه من مصادر في ترجمته هذه النِّسبة.

5- أَبُو الفتوح عمر بن فاخر العبدريّ (ت 636هـ)[2].

6- أَبُو بكر مُحمّد بن نبيل مولى عبد العزيز بن مُحمّد بن نوح الغافقيّ (ت639هـ)[3].

7- أَبُو الحسن عَليّ بن جَابِر بن عَليّ بن مُحمّد المعروف بالدَّبَّاج (ت 646هـ)[4].

8- أَبُو عليّ الشَّلوبين عمر بن مُحمّد بن عمر بن عبد الله الإِشبيليّ(ت 645هـ)[5].

9- أَبُو عُمر مُحمّدُ بن أَحمدَ بن مُحمّد بن أَحمدَ الإِشبِيلِيّ(ت 647هـ)[6].

10- أَبُو مُحمّد عبد الله بن عليّ بن مُحمّد بن إبراهِيم الأَنصَارِيّ الأَستجيّ ابن الأَستاريّ (ت647هـ)[7]، وقد ذكر الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ نسبه بـ (الأَشجعيّ وابن سناريّ)[8]، ويبدو أَنَّ ثمة خلطًا فلم أَرَ فيما اطّلعتُ عليه في ترجمته هذه النِّسبة.

11- أَبُو عمرو مُحمّد بن إبراهيم بن مُحمّد بن يوسف الأَزديّ، ابن زغلل[9].

12- أَبُو مُحمّد عبد الله بن مُحمّد الجذاميّ الشَّلطيشيّ[10].

يعكس هذا العدد من الشُّيُوخ الذين تلقّى عنهم ابن أَبي الرَّبيع تنوّع علمه وخلفياته الثَّقافية؛ إِذْ لم يغادر إشبيلية ليطلب العلماء من بلدان أُخرى، وهذا الكمّ

---

(1) ينظر: المُلَخَّص: 20/1.

(2) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:65، والتّكملة لكتاب الصِّلة: 4/ 63، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة: 5/ ١٣٣.

(3) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 65، وبرنامج ابن أَبي الرَّبيع 262، والمُلَخَّص:1/ 22.

(4) ينظر: التَّكملة لكتاب الصِّلة:٢٤٠/3، وبرنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:57، وتاريخ الإِسلام:14 /٥٥٢، والوافي بالوفيات:20/ ١٧١، والبلغة في تراجم أَئمّة النَّحو واللُّغة: ٢٠٤،...وغيرها.

(5) ينظر: إنباه الرُّواة على أَنباه النُّحاة: 2/ ٣٣٢- 334، والتَّكملة لكتاب الصِّلة :3/ ١٥٩، ووفيات الأَعيان وأَنباء أَبناء الزَّمان:٤٢٣/3، ٤٥١، وهدية العارفين أَسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين:٧٨٦/1.

(6) ينظر: الذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة: 4/ ٣٣، وبرنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 56، وبغية الوعاة: 1/ ٣٥٩، وغاية النِّهاية: 2/ ٩٠، المُلَخَّص: 1/ 17.

(7) ينظر: برنامج ابن أَبي الرَّبيع: 261، والتَّكملة لكتاب الصِّلة: 2/ ٢٩٩، والمستملح من كتاب التَّكملة: ٢٢٧، وتاريخ الإِسلام:٥٤٨/14، ونيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج: ٢١٤.

(8) ينظر: المُلَخَّص (كلام المحقّق):1/ 21.

(9) ينظر: برنامج ابن أَبي الرَّبيع:262، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة: 4/ ١١٤.

(10) ينظر: التَّكملة لكتاب الصِّلة:2/ ٢٩٠، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:4/ ٣٤٥.

الهائل من العلماء، وحرصه على طلب العلم وتنوّع ثقافته، وغزارة مصادره، أَكسبته ثقافة واسعة في مختلف العلوم العربيَّة، لاسيّما النَّحو.

3- تــلامــيــذُهُ:

أَمضى ابن أَبي الرَّبيع مدّة طويلة من حياته في التَّدريس، وأَشرفَ على أَشهر طوائِف الطُّلّاب، حتّى قال الفيروزآباديّ (ت 817هـ): "تخّرج عليه أَهل سـبْتة"[1] وأَبرز هؤلاء العلماء مرتبين بحسب سنة الوفاة فيما يأتي:

1- مُحمّد بن موسى السَّلويّ، الشَّيخ النَّحويّ الفاضل(ت685هـ)[2].

2- أَبُوعبد الله مُحمّد بن يوسف بن إبراهيم ابن مشُّون الأَمَيي المَرِبّي (ت 689هـ)[3].

3- أَبُو العبَّاس أَحمد بن مُحمّد بن حسن بن مُحمّد ابن الغمَّاز (ت693هـ) [4].

4- أَبُو عبد الله مُحمّد بن أَحمد بن عمر بن عمر بن الدَّرَّاج الأَنصاريّ(ت693هـ)[5].

5- أَبُو خالد مُحمّد بن أَحمد بن مُحمّد بن أَرقم النُّميريّ الوادي آشي (ت694هـ)[6].

6- أَبُو بكر مُحمّد بن إبراهيم بن مُحمّد بن إسحاق بن إبراهيم بن الحاج السَّلميّ البلّفيقيّ السَّبتيّ من ذرية عبَّاس بن مرداس السَّلميّ (ت 694هـ)[7].

7- أَبُو الطَّيب السَّبتيّ مُحمّد بن إبراهيم بن مُحمّد بن أَبي بكر القُوصيّ ت695هـ)[8].

8- إبراهيم بن مُحمّد بن أَحمد بن مُحمّد ابن الحاج التُّجِيبيّ(ت698هـ)[9].

9- أَبُو بكر مُحمّد بن مُحمّد بن عبد الغفور بن غالب بن عبد الرَّحمن الكلبيّ الأُونبـيّ

المعروف بابن عبد الغفور(ت نحو 700هـ)[10].

---

(1) البلغة في تراجم أَئمّة النَّحو واللُّغة: ١٧٦.

(2) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 34، والوافي بالوفيات: ٦٢/5، وبغية الوعاة: ٢٥٣/1.

(3) ينظر: درّة الحجال:2/ ٥٨، وبرنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السّبتيّ:34، والمُلَخَّص: 1/ 36.

(4) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:25.

(5) ينظر: صلة الصِّلة: 43/3، وبرنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:29، وتاريخ الإسلام:15/ ٧٧٣.

(6) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:29، برنامج التَّجيبيّ:90، والوافي بالوفيات: 2/ ٥٧.

(7) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:28، وبرنامج الوادي آشي: ١٢٤، والإحاطة:3/ ١٨٧.

(8) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:28، والوافي بالوفيات: 7/2، وبغية الوعاة: 14/1.

(9) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:24، وبرنامج الوادي آشي: ٥٢، والوافي بالوفيات:88/6.

10- عليّ بن عبد الله بن مُحمّد بن قَاسم بن مُحمّد التَّيَّانيّ المرسيّ الأَصل المالقيّ (ت بعد 700هـ)[1].

11- مُحمّد بن أَحمد بن مُحمّد القيسيّ المريّ المعروف ابن شُعيب (ت701هـ)[2].

12- أَبُو القاسم مُحمّد بن عبد الرَّحيم بن عبد الرَّحمن بن الطَّيب (ت701هـ)[3].

13- مُحمّد بن مُحمّد بن أَبي عمر مُحمّد بن أَحمد بن خليل السَّكونيّ (ت702هـ)[4].

14- أَبُو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن سعيد بن عبد الملك الأَنصاريّ (ت703هـ)[5].

15-أَبُو الحجّاج يوسف بن عليّ بن يوسف بن عليّ بن يوسف الجيَّانيّ(ت703هـ)[6].

16- أَبُو القاسم خلف بن عبد العزيز بن مُحمّد بن خلف الغافقيّ (ت704هـ)[7].

يذكر لنا الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ وفاته سنة أَربع وخمسين وسبعمئة. وعند البحث المضني فيما اطّلعتُ عليه من المصادر في ترجمته، لم أَقفُ على ما يؤيد هذا التَّاريخ للوفاة، والصَّواب أَنَّ وفاته كانت سنة أَربع وسبعمئة[8].

17- أَبُو بكر مُحمّد بن عبد الله بن عُبيدة الأَنصاريّ الإِشبيليّ السَّبتيّ (ت706هـ)[9]. **يذكر لنا الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ وفاته سنة ست وخمسين وسبعمئة ويبدو أَنَّ ثمة خلطًا، فقد ذكرت المصادر المترجمة له بأَنَّ وفاته سنة ست وسبعمئة**[10].

18- أَبُو الحكم يحيى بن منظور القيسِيّ الإِشبيليّ ابن قاضي إِشبيلية(ت706هـ)[11].

---

(10) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع :33، وبرنامج التُّجيبيّ: 167، وبغية الوعاة :1/ ٢٢٩.**

(1) **ينظر: برنامج الوادي آشي: ١٥٥- وما بعدها، وبغية الوعاة: 3/ ٢١٦- وما بعدها.**

(2) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ: 29، ودرّة الحجال: 2/ ٦٢، والمُلَخَّص: 1/ 32.**

(3) **ينظر: الذَّيل والتَّكملة :4/٤٠٤، وبرنامج الوادي آشي: 122، وغاية النَّهاية:2/١٧١.**

(4) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:34، وبرنامج الوادي آشي: ١٢٩، والمُلَخَّص:1/ 35.**

(5) **ينظر: تاريخ قضاة الأَندلس:١٣٠، والأَعلام: 7/ ٣٢، ومعجم المؤلِّفين: 11/ ٢١٩.**

(6) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:35، ودرّة الحجال: 3/ ٣٤٥، والمُلَخَّص: 1/ 37.**

(7) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:26، برنامج الوادي آشي:٦٢، ودرّة الحجال:1/ ٢٦٢.**

(8) **ينظر: برنامج الوادي آشي: ٦٢، وأَعيان العصر:٣٢٢/2، والوافي بالوفيات :13/ ٢٣١، والمقفّى الكبير:435/3، والدّرر الكامنة:٢٠٦/2، ودرّة الحجال:٢٦٢/1، ونفح الطَّيب:٥٩٥/2،... وغيرها.**

(9) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 30، وبرنامج الوادي آشي: ١٢١، وغاية النَّهاية: ١٨٢/2.**

(10) **ينظر: برنامج الوادي آشي: ١٢٢، وغاية النَّهاية: ١٨٢/2، ودرّة الحجال: 2 /٢٥٩.**

(11) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ:35، وغاية النَّهاية: 2/ ٣٧٩.**

19- عبد الملك بن شعيب الفشتاليّ، قاضي فاس (ت بعد 706هـ)[1].

20- أَبو بكر مُحمّد بن أَحمد بن إدريس بن مالك القَلَلَوْسيّ (ت707هـ)[2].

21- أَبو جعفر أَحمد بن إبراهيم بن الزُّبير بن مُحمّد بن إبراهيم بن الزُّبير بن الحسن

بن الحسين بن عاصم بن مسلم بن كعب الثَّقفيّ الغرناطيّ النَّحويّ (ت708هـ)[3].

22- أَبُو عبد الله مُحمّد بن عبد الرَّحمن بن إبراهيم بن يحيى بن مُحمّد بن فتُّوح بن

مُحمّد بن أَيوب بن مُحمّد بن الحكيم اللَّخميّ المعروف بابن الحكم(ت708هـ)[4].

23- أَبُو عبد الله مُحمّد بن عليّ بن مُحمّد بن عليّ بن مُحمّد بن قطرال (ت710هـ)[5].

24- مُحمّد بن مالك بن عبد الرَّحمن بن المُرَحّل المالقيّ (ت710هـ)[6].

يذكر لنا الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ في المُلَخَّص بأَنَّ مالك بن عبد الرَّحمن بن الحكم أَبو الحكم المالقيّ المعروف بابن المُرَحَّل من تلاميذ ابن أَبي الرَّبيع[7]، وعند البحث الدَّقيق لاحظت الباحثة وجود خلط في هذه التَّرجمة؛ إذْ وقع الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ في خلط بين الوالد والابن، فالتَّرجمة التي قدّمها لنا كانت ترجمة الوالد، مالك بن عبد الرحمن بن المُرَحَّل، الشاعر المعروف[8] ولدَ سنة (604هـ) و تُوُفِّيَ سنة (699هـ)، بدلًا من الابن مُحمّد بن مالك بن عبد

---

(1) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 26، ودرّة الحجال :3/١٤٨، والمُلَخَّص:1/ 29.

(2) ينظر: الإحاطة :3/ ٥٣، والدِّيباج المذَّهب:2/ ٢٨٥، والدّرر الكامنة: 5/ ٤٣٣، وبغية الوعاة:1/ ٤٣٣، واختلف المُؤرّخون في اسم والده فمنهم من قال: (أَحمد) ينظر: بغية الوعاة:1/ ٤٣٣، وسلّم الوصول: 3/ ٢٣٠، وتبعه الدُّكتور عيّاد الثُّبيتيّ، ينظر: البسيط:1/ 60، والدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ، ينظر: المُلَخَّص:1/ 32، ومنهم من قال: (مُحمّد) ينظر: الإحاطة:3/ ٥٣، والدّيباج المذَّهب:2/ 285، والدّرر الكامنة: 5/ ٤٣٣.

(3) ينظر: الذَّيل والتَّكملة:1/ ٢٣١، وبرنامج الوادي آشي:٩٩، وصلة الصِّلة: 3/ 166-167.

(4) ينظر: الإحاطة:2/ ٣١٠، والدّرر الكامنة :5/ ٢٤٣، ونفح الطِّيب: 5/ ٤٩٨، والأَعلام: 6/ ١٩٢.

(5) المعجم المختصّ بالمُحدِّثين:٢٤٨، والإحاطة:3/١٥٣، والدّرر الكامنة: 5/٣٣٨، واختلف في سنة وفاته منهم من قال سنة (ت709هـ) ينظر: الإحاطة: 3/154، ومنهم من قال سنة (ت710 هـ) ينظر: المُقتفي على كتاب الرّوضتين: 3/ ٤٦٨، والمعجم المختصّ بالمُحدِّثين:٢٤٨، والصَّواب (ت710هـ) وذلك ما ذهبت إليه كثرة المصادر والله أَعلم.

(6) ينظر: برنامج الوادي آشي: ١٣٢، والدّرر الكامنة: 5/٤١٤، ودرّة الحجال: 2/٢٦٤.

(7) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 30.

(8) ينظر: تاريخ إربل:1/ ٧٣٠، وتاريخ الإسلام:15/ ٩٢٧، وبرنامج الوادي آشي:١٣٩، وأَعيان العصر:4/١٨٧، والإحاطة:3/231، غاية النّهاية:2/36، وبغية الوعاة:2/٢٧١، والأَعلام:5/ ٢٦٣.

الرَّحمن بن المُرَحّل(ت710هـ) الذي هو أَحد تلامذة ابن أَبي الرَّبيع مِمَّا أَحدثَ لبسًا في البيانات يدلّ على ذلك قول الوادي آشي(ت 749هـ) في ترجمة مُحمّد بن مالك: "مُحَمَّد بن مَالك بن عبد الرَّحْمَن بن المُرَحَّل المالقيّ نجل الإِمَام مَالك بن المُرَحَّل...وأَجازوه وَأَجَازَهُ وَالِده وَأَبُو الحُسَيْن بن أَحْمد بن أَبي الرَّبيع القرشِيّ وَأَبُو الحسن الدَّبَّاج وَأَبُو عَليّ الشَّلوبين وَأَبُو الحُسَيْن بن السَّرَّاج وَأَبُو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن أَحْمد الأَزْدِيّ وَغَيرهم"[1]، وقول ابن حجر العسقلانيّ(ت852 هـ): "مُحَمَّد بن مَالك بن عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن عبد الرَّحْمَن بن فرج أَبُو عبد الله ابْن المُرَحَّل قَالَ ابْن الخَطِيب أَخذ عَن أَبِيه الشَّاعِر المَشْهُور وَعَن أبي الحُسَيْن بن السَّرَّاج وَأبي جَعْفَر بن فرتون وَغَيرهم وَكَانَ إِمَامًا فِي الشُّرُوط مَاتَ بمالقة فِي حُدُود سنة 710"[2].

25- أَبُو طالب عبد الله بن مُحمّد بن أَحمد بن مُحمّد العزفيّ (ت 713هـ)[3]. وفيما يخصّ خبر وفاته ذكرت المصادر التي ترجمت له في سنة ثلاث عشرة وسبعمئة[4] في حين ذكر عليّ بن سلطان الحكميّ في أَنَّها سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة[5]، وأَظنُّ أَنَّ محقّق المُلخّص قد خلطَ في وفاته؛ لأَنْ أَجمعت المصادر التي ترجمت له على وفاته سنة ثلاث عشرة وسبعمئة.

26- أَبُو إِسحاق إبراهيم بن أَحمد بن عيسى الغافقيّ الإِشبيليّ(ت716هـ)[6].

27- أَبُو الفضل مُحمَّد بن عليّ بن إبراهيم بن مُحمَّد التَّجانيّ التُّونسيّ(ت718هـ)[7].

28- عمر بن عيسى بن نصر بن مُحمّد بن عليّ بن أَحمد اللَّمطيّ(ت721هـ)[8].

29- أَبُو عبد الله مُحمّد بن عمر بن مُحمّد بن عمر بن إدريس بن رشيد(ت721 هـ)[9].

---

(1) برنامج الوادي آشي: ١٣٣.

(2) الدّرر الكامنة: 5/ ٤١٤.

(3) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرّبيع: 26، والإِحاطة: 3/ ٢٩٢-293، والأَعلام:125/4-126.

(4) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرّبيع: 26، والإِحاطة: 3/ ٢٩٣، والأَعلام:125/4.

(5) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 28.

(6) ينظر: أَعيان العصر:48/1-49، والوافي بالوفيات:٢٠٥/5-206، وتاريخ قضاة الأَندلُس:133.

(7) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:31، والوافي بالوفيات:2/ ١٤.

(8) من خلال بحثي المضني وجدتُ عمر بن عيسى بن نصر من تلاميذ ابن أَبي الرَّبيع ولم يتطرق له أَحد من المحقّقين أَو الباحثين ينظر: الطّالع السَّعيد الجامع أَسماء نجباء الصَّعيد: ٤٤٨، أَبُو الفضل كمال الدّين الإِدفويّ الشَّافعيّ (ت748هـ) صرّح بأَنَّه تلميذ ابن أَبي الرَّبيع، وينظر: أَعيان العصر:٦٤٥/3، وفوات الوفيات: ١٣٨/3، والأَعلام: ٥٨/5، ومعجم المؤلّفين: ٣٠٤/7.

30- أَبُو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عليّ بن إبراهيم بن حُرَيث(ت722هـ)[1].
31- أَحمد بن مُحمّد بن عليّ بن أَبي بكر بن خميس، الأَنصاريّ (ت723هـ)[2].
32- أَبُو القاسم قاسم بن عبد الله بن مُحمَّد بن الشَّاط الأَنصاريّ (ت723 هـ)[3].
33- أَبُو عبد الله مُحمّد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن الأَنَصاريّ القصريّ السَّبتيّ
(ت 723هـ)[4]، وقد اشتبَه الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ فذكره بالقيصريّ[5].
34- أَبُو بكر مُحمّد بن عليّ بن مُحمّد بن أَحمد بن الفخّار الجذاميّ (ت723هـ)[6].
35- أَبُو عبد الله مُحمّد بن مُحمّد بن عليّ بن أَحمد بن مُحمّد اللَّخميّ المعروف
بالقرطيّ(ت بعد723هـ)[7].
36- مُحمّد بن أَحمد بن يوسف بن أَحمد بن عمر بن يوسف (ت724هـ)[8].
37- أَبُو الحسن عليّ بن عتيق بن عبد الرَّحمن بن عليّ بن الصَّياد (ت بعد 727هـ)[9].
38- أَبُو جعفر أَحمد بن الحسن بن عليّ بن الزَّيَّات الكلاعيّ (ت728هـ)[10].
39- أَبُو الحسن عليّ بن سليمان بن أَحمد الأَنصاريّ القرطبيّ النَّحويّ(ت730هـ)[11]. 40- القاسم بن يوسف بن مُحمّد بن عليّ بن القاسم التُّجيبيّ السَّبتيّ (730هـ)[12].

---

(9) ينظر: أَعيان العصر:4/ ٦٧٦، والوافي بالوفيات: 4/ ١٩٩، والإحاطة: 102/3.
(1) ينظر: أَعيان العصر:5/١٣٤-135، والوافي بالوفيات: 183/1، والدّرر الكامنة: ٤٦٥/5.
(2) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:26، والمقفّى الكبير: 1/ ٣٦٨.
(3) ينظر: الدِّيباج المذَّهب: 2/ ١٥٢، ومعجم المؤلِّفين: 8/ ١٠٥.
(4) ينظر: البداية والنَّهاية: 18/ ٢٣٤- ٢٣٥، وغاية النَّهاية: 2/ ٤٧، والمقفّى الكبير: 5/ ٤٣.
(5) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 31.
(6) ينظر: الدِّيباج المذَّهب:288/2، والدّرر الكامنة:٣٣٦/5، وبغية الوعاة:1/ ١٨٧.
(7) ينظر: درّة الحجال: ١٠٨/2، وفهرس ابن غازي: 96، والبسيط:65/1، والمُلَخَّص:1/ 35.
(8) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ: 30، والإحاطة:3/ ١٨٦، وتاريخ قضاة الأَندلُس: 155، واختلف ابن القاضي بأَنَّ سنة وفاته (733هـ)، ينظر: درّة الحجال: 2/ ١١٣.
(9) ينظر: أَعيان العصر:3/ ٤٥٨، والوافي بالوفيات :٢١٥/6، والدّرر الكامنة:٩٥/4.
(10) ينظر:الإحاطة:١٤٥/1، والدِّيباج المذَّهب:١٩٥/1، وغاية النَّهاية:48/1، وبغية الوعاة:302/1.
(11) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:27، وغاية النَّهاية:1/ ٥٤٤، وفهرس ابن غازي:110.
(12) ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع: 28، وقد صرّح التُّجيبيّ بأَنَّه تلميذ ابن أَبي الرَّبيع القرشيّ في مصنّفاته بقوله الأُستاذ أَو شيخنا، ينظر: برنامج التُّجيبيّ: 17، 25، ٣٣، 35،...وغيرها.

41- أَبُو العبَّاس أَحمد بن عبد الله الأَنصاريّ الرُّصافيّ المرسيّ (ت بعد 736هـ) [1].
42- أَبُو إسحاق إبراهيم بن أَحمد بن مُحمّد بن أَبي حاتم (ت بعد 737هـ)[2].
43- أَبُو حيَّان مُحمّد بن يوسف بن علي النِّفريّ الغرناطيّ الأَندلُسيّ (ت745هـ)[3].
44- أَبُو مُحمّد عبد المهيمن بن مُحمّد بن عبد المهيمن السّبتيّ(ت749هـ)[4].
45- أَبُو القاسم مُحمّد بن أَحمد بن مُحمّد بن عمران بن موسى السَّبتيّ(ت750هـ)[5].
46- أَبُو عليّ حسن بن يوسف بن يحيى الحسينيّ السَّبتيّ (ت753هـ)[6].
47- أَبُو عمرو مُحمّد بن أَحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الغرناطيّ (ت765هـ)[7].
48- مُحمّد بن يوسف بن مُحمّد التُّجيبيّ[8].

4- مُصنّفاتُه:

فيما يأتي قائمة بمصنَّفات ابن أَبي الرَّبيع التي وردت في المراجع، مرتبة أَبجديًّا:

1- برنامج ابن أَبي الرّبيع القرشِيّ الأُموِيّ الأَندلُسيّ [9].

2- البسيط في شرح الجمل (جمل الزَّجّاجيّ)[10].

---

(1) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:25، ودرّة الحجال:1/ ٣٣.**
(2) **من خلال البحث في المصادر وجدتُ تقي الدِّين المقريزيّ (ت 845 هـ) يذكر إبراهيم بن أَحمد بن مُحمّد بن أَبي حاتم بن أَبي القاسم من تلاميذ ابن أَبي الرَّبيع، ينظر: المقفّى الكبير: ٢٨/1، ولم يذكره أَحدًا من المحقّقين أَو الباحثين بأَنَّه من تلامذة ابن أَبي الرَّبيع.**
(3) **ينظر: الوافي بالوفيات:175/5، والإحاطة:28/3، وغاية النِّهاية:٢٨٥/2، والدّرر الكامنة:6/ ٥٨، وبغية الوعاة:1/ ٢٨٠، وقد صرّح أَبُو حيّان الأَندلُسِيّ بأَنَّه تلميذ ابن أَبي الرَّبيع القرشيّ في مصنّفاته بقوله الأُستاذ أَو شيخنا، ينظر: التَّذييل والتَّكميل:3/ ٢٨٢، ٢٨٤، 4/ ٤٣، 6/ ٥٥، ...وغيرها.**
(4) **ينظر: الإحاطة:3/4-4، وبغية الوعاة:2/ ١١٦، ونفح الطِّيب:5/ ٤٦٩، والأَعلام:4/ ١٦٩.**
(5) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:29، والمعجم المختصّ بَالمُحدّثِين:٢٢٠.**
(6) **ينظر: بغية الوعاة:1/٥٤٤ ودرّة الحجال:1/٢٧٠، ونفح الطِّيب:5/ ٢٣٢، وشذرات الذَّهب في أَخبار من ذهب:8/ ٢٩٧، والمُلَخَّص: 28.**
(7) **ينظر: الإحاطة :3/١١٩-120-121، والدّرر الكامنة:30/5.**
(8) **ينظر: برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع:35، وبرنامج التُّجيبيّ: ١٥١، والبسيط:66/1.**
(9) **ينظر: معجم التَّاريخ «التُّراث الإسلاميّ في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»: 2/ ١٤٩٧-١٤٩٨، 3/ ٢٣٧٤، وذكرَ الزِّركليّ (ت 1396هـ) أَنَّ "برنامج ابن أَبي الرّبيع الأَندلُسِيّ" من كتب قاسم بن عبد الله بن الشّاط السّبتيّ، ينظر: الأَعلام:5/ ١٧٧، وما قرأته لقاسم بن عبد الله بن الشَّاط السَّبتيّ هو: (برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ) بتحقيق العربي الدَّائز الفرياطيّ، وفي الموجز في مراجع التَّراجم والبلدان والمصنَّفات وتعريفات العلوم: (في موضوع علم قوائم الكتب والفنون أَو الببليوجرافيا العربيَّة) ينسب لابن أَبي الرَّبيع بتحقيق عبد العزيز الأَهوانيّ: ينظر: ١٠٤.**

3- التَّعليق على سيبويه، أَو التَّقيد على كتاب سيبويه[1].

4- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه [2].

5- الشَّرح الأَوسط على كتاب الجمل[3].

6- الشَّرح الصَّغير على الإيضاح [4].

7- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح[5].

8- كان ماذا ؟ [6].

9- المُلَخَّص في ضبط قوانين العربيَّة.

وهو بيت القصيد من هذه الرِّسالة، وقد اختلف العلماء بتسميته فمنهم من يذكره

بـ (المُلَخَّص في ضبط قوانين العربيَّة)[7]، والبعض سمّاه (القوانين)[8]، واقتصر بعضهم على (المُلَخَّص)[9]، والتبسَ الأَمر على السُّيُوطيّ فذكر في ترجمة شيخنا أَنَّ من مصنَّفاته: (القوانين) و(المُلَخَّص)، إذْ قال: "وصنَّف: شرح الإيضاح، المُلَخَّص، القوانين- كلاهما في النَّحو"[10]، وتبعه في ذلك الزَّركليّ عند ترجمته لابن أَبي الرَّبيع بقولـه: "من كـتبه: شرح كتاب سيبويه...و(المُلَخَّص) و(القوانين النَّحويَّة) كُلّها في النَّحو"[11]، ورغم ما ذكره الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ في إثبات عنوانه ونسبته إلى ابن أَبي الرَّبيع، فإنَّ ما جاء به تلميذه التُّجيبيّ في

---

(10) ينظر: البسيط :156/1-157، برنامج التُّجيبيّ: ٢٨٠.

(1) ينظر: تاريخ الإسلام: 15/ ٦١١، الإحاطة:3/١٠٢، ينظر: الدِّيباج المذَّهب: 2/٢٩٨.

(2) ينظر: برنامج التُّجيبيّ:٥٠.

(3) ينظر: برنامج التَّجيبي: ٢٨٠، والبسيط: 71/1.

(4) ينظر: برنامج التَّجيبي40، 278، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:107/1.

(5) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 51، والبسيط: 74/1، و برنامج التُّجيبيّ: ٢٧٨

(6) ينظر: البسيط: 72/1، والمُلَخَّص:50/1، والكافي في الإفصاح عن نكت الإيضاح:107/1- وما بعدها، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه تحقيق (الحكميّ): ٣١٦، وتفسير القرآن الكريم، تحقيق (صالحة بنت راشد): 22/1، والذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصِّلة:١٤٩/1، وأَعيان العصر وأَعوان النَّصر:4/ ١٨٨، وبغية الوعاة:2/ ٢٧١، والنُّبُوغ المغربيّ في الأَدب العربيّ: 2/ ٣٧٥.

(7) ينظر: برنامج التُّجيبيّ: ٢٨٠.

(8) ينظر: المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية:7/ ١٩٠، وبرنامج المجاري: ١٢٥.

(9) ينظر: التَّذييل والتَّكميل: 6/ ٧٨، ١١٩، ١٦٠، 11/ ٤٠٨، وتمهيد القواعد:6/ ٣١٤٢.

(10) بغية الوعاة:2/ ١٢٥.

(11) الأَعلام:4/ ١٩١.

برنامجه، مفنّدًا كُلّ شبهة يمكن أَنْ تخطر على بال باحث ودارس؛ إذْ قالَ: "كتاب المُلَخَّص في ضبط قوانين العربيَّة: من تصنيف العلَّامة أَبي الحُسين بن أَبي الرَّبيع القرشيّ المذكور رحمه الله تعالى. سمعت عليه بعضه، وأَجازنا سائره وجميع ما أَلَّفه ورواه"[1].

حقّق الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ الجزء الأَوّل من هذا الكتاب سنة (1986م – 1402هـ) وقد شملَ المادّة النَّحويَّة بإشراف الدُّكتور عبد العزيز مُحمّد فاخر لنيل درجة الدُّكتوراه بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوّرة، وطُبع في دار الغرب الإسلاميّ، ثمّ أُعيد طبعه في دار كنوز المعرفة سنة 2024م، وقد استكملَ المحقق نفسه مادّتهُ النَّحويَّة والصَّرفيَة والصَّوتيَّة.

ثالثًا: وصفٌ عامٌّ للكتابِ:

يُعدُّ كتاب (المُلَخّص في ضبط قَوَانِين العربيَّة) لابن أَبي الرَّبيع القرشِيّ الأَندلُسِيّ (ت٦٨٨هـ) من أَحسن ما أُلِّفي العربيَّة في عصره، وأَدقّها تقسيمًا، وأَوفرها مادّة، وأَوضحها فكرة، وقد عرضَ ابن أَبي الرَّبيع فيه مادّة الكتاب بأُسلوب تعليميّ سهل يُقرّب البعيد ويردّ الضَّال، وهو مرجعٌ أَساس ومهم في النَّحو العربيّ وقواعده ومن الكتب النَّحويَّة القَيِّمة الذي شمل أَبواب النَّحو والصَّرف والصَّوت كُلَّها بأُسلوب تعليميّ وميسَّر لطالب العلم المبتدئ، وقد صنَّفه ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسيّ ليكون مختصرًا شاملًا وموجزًا ونافعًا للمشتغلين باللُّغة العربيَّة، يتميز الكتاب بأَسلوبه الواضح والمباشر، فهو مادّة لغويَّة خالصة، قد استخلصت

[1] برنامج التُّجيبيّ: ٢٨٠.

جزيئاتها من شتّى كتب اللُّغة؛ إذْ يهدف المؤلِّف إلى تعليم العربيَّة وتبسيط وتسهيل ما صَعُبَ من المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة والصَّوتيَّة المعقّدة على طالب العلم وعرضها بأُسلوب سهل وميسّر مِمَّا يجعله مناسبًا للطلاب والباحثين على حدٍّ سواء.

وعلى الرَّغم من أَنَّ كتاب ابن أَبي الرَّبيع هو (مُلخّص لقواعد اللُّغة العربيَّة)، إلَّا أَنَّه تمكّن من تغطية معظم القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة والصَّوتيَّة الأَساسيَّة بتركيز وعمق، من دون إطالة مُملّة أَو اختصار غير مخلّ، فلمَّ شملها وجمعَ شتاتها.

أَمَّا خصائص كتاب (المُلخَّص) فقد اشتملَ على موضوعات علم النَّحو والصَّرف والصَّوت وإنْ كان النَّحو قد غلبَ عليه، ثُمَّ من بعد النَّحو الصَّرف ثُمَّ من بعد الصَّرف الصَّوت الأَقلّ مادّة، والكتابُ يتألّف من جزأين: الجزء الأَوَّل عدد صفحاته سبعمئة، والجزء الثَّاني من الكتاب يقع في ثلاثمئة وثلاثة وخمسين صفحة، أَمَّا أُسلوب شيخنا فكان يُجمل الموضوعات ثُمَّ يبدأ بتفصيلها بالدِّراسة المفصّلة الوافية مِمَّا يدلّ على دقّة في التَّصنيف والتَّقسيم، ومهارة في استنباط المسائل التي يقسمها على فصول وأَبواب، فضلًا عن افتتاح كُلّ فصل بمُقدِّمة تعريفيَّة، أَو ذكر مواضيع ذلك الفصل التي يريد تفصيل شرحها، وموضوعاته معززة بآراء العلماء القدامى كاشفًا الغامض منها، وقد اعتمد في مسائل الكتاب على أَدلّة السَّماع الموثوقة من القرآن الكريم، والحديث الشَّريف، والأَشعار، وسائر كلام العرب الموثوق بعربيتهم، واعتمد اعتمادًا كبيرًا على كتاب سيبويه(ت 180هـ) حَتَّى يَظُنَّ قارئ هذا الكتاب أَنَّه خلاصة كتاب سيبويه وتقريب للمسائل، وقد وقفَ ابن أَبي الرَّبيع على علل كثيرة فلا يخلو باب من أَبواب الكتاب إلَّا وذكرها، وتجنب العلل المنطقيَّة التي تجعل هذا العلم موضوعًا جدليًّا بعيدًا عن روح اللُّغة ومعناها الفطريّ، والأُسلوب التَّعليميّ فتُكْمَن أَهمّيته العلميَّة في كونه خلاصة موجزة لموضوعات اللُّغة ولآراء العلماء في الموضوعات النَّحويَّة واللُّغويُّة التي تناولها في هذا الكتاب فضلًا عن آرائه التي نثرها في مصنَّفه ليتنغم بها الباحث بأُسلوب راقٍ وبطريقة غير مباشرة، ولذلك احتفى به العلماء والطُّلَّاب في الأَندلُس فكان من المقررات الدِّراسيَّة في بلاد الأَندلُس في القرن التَّاسع. ذكرَ ذلك أَبُو عبد الله المجاري الأَندلُسيّ (ت 862هـ) في برنامجه، فقد قرأ هذا المؤلَّف على أَئمَّة العلم في غرناطة كأَبي جعفر أَحمد بن أَبي البشر آدم الشَّقوري[1]، والفقيه العالم أَبُو يحيى مُحمّد بن مُحمّد بن عاصم القيسِيّ[2].

---

[1] ينظر: برنامج المجاري:125.

[2] ينظر: المصدر نفسه: 126.

"كما درسَ هذا الكتاب في المدارس والزَّوايا المغربيَّة في القرن العاشر، ومن أَشهر المدارس التي التفتت إلى كتاب الملخّص الزَّاوية المهديَّة، فقد اعتمدته ضمن منهجها الذي يشتمل على أَهمّ الكتب الأُصول في الحديث والتّفسير والفقه والأُصول، وعلوم العربيَّة"[1].

وقد وصلَ المُلَخّص إلى بلاد المشرق يدلّ على ذلك نقل أَبي حيّان الأَندلُسيّ عنه في مصنّفاته: التَّذييل والتَّكميل، وارتشاف الضَّرب، ومنهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك، والبحر المحيط، ونقل ناظر الجيش (ت 778هـ) في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ونقلَ السُّيُوطيّ عنه في همع الهوامع، وعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) في شرح أَبيات مغني اللَّبيب،...وغير هؤلاء العلماء[2].

ووصلَ إلى المغرب ومصر حتّى وصل إلى مكّة المُكرَّمة فقد ذكرَ ذلك أَبو سالم عبد الله بن مُحمّد العياشيّ (ت1090هـ) في كتابه (الرَّحلة العيَّاشيَّة) بقوله: "ومِمَّا رأيته بمكة القوانين لابن أَبي الرَّبيع في علم النَّحو، وقيدت منها ما نصّه: اعلم أَنَّ (ياء) حيي يجري مجرى (الشَّين) من خشي لا تَعْتلُّ كما اعْتَلّتْ فِي هَابَ، لأَنَّك لو أَعللتها فقلت: حَاي كما قلت هَاب، لوجب أَنْ تعلّها في المضارع فتقول: يَحاي كما تقول يَهاب،..."[3]، فالكتاب بهذا الوصف يُعدُّ كتابًا هامًّا من كتب العربيَّة.

---

(1) المُلَخَّص: (كلام المحقّق): 1/ 56.

(2) كما سنوضح هذا في الفصل الرَّابع فيما يخص تأثيره على من جاء بعده.

(3) الرّحلة العيّاشيّة: 352/2، وينظر: المُلَخَّص:2/ 385.

الفصل الأَوّل

منهج ابن أَبي الرَّبيع الصَّرفيّ ومصادره

المبحث الأَوّل: طرائقه في إيراد المادّة الصَّرفيَّة

المبحث الثَّاني: مصادرُه من الأَعلام والكتب

المبحث الأَوَّل
طرائقه في إيراد المادّة الصَّرفيَّة

ينماز منهج ابن أَبي الرَّبيع بما يأَتي:

1- مُقدِّمة الكتاب:

ابن أَبي الرَّبيع في أُولى خطوات كتابه لم يجعل مُقدِّمة لهذا الكتاب التي تعدُّ بطاقة تعريف تحمل بين طيّاتها الأَسس المنهجيَّة وقواعد البحث التي اختُطَّ على أَثرها الكتاب، بل شرع في الكلام على الكلم فذَكَرَ حدَّه وأَقسامه ثُمَّ ما يَتّصِلُ بهذه الأَقسام من تفصيلات وتعريفات.

وربّما غاية كتاب (المُلَخَّص) وعنوانه قد أَجازت له الدُّخول مباشرة إلى مادّته العلميَّة دون بذل جهد في كتابة المُقدِّمة وبالأَخصّ إنَّ الكتاب لم يأَتِ بمادّة جديدة غير عرضها باختصار ويسر في التَّعبير، فضلًا عن آرائه الخاصّة التي أَخذت موضوعها في الكتاب.

2- التَّقسيم:

يعمد ابن أَبي الرَّبيع تارةً إلى تقسيم الموضوع على أَضرب مختلفة بحسب ما يقتضيه السِّياق، فيقسمه على أَبواب، ثُمَّ يفرع عنه الفصول والمسائل التي تندرج تحتها قضايا مختلفة، وتارةً يلحق بالباب الواحد أَو الفصل الواحد فصولًا ومسائل مُتعدّدةً يستقصي شتاتها تحت ترجمة واحدة، ففي بابِ التَّثنية والجمع وضع فصلًا للاسم الذي آخره أَلف؛ إذْ قال: "الاسمُ الذي آخِرُه أَلِفٌ إذَا كانَ على أَكثرِ من ثلاثةِ أَحرفٍ قُلِبتِ الأَلِفُ ياءً، ثُمَّ تأتي بعلامة التَّثنية فتقولُ في تثنية يحْيَ: يَحْيِيانِ ويَحْيَيْنِ، فإنْ كان على ثلاثة أَحْرفٍ تَرُدُّ الأَلِفَ إلى أَصْلِها من الواو والياء فتقولُ: عَصَوانِ ..."[1]، ولمّا انتهى من الحديث عن هذِهِ الفقرة قال: "فصلٌ: الاسمُ الذي آخِرُهُ همزةٌ قبلَها أَلِفٌ، الاسمُ الذي آخِرُهُ همزةٌ قبلَها أَلِفٌ إنْ كانتِ الهمزةُ للتَّأنيثِ فأَقْلِبْها واوًا لا غيرُ، نحو: حَمْراوانِ...فإنْ كانَتِ الهمزةُ منقلبةً عن الياء للإلحاق نحو: علباء الأَصلُ: علبايُ وانقلبت الياءُ همزةً لوقوعها طرفًا بعد أَلِفٍ زائدةٍ، كقولهم: درحاية..."[2] وفصلًا فيما آخِرُهُ أَلِفٌ إذا جمعتَهُ الجمْع السَّالِمَ[3]، وفصلًا فيما آخِرُهُ ياءٌ قبلَها كَسْرَةٌ[4]، والأَمثلة على ذلك أَكثر من أَنْ تُعدَّ، منها ما جاءَ في باب النَّسب قسّم الباب على فصول حتّى أَلحق بالباب سبعة عشر فصلًا[5]، وتارةً يجعل الباب الواحد أَبوابًا متعدّدة رغبة في التَّقسيم أَو اتباعًا لمنهج وأُسلوب

---

(1) المُلَخَّص:116/1.
(2) المُلَخَّص:116/1-119.
(3) ينظر:المصدر نفسه:119/1-120.
(4) ينظر:المصدر نفسه:120/1.
(5) ينظر:المصدر نفسه:83/2-119.

من سلف من العلماء الذين تأثّر بهم، والأَمثلة على ذلكَ كثيرة لا حصر لها منها ما نراه في جمع التَّكسير-بَابُ كَسْرِ الواحد للجَمْعِ[1] -باب تَكسير الثُّلاثيّ[2]، ويَسير على هذا الأُسلوب حتّى يُنهى مصنَّفه.

٣- الضَّبط:

يُعدُّ ضَبط الأَلفاظ من أَهمّ سمات العربيَّة، وقد حرصَ القدماء على ضبطِ أَلفاظ مصنَّفاتِهم وشواهدِهِم التي يذكرونها لكي يطّلع القارئ على الصَّيغةِ الصَّحيحة للمفردةِ وقد سلكَ هذا الطَّريق أَكثر العلماء من القُدماء والمُتأَخّرين ومنهم ابن أَبي الرَّبيع؛ إذْ نراه يحرص على ضبطِ الأَلفاظ في مصنَّفه بالإشارة إلى حركة الحرف وبيان طريقة نطقه، من ذلك قوله في النَّسب إلى ما آخِرُهُ تاءَ التَّأنيثِ: "وإذا سَمَّيْتَ بتَمَراتِ حَذَفْتَ التَّاء لأَنَّها للتَّأنيث وحَـذَفْتَ الأَلِفَ لالتقاء السَّاكنين، فَقُلْتَ: تَمَريّ بـفتح الميم، ولو نَسَبْتَ إلى تَمَراتٍ وهو جَمْعٌ لَرَجَعْتَ إلى المَفْرَدِ فقلت: تَـمْريّ بسكون الميم..."[3]، ومنه قوله: "وتقولُ في الإضافةِ إلى ضَرَبَاتٍ: ضَرْبيًّا بسكون الرَّاء؛ لأَنَّك تُرجِعُ إلى الواحدِ. فلو سَمّيتَ بِضَرَبَاتٍ لَقُلْتَ: ضَرَبِيًّا بفتح الرَّاء؛ لأَنَّك لا تريدُ أَنْ تَنسِبَ إلى جَمعِ ضَرْبةٍ. ولو سَمّيتَ بِجُمَعٍ لَقُلْتَ في النَّسبِ: جُمَعِيًّا بفتح الميمِ، فَلو لم تُسمِّ به لقلتَ: جَمْعِيًّا بسكون الميم؛ لأَنَّك تُرجع إلى الواحد"[4].

نجد أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع، فيما تقدَّم من أَمثلة وغيرها مِمَّا وردَ في كتابه، يحرص على ضبط المفردات وبيان حركة الحرف لكي يستطيع القارئ نطق المفردة نطقًا صحيحًا، وتعدّ هذِهِ سِمةً من سمات التَّأليف عند القُدماء والمُتأَخّرين.

4- العناية بالمعاني اللُّغويَّة:

عُنِيَ ابن أَبي الرَّبيع بتوضيح معاني الأَلفاظ التي ترد في المسائل الصَّرفيَّة، ويوضّح معاني الأَلفاظ التي ترد في البيت الشِّعريّ، ويذكر مناسبة الشَّاهد إنْ كانت له مناسبة، وذلك لتسهيل موضوعات كتابه؛ فبتوضيح تلك الأَلفاظ يذلل كل الصّعوبات مِمّا يجعل القارئ والمتلقّي أَكثر فهمًا للمسائل اللُّغويَّة والصَّرفيَّة من دون الرَّجوع إلى كُتب اللُّغة، ومن أَمثلة ابن أَبي الرَّبيع في هذا الأَسلوب، ما جاء في النَّسب في ما آخِرُهُ أَلِفٌ قوله: "...أَنْ تكونَ الكلمةُ على أَكثر مِن أَربعةِ أَحْرُفٍ، نَحو: جَحْجَبِي وَهو حيّ من الأَنصارِ، وحَبَرْكَى وهو الطَّويل الظَّهرِ القَصيرُ الرِّجلينِ؛

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٥٥.

[2] ينظر:المصدر نفسه: ٢/ ١٥٧- ١٦٢.

[3] المُلَخَّص:١٠٦/2 .

[4] المصدر نفسه: ١١٥/٢، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: 171/2، 172، ١٧٦، ١٧٧، ١٩١، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٠٤،...وغيرها.

فهذا النَّوعُ تُحذفُ أَلفُهُ كانت للتَّأنيثِ أَو للإِلحاقِ أَو مُنقلِبةً عن أَصْلٍ؛ فتقولُ: جَحْجَبِيًّا وَحَبَرْكِيًّا، وَمُشْتَرِيًّا في مُشتَرى، وقبعثرِيّ وَمُثَنِّيّ في مُثَنًّى، وخالف يُونس في مُثَنّى، والصَّحيحُ الحذفُ وعليه جُمْهُور النَّحويين لأَنَّ الأَلِفَ خامسةٌ؛ لأَنَّ الحرفَ المشدّدَ حَرفانِ"[1]، وقد قالَ أَيضًا: "...ما كانَ على أَربعةِ أَحرفٍ وثانِيه مُتحرّكٌ، ولا يَكونُ الاسمُ هكذا إِلَّا والأَلفُ فيه للتَّأنيث، نحو: أُرَبى وَهي الدَّاهية، وجَمَزَى؛ وهذا يُحذَفُ لا غير، فتقول أُرَبِيّ وَجَمَزِيّ"[2]، ومن أَمثلة ابن أَبي الرَّبيع في توضيح معاني الأَلفاظ التي ترد في البيت الشِّعري قوله في توضيح مفردة الكُنتيّ التي وردت في النَّسب إلى الأَسماءِ المحكِيَّة؛ إِذْ قال: "...وأَنشد ابن جنّي:

إِذَا مَا كُنْتَ مُلتَمِسًا لِقُوتٍ فَلَا تَصْرُخْ بِكُنْتِيّ كَبِيرِ[3]

(الوافر)

والكُنْتِيّ: الشَّيخُ؛ لأَنَّه إذا كَبُرَ ضَعُفَ فَيَقُولُ كُنتُ كذا كُنتَ كذا؛ وهذا إِنَّما جاء على أَنَّ

الفِعْلَ والفاعلَ كالشّيءِ الواحد، وهذا شاذٌّ لا يَكَادُ يُعرفُ"[4]، ومن ذلك قوله في توضيح مفردة الخارب التي وردت في باب زيادة الميم: "مَعَدَ؛ الميم أَصْلٌ، وهو مِن أَمْعَدَ إِذا أَفْسَدَ قال:

وَخَارِبَيْنِ خَرَبًا فَأَمْعَدَا[5]

(الرَّجز)

والخاربُ سارِقُ الإِبل؛ لأَنَّهم قالوا: تَمَعْدَدَ الرَّجُلُ؛ وتَمَعْدَدَ تَفَعلَلَ"[6].

---

(1) المصدر نفسه:86/2.

(2) المُلَخَّص:2/ ٨٧، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:١٤٥/2، ١٤٩، ١٧٣، ١٨٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٦ ، ٢٤٤، ٢٥١،. ..وغيرها.

(3) أَنشده أَبو زيد، ينظر: تهذيب اللُّغة: (ك ن ت):10 /81، وسرّ صناعة الإِعراب: ٢٣٤/1، والتَّكملة والذَّيل والصِّلة لكتاب تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة:٣٣٦/١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٣٩٥/٣.

(4) المُلَخَّص:١١٣/٢.

(5) الرَّجز بلا نسبة في المحتسب في تبيين وجوهُ شواذ القراءات والإِيضاح عنها:29/٢، والمحكم والمحيط الأَعظم:(م ع د):40/2، والممتع الكبير في التَّصريف:١٦٨، ولسان العرب:(خ ر ب): ٣٤٩/١، وتاج العروس:(خ ر ب):٣٤٣/2،...وغيرها، ، والرَّجز وردَ في ديوان جرير بشرح مُحمّد بن حبيب: ١/ ٢٢٩، وقد روي بالشَّكل الآتي:

وخاربين خربا ومعدا لا يحسبان الله إِلّا رقدا

ورُوِيَ أَيضًا: أخشى عليها طيئا وأَسدا وخاربين خربًا فمعدا

(6) المُلَخَّص:٢٥٣/2.

5- التَّحديد:

يجعل ابن أَبي الرَّبيع أَحيانًا ضوابط لتحديد ما يرد في المسائل الصَّرفيَّة من أَبنية وأَوزان، ليسهّل تحديده ومعرفته ومن أَمثلة ابن أَبي الرَّبيع في هذا الأُسلوب قوله: "...لأَنَّ فِعالًا بكسر الفاء وضمِّها في الأَصواتِ كثيرٌ، قالوا: الصِّياحُ والنُّباحُ، فمدُّ الغِناءِ قياسٌ لأَنَّه صوتٌ، وكَذلك الْمُكاءُ مدُّه قياس، لأَنَّه صوتٌ، وأَمَّا المكّاءُ بتشديدِ الكاف فمسموعٌ والهمزةُ فيه منقلبةٌ عن واوٍ، والأَصلُ مُكّاو"[1]، وقال أَيضًا: "وأَمَّا سُكّيت بتشديد الكافِ وهو الذي يَجيء آخِر الحَلَبة فصُغّر تَصغير التَّرخيم وتصغير التَّرخيم تُحذف فيه الزَّوائدُ كُلُّها وتَبقى الأَصولُ، فتقول في تصغير مُقْعَنْسِسٍ تَصغير التَّرخيم: قُعَيْسًا، وفي تصغير مُحرَنْجِمٍ: حُرَيْجِم، ولا تَحذِفُ الأُصُول"[2]، وقال في موضع آخر: "فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ علاماتِ التَّأنيث ثلاثٌ: الأَلِف، والهَمزةُ، والتَّاء. فأَمَّا الأَلِفُ فتَقَعُ رابعةً وخامسةً وسادسةً؛ فكُلّ اسم على أَربعة أَحرف آخِره أَلِفٌ فالأَلِف للتَّأنيث؛ إلَّا فَعْلى وفِعْلى -بفتح الفاء وكَسرها- فإنَّ الأَلِف تَكُون فيها للتَّأنيث وللإلحاق"[3]، والأَمثلة على ذلك أَكثر من أَنْ تعدُّ[4].

6- تعريفاته للمصطلحات العارضة له:

يلجأُ ابن أَبي الرَّبيع أَحيانًا إلى وضع الحدود والتَّعريفات في بداية بعض أَبواب الصَّرف، ومن أَمثلة ذلك قوله في باب المقصور والممدود: "القَصْرُ في اللُّغةِ هُو الحبْسُ ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[الرَّحمن:72] أَيْ: مَحبوسات، ويُقالُ: امرأةٌ قَصيرةٌ وقَصُورةٌ إذا كانت مَحبوسةً مَحْجوبة"[5]، وقوله: "والمقصورُ في اصطلاح النَّحويّين: كُلُّ ما آخِره أَلِفٌ مِن الأَسماءِ لأَنَّـهُ حُبِسَ عن الإعرابِ كُلّهِ، وَلا يُقالُ في الفعلِ الذي آخِرُه أَلِفٌ: مَقصورٌ؛ لأَنَّه يُحذَفُ آخِرُهُ في الجَزمِ"[6]، ومن ذلك قوله: "والمَمْدودُ في اصْطلاحِهم: ما آخِرُه همْزةٌ قَبْلَها أَلِفٌ"[7]، ومن ذلك أَيضًا قوله:

---

(1) المُلَخَّص: 81/2.

(2) المصدر نفسه:2/١٥٠.

(3) المصدر نفسه: ١٨٨/٢.

(4) المصدر نفسه: ينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:245/٢، 256، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٧، ٣٠٤ ...وغيرها.

(5) المُلَخّص:2/ ٧٧.

(6) المصدر نفسه:77/2.

(7) المصدر نفسه:٢ /٨٧.

"المَصْدَر هو الأَصل؛ وهو اللَّفظ الذي وُضِعَ دالًّا على المعنى كدَلالة زيدٍ على مُسمّاه..."[1].

7- العناية بلغات القبائل:

عُنِيَ ابن أَبي الرَّبيع بلغات العرب؛ إذْ عدَّها مصدرًا من مصادر السَّماع التي اعتمدَ عليها العُلماءُ لاستنباط قواعِدِهم، فاستشهدَ بها فِي مواضع مختلفة، فهو يذكرُ أَحيانًا اللَّهجة، لكنَّهُ من دون أَنْ ينسبها للقبيلة، ولا يذكر اسم اللَّهجة أَصلًا فمثلًا في قلب الياء جيمًا يقول: "اعْلَمْ أَنَّ مِن العَرَبِ من يُبدِلُ من الياء المشدَّدة جيمًا في الوقف لقربها منها في المخرج، قال:

خالي عُويفٌ وأَبو عَلِجْ المُطْعِمانِ اللَّحْمَ[2]

(الرَّجز)

وقد أُبدلتِ الجيمُ من الياء في غيرِ الوقفِ، قال:

..... أَمَسَجْتَ وَأَمْسَجَا[3] (الرَّجز)

واعلم أَنّ مِن العَرَبِ مَن يُبْدِلُ الأَلِفَ في الوقْفِ هَمزةً لقربِها مِنْها؛ يقولُ: رأيتُ رَجُلًا ورأَيتُ حُبْلًا، وتقديرهما: (رَجلعْ وحُبْلَعْ)"[4]، والمعروف أَنَّها لغة ناس من بني سعد كما أَشار سيبويه[5]، إلّا أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع لم يسمها، ويشر أَحيانًا أُخرى إليها على أَنَّها لغة بعض العرب فمثلا قوله: "...ومن العَرب مَنْ يَقُولُ: يمنُ اللهِ وأَيمُ الله وأَيم الله بفتح الهمزة وبكسرها في الابتداء والأَلفُ أَلفُ وصلٍ لا خلاف في هذا"[6] وأَحيانًا يذكر لغة القبيلة من دون ترجيح لها؛ ومن أَمثلة ذلك قوله في باب السَّاكنين في كلمةٍ واحدةٍ: "وَأَمَّا أَهلُ الحجازِ فَلا يُوجَدُ ذلِكَ عِندَهُم...فإنْ كان الثَّاني منهما ساكنًا سكونًا لا تصل إليه الحركة فَكُلُّ العَرَبِ يُظهِرُ المِثْلَينِ؛ نحو:

---

(1) المصدر نفسه:٢٠٣/٢ ، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٢/ ٢٢٣ ، ٢٣٣ .

(2) لم ينسب هذا الرَّجز لقائل معين في الكتاب: ١٨٢/4، والأُصُول في النَّحو: ٢٧٤/3، والتَّكملة ٢١٠، والمحتسب:١٥٧/1، وشرح التَّصريف للثَّمانينيّ:٣٦٩، واللّباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٠/2، وقد نُسِبَ في بَعْض المراجع لأعرابي من أَهل البادية منها: إيضاح شواهد الإيضاح: ينظر:٣٧٢/1، والممتع الكبير في التَّصريف:٢٣٤، لسان العرب:(ش ج ر)، ٣٩٥/4،... وغيرها.

(3) هذا بيت من الرّجز المشطور لم نعثر على قائل له ينظر: الأُصُول في النَّحو: ٢٧٥/٣، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي:١٢٧/٥، والتَّكملة:٥٧٤، وسرّ صناعة الإعراب:١٩٠/١، والمحتسب:١/ ١٥٦، وإيضاح شواهد الإيضاح:2/ ٨٩٣... وغيرها.

(4) المُلَخَّص:48/2، وينظر:٥٦/2.

(5) يُنظر: الكتاب:١٨٢/4.

(6) المُلَخَّص:533/١،وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:70/2، 107، ١١٢، ١٤٩، ١٩٦، ٢٢٩.

رُدِدْنَ ولن يَرْدُدْنَ وَرَدَدْتُ وما أَشبه ذلك؛ إِلَّا بَكْرَ بنَ وائل فإِنَّهم يدعمون مثل هذا فيقولون: رُدّنّ ولن يَرُدَّةً وَرَدْتُ وما أَشبه ذلِكَ، وهي قليلة في الاستعمال خارجة عن القياس لا يُؤخذ بها لشذوذها ولا أَعْلَمُها في التَّنزيل"[1]، وقوله: "وبنو تميم يَقولون: مَطْلِع الشَّمس بكسر اللَّام يُريدون الطُّلُوع، وأَهلُ الحجاز يَفتحون على الأَصل. وقد شَذّوا في الأَماكن كما شَذُّوا في المصْدر في مواضع؛ قالوا: المَنْبتُ، وَالمَطَّلِعُ لمكان الطُّلُوع، وقالوا: البَصْرَةُ مَسْقِطَ رأَسي، والمصْدَرُ مَسْقَط بالفتح على القياس"[2].

8- الإحالات:

حَشدَ ابن أَبي الرَّبيع همّته لكتابه هذا؛ إِذْ كان حريصًا على هذا الأُسلوب تجنبًا للاضطراب والتَّكرار وطلبًا للأَختصار، فهو دائمًا مستحضِرٌ لما يقول غاية الاستحضار، واعٍ لما فات، مدرك لما سيأَتي، فهو حريص على ربط كتابه بَعْضه بِبَعْض تجلّى ذلك في الإِحالات الكثيرة، واتّخذت الإِحالة في منهج شيخنا عدّة طرق على النَّحو الآتي:

_ يربط كلامه -تارةً- بما مضى في الباب الواحد بقوله وقد تقدّم، أَو وقد مضى ومن أَمثلة ذلك قوله في باب الهَمْزتَينِ إِذَا اجْتمعَتا قوله:...فإِنْ كانت الثَّانيةُ غيرَ طَرَفٍ؛ فإِنْ كانتْ سَاكنةً فأبدِلْها بِحَسَبِ الحركةِ التي قَبْلَها؛ نحو: ﴿آمَنَ﴾[البقرة:13] و﴿ائْتُونِي﴾[الأحقاف:4] وَ﴿وَآمُرْ﴾[طه:132]، وأُوكُل في الابتداء، والأَكثرُ: مُر وكُل، وقد تَقدّمَ الكلامُ فيه"[3]، وتارةً يربط كلامه بِما مضى في أَبواب مختلفة بقوله وقد تقدّم الكلام في كذا ... ولا يذكر اسم الباب ومن أَمثلة ذلك قوله في باب تصغير الرُّباعيّ: "فإِنْ كان الثَّاني أَلِفًا قَلَبْتها واوًا، فتقول في كاهِلٍ: كُويهِلًا، وقد مَضى الكلامُ إِذَا كان الثَّاني ياءً، نحو: زِينَب بكسرِ الزَّاي وتَضُمّها إِذَا صَغَّرتَ، وكذلك مَضَى الكَلامُ إِذَا كان الأَوّل واوًا؛ لك إِذَا صغّرت أَنْ تُبقِيها وأَنْ تَقْلِبَها هَمْزةً لِإنضِمامِها"[4]، وتارةً يذكر إحالات على أَبواب بعينها فيذكر اسم الباب، ومن أَمثلة ذلك قوله في باب النَّسب: "...وينتقلُ الاسمُ بها إِلى الصّفةِ ويَصيرُ دالًّا على غَيْرِ مَا كَانَ يَدلُّ عَليه؛ فهذانِ تغييران لازمانِ في الاسمِ إِذَا نَسبْتَ

---

(1) المصدر نفسه:2/ 53.

(2) المصدر نفسه: 2 /212 .

(3) المُلَخَّص:74/2، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:٩٧/٢، ١٠٨، ١١١، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٢، ٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٣، ٢٩٨..وغيرها.

(4) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٠، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ١٣١/٢ ، ١٤٥، ١٥٣، ١٧٩، ١٧٥، ١٨٦، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤، ٢٧٣،..وغيرها.

إليه بِزيادةِ ياءٍ مُشدّدةٍ في آخِره ويصيرُ من الصّفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعل، فَيجوزُ لك في مِثلِ قَولِكَ: مررتُ برجلٍ قرشيّ أَبوهُ الأَوجُهُ المذكورةُ في قولكَ: مررتُ برجلٍ حَسنٍ وَجْهُه، وقد ذكرتُ ذلك في باب الصَّفة المشبهة باسم الفاعل بما يُغني عن الإعادة إنْ شاء الله"[1].

_ وأَحيانًا يربط كلامه بما يأَتي وينبّه على أَنّه سيأتي الكلام في مسألة ما في مواطن

ومن أَمثلة ذلك قوله: "ولتَجرِي الياءُ والواو مَجرى الأَلِفِ؛ لأَنَّ كُلّ واحدةٍ منهُنَّ سَاكِنٌ قَبْلَهُ مِن جنْسِهِ، وَلم يُقلبْ لأَنَّها لو قُلِبَتْ لَقُلِبتْ هَمزةً؛ وهم يَفِرّون مِن الهمْزِ على حَسبِ ما يَتبيّن في باب تَسهيل الهمزة إنْ شَاء اللهُ تَعالى"[2].

_ وأَحيانًا لا يحدّد الموضوع في إحالات مبهمة، من ذلك قوله: "على حسب ما يتبيّن بعد في الفصول إنْ شاء الله"[3]، أَو قوله: "على حسب ما يتبيّن بعد إنْ شاء الله"[4]

أَو قوله: "لهذينِ نظائرُ أُنَبّه عليها في موضعها إنْ شاء الله تعالى"[5].

من هذا يتبيّن أَنَّ شيخنا ابن أَبي الرَّبيع قد اتّبع أُسلوب الإِحالة في العديد من موضوعات شرحه حتّى يبعد القارئ عن الملل، ويضع بين يديه المفيد والعمل على تركيز الطَّلّاب في الموضوع المطروح دون تشتيتٍ لأَفكارهم بتداخل الموضوعات بعضها ببعض.

9- التَّعبير عن رأَيه:

عبّرَ ابن أَبي الرَّبيع عن رأَيه بأَلفاظ وعبارات كقوله: والأَولى، والمختار أَو والاختيار، أَو أَحسن منه، أَو وهو الأَحسن، أَو والصَّحيح وغيرها من الأَلفاظ التي تدّل على رأَيه، ومن أَمثلة ذلك قوله: "مَا كانَ على أَربعةِ أَحرفٍ ثَانيه سَاكنٌ، نحو: سَكْرَى وَأَرْطَى وَمَلْهَى، فهذا إنْ كانت أَلِفُه مُنقلِبةً عن أَصلٍ نحو: مَلْهَى وَمَدْعَى جاز لكَ فيها وَجهان: أَحَدُهما: أَنْ تقلبَ الأَلف واوًا وَهُو الاختيارُ. الثَّاني: أَنْ تحذِف، وذلِك قَليلٌ، فتقولُ في مَلْهَى: مَلْهَوِيًّا وَمَلْهِيًّا، ومَلْهَويّ هو الأَكثرُ ومَلْهِيّ قليلٌ. فإنْ كَانتْ أَلِفُه لِلإلحاق، نحو: مِعْزَى جاز لَك فيه أَيضًا وجهان: قلبُ الأَلفِ واوًا، فتقولُ: مِعزَويًّا وهو الأَكثرُ، وحذف الأَلِفِ، فتقولُ: مِعْزِيًّا، والحذفُ هُنا أَحسنُ من الحذفِ

---

[1] المصدر نفسه: 2/٨٣، وينظر : 2 /299 ، ٣٠٢ .

[2] المُلَخَّص: 63/2 وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر، 2٧٥، ٨٣، ٨٨، ٨٩، ١٠٦، ١٠٧، ١١٩، ١٢٧، ٢٢٩، ١٤٢، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩٨ .

[3] ينظر المصدر نفسه: 2/ ٨٥

[4] ينظر المصدر نفسه: 2/٢٧٤، وينظر نفسه:2/ ٢٦٧ ، ٢٨٦ ،٢٩٨.

[5] المصدر نفسه:2/ ٢٧٤.

في مثل: مَلْهَى؛ لأَنَّ شَبَهَ أَلِفِ مِعْزَى بأَلفِ التَّأنيثِ أَقْوى مِن شَبَهِ أَلْفِ مَلْهى بألف التَّأنيث؛ لأَنَّ أَلفَ الإلحاقِ زائدةٌ كَما أَنَّ ألفَ التَّأنيثِ زائدةٌ...؛ فإنْ كانت الأَلفُ للتَّأنيث جاز لك ثلاثة أَوجه: أَحِدُها: وهو الأَحسنُ حذفُ الأَلِف، فَتقولُ: حُبْلِيًّا..."[1]، وقال في ما آخِرُه همزةٌ قبلَها أَلِف: "وتقول في عِلباء: علبائِيًّا، وهو الأَحسنُ وعِلبَاوِيًّا أُجْرِي مُجْرَى حَمْرَاوِيّ"[2].

10- تأثّرُه بالفقه وأُصُوله والمنطق:

ظهرَ تأثير الفقه وأُصوله والمنطق واضحًا عند ابن أَبي الرَّبيع في استعماله بَعْض الأَلفاظ التي تتعلّق بذلك كالأَصل والفرع والعِلّة، والمطّرد، والحمل، والأَثر، ومن الأَمثلة على ذلك قوله في الممدود: "...الثّاني أَنْ يَكون بالمقابل، نَحو: حمراءُ فإنّ مُقابِلَه أَحمَرُ، وَقد اطَّرِدَ إذا كَانَ المذَكّرُ على أَفْعلَ ويكونَ لغيرِ التّفضيل أَنْ يكونَ المُؤنَّثُ فَعْلاء، ممْدُودًا، فإذا كانَ لِلتّفضيل فالمطَّرِدُ في المؤنَّثِ أَنْ يكونَ فُعْلَى مَقصورًا بِضمّ الفاءِ. الثّالثُ: بالاطِّرادِ؛ نحوُ: جَمَزَى، فإنَّ المشيَ قد اطّرِدَ فيها أَنْ تكونَ مَقصورةً وقالوا: عُرَى مقصورًا؛ لأَنَّ الواحدةَ عُروةٌ، فهذا قياسٌ عليه، نحو: غُرْفَةٌ وغُرَفٌ؛ لأَنّي أَقولُ: لَمّا كان المفردُ على فُعِلّة كان الجمع على فُعَل؛ لأَنَّ المفردَ هو الأَصلُ، وما ذَكرتُهُ من الصّدى قِياس اسْتِدلالٍ؛ لأَنّي لا أَقولُ: لَمَّا كَانَ المَصدرُ مَقصورًا بكسرِ العينِ والصِّفةُ على فَعَل كان المصدر مَقصورًا؛ لأَنَّ المَصْدَر هو الأَصلُ، ويُحْكَمُ على اللّامِ بالياءِ حتّى يَقومَ دليلٌ مِن اشتِقاقٍ أَو تَصريفٍ"[3]، وقال: "وقالوا: فِعَالًا في الوَسْم؛ قالوا: الخِبَاط، والعِلاطُ، والجِنابُ والعِراضُ والكِشَاح، فالأَثَرُ يَكون على فُعَالٍ، والْمَصْدَرُ يَكون فَعْلًا بفتح الفاء؛ وقالوا: الْمُشْطُ والدَّلْوُ والخُطَّافُ، أَرادوا صورة هذه الأَشياء؛ كأَنَّه قال: عليها صورة الدَّلْو"[4]، وقال في باب اعتلال اللّام: "الفعل المَزِيد؛ اعْلَمْ أَنَّ الفَعْلَ الزّائدَ على ثلاثة أَحْرُفٍ إذَا كانت لأُمه واوًا انقَلَبَتْ في المضارع ياءً للكسرة التي قبْلها، فتَنقلِبُ في الماضي ياءً لذلك بالحَملِ على المضارع؛ كَمَا انقلبتْ في يَرْضَى لانقلابها في رَضِيَ، وَكُلُّ واوٍ وَقَعَتْ لامًا وقبْلها كسرةٌ فإنَّها تَنقلِبُ ياءً في اسمٍ كانت أَو في فِعْلٍ؛ فتَقول: أَنتِ مُدَّعِيَةٌ، والأَصل مُدَّعِوَةٌ. وتقول: غَازَيْتُ؛ لأَنَّك تقول في المضارع: يُغازِي. وتَقول: رَجَّيْتُ

---

(1) المُلَخَّص: 87/2.

(2) المصدر نفسه:٢/ ٨٨، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٩١ ،٩٣، ٩٥، ٩٧، ١١٥، ١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٧، ١٦٧، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٤٩، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٤.

(3) المصدر نفسه: ٢/ ٨٠.

(4) المُلَخَّص: ٢/ ٢١١.

لأَنَّ المضارع يُرجِّي، وَلمّا انقَلَبَتْ في رَجَّى وغَازَى انقَلَبَتْ في تَرَجَّى وفي تَغازَى وإنْ
كان المضارعُ لا تَنقلِبُ فيه ياءً؛ لأَنَّ التَّاء زائدةٌ على الفِعْلِ"[1].

11- مسائل التَّمرين:

اهْتَمَّ ابن أَبي الرَّبيع بمسائل التَّمرين، فمن ذلك قوله في باب التَّصغير: "لو قيلَ لَكَ: صَغِّرْ مُختارًا لقُلتَ: مُخَيِّر وَزْنُهُ مُفْتَعِلٌ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ تَحْذِفَ التَّاءِ مِن مُختارٍ؛ لأَنَّك لو صَغّرتَ مُفْتعِلًا لوجبَ حذف التَّاءِ ولا تنظرْ إلى كَونِ الرَّابع حَرفَ مدٍّ ولِينٍ. وكذلك لَو قيلَ لك صَغِّرْ مُنقادًا لَقُلْتَ: مُقَيَّدٌ وحَذَفْتَ النُّون؛ لأَنَّ وَزْنَهُ مُنْفَعِل، وأَنتَ لو صَغّرتَ مُنْفَعِلًا لوجَبَ حَذْفُ النُّون. ولو قيلَ لكَ: صَغِّرْ سِربالًا لقُلْتَ: سُريبِيلًا، لأَنَّ وَزْنَه فِعلالٌ؛ وأَنتَ لو صَغَّرتَ فِعلالًا لَلزِمَ أَنْ تقولَ: فُعيليلًا، ولو قِيلَ لكَ: صغّر مُزدانًا لقُلتَ: مُزَيِّنَا..."[2]، ومن ذلك قوله: "ولو قيل لك: ابْنِ مِن قَرَأَ على وزن فَعْلَلَ لقُلْتَ: قَرْأَى، بأَلِفٍ بعد الهمزة، وإنْ وَصَلْتَ نَوّنْتَ لأَنَّك قَلَبْتَ الهمزةَ الأَخيرةَ ياءً؛ لأَنَّ اللّام تَختَلف. وكذلك لو قيل لك ابْنِ قَرَأَ مثل قِمْطْرٍ؛ لقلتَ: قِرَأْيًا..."[3]، وقال في موضع آخر: "فلو قِيل لك: ابْنِ مِن ضَرَبَ مِثْلَ جَعْفَرٍ؛ لقُلت: ضَرْبَبًا، ولا تُدْغِمْ؛ كَمَا لم تُدْغِمْ قَرْدَدًا ومَهْدَدًا، ولذلك تقول في جَمْعِ خِدَبٌّ: خدابب، ولا تدغم، وتُبَيِّنُ الإدغامَ الذي كان في المفرَدِ؛ لأَنَّ السُّكون في المفرَدِ لا يُزيل الاسم عَمَّا أُلحِقَ به، وإنْ سَكَّنْتَ فِي الجَمْعِ وأُدْغَمْتَ زال الإلحاق"[4].

12- عزو الأَقوال:

ينسب ابن أَبي الرَّبيع الأَقوال إلى أَصحابها في كثير من الأَحيان، ويكتفي في أَحيان أُخرى بقوله: وقالوا، ومن العرب من يقول، وقيل: إمَّا "لشهرة القول عنه أَو لأَنَّ العلم ملك الجميع يؤخذ منه ما يؤخذ ويترك ما يترك ما دامت شخصية النَّاقل تسيطر على ما تنقل بعلمها ومعرفتها"[5]، ومن الأَمثلة على ذلك قوله: "قال سِيبويه: كما قالتِ العربُ فِي غَدٍ غَدَوِيًّا، وَغَدٌ أَصلُه فَعْلٌ بِسكونِ العينِ، حَكَى سيبويه عن بعضِ العَربِ: آتيك غَدْوًا، وأَنشدَ:

---

(1) المصدر نفسه:٢/٢٩٧.
(2) المصدر نفسه: 124/٢.
(3) المصدر نفسه: ٢/٢٨٢.
(4) المُلَخَّص:٢/٣٠٥، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٢/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢١.
(5) منهج الزَّمخشريّ في تفسير القرآن: ٨٧.

وما النَّاسُ إلَّا كالدِّيارِ وأَهلُها بِهَا يَومَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بَلاقِعُ[1]" [2]

(الطَّويل)

ومن ذلك أَيضًا قوله: "قال سيبويه: وسَمِعْنا مِن العربِ مَنْ يقولُ: كُونِي، وحَكَى أَبُو عُمَرَ: كُنيًّا وهو شاذّ"[3]، ومن ذلك أَيضًا قوله في باب النّسب في فصل النّسب إلى الجمعِ غير السَّالم: "قالَ أَبُو زيدٍ: النَّسب إلى مَحاسنَ: مَحاسِنِيًّا؛ لأَنَّه لا واحدَ لَهُ...قال أَبُو عبيدة: وقالوا في الإضافة إلى العَبْلات، وهو حيٌّ مِن قريش: عَبْلِيًّا؛ أَوقع الإضافة على الواحد"[4].

وقد يكتفي من دون عزوٍ، ومن أَمثلة ذلك قوله: "ومن قال: تَغْلَبَيًّا وفتحَ اللَّام

لأَنّ السَّاكن حاجزٌ ضعيف وليسَ هذا بالقياسِ إنَّما هو بالسَّماع- فَيجبُ في قاضٍ أَنْ تَفتحَ الضَّادَ فَيصيرَ قاضَيًا، فتُحرّك الياء وقبْلها فتحة تَنْقلِب أَلفًا، فيَصير قاضَى بِمنزلةِ مَلْهى؛ فمن قال مَلهَويًّا قال: قاضَوِيًّا"[5]، ومن ذلك قوله: "قالوا في النَّسبِ إلى عبد الله بنِ الزُّبَير: زُبَيْرِيًّا، وكذا قالوا في النَّسب إلى أَبي مُسلمٍ: مُسلِميًّا، وقالوا في النّسب إلى أَبي بكرٍ ابن كِلاب: بَكْريًّا. وقالوا في النَّسبِ إلى ابن دِعْلِجٍ :دِعلِجيًّا"[6].

13- طرائقه في النَّقل:

اتّبع ابن أَبي الرَّبيع طرائق متعدّدة عند النَّقل عن مصادره، فكتابه مملوء بذكر العلماء وما نقله عنهم، وتنوّع نقل ابن أَبي الرَّبيع في مسائله الصَّرفيَّة، فاعتمد على طرق مختلفة في النَّقل، وسأَذكر مثالًا لكُلّ طريقة، وعلى النَّحو الآتي:

أ- النَّقل المباشر:

ونعني به نقله عن آراء العلماء من دون أَنْ يقول: رُوِيَ عن فلان، أَو نُقِلَ عن فُلان، أَو رُوِيَ أَنَّ فلانًا قال كذا، والأَمثلة على هذه الطّريقة كثيرة؛ إذْ نَقَلَ عن علماء كُثر من أَمثال سِيبويه والأَخفش (ت٢١٥هـ)، وابن السّكّيت (ت244هـ) والمُبرّد (ت285هـ) وأَبُو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) وابن

---

(1) البيت للبيد كما في ديوانه: ٥٦.

(2) المُلَخَّص: ٢/ ١٠٢.

(3) المصدر نفسه: ٢/ ١١٢.

(4) المصدر نفسه:١١٤/٢، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:٢/ ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٤٥، وغيرها.

(5) المُلَخَّص:٢/ ٩٢.

(6) المصدر نفسه: ١١٠/٢، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:٢/ ١٢٦، ١٣٢، ١٤١، ١٥٣، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٩٠، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٩ ، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٠٠، وغيرها.

جنّي(ت392هـ)...، وغيرهم، وسأَكتفي بذكر سيبويه فقد نصَّ ابن أَبي الرَّبيع على ذكر أَقوال لسيبويه في عدّة مسائل ومن الأَمثلة على هذه الطّريقة قوله في فصل أَبنيةٍ استُغْنِيَ بها عن النَّسب: "وهذا البابُ مقصورٌ على السَّماع وَهو في بعضٍ أَكثرُ من بعض، اعلم أَنَّ العربَ تضعُ فعّالًا تُريدُ به ما تُريدُ بياءِ النَّسبِ فيما يَكونُ صَاحب شَيْءٍ، يُعالِجُهُ ويكونُ صَنعَةً لَهُ؛ قالوا لِصاحب الثّياب: ثَوَّاباً، وَعَوَّاجاً لصاحب العاج...قال سِيبويهِ: ليس هذا بقياسٍ، لا تقولُ في صاحبِ البُرّ: بَرّارًا، ولا في صاحب الشَّعير شَعّارًا، ولا في صاحب الفاكِهةِ فَكّاهًا"[1]، ولمَّا رجعتُ إلى الكتاب وجدتُ سيبويه يقول: "أَمَّا ما يكون صاحب شيء يعالِجه فإنَّه مِمَّا يكون ((فَعَّالًا))، وذلك قولك لصاحب الثياب ثَوَّاب، وَلصاحب العاج: عَوَّاجٌ،...وليس في كُلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا. أَلَا ترى أَنَّك لا تقول لصاحب البُرّ: بَرّارٌ، ولا لصاحب الفاكهة فَكَّاهٌ، ولا لصاحب الشَّعير، شعَّارٌ، ولا لصاحب الدَّقيق: دقَّاقٌ"[2].

ب- النَّقل غير المباشر:

كان ابن أَبي الرَّبيع يَنقل عن العلماء نقلًا غير مباشر من مصادر لُغويَّة كانت قد نقلت عنهم، من ذلك ما نقله ابن أَبي الرَّبيع عن سِيبويه عن عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) وما نقله ابن أَبي الرَّبيع عن سِيبويه عن أَبي الخَطَّاب (ت177هـ)[3]، وكذلك ما نقله ابن أَبي الرَّبيع عن سيبويه عن يونس (ت ١٨٢هـ)، فقد أَكثرَ سِيبويه النَّقل عنه، ومن الأَمثلة على ذلك قوله: "وَزعم أَبو الخطاب أَنَّ ناسًا يقولون: أُدْعِه، وكأَنَّ هؤلاءِ تَوَهَّمُوا أَنَّ العينَ ساكنةٌ؛ إِذْ كان مَوضعَ جزمٍ اجتمعت العينُ سَاكنةً، وهاءَ الوقفِ سَاكنةٌ، فَحرّكوا العينَ بالكسرِ، قال سِيبويه: وَهذه لُغةٌ رَديئَةٌ"[4]، ولمَّا رجعتُ إلى الكتاب وجدتُ سيبويه يقول: وزعم أَبُو الخطاب أَنَّ ناسًا من العرب يقولون: ادْعِه من دعوت، فيكسرون العين، كأَنَّها لمَّا كانت في موضع الجزم توهمّوا أَنَّها ساكنة؛ إِذْ كانت آخر شيء في الكلمة فِي

---

(1) المُلَخَّص:١١٦/٢، وينظر على سبيل التّمثيل لا الحصر:2/ ١١٦، ١٣٣،١٣٤، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٨٥، ٢٨٦، ... وغيرها.

(2) الكتاب: ٣/381-382.

(3) أَبو الخَطَّاب: هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأَخفش الأَكبر أَبو الخطاب، مولى قيس بن ثعلبة: من متقدمي علماء العربية إمام في العربيّة، لقي الأَعراب وأَخذ عنهم وعن أَبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأَخذ عنه أَبو عبيدة وسِيبويه والكسائيّ ويونس، وكان ديّنًا ورعًا ثِقَة، وَهُوَ أَوّل من فسّر الشّعْر تَحت كُلّ بَيت، وله أَلفاظ لُغويّة انفرد بها، ينظر ترجمته في طبقات النحويّين واللُّغويّين:10/40، ونزهة الأَلباء:٤٤، وإنباء الرُّواة: ١٥٧/٢-١٥٨، والمزهر:٣٥٨/2.

(4) المُلَخَّص: ٣٢/2، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٨٥/٢، ٨٦، ٩٦، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٥١، ٢٧٦، ٣٠٩.

موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدَّال سَاكنة، لأَنَّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدّ يا فَتى، وهذه لُغةٌ رديئةٌ"[1]، فابن أَبي الرَّبيع ينــقل من كتاب سِيبويه رأَي أَبي الخَطَّاب.

ج- النَّقل بالمعنى:

بعد الاطّلاع على كتاب ابن أَبي الرَّبيع، تبيّن أَنَّه كان ينقل من المصادر نقلًا بالمعنى؛ إذْ يتصرّف بالنُّصوص بحسب ما يراه مناسبًا، من ذلك قوله: "قال سيبويه: "واعْلَمْ أَنَّ ما كان مِن التَّضعيف مِن هذه الأَشياء فلا يَكاد يكون فيه فَعُلَ؛ لأَنَّهم يَستثقلون التَّضعيف وحدَه، فَلمّا اجتَمعا حادو إلى غير ذلك"[2]، ولمَّا رجعتُ إلى الكتاب وجدتُ سِيبويه يقول: "واعلم أَنَّ ما كان من التَّضعيف من هذه الأَشياء فإِنَّه لا يكاد يكون فيه فعلت وفعل، لأَنَّهم قد يستثقلون فعل والتَّضعيف فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك"[3]، فابن أَبي الرَّبيع قد تَصرّف بالنَّصّ بالاختصار والتَّقديم والتَّأخير.

د- النَّقل الحرفي:

وهو أَنْ ينقل النَّصّ من مصدره من دون أَنْ يدخل فيه أَي تغيير، وهذه الطَّريقة لم يعتمد ابن أَبي الرَّبيع عليها كثيرًا، ومن أَمثلة ذلك قوله في باب تصغير الخماسيّ: "وكذلك لو سَمَّيْتَ بِدَجاجاتٍ ثُمَّ حَقّرتَ لقلت: دُجيجياتٌ، ويَجري هذا كُلُّهُ مَجرى ثَلاثين إِذَا حَقّرته،قال أَبُو عليّ:وُثُلَيْثُون قولُ جميع العربِ"[4]، وعند الرُّجوع إلى كتاب التَّكملة وجدتُ أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع قد نقلَ النَّصّ حرفيًّا بتمامه من دون أَنْ يُغير فيه، يقول أَبُو عليّ: "كما تقول في تحقير ثلاثين: ثُليثون، وثُليثّوُن قول جميع العرب"[5].

14- التَّفريع والتَّقسيم:

من الظَّواهر المنهجيَّة عند ابن أَبي الرَّبيع، فكلامه في معظمه قائم عليها، وهي تعبر -بلا شكّ- عن نزعته القويّة نحو التَّنظيم والإِحاطة والاستقصاء، وهي نزعة تعليميَّة وعلميَّة، تهدف إلى حصر الأَوجه المختلفة، والوصول إلى نتائج منطقيَّة والأَمثلة على ذلك أَكثر من أَنْ تُعدُّ منها قوله في باب المقصور والممدود:

---

(1) الكتاب: 160/٤.

(2) المُلَخَّص:٢١٥/٢، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٢٢٩/٢، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ،٢٥٧ ٢٧٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ...وغيرها.

(3) الكتاب: ٤/ ٣٦.

(4) المُلَخَّص: ٢/ ١٣٤، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٢ /١٤٥، ٢٤٢.

(5) التَّكملة: ٥٠٤ .

"فإذَا صَحَّ هذا فاعلمْ أَنَّ ما آخِرهُ أَلِفٌ من الأَسماءِ يَكونُ على أَربعةِ أَوجهٍ: أَحَدُها: أَنْ تكونَ الأَلِفُ مُبدلة عن حرفٍ أَصلي ياءٍ أَو واوٍ؛ مثالُ الياءِ: الْهُدى، ومثالُ الواوِ: العَصا؛ لأَنَّهم قالوا: هَديتُ...الثَّاني: أَنْ تكون زائدةٍ للإِلحاق نحو: مَعْزَى،...الثَّالث: أَنْ تكونَ زائدةً للتَّطويل، نحو: قَبعثَرى...الرَّابع: أَنْ تكون زائدةً للتَّأنيثِ"[1]، وقوله في الممدود: "والمَمْدودُ في اصْطلاحِهم: ما آخِرُه همْزةٌ قَبْلَها أَلِفٌ؛ وهذا يَكونُ على أَربعةِ أَوجهٍ: أَحَدُها: أَنْ تكونَ الهمزةُ من ذات الكلمة نحو: قُرّاء وَوَضّاء...الثَّاني: أَنْ تكونَ الهمزةُ مُنقلبةً عن ياءٍ زائدةٍ للإِلحاقِ، نحو: عِلباءٌ ...الثَّالث: أَنْ تكونَ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ أَو واوٍ مِن نَفْسِ الكلمةِ؛ نحو: رِداءٌ... الرَّابع: أَنْ تكونَ منقلبةً عن أَلفِ التَّأنيثِ، نَحو: صَحراءُ...والقصرُ والمدّ مِنْهما ما هو قياسٌ ومِنْهما ما هو سَماع، فالمقيسُ يُعلَمُ بثلاثةِ أَوجه: أَحَدُها: بالنَّظر...الثَّاني: أَنْ يَكون بالمقابل...الثَّالث: بالاطِّرادِ"[2]، ويسير على هذا الأُسلوب حتّى يُنهى كتابه، فقد ولعَ ابن أَبي الرَّبيع بهذه الظَّاهرة؛ إذْ لَمْ يَخلُ أَيّ موضوع من مواضيعِ الكتابِ من التَّقسيمِ والتَّفريع.

15- التَّفصيل:

عُنِي ابن أَبي الرَّبيع بالتَّفصيل عناية فائقة في عددٍ من المسائلِ الصَّرفيَّة التي ذكرَها في كتابه، حتّى أَطالَ، ومن أَمثلة قوله: "وإنْ نَسبتَ إلى سِنينَ على حالهِ ولم تُسَمِّ بِهِ قُلتَ على مَنْ جَعَلَ إعرابَهُ بالحروفِ: سَنَوِيًّا على مَن قال: سَنواتٌ، ومَن جعلَ لامَهُ هَاءً قال: سَنَهِيًّا وَسَنِيًّا حُكِيَ في التَّصغير: سُنَيْهَة؛ لأَنَّك تَنسِبُ إلى المفرَدِ وهُو سَنَةٌ. ومَن جَعَلَ إعرابَهُ بالحركاتِ قال :سِنِينِيّ، فَمنَ جعل إعرابَهُ بالحركاتِ فَحُكْمُهُ فِي النَّسبِ قَبْلَ التَّسميةِ وبعد التَّسمية سَواءٌ، ومَنْ جَعلَ إعرابَهُ بالحروفِ فَيختلِفُ؛ فَإنْ سَمّيتَ به ثُمَّ نَسبتَ إليه كَسْرتَ السِّينَ، وإنْ لمْ تُسمّ بِهِ ونَسبتَ إليهِ فَتَحتَ السِينَ لأَنَّكَ تَرُدّه إلى الوَاحِدِ"[3]، ومن أَمثلة ذلك قوله في باب تصغير السُّداسي: "إنْ كانَ سُداسِيًا بزيادةٍ واحدةٍ والأَصلُ خَمْسة، نحو: دَرْدَبيس وقبَعْثَرَى؛ فلا بُدّ من حَذْفِ الزَّائدِ وحَذْفِ الآخِرِ لإقامة بناءِ التَّصغيرِ، فتقولُ: دُرَيدِبًا؛ وَتَحْذِفُ الياءَ والسِّينَ، وكذلكَ تقولُ: قُبَيعِثًا؛ وإنْ عوّضتَ جئتَ بياءٍ قبلَ الآخِر، ولك في جميع ما تَحْذِفُ منْه أَنْ تأَتيَ بياءٍ قَبْل الآخِر وليسَ على اللَّزوم،

---

[1] المُلَخَّص:٢/ ٧٧-٧٨.

[2] المصدر نفسه:٢/ ٧٨- ٧٩-٨٠، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:٢/٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠١٤، ١٢١، ١٢٣، ١٢٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٣، ٢١٧، ٢٤٨، ٣٠٢، ٣٠٤ ...وغيرها .

[3] المُلَخَّص:2/ ١٠٨ .

وَسواءٌ أَحَذَفْتَ حَرْفًا واحدًا أَمْ حَرْفَينِ، وسَواءٌ أَيضًا أَكانَ المحذوف أَصْلاً أَم زائدًا. فإنْ كانَ سُداسِيًا بزيادتين نحو: حَرَنْجَمَ فَاحْذَفْهما؛ فتقولُ في مُحرَنْجِم: حُرَيْجِمًا، وَفِي مُطمَئِن طُمَيْئِنًا، تَحْذِفُ الميمَ والزّيادةَ الثَّانيةَ وتَترك الأُصولَ. وإنْ كانَ سُداسِيًّا بثلاثِ زوائدَ نحو: مُستخرِج؛ فيَبقَى أَقْوى الزَّوائد وتَحْذِفُ الزّيادتينِ الباقِيتَين لإقامةِ بناءِ التَّصغير، والميم أَقوى؛ لأَنَّها دَلّتْ على الصِّفة، فتقولُ، مُخَيْرِجًا، ومُخيرِيجًا إنْ عَوّضتَ، ومثلُ ذلكَ احرِنجام؛ فإنَّه سُدَاسيّ بِزيادَتَينِ، فإنَّ أَلِفَ الوصلِ لا تُعَدّ؛ لأَنَّها إنَّما جِيءَ بها لِيُبتدأ بالسَّاكنِ، فإذَا تَحرّكَ السَّاكنُ بالضّمّ للتَّصغير ـ لأَنَّه الأَوّل ـ زَالَتْ أَلِفُ الوَصلِ، فتقولُ: حُرَيْجِيمًا وتحذفَ النُّون وتُبقِي الأَلفَ؛ لأَنَّك لا تَجِدُ بُدًّا مِن حَذْفِ النُّونِ فَاحْذِفها أَوّلًا، تَبْقى الأَلِفُ لأَنَّها تَقعُ رابعةً. وتقولُ في تَصغيرِ: انطِلاقٍ: نُطَيلِيقًا..."[1].

16- الاستشهاد:

استعان ابن أَبي الرَّبيع بشواهد العربيَّة في الاستدلالِ على مسائلِهِ الصَّرفيَّةِ، وكانت الشَّواهدُ متنوعةً؛ إذْ شملَتِ القرآن الكريم وقراءَاتِهِ والشِّعر وسيكونُ لذلك تفصيل في الفصل الثَّاني إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

17- التَّعليل:

لا تكاد تخلو المسائل الصَّرفيَّة والاختيارات عند ابن أَبي الرَّبيع من العِلّة الصَّرفيَّة؛ مِمَّا يجعل شرحه ذا قيمة علميَّة كبيرة، والأَمثلة على ذلك لا تُعدُّ، فقط زخرَ شرحه بالعلل الصَّرفيَّة، ومن الأَمثلة على ذلك قوله: وتقولُ في اِسَل: سَلْ؛ وتَحْذِفُ أَلِفَ الوصل؛ لأَنَّ الذِي سَبَقَتْ له أَلِفُ الوصلِ قد زَال وهو السَّاكِنُ، وهذا مُطّردٌ إلَّا في لامِ المعرِفَة؛ نَحو: الَخُ جاءَني، والَبُ جاءَني؛ فإنَّ الأَكثرَ في مِثْلِ هَذا أَلَّا تَزولَ أَلِفُ الوصْلِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في لامِ المعرِفةِ السّكُون، والتَّحريكُ فيها عَارِضٌ، والعارِضُ لا يُعتَدّ به، بِخلافِ فَاءِ الكَلمةِ لَمْ تُوضَعْ على السّكُون؛ القَطع فَلَمْ تَسْقُطْ عند تَحريكِ السّاكنِ الذي بَعدَها بحركةِ عارضةٍ"[2]، وسيكون لذلك تفصيل في العِلّة وأَنواعها بالفصل الثَّاني إنْ شاءَ الله تعالى.

18- أُسلوب الحوار والمناقشة:

عُنِيَ العلماء القدماء بأُسلوب الحوار والمناقشة، وقد أَكثروا منه عند شرحِهِم للمسائل اللُّغويَّة والنَّحويَّة، ولعلّ أَقدم ما وصل إلينا منه ما رُوي في أَوّل

---

[1] المصدر نفسه:١٣٩/٢، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: 140/٢، ١٤٧، ١٥١، ١٩٧، ٢٤٧، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٤، ٣١٥... وغيرها.

[2] المُلَخَّص:٢/ ٧٠.

لقاء للزَّجَّاج (ت311هـ) بأَبي العبّاس المُبرّد عندما أَمره ثعلب(ت291هـ) بفضّ حلقة المُبرّد أَنَّ الزَّجَّاج سأَلَ المُبرّد عن مسائل وبعد أَنْ انتهى المُبرّد من الإِجابة عن هذه المسائل، قال المُبرّد للزَّجَّاج: "أَقنِعت بالجواب؟ فقال: نعم. قال: فإِنْ قال لك قائل: في جوابنا هذا كذا، ما أَنتَ راجع إِليه؟ وجعل أَبُو العبّاس يُوهِنُ جواب المسأَلة، ويُفسِده، ويَعْتَلُّ فيه، فبقي إبراهيم سَادِرًا لا يُحِير جوابًا. ثُمَّ قال: إِنْ رأَى الشَّيخُ -أَعزَّه الله- أَنْ يقولَ في ذلك؟ فقال أَبُو العبَّاس: فإِنَّ القولَ على نحو كذا، فصحَّح الجواب الأَوّل"[1]، وهكذا أَصبحَ أُسلوب الحوار والمناقشة سِمة من سِمات التَّأَليف اللُّغويّ والنَّحويّ[2]، وهذا الأُسلوب يساعد على تيسير عمليَّة استيعاب العلوم المختلفة وتوضيحها وفهمها؛ لأَنَّ أُسلوب الحوار والمناقشة يجذبان انتباه السَّامع أَو القارئ للموضوع المُراد إِلقاؤه أَو تدريسه. وقد استعمل شيخنا هذا الأُسلوب، فهو يلجأ إِلى أُسلوب الحوار في القضايا الصَّرفيَّة؛ إِذْ نجده يعرض سؤالًا فيجيب عنه، وهذا الأُسلوب يسمى (الفنقُلة)[3]، ومن أَمثلة ذلك عند شيخنا ابن أَبي الرّبيع قوله: "فيقالُ في قاضٍ وما أَشبَهَهُ: قاضيّ والأَصلُ: قاضِييّ اسْتَثْقَلوا الكسرةَ على الياء فأزالوهَا، فبَقيتِ الياءُ سَاكنةً فُحُذِفَت لالتقاءِ السَّاكنين؛ فإِنْ قيلَ: يَجتمع فيه ساكنان إِذَا كان الثَّاني مُشدَّدًا وكان الأَوّلُ حَرفَ مد ولين أَلفًا أَو واوًا أَو ياء. قلت: لا يكون هذا إِلَّا إِذا كانتا من كلمة واحدة، فإِنْ كانا من كلمتين فلا بُدّ من الحذف وياء النَّسب تجري مجرى كلمة أُخرى"[4]، ومن ذلك قوله: "وقالوا: مَعْدِيًّا عليه وعَادِيَا؛ فإِذَا كانوا يَستثقلون الواوَ المشدَّدة طَرَفًا وقَبْلَها ضَمَّة فكيف إِذَا كان قَبْلَ الواوِ المشدّدة واوٌ مضمومةٌ؟ فهذا يَلزَمُ القَلْبَ لا يَجوز غيرُه. وكذلك لو قيل لك: ابْنِ مِن الغَزْوِ مثل عَضُدٍ؛ لَوَجَبَ أَنْ تَقول: غَزِيًا؛ الأَصل غَزُوٌ، ومَتَى أَدّى قياسٌ إِلى هذا قُلِبت الواوُ ياءً والضّمّةُ كسرةً، قالوا: حِقِيًّا في جَمْع حِقْوٍ. ولو قيل لك: ابْنِ مَن قَرَأَ مِثْلَ قِمْطَرٍ؛ لـقُلتَ: قِرَأيًا، وتُـبدل الــهَمزة الثَّانيةَ ياءً، ولا تَقول قِرَأ، كما قُلْتَ: سَأَلًا؛ لأَنَّ العَين لا تَختلف، واللَّام تَختلف"[5].

19- توضيحُهُ أَصلَ بعض الكلمات:

---

(1) طبقات النَّحويّين واللُّغويّين:109.

(2) ينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: الخصائص: 171/1، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٧، والمقتصد:1/ ١٨٨، ٣٩٧، ٣٩٩، والاقتراح:٨٦، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥،...وغيرها.

(3) الفنقلة: تعني عبارة (فإن قلتَ: قلتُ)، وهي نحت كلمة من كلمتين من قولهم: فإِنْ قيل كذا، قيل له: كذا. يُنظر: الاستدراك الأَصوليّ في دراسة تأَصيليّة تطبيقيّة: ٦٩٦.

(4) المُلَخَّص: 91/٢.

(5) المُلَخَّص:٢/ ٣٠٥، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ٢/ 303، 304، ٣٢١ ...وغيرها.

لم يخلُ شرح شيخنا في المسائل الصَّرفيَّة من الحديث عن الأَصل اللُّغويّ ويرجع بعض الكلمات إلى أَصُولِها، ومن أَمثلة ذلك قوله: "الكَلِمُ جَمْعُ كلمةٍ، وَهِيَ اللَّفظَةُ الدّالةُ على معنى، وهي تَنْقَسِمُ ثلاثة أَقسامٍ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ"[1]، ومن ذلك قوله: "ولا يُوجَدُ في الكلام اسم آخِرُه حرفٌ عِلّة قَبْلَه ضمَّةٌ. ومتى أَدى قياس إلى ذلك رُفِضَ فقلبت الضمَّةُ كَسْرةً، فإِنْ كان الآخِرُ واوًا قلبتْ ياءً نحو أَحْقٍ في جمع حِقْوٍ...قال الشَّاعر:

لَيْثٌ هِزيرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيْسَتِهِ بالرقمتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْراس[2] (البسيط)

الأَصل: أَجْرُوٌ"[3].

20- ترجيحاته:

تظهر شخصيّة ابن أَبي الرَّبيع في ترجيحاته لبعض المسائل الصَّرفيَّة، ومن العبارات التي استعملها في ترجيحه، قوله: (والصَّحيح)، أَو (وهو الصَّحيح إنْ شاء الله)، أَو(والصَّواب)، أَو(وهو عندي الصَّحيح)، وغيرها، فبعد عرضه للتَّوجيهات الصَّرفيَّة، يُدلي بتوجيهه الصَّحيح كما يراهُ صوابًا مِمَّا عرضه، ومن ذلك قوله: "وأَمّا: لم أُبَلِهِ؛ فقال سَيبويه: شُبّه بِعُذَفِر وعُلَبِط، وكان الأَصل: أُبَالِه، والهاءُ للوقف، وهَذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليهِ لم أُبْلِهِ، ولأَبي عليٍّ في لم أُبَلِهِ طريقة ليست بُمخَلّصةٍ، لكن حَكَى أَبُو الخطّاب: أُدْعِه بكسر العين؛ تَوهَمُوا أَنَّها سَاكنة وأَنَّه لم يُحذَف منه شَيء للجزمِ، ولو كانَ كذلِك لالتقى سَاكنانِ فَكَسَروا العينَ، وجرى مَجْرى: اضربِ الرَّجل، وعلى هَذِهِ الطّريقةِ جَرى أَبُو عليّ في لم أُبَلِهِ وما قاله سيبويه أَقرَب وأَصْنَعُ"[4]، ومن ذلك قوله في النَّسبِ إلى ما آخرِه ياءٌ مُشدّدةٌ: "أَنْ تَكونَ على أَربعةِ أَحرفٍ وقبلَ الياءِ المشَدَّدَةِ كَسرةٌ نحو: عَلِيّ، فأَجازَ أَبُو عليٍّ فيه الوجهين المذكُورَينِ في قُصَيّ، وَلم يَذْكُرْ سيبويهِ فِي مَثْلِ عَلِيٍّ إِلَّا وجهًا واحدًا، وهو أَنْ تُحذف الياءُ السّاكنة فَيبقَى مثل: عمٍ فتُفتحُ اللّام فَيَصِيرُ عَلَيًا؛ فَتُحرَّكُ الياءُ وقبْلَها فتحةٌ فَتَنْقَلِبُ أَلِفًا فَيَصيرُ عَلًا، فتقولُ: عَلَوِيّ، لأَنَّ عَلِيًّا أَثقلُ من قُصَيّ للكسرةِ التي قبلَ الياءِ، وكذلِكَ قال يونس، وهو الصّحيحُ إِنْ شاء الله"[5]، وأَحيانًا يعرض للمسألة من دون ترجيح، من ذلك قوله: "مَسْألة: سِنونَ جَمْعُ سَنةٍ...واختُلِفَ في وَزْنِها، فَمِنْهم مَنْ ذَهبَ إِلى أَنَّ وزنَ سِنين على هذا فِعْلِينَ، والأَصل: سِنْوين؛

---

[1] المصدر نفسه: ١/ ١٠١.

[2] يُنسب البيت لمالك بين خالد الخُناعيّ: ينظر: ديوان الهذليّين: ٤/٣.

[3] المُلَخَّص: ١١/١، المصدر نفسه:١/ ١١٧، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: ١/ ٢٢٣، 419، 2/ 27، ٦٥، ٧٣، ٧٤، ٧٨ ، ٧٩، ٨١، ٩٠، ٩١، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١٤٧، ١٤٨، وغيرها.

[4] المُلَخَّص:59/2.

[5] المصدر نفسه:٢/ ٩٦.

فَحُذِفت اللَّام وجُعلتْ حرَكتُها على العينِ، ومنْهُم مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ وزَنَها فِعيلٌ، والأَصلُ: سِنيوٌ، ثُمَّ أُبْدِلَ مِن الواوِ النُّونَ"[1]، ومن ذلك قوله: "ليست الواو في الدَّعوَى مُنقلبةً عن ياء، وأَمَّا الرَّعْوَى فليست منقلبةً أَيضًا عن ياء عند أَبي عليّ، وظاهرُ كَلام سيبويهِ أَنَّها مُنقلبةٌ عن ياء؛ لأَنَّ الياء على اللَّام أَغْلَبُ"[2].

21- اهتمامه بالمسائل الخلافيَّة:

ومن الظّواهر المنهجيّة عند ابن أَبي الرَّبيع اهتمامه بمسائل الخلاف الصَّرفيّ بين البصريّين والكوفيّين والبغداديّين، ولم يكتفِ بعرض المسائل بل وجدناه أَحيانًا يبيّنُ رأَيهُ ويرجّحُ، ويبدو من خلال الآراء التي عرض لها أَنَّه كان يُفضّل رأَيَ البصريّين ويميل إليهم، وأَوردُ مثالًا واحدًا؛ لأَنَّ سيكون لنا مبحثًا خاصًّا في الفصل الرَّابع إنْ شاءَ الله تعالى، ومن ذلك قوله في لفظة السَّماء التي اختلفَ فيها البصريّون والكوفيّون والبغداديُّون، قال: "قال بعضُ البغداديّين في السَّماء التي يُراد بها المَطَر: إنَّه مُذكّر لأَنَّهم جَمَعوه على أَسْمِية، ولو كانت مُؤنّثةً لَجُمِعَتْ على (أَفْعُل)، لأَنَّ (فَعَالاً) إذَا كان مُذكَّرًا جُمِعَ في القَليل على(أَفْعِلة)، وإذَا كان مُؤنّثًا جُمِعَ على (أَفْعُل)، قالوا: قَذَالٌ وَأَقْذِلَة؛ لأَنَّه مُذكّر، وقالوا: عَنَاق وأَعْنُق لأَنَّ العَنَاقِ مُؤنّثة، وذَهَب البصريّون إلى أَنَّ السَّماء التي يُراد بها المطر مُؤنثة؛ واستَدلّوا على ذلك بثلاثة أَدِلّة: أَحَدُها: أَنَّه حُكِيَ: أَصابتنا سَماءٌ، وفي الحديث: ((على إثْر سَماءٍ كانت مِن اللّيل))[3]. الثّاني: العَدَد؛ لأَنَّهم قالوا: ثَلاثُ أَسْمية، فَلَوْ كان مُذكَّرًا لقالوا: ثَلاثَةِ أَسْمِية. الثّالث: أَنَّهم جَمَعوها في الكَثير على فُعُول، قال:

تَلُفُهُ الأَرْوَاحُ وَالسُّمِيُّ[4]

(الرّجز)

ولو كان مُذكَّرًا لاستَغنَوا عنه بأَفْعِلَة؛ وإنَّما يُجمَع فَعَال في الكثرة على (فُعُول) إذَا كان مُؤنَّثا، قالوا في عَنَاق: عُنُوقًا، قال:

تَصُورُ عُنُوقُهَا أَحْوَى زَنِيمُ[5]

(الوافر)

---

(1) المصدر نفسه:2/107-108.

(2) المصدر نفسه:2/188-189.

(3) صحيح البخاري:١/ ٢٩٠، رقم الحديث:805.

(4) البيت للعجَّاج : ينظر ديوانه ٣٠٣، وصدره : وَجَاءَتْ خِلْعَةٌ دُهْسٌ صَفَايَا

(5) البيت ينسب لمُلى بين جمال العَبديّ كما في: مجاز القرآن لأَبي عبيدة:81/1 ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨١٤، ... وغيرها، وتمامه: لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الغَرِيمُ.

وهذا هو الصَّحيح؛ ويَكون جَمعهم على (أَفْعِلة) مِمّا أَجْروا فيه المؤنَّث مُجرَى المذكَّر، وإذَا كانوا يُجرون المذكَّر مُجرَى المؤنّث فإنْ يُجروا المؤنث مُجرَى المذكَّر أَوْلى لأَنَّ المذكَّرَ هو الأَصل"[1].

المبحث الثَّاني

مصادرُه من الأَعلام والكتب

من المعلوم أَنَّ أَوّل ما وصل إلينا من مصادر النَّحو هو كتاب سِيبويه، وقد حوى هـذا الكتاب علم الخليل (ت١٧٥هـ)، وآراء عبد الله بـن أَبـي إسـحـاق الحـضرمـيّ(ت 117هـ)، وعيسى بن عمر، وأَبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وأَبي الخطّاب، وغيرهم من العلماء، وقد توالت التَّأَليفات اللُّغويَّة والنَّحويَّة بعده، الخالف يأَخذ من السَّالف ويزيد عليه ما يعنى له، وهذا ما نجده أَيضًا في كتاب المُلَخَّص لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسيّ، فقد استقصى مادّته اللُّغويَّة والنَّحويَّة من كتب السَّابقين ومؤلفاتِهِم، ونقل الكثير من آراء العلماء الذين سبقوه، بعضها من غير نسبة إلى مؤلفاتهم في معظم مواضع كتابه، وبعضها منسوب إلى أَصحابها كما أَشار في كتابه، وقد أَشرتُ إلى مواضعها في بيان مصادر ابن أَبي الرَّبيع الصَّرفيَّة، ويمكن بيان مصادر شيخنا في كتاب المُلَخَّص على النَّحو الآتي:

أ- الكتب:

على الرُّغم من كثرة الآراء الواردة في المسائل الصَّرفيَّة في كتاب المُلَخَّص، فإنَّ ابن أَبي الرَّبيع لم ينسب هذه الآراء إلى الكتب، بل كان ينسب الرّأي إلى العلماء، فلم يذكر إلَّا كتابًا واحدًا وهو (إصلاح المنطق) ليعقوب بن إسحاق بن السَّكِّيت[2].

طرائقه في إيراد الكتب:

إنَّ ابن أَبي الرَّبيع لم يذكر إلَّا كتابًا واحدًا كما أَسلفنا فكانت له طريقه واحدة في ذكر الكتب التي اعتمد عليها في إيراد مادّته الصَّرفيَّة، فقد اتّبع أَسلوبًا واحدًا؛ إذْ صرّح بـذكر اسم الكـتاب واسم مـؤلِّفه؛ إذْ قـال: "وقـولهم: مَصائبُ؛ بالهمزة في جمع مُصيبة

خارج عن القياس ولو جاء على القياس لقالوا: مَصَاوب، وقد قيل، وحكى يعقوب في

الأصلُ: سُمُوْوٌ، قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها آخر اسم معرب مضموم ما قبلها، فصار اللَّفظُ:سُمُوْي، ثمّ قلبت الواو الأولى ياءً لاجتماعها مع الياء والسَّابق فيمهما ساكن، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، وكسرت الميم للمجانسة، والوزن(فُعُول).

[1] المُلَخَّص: ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١.

[2] ينظر: المُلَخَّص:293/٢.

الإصلاح في ما يُقال بالياء وبالواو: مصايب؛ وهو من البَدَلِ اللَّازم، وهو شَاذٌّ"[1].

ب - الأَعلام:

1- نافع المدنيّ: نافع بن عبد الرَّحمن بن أَبي نعيم المدنيّ (ت ١١٧هـ) ذكره في ثلاثة مواضع[2].

2-ابن عامر الشَّاميّ: هو عبد الله بن عامر يزيد بن تميم بن ربيعة، أَبُو عِمْرَان، اليحصبيّ الدِّمشقي (ت ١١٨هـ) ذكره في موضع واحد[3].

3- عيسى بن عمر الثَّقفيّ (ت149هـ) ذكره في موضع واحد[4].

4- أَبُو عمرو بن العلاء: زبّان بن العلاء بن عمّار (ت١٥٤هـ) ذكره في موضعين[5].

5-حمزة: أَبُو عُمَارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ (ت ١٥٦هـ) ذكره في موضعين[6].

6-الخليل بن أَحمد، أَبُو عبد الرَّحمن الفراهيديّ (ت١٧٥هـ) ذكره في اثني عشر موضعًا[7].

7- أَبُو الخطّاب: عبد الحميد بن عبد المجِيد، الأَخفش الكبير (ت١٧٧هـ) ذكره في موضعين[8].

8- أَبُو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر سيبويه(ت180هـ) ذكره في اثنين وتسعين موضعًا[9].

---

(1) المُلَخَّص:293/٢

(2) ينظر :المصدر نفسه: ٥٢/٢ ، ٢٠٢، ٢٣٩.

(3) ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٢٢٣.

(4) ينظر: المصدر نفسه:١٣٢/٢.

(5) ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٥٢ ، ٣٠٧.

(6) ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٥٩ ، ٢٣٤.

(7) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٠/٢، و١٢/٢، ٦٨، ٦٩، ٧٢ ،١٠٣(٢)، ١٤٠، ٢٨٤، وأَنشدَ نقلًا عنه بيتًا:2/ ٥٧.

(8) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٣ ، ٥٩.

(9) ينظر: المُلَخَّص على سبيل التَّمثيل لا الحصر:108/١، ١٢٠ ، ٣٠٥، ٤٥١، ٤٥٨ ، و١٢/٢، ٢٣(٢)، ٥٩(٢)، ٦٨ ، ٦٩(٢)، ٨٢ ، ٨٧، ٨٩(٢) ، ٩٤، ٩٦، ١٠١(٣) ، ١٠٢(٤) ، ١١٢ ، ١١٥، ١١٦، ١٣٣، ١٣٤(٢)، ١٤١، ١٤٥(٢)، ١٤٦، ١٤٨، ١٨١، ١٨٨، ١٩٨، ١٩٩،٢١٥ ، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٧٥(٢)، ٢٨٤(٢)، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢(٣)، ٢٩٥، ٣٠٦(٢)، ٣١٤(٣)، ٣١٥، وأَنشدَ نقلًا عنده بيتًا في:٣٠٤/1(٢)، ٣٠٥، و٩٨/٢، ١٠٢، ١٨٢، ٣٠٩.

9- يونس بن حبيب (ت 182هـ) ذكره في أَربعةَ عشرَ موضعًا[1].
10- الكسائيّ: أَبُو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ) ذكره في موضع واحد[2].
11- أَبُو بكر: شعبة بن عيّاش بن سالم الكوفيّ (ت١٩٣هـ) ذكره في موضعين[3].
12-ورش: أَبُو سعيد عثمان بن عبد الله المصريّ(ت١٩٧هـ) ذكره في موضع واحد[4].
13- أَبُو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت207 هـ) ذكره في موضع واحد[5].
14- أَبُو عُبيدة: معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ذكره في موضع واحد[6].
15- الأَخفش الأَوسط: سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) ذكره في ثمانيةَ عشر موضعًا[7].
16- أَبُو زيد الأَنصاريّ:سعيد بن أَوس بن ثابت(ت٢١٥هـ) ذكره في أَربعةِ مواضع[8].

17- الأَصمعيّ: عبدالملك بن قريب (ت ٢١٦هـ) ذكره في ثلاثة مواضع[9].
18- أَبُو عمر صالح بن إسحاق الجرميّ (ت٢٢٥هـ) ذكره في خمسة مواضع[10].
19- ابن السَّكِّيت: يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ) ذكره في موضعين[11].
20- أَبُو عثمان بكر بن محمّد المازنيّ (ت ٢٤٩هـ) ذكره في أَربعةِ مواضع[12].

---

(1) **ينظر: المصدر نفسه: ينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر:٨٥/٢ ، ٨٦ ، ٩٦، ١٠٣(٢)، ١٣٢(٣)، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٣٠٩.**

(2) **ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٧/١.**

(3) **ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٢٣ ، ٣٠٩ .**

(4) **ينظر :المصدر نفسه: ٢/ ٧٣.**

(5) **ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٥٣٣.**

(6) **ينظر: المصدر نفسه:2/ ١١٤.**

(7) **ينظر: المصدر نفسه على سبيل التّمثيل لا الحصر: ٢/ ٦٨، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٥ (٢) ، ٨٩ ، ١٠١(٢)، ١٠٢ ، ١٠٣ (٢) ،٢٢٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ،٣١٤ (٢).**

(8) **ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٨٧ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٥١.**

(9) **ينظر: المُلَخَّص: ٢/ ١٨٣، ١٩٧، ٢٥٥.**

(10) **ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١١٢، ١٣٢ (٣)، ٢٧٦.**

(11) **ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٤٨، ٢٩٣.**

(12) **ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٠٥، ٢/ ٧٤، ٧٥ (٢).**

21- البزّي: أَبو الحسن أَحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أَبي بزّة المكيّ المخزوميّ ذكره في موضع واحد (ت٢٥٠هـ)[1].
22- ابن قتيبة: أَبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوريّ(ت٢٧٦هـ) ذكره في موضع واحد[2].
23- أَبُو العبَّاس: مُحمّد بن يزيد المُبرَّد (ت ٢٨٥هـ) ذكره في موضعين[3].
24- قُنبل: مُحمّد بن عبد الرَّحمن المكيّ (ت٢٩١هـ) ذكره في موضع واحد[4].
25- أَبُو عليّ: الحسن بن أَحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) ذكره في أَربعةِ عشر موضعًا[5].
26- أَبُو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ هـ) ذكره في أَربعةِ مواضع[6].
27- أَبُو عليّ الشَّلوبين: عمر بن مُحمّد بن عمر الأَزديّ الإِشبيليّ(ت٦٤٥هـ) ذكره في موضعين[7].

طرائقه في إيراد الأَعلام:

اتّبعَ ابن أَبي الرَّبيع عدّة طرائق في إيراده أَسماء الأَعلام الذين نقل عنهم مادّته الصَّرفيَّة، فنجده مرّةً يُشير إلى الكُنية، ومرّة يذكر المؤلِّف بما اشتهر به، وأُخرى يذكر اسمَه، فمثال الطَّريقة الأُولى قوله في النَّسب إلى ما آخره ياء قبلها كسرة: "أَنْ تكونَ على حَرْفَيْنِ، وتلك: شِيَةٌ؛ فهو يُرَدُّ فيه المحذوفُ لا أَعلمُ غَيَره؛ لأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ التّاء بَقِيَ الاسمُ على حَرْفِينِ الثّاني حرفُ مَدٍّ ولِينٍ، ولا تَنسبُ للاسم حتّى تُقدّرَهُ كامِلًا ولا يُوجَدُ مثل هذا في كَلام العَربِ، فَلا بُدّ مِن رَدّ المحذوفِ؛ والأَصلُ في شِيةٍ مثْلُ وِعْدةٍ؛ لَكنّهم حَذفوا الواوَ وجَعلوا حَرَكَتَها على العينِ، وهذا قياسٌ في فِعلَة إِذَا كان مَصْدرًا...فإِذَا ردّوا الواو في شِيةٍ لِمَا ذَكَرْتُه فأَبو الحسنِ يَذهبُ إلى أَنَّ القياسَ أَنْ تُردَّ إلى الواوِ حَركتها فَترجِعُ العين إلى أَصْلِها مِن

---

[1] ينظر :المصدر نفسه: ٢/ ٣٠٩.
[2] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٢٥.
[3] ينظر : المصدر نفسه: ١/ ٣٠٥ ، ٢/ 198.
[4] ينظر: المصدر نفسه: 73/٢.
[5] ينظر:المصدر نفسه:23/٢، ٩٦، ١١٥، ١٣٤، ١٤٥، ١٦٢، ١٨٨، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٦، ٢٧٥(٢)، ٢٩٢.
[6] ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٧٤ ، ١٢٦، ١٤٨، وأَنشدَ نقلًا عنه بيتًا في:2/ ١١٣.
[7] ينظر: المُلَخَّص:١/ ٣٦٥، وفي:٢/ ٨٢ قال: وكان الأُستاذ، ولم يصرّح باسمه، وكان ينعته بالأُستاذ تقديرًا له، وتواضعًا منه.

السّكونِ"[1]. ومنه أيضًا: "وسَمِعْنا من العرب مَنْ يقولُ: كُونِي، وحَكَى أَبو عُمَرَ كُنّيًّا وهو شاذّ"[2]، ومثال الطَّريقة الثَّانية قوله في باب الهمزتين إذَا اجتمعتا وكانت الثَّانية طرف: "فإنْ كانت مُتحرّكةً بالفتح فإنْ كان قَبْلَها ضَمّةٌ فأبدِلْها واوًا، وإنْ كَانَ قَبْلَها كَسرَةٌ فَأَبدِلْها ياءً، فإنْ كان قبْلَها فتحةٌ فالمازنيّ يُبدِلُها ياءً، والأَخفشُ يُبدلها واوًا، وإليه ذهبَ ابن جنّي، وعلى مَذْهب المازنيّ أَكثرُ النَّحويّين، ويقوّي قول الأَخفش قولهُم في جمع كَاهلٍ: كَواهل؛ وذلك إذَا قيلَ لَك ابْنِ مِن أَم مثال أَفْعَلَ؟ فَعَلَى مَذْهَبِ المازنيّ: أَيَمَّ، وعلى مذهب الأَخفش: أَوَمَّ، ولا تُبدِلْها أَلِفًا؛ لأَنَّ الألِفَ لا تَقبلُ الحركة ولأَنَّه يلتَبِسُ بِفَاعَلَ مِن أَمّ؛ إن فُعِلَ ذلك"[3]، ومنه أيضًا قوله: "اعلم أَنَّ الاسمَ المؤنّثَ إذَا كانَ على ثلاثةِ أَحرفٍ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ رَدَدْتَ إليه التّاء؛ لأَنَّ الأَصلَ في المؤنَّثِ أَنْ يَكونَ بعلامةِ التّأنيثِ؛ فتقولُ: هُنيدة وعُيْنَة، ولو سَمّيتَ رَجُلاً بِهِنْدٍ أَو بِعَيْنٍ لَقُلْتَ: هُنيدًا وعُيْنًا. وأَمَّا عُيَيْنَةُ في اسمِ الرَّجُل فَيُسمَّى بالْمُصغّر، هذا لا يَنكسر. إلّا أَنَّ العَرَبَ شَذَّت في أَلفاظٍ وهي: الفَرَسُ...، وحكَى ابنُ قتيبةَ في الطِّسَتِ، طُسَيَّا؛ والطَّستُ مؤنّثةٌ.."[4]، ومثال الطَّريقة الثَّالثة: قوله: "وأَمَّا مَا حُذِفَ مِنْه وبَقي على أَكثرَ من حَرْفَينِ، فَنحو: مَيْت؛ نقولُ في تصغيره ميتًا إنْ كانَ اسْمًا لمذكّرٍ، فإنْ كانَ اسْمًا لمؤنّث قلت: مُيَيتةٌ. وكذَلكَ تَقُولُ في تَصغيرِ: هَار: هُوَيْرٌ، وَهُوَيرَةٌ إنْ سَمَّيْتَ به مُؤنّثًا. وحَكَى يُونسُ أَنَّ نَاسًا يَقولونَ: هُوَيئِرًا؛ وهؤُلاءِ إنَّما حَقَّرُوا هَائِرًا كما قالوا: رُوَيجِلاً كأَنَّهم حَقَّرُوا رَاجِلًا"[5]، وقوله أيضًا: "وَكُلُّ مَا كَانَ بَدَلُهِ لِوقُوعه طَرَفًا بعد أَلِفٍ زائدةٍ، نحو: عَطاءٌ وشاء، تقول: عُطَيًّا؛ لأَنَّك تَقلِب الأَلِف ياءً كما قُلبَتْ في كُتَيِّب ثُمّ تحذِف لاجتماعِ ثَلاث ياءاتٍ. وكذلك الصَّلاة لأَنَّ يعقوب حكَى فيها: صَلاية وتقولُ في أَلاءةٍ وإشاءةٍ: أُلَيئَةٌ وأُشيئةٌ؛ الأَلِفُ تَبقَى مَعَ الهمْزةِ ولا يُدّعى البَدَل إلّا بأَمْرٍ واضحٍ، ومع ذلكَ أَنّهم لَزِموا الهمْزةَ، ولو كَانت بَدَلًا لسُمِع فيهِ أَلَاية وأَشاية كما قالوا: عِناية"[6].

---

(1) المصدر نفسه: ٢/ ٨٩.

(2) المصدر نفسه: ٢/ ١١٢ وينظر نفسه 115/٢ ،١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٨٦ ،١٣٢، ٣١٤،...وغيرها.

(3) المُلَخَّص: ٢/ ٧٤ ـ٧٥.

(4) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٥، وينظر نفسه: ٢/ ١٨٣، ١٩٧ ، ٢٥٥ ،٢٨٥ ، وغيرها.

(5) المصدر نفسه: ٢/ ١٤٢.

(6) المصدر نفسه: ٢/ ١٤٨، وينظر نفسه: ٢/ ٢٩٣ وغيرها .

الفصل الثّاني

أَدلّة الصِّناعة عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ

المبحث الأَوّل: السَّماع

المبحث الثّاني: القياس

المبحث الثّالث: العِلّة الصَّرفيَّة

المبحث الرّابع: استصحاب الحال

المبحث الخامس: الإِجماع

أَدّلة الصِّناعة عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ

الدَّليل:

هو "ما يرشد إلى المطلوب، وقيل: معلوم يُتَوصل بصحيح النَّظر فيه إلى علم ما لا يعلَمُ في العادة اضطرارًا"[1].

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب ولَمُع الأَدلّة: ٨.

وأَدلّة الصِّناعة اللُّغويَّة هي الأَسس التي يعتمد عليها الباحث وتُعِينه في دراسته من أَجل إثبات حكم ما في المادّة التي يُراد إثباتها وتفسيرها بالحُجّة البيّنة والدَّليل المعتمد[1]، سواء كانت نَحويَّة أَم صَرفيَّة أَم لُغويَّة.

وقد اختلف اللُّغويُّون في عدد هذه الأَدلّة، فهي عند ابن جنّي ثلاثة: السَّماعُ والإجماعُ والقياسُ[2] ولم يذكر الاستصحاب، ووافقه ابن الأَنباريّ (ت577هـ) في عدد هذه الأَدلّة بأَنَّها ثلاثة أَيضًا، لكنَّه لم يذكر الإجماع وزاد استصحاب الحال واصطلح على السَّماع بتسمية (النَّقل)؛ إذْ قال: "أَدلّة ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"[3]. فتحصّل من مجموع قوليهما أَربعة أَدلّة هي: السَّماع أَو النَّقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال. وهي ما أَجمع عليها علماء اللُّغة العربيَّة، وقد ضَمَّ ابن السرّاج (ت 316هـ) العلّة[4].

ومن يطّلع على كتاب (المُلخَّص) يلحظ تمكَّن ابن أَبي الرَّبيع من أُصُول الصِّنعة وعنايته بالأُصُول في مناقشة المسائل الصَّرفيَّة التي وقف عليها من خلال اعتماده على السَّماع أَوّلًا، وإكثاره من الاعتماد على القياس، ثُمَّ أَقلّ منها اعتماده على الإجماع ثُمَّ استصحاب الحال، والعلّة، ويظهر هذا جليًّا فيما يأتي:

المــبحث الأَوّل
السَّـــمـــاع

يُعدُّ السَّماع عند أَهل العربيَّة من أَقوى الأَدلَّة الصِّناعيّة؛ لأَهمّيّته وقوّته في الاحتجاج؛ إذْ عوّل علماءُ اللُّغة القُدماء على السَّماع بوصفهِ المنهل الذي لا ينضبُ في جمع اللُّغةِ وتقعيدِ قواعدِها، وقد شكّلَ السَّماعُ والقياسُ ثنائيةً في إغناءِ اللُّغة، فلا يمكنُ أَنْ يؤخذَ بالقياسِ ما لم يكنْ لهُ سندٌ من السَّماعِ، فاعتمد عليه اللُّغويُّون في استدلالاتهُم النَّحويَّة والصَّرفيَّة، وهو مقدّم على غيره من الاستدلالات، يقول ابن جنّي: "واعلم أَنَّك إذَا أَدّاك القياس إلى شيء ما ثُمَّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[5].

وقد عرَّفه ابن الأَنباريّ(ت577هـ) بقوله: "الكلام العربيّ الفصيح المنقول النَّقل الصَّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 81 .
(2) ينظر: الاقتراح في علم أُصول النَّحو: ٢٦ .
(3) الإغراب في جدل الإعراب ولَمُع الأَدلّة: 81 .
(4) ينظر : الخصائص: 1/ 173 .
(5) الخصائص:1/ 125.
(6) الإغراب في جدل الإعراب ولَمُع الأَدلّة: 81 .

لقد كان للسَّماع اهتمام شديد لدى ابن أَبي الرَّبيع، جعل من الرِّواية والاحتجاج اللُّبنة الأَساس في تقعيده للمادّة الصَّرفيَّة، وإنَّ هذا الاحتجاج نابعٌ مِمَّا عُهِد إليه من النُّصوص التي هي قاعدته في الاستدلال، وتحصيل النَّتائج؛ فقد تمثّلت هذه النُّصوص التي كان أَغْلَب اعتماده عليها بكتاب الله العزيز والحديث الشَّريف وما أُثِر من كلام العرب شعرًا ونثرًا مُنذ الجاهليَّة حتّى نهاية عصر الاحتجاج[1].

وابن أَبي الرَّبيع يُجِلُّ السَّماع إجلالًا عظيمًا، تلمّس ذلك في عنايته الفائقة على استقراء كلام العرب، ودعوته له، واستناده إليه في تقرير أَحكامه، فقد رأَيته- إنْ لم تُخطئ العين- يذكر كلمة العرب في المسائلِ الصَّرفيَّة في كتابِ المُلخّص تسعًا وأَربعين مرّة[2]، وذكرَ فصحاء العرب مرّة واحدة[3]، ويذكر من العرب ستًّا وعشرين مرّة[4]، ولا شَكَّ في أَنَّ هذا الإلحاح على الكلمةِ يدلُّ على مكانة كلامهم في نفسه واعتداده بالسَّماع في الصِّنعةِ.

وتتجلّى مكانةُ المادّة المسموعة وحرصُه على الاستقراء في أَنَّ الرَّجُل يَحْشُدُ في كلامِهِ عباراتٍ كثيرةً من مثل قوله: "قال الله سبحانه وتعالى:﴿خُشَّعًا أَبصَارُهُمْ﴾ [القمر:7]. وقرأَ أَبُو عمرو وحمزة والكسائي: خَاشِعًا أَبصارُهُم. و(وخُشَّع) أَكثر في كلام العرب والقراءة الأُخرى كثيرة"[5]، و "اعْلم أَنَّه لا يَلتقي في كَلامِ العَرَب في الأَعْرَفِ ساكنانِ في الوصلِ، إلَّا بثلاثةِ شُروط"[6]، و"...وعلى هذا كَلامُ العَرَبِ"[7]، و"...أَكثرُ كَلامِ العَربِ"[8]، و "ومِن العَرَبِ مَن لا يُظهر...ومِن العرَبِ مَنْ يَعتَدُّ بالعارض"[9]، و"ولا يُوجَدُ مثل هذا في كَلام العَرب"[10]، و"كما قالَ

---

(1) ينظر: الاحتجاج بالشِّعر في اللُّغة الواقع ودلالتُه:51 .

(2) بحسب إحصائي ينظر: المُلَخَّص:108/1، 127، 148، 458، و2/ 17، 18، 19، 23، 53(3)، 54(2)، 57،58(2)، 90، 100 ، 101، 102(2) ،103 ، 106(2)، 136 ، 145 ، 147(4)، 165، 166 ،212، 242، 257، 277، 283، 288، 303(3)، 304(2)، 306 (4)، 323(2).

(3) ينظر: المصدرنفسه:56/2.

(4) بحسب إحصائي ينظر: المصدر نفسه:280/1، 369، 533، و16/2، 26، 67، 7(2)، 112، 107(2)، 196، 209، 229، 232، 239(5)، 241، 249(2)، 274، 283، 321،309(2).

(5) المصدر نفسه:560/1 .

(6) المصدر نفسه: 51/2 .

(7) المصدر نفسه: 68/2 .

(8) المصدر نفسه:2/ 69 .

(9) المصدر نفسه: 2/ 70 .

(10) المصدر نفسه: 2/ 89.

بَعْضُ العرب في رَايةَ :رَاءة"[1]، و"...وهذا مسموع"[2]، و"ولا تَجِدُ في كَلامِ العَربِ ميمًا ساكنةً بعْدَها باءٌ في كَلمةٍ واحدةٍ إلَّا والميمُ مُبدَلةٌ مِن النُّون السَّاكنة؛ وأُبْدلتْ في فَمٍ وذلك قليل"[3].

ولا يفتأ يعوّل على المادّة المسموعة ويحترمها ويحافظ عليها ويقبلها، من ذلك قوله: "وعلى مَذهب سِيبويهِ أَكثرُ النَّحوِيّينَ لأَجْلِ السَّماعِ، وما ذَهبَ إليهِ أَبُو الحسن لِم يصلْ عن العَربِ وإنَّما أَخذَهُ بالقياسِ وَوَضْعُ القياسِ؛ إذْ وجود النَّصِ من فسادِ الوَضْعِ"[4]، وقد اعتدَّ ابن أَبي الرَّبيع بالأَدلَّة التي تعتمد عليها الدَّراساتُ الصَّرفيَّة وهي: القرآنُ الكريمُ، والقراءاتُ، والحديثُ الشَّريفُ، وأَشعارُ العربِ وكلامُهم.

أَوّلًا: القرآنُ الكريمُ والقراءات القرآنيَّة:

أ- القرآن الكريم:

وهو الكلامُ الوحيدُ الموثوقُ بصحّتِهِ، قالَ تعالى: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيد﴾[فصلت:42]، ويعدّ أَقوى دليل في السَّماعِ، فهو الحُجّة عند أَهل العربيَّة وأَفصحَ كلامٍ وأَبلغُ نظمٍ عرفَهُ العربُ، وأَهمّ مصدر يُرجع إليه، وتتجلّى هذه المكانة في جزالةِ أَلفاظِهِ وعذوبتها وإيجازِ معانيهِ لذلك يعدُّ القرآنُ الكريمُ قمّةً في الفصاحةِ فقد نزلَ بلسان عربيّ صافٍ، قالَ تعالى:﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُون﴾ [يوسف:2]، وقال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِين﴾[الشعراء:195].

وكان أَساسًا لجميعِ الدَّراساتِ اللُّغويَّةِ عندَ العربِ، فلم يبلغ إلى مرتبةِ القرآنِ شاهد أَثبت مِنهُ قُوَّةً في الاحتجاجِ على أُصُولِ النَّحوِ والصَّرفِ واللُّغة وما أُبْهَمَ من مسائلِها.

وابن أَبي الرَّبيع مستحضر للقرآن الكريم، ومتمكَّن من الإحاطة بما ورد فيه من أَساليب، وهذا ما يجعله يطلق بين الحين والحين أَحكامًا قاطعة، من ذلك قوله: "ويجوز في عَصَايَ عصيَّ وتقلب الأَلفُ ياءً ولم تجيء في التَّنزيل"[5] أَو قوله في

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 149.
(2) المصدر نفسه: 170/2 .
(3) المُلَخَّص:2/ 274 .
(4) المصدر نفسه: 2/ 102 .
(5) المُلَخَّص: 1/ 461 .

لغة بَكْرَ بنَ وائل؛ إذْ يُدغِمونَ السَّاكنينِ في كلمةٍ واحدةٍ، قال: "...وَهي قليلةٌ في الاستعمالِ خارجةٌ عن القياس لا يُؤخذُ بها لشذوذِها ولا أَعْلَمُها في التَّنزيلِ"[1]، أَو كقوله في إذَا وَقَعتْ تاءُ الافتعالِ بعد الذَّال: "...أَحَدُها: أَنْ تُبْدَلَ دالًا، ولا تُدْغَمَ الدَّالُ فيها. الثَّاني: أَنْ تُبْدَلَ دالًا وتُدْغَمَ الذَّال فيها؛ فتقول نحو: مُدَّكِر؛ وبه جاء القرآن"[2].

وكان ابن أَبي الرَّبيع مُكثِرًا من الاستشهادِ بالآياتِ القرآنيّةِ في المسائل الصَّرفيَّة مستعينًا بأَسلوبِهِ في استعمالِ المفرداتِ، ومستدلًّا بهِ على ما يُقرِّرُهُ من قواعدَ وأَحكامٍ، مُرَجّحًا ما يجده مناسبًا من الآراءِ؛ إذْ راحَ يأخذُ من هذا المعين الثَّرّ حتّى بَلغت عِدَّة الآيات التي استشهدَ بها في الجزءِ الأَوَّل أَربعَ عشرةَ آيةً[3]، وفي الجزءِ الثَّاني ستًّا وسبعين آيةً[4]، ما خلا المُكَرَّر في الصَّفحة الواحدَةِ، ولم يخرج ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ عَمَّن سبقوه في الغايَةِ من الاستشهادِ بأَلفاظِ الكتابِ العزيزِ، فهو يَبتدئ بالقُرآن غالبًا، ثُمَّ يذكر الأَدلَّة النَّقليَّة الأُخرى للاستدلالِ بها أَو لإثبات قاعدةٍ مستنبطةٍ، أَو لتوثيق أُسلوب من أَساليبِ العربِ، أَو بيان دلالةِ بِنْيَةٍ معيّنةٍ أَو تقويةِ حكم صرفيّ فقد استشهد ابن أَبي الرَّبيع بالآيات القرآنيَّة لإثبات صحّةِ تعبير وَرَدَ في قاعدة صرفيَّة إذْ يبدأ بتوضيح القاعدةِ الصَّرفيَّة، ويأتي بآياتٍ قرآنيَّة لبيانِها، وجاءت في عدَّة مواضِع من ذلك ما استدلَّ به بالآية الكريمة ﴿فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[المؤمنون:7][5]، لتثبيت القاعدة الصَّرفيَّة التي تقتضي حذف ياء المَنْقُوص عِنْدَ جَمعِهِ جَمع مُذَكَّر سالم، وجعلُ حرَكتها على ما قبلَهَا استِثقالًا للحركةِ عليها، فيُضمُّ مَا قَبْلَ الوَاوِ فِي حَالَةِ الرَّفعِ ويُكسرُ مَا قَبلَ اليَاءِ فِي حَالَتي النَّصب والجَرّ[6]، وذكرَ ابن أَبي الرَّبيع في باب تكسير الثُّلاثيّ إذَا كان الاسم على وزن (فُعُل) بضمّ الفاءِ والعينِ صِفة فإنَّه يجمعُ على (أَفْعَال) فنقولُ في جُنُبِ أَجْناب ثُمَّ

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 53 .

(2) المصدر نفسه:2/ 241 .

(3) الإحصائية التي اجريتها ينظر: المصدر نفسه:120/1(2)، 143، 151، 280(2)، 281(2)، 307، 355(2) ،482، 560، 584.

(4) الإحصائية التي اجريتها ينظر: المصدر نفسه:16/2،27، 28، 54، 55، 61(2)، 62(2)، 64(3)، 66، 67، 72، 73(6)، 74(4)، 77، 82، 90، 117، 158(2)، 161، 162(2)، 163(2)، 166، 171(2)، 171(2)، 179 (2)، 182(2)، 183(2)، 184، 185(4)، 188(2)، 189، 190، 198(3)، 199(2)، 200(2)، 202، 222، 223، 225، 228، 229(2)، 275، 276، 288، 301،303 ، 310.

(5) وينظر: المعارج:٣١.

(6) ينظر: المُلَخَّص: ١/ ١٢٠.

ذهبَ إلى أَنَّ الأَكثر جمعُه بالقليل والكثير بلفظٍ واحد[1]، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾[المائدة:6]، ومن ذلك أَيضًا ما ذهب إليه في باب جَمْع (فاعَل) بكَسرِ العينِ وفتحِها إذا كان وزن (فاعِل) بكسر العين صِفة ولم يُستعمل استعمالَ الأَسماء وكانت الصِّفة بالتَّاء فيجمع على (فَواعِل) فنقول في كَافِرة كَوَافِر[2] ولتثبيت هذه القاعدة احتجَّ شيخنا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾[الممتحنة:10].

وقد استشهد ابن أَبي الرَّبيع بآيات كثيرة، لتوثيق أساليب العرب، وسُنَنِهم في التَّعبير والكلام، وقد يُشير بلفظة (العرب) أَو (من قال) من ذلك ما ذكره في قوله: "وأَمَّا ازّيَنوا فالأَصل تَزَيّنوا؛ وهذه التَّاءُ إِذَا وَقَعَ بَعْدها ما يَجوزُ إدغامُ التَّاء فيه فَمِن العَرَب مَن يُسكِّنُها ويُدْغِمُها ويأتي بأَلِفِ الوصْلِ مِن أَجْلِ الابْتداء بالسَّاكِن، وجملةُ ذلِكَ أَحدَ عَشَرَ حَرفًا: التَّاء، والدَّالُ، والطَّاءُ، والثَّاءُ، والذَّالُ، والظَّاءُ، والصَّادُ، والسِّينُ، والزَّاي، والضَّاد، والشِّين"[3] ولبيانِ هذِهِ القاعدةِ احتَجَّ بقوله تعالى: ﴿اطَّيَّرْنَا﴾ [النمل:47] وأَصلها (تَطَيَّرنا)؛ فأُدغَمَت التَّاء في الطَّاء لأَنَّهما من مخرج واحد، وأُدخلت أَلف الوصل ليسلمَ السُّكونُ لِما بَعدها لئلّا يُبتدأ بحرفِ سَّاكِنٍ[4]، ومن ذلك استشهاده بالآية الكريمة ﴿هَيْهَاتَ﴾[المؤمنون:36]؛ إِذْ بيّن وزنها وأَصلها وطرق العرب في التَّعبير عنها بقوله: "وَزنُها فَعْلَلة، والأَصل: هَيْهَيَة؛ تحرّكت الياءُ الأَخيرة وقبلَها فتحةٌ فانقلبتْ أَلفًا؛ ولا يقال: إنَّ الياءَين زائدتانِ؛ لأَنَّ الأُصول لم تَتَوفّر، ولا يُقالُ :إنَّ الأُولى أَصْلٌ والثَّانيةَ زائدةٌ؛ لأَنَّ بابَ سَلِسَ قليلٌ وبابَ القلقلة كثير، ولا يُقالُ: إنَّ الثَّانية أَصْلٌ والأُولى زائدة؛ لأَنَّ باب الدَّدَنِ قليلٌ جدًّا، فإذَا بَطلتْ هذه الثَّلاثة صحّ أَنَّهما أَصْلانِ وأَنَّ هيهاتَ بمنزلة الفِلفِل والقُلقُل،...ومَن قال: بالكَسْرِ فهو جَمْعُ هَيْهَاةَ المفتوح التّاء؛ فَسقطَتِ التَّاءُ المفتوحةُ لِلحَاقِ تاءِ الجمع، وسَقطَتِ الأَلفُ لِلحَاقِ الأَلِفِ مع تاءِ الجمع، ولم تُقْلب ياءً لِيُفَرّقَ بين المُعْربِ والمَبنيّ، كَما قَالوا: هُما اللّذانِ، وَيقولون: هُما القاضيانِ، وَبُنيتْ على الكسرةِ؛ لأَنَّ الكسرةَ في الجمع المؤنّثِ السَّالم نَظيرةُ الفتحةِ في المفْردِ حالَ الإِعرابِ، وأَجْرَوا البِناءَ على ذلك؛ إِذْ المفْردُ مبنيٌّ على الفتح فَيُبني الجمعُ

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٦٢.
[2] ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٦٣، وينظر: ٢/ ١٦٦، و١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠.
[3] المصدر نفسه:٢/16.
[4] ينظر: المُلَخَّص: كلام المحقق: ٢/ ١٦.

على الكسرةِ. ويُوقفُ على هَيهاتِ على مَن كَسَرَ التَّاءَ بالتّاَءِ لا غَيْرُ، كما تَقِفُ على الهنداتِ، وَيُمكن أَنْ يكونَ الوقفُ بالتَّاء فيمَنْ فَتَحَ بالحملِ على هذا؛ لأَنَّ المعنى في الفتحِ والكسرِ واحدٌ وكِلاهُما اسمُ فعلٍ، وَهُوَ بَعُدَ، وفيهما معنى التَّهديد، ولم يُكْسَرُ (هَيْهَاتَ) في السَّبع، وهذا بمنزلة: عَرفةٍ وعَرَفاتٍ"[1]، إذَا وردَ بالكسرِ على لغة أَسدٍ وتميم، وبالفتح على لغة أَهل الحجاز[2].

وقد يأتي ابن أَبي الرَّبيع بالشَّاهد القرآنيّ لبيان نقيض ما أَورده في القاعدة الصَّرفيَّة، مُفسّرًا الوجه الذي جاءت عليه الآية القرآنيَّة؛ إذْ نجده في فصل علامة التَّأنيث يعرض أَنَّ وزن (فِعْلَى) بكسر الفاء وسكون العين تكون أَلفها للتَّأنيث وللإلحاق، فإذا كانت للتَّأنيث يأتي منها الاسم كالشِّيزى ويأتي منها المصدر كالذِّكرى، وقال: إنَّه لم يجيء صِفة[3] ثُمَّ جاء بشاهد قرآنيّ نقيض ما أَورده في القاعدة الصَّرفيَّة؛ إذْ قال: "وأَمَّا قوله تعالى: ﴿إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[النجم:22]؛ فهُو على فُعْلَى؛ وكُسِرت الضَّاد لتَصِحّ الياءُ؛ وأَمَّا قراءة ابن كَثير بالهَمْزَةِ فهو مَصْدَرٌ وُصِفَ به"[4]، ومن

ذلك قوله: "وأَمَّا احْمَرَرْتُ فهو مَحذوفٌ مِن احْمَارَرْتُ؛ وأَفْعَالَّ إِنَّما يَأْتي في الأَلوان قالوا: اقْطَارَّ النَّبْتُ إذا جَفَّ ووَلَّى، وكأنّه جاء بملاحظة اصْفَارَّ؛ فَلا تَجِدُ افْعَالَّ وَافْعَلَّ إِلَّا في الأَلوان أَو ما يَقْرُبُ منْها؛ وأَمَّا قوله سبحانه: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾[الكهف:77] فيَحتمِلُ عندي وَجهان: أَحَدُهما: أَنْ يَكون افْعَلَّ؛ فيكون قد شَذَّ، لأَنَّه جاء في غير الأَلوان. الثَّاني: أَنْ يَكون وزنُهُ انْفَعَلَ؛ وَأَصْلُهُ يَنْقَضِضُ على معْنى يَصير قَضِيضًا والقَضِيضُ من الحِجارةُ، فتكون بمنْزلة انْطَلَقَ؛ وعلى الأَوَّلِ أَخذ أَبُو عليّ"[5].

وقد يأتي ابن أَبي الرَّبيع بالشَّاهد القرآنيّ في بيان اشتراك الصِّيغة بالدَّلالة العدديَّة التي يحملها البناء، من ذلك استشهاده على مجيء كلمة الفُلْك مفردًا

---

(1) المصدر نفسه: ٢/ ٢٧ -٢٨، وينظر:2/54-55.
(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:3/72.
(3) ينظر: المُلَخَّص: ٢ / ١٩٠ .
(4) المصدر نفسه: ٢/ ١٩٠ .
(5) المصدر نفسه: ٢/ ٢٢٦-٢٢٧.

وجمعًا[1]، فعلى الأَوَّل احتجّ بقوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[الشعراء:119] [2] وعلى الثَّاني احتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي﴾[البقرة:164].

ويتّضح أُسلوب ابن أَبي الرَّبيع عند إيراده الشَّواهد القرآنيَّة في طرائق:

1- يَلحظُ من استشهاد ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ بالقرآن الكريم أَنَّه لم يذكر أَسماء السّور التي كانَتْ آياتُها موضعَ الاستشهادِ والأَمثلة على ذلك كثيرة وكان يسبق الآيات الكريمة بقوله:(قال تعالى)[3]، أَو(قال الله سبحانه)[4]، أَو(قال الله عزَّ وجلَّ)[5]، أَو (وفي التَّنزيل)[6]، وفي بعض الأَحيان يستشهد بالآية القرآنيَّة من دون أَنْ يذكر (قال تعالى)، أَو (قال عزَّ وجلَّ)[7].

٢- اِتَّخذَ ابن أَبي الرَّبيع الشَّاهد القرآنيّ لِما تقتضيه الحاجة منه، فقد أَلْفنا شاهد

القرآن لديه يَتَّخذُ أَشكالًا شَتّى؛ إِذْ استشهد بأَكثر من ثمان وثمانين آيةً - إِنْ لم تخطئ العين- في توجيهاته الصَّرفيَّة، فقام بتوجيهها توجيهًا صحيحًا يقرّر القاعدة، فهو يستشهد بالآية القرآنيَّة كاملةً في بعض المواضعِ من ذلك ما نجده في باب المقصور والممدود[8] قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[الرحمن:72]، ومن ذلك أَيضًا قوله: "وتقولُ في النَّسب إلى ذِي من قولِك: ذا مالٍ: ذَوَوِيًّا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ في النَّسب إلى ذاتٍ؛ لأَنَّ الأَصل فَعَل بِفَتحِ العَينِ وَالفَاءِ: بِدليلِ قوله: ﴿ذَوَاتَا

---

[1] ينظر: المصدر نفسه:2/ ١٨٨ .
[2] وينظر: يس: 42.
[3] ينظر: المُلَخَّص:120/1، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 151، 355، 560، 162/2، 183، 184، 185، 188، 190، 222، 223، 275، 276.
[4] ينظر: المصدر نفسه:120/1، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 143، 280، 307، 355، 482، 16/2، 55، 61، 62، 72، 163، 198(3)، 199(2)، 200(2) ، 202.
[5] ينظر: المصدر نفسه:1/ 281، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:2/ 166، 182، 185، 188، 229، 301.
[6] ينظر: المصدر نفسه:189/2.
[7] ينظر: المصدر نفسه: 2/ 27، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 2/ 28، 61، 64، 73، 77، 117، 158، 161، 162، 171.
[8] المصدر نفسه: ٢/ ٧٧.

أَفْنَان﴾[الرحمن:48]"[1] ويظهر لنا -أَيضًا- أَنَّه يورد الآية القرآنيَّة في الأَعمّ الغالب غير تامَّة مكتفيًا بذكر موطن الاستشهاد من الآية، فيكتفي بكلمتين، أَو كلمة واحدة، ولعلَّه أَرادَ بهذا أَنْ يُركّز على موطن الشَّاهد من الآية وجاءت في عدّة مواضع ومن ذلك قوله في باب الفاعل إذَا كان التَّأنيث غيرَ حقيقيٍّ فجواز تأنيث الفعل[2] واستشهد على ذَلك بقوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ﴾[هود:67] وقوله تعالى:﴿وَأَخَذَتِ﴾ [هود:94]، ولإيضاح ذلك نوردُ الآية كاملة، قال تعالى:﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [هود:67]، وقوله تعالى:﴿وَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[هود:94]، ومن ذلك ما نجده في باب تكسير الثُّلاثيّ ما كان على وزن (فُعْلٌ) وكان لِما لا يَعقِلُ فَلا يَدخله تَغير في الجمع وإنمَّا يترك على حالِهِ وتَلحِقَهُ التَّاء[3]، واسْتشهد على ذَلك بطريقتين بـ (التَّاء المربوطة) و(التَّاء الطويلة) بقوله تعالى:﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾[البقرة:80]، وقوله تعالى:﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 184][4]، ولإيضاح ذلك نوردُ الآيتان كاملتان، قال تعالى:﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُون﴾[البقرة:80]، وقوله تعالى:﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُون﴾[البقرة:184].

---

[1] المصدر نفسه:٢/ ٩٠، وينظر على سبيل التَّمثيل: ٢/ ٢٢٨ ، ٣٠١ .

[2] ينظر: المُلَخَّص:280/1.

[3] ينظر المصدر نفسه:١٥٨/٢،وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:166/2، 171/٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٧٦، ٣٠٣ ،...وغيرها .

[4] وينظر: البقرة: 203، وآل عمران:24.

3- يلجأُ في بَعْضِ الأَحيانِ إلى الاستشهادِ بأَكثرِ من آيــة على المسألةِ الواحدةِ، مثال ذَلك استشهاده بآيتين على حذِف (الياء) وجعل حَركتْها على ما قبلها اسْتِثقالًا للحركــةِ

عليها في الاسم المنقوص المجموع جمعًا سالمًا للمذكّر[1] هما: قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[المؤمنون:7] [2]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[الشعراء:168]، ومن ذَلك أَيضًا ما جاء في باب جمع التَّكسير في قوله "واعْلَمْ أَنَّ سَبْعَةَ أَبْنِيةٍ لا يُكسَّرانِ إذَا كُنّ صِفات؛ لكنّها تُجمَع بالواو والنُّون إنْ كانت للمذكَّر، وبالأَلفِ والتَّاء إنْ كانت للمؤنَّث، فإنْ لم يكن فيها شَرْطُ الجَمْعِ بالواو والنُّون جَرَيَا مَجْرَى ﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [المُدَّثِّر:50] و: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ﴾[البقرة:80]"[3].

4- ويظهر لنا –أَيضًا- من هذا الشَّاهد الذي جاء به ابن أَبي الرَّبيع أَنَّه يكرّر الآيات التي اسْتشهدَ بها في موضع آخر، من ذَلك ما نجده في الجزء الأَوّل في باب الفاعل ذكرَ ابن أَبي الرَّبيع إذَا كان الفاعل مؤنّث غيرِ حقيقيّ وكان جمعًا مُكَسّرًا سواءٌ كان هذا الجمع جمعًا لمذكّر أَمْ جمعًا لمؤنّث فحكم الفعل جواز التَّأنيث[4] ثمّ اسْتشهدَ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾[يوسف:30] وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[الحجرات:14]، واسْتشهدَ بهذه الآيات -أَيضًا- في الجزء الثَّاني في باب التَّأنيث إذَا أُسندَ الفعل إلى جمع التَّكسير فإنه يجري مجرى المؤنّث غير الحقيقيّ في جواز تأنيث الفعل، سواء كان الجمعُ جمع مذكرٍ أَمْ جمع مؤنّث[5]، واسْتشهدَ بذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾[الحجرات:14]،، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[يوسف:30].

5- ويظهر لنا -أَيضًا- من هذا الشَّاهد الذي جاء به ابن أَبي الرَّبيع أَنَّ الاستشهاد بالقرآن الكريم يأتي أَوّلًا عنده، فإذَا اجتمع الشَّاهد الشِّعريّ والقرآنيّ فأَنَّه يقدِّم الشَّاهد القرآنيّ على سابقه من ذلك قوله: "المعرب إذَا كان آخره أَلفًا فلا يُكْسَر لكنْ

---

[1] ينظر: المُلَخَّص: ١/ ١٢٠وينظر على سبيل التَّمثيل: 179/2، 199.
[2] وينظر: المعارج:31.
[3] المُلَخَّص:171/2.
[4] ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٢٨١ .
[5] ينظر المصدر نفسه:185/٢، وينظر على سبيل التَّمثيل:١/ ٣٥٥ و228/2.

قد تُقلب الأَلفُ ياءً والأَكثرُ أَلّا تُقلبُ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾[طه:18].

وجاء:

سَبَقُوا هَوَى وَاذْعَنُوا لِهَواهُمُ (وَتُحَرِّمُوا ولكلِّ جَنْبِ مَصْرَعُ)[1] "[2]

(الكامل)

ب ـ القراءات القرآنيَّة:

القراءاتُ هي: "علم يُعلم منه اتِّفاق النَّاقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتَّحريك والتَّسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيأة النُّطق والإبدال وغيره،من حيث السَّماع، أَو يقال: علم بكيفية أَداء كلمات القرآن، واختلافها معزوا لناقله"[3].

والقراءاتُ القرآنيَّةُ مصدرٌ غنـيٌّ للغةِ، وذخيرةٌ لغويّةٌ، واتّخاذها مصدرًا للاستشهادِ في اللُّغة والنَّحو والصَّرف من شأنِهِ أَنْ يوسّعَ اللُّغة ثراءً.

وكانَ لتعدّد اللَّهجات العربيَّة أَثرٌ واضحٌ في ظهور القراءات القرآنيَّة فقد رُوي عن النَّبيّ مُحمّد (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسلم): "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّر مِنْهُ"[4] وهذا التَّيسير النَّبويّ يُعدُّ تسهيلًا وتيسيرًا في حفظِ القرآنِ وقراءتِهِ، وذلك لأَنَّ القرآن نزل على أَمّةٍ اختلفت لهجاتَها وتباينت أَلسنَتها وكما قالَ ابنُ الجزريّ (ت ٨٣٣هـ): "نَزَلَ القُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ لُغَاتُهُمْ مُخْتَلِفَةً وَأَلسِنَتُهُمْ شَتَّى وَيَعْسُرُ عَلَى أَحَدِهِمُ الِانْتِقَالُ مِنْ لُغَتِهِ إلى غَيْرِهَا، أَوْ مِنْ حَرْفٍ إلى آخَرَ،... فَلَو كُلِّفُوا العُدُولَ عَنْ لُغَتِهِمْ وَالِانْتِقَالَ عَنْ أَلسِنَتِهِمْ لَكَانَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُسْتَطَاعُ"[5]، وقد وضعَ العلماء ضوابط لقبول القراءات الصَّحيحة، تستند إلى ما اجتمعت فيه ثلاث صفات ذكرها ابنُ الجزريّ قائلًا: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ العربيَّة وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ القِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ التي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ التي نَزَلَ بِهَا القُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ العَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الأَئِمَّةِ المَقْبُولِينَ"[6]، ولذلك اهتمَّ علماء العربيَّة بالقراءاتِ القرآنيَّةِ؛ إِذْ تعدّ أَصلًا مهمًّا من الأُصُول التي اعتمد عليها العلماء في التَّمثيل

---

(1) البيت لأَبي ذؤيب الهذليّ، ينظر: ديوان الهذليين:2/1.وقد رُوي البيت بالشَّكل الآتي:
سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّموا ولُكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(2) المُلَخَّص: 584/1.

(3) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأَربعة عشر: ٦.

(4) صحيح البخاريّ:4/ ١٩٠٩، و6/ ٢٥٤١، و6/ ٢٧٤٤.

(5) النَّشر في القراءات العشر: ١/25.

(6) النَّشر في القراءات العشر: ١/ 15 .

والاستشهاد، ونتلمّسُ أَثرَ هذا الأَصل عند شيخنا ابن أَبي الرَّبيع، فقد اِعتدَّ بها، ولم يطعن بها، إلَّا أَنَّها أَقلُّ قياسًا بالآيات القرآنيَّة، ونجد في أَثناء شرحه للمسائل الصَّرفيَّة قراءات منسوبة إلى قارئيها وقراءات غير منسوبة، وقد بلغ عدد شواهد القراءات القرآنيَّة عند ابن أَبي الرَّبيع في المسائل الصَّرفيَّة في كتاب المُلَخّص واحد وأَربعين شاهدًا[1] -إنْ لم تخطئ العين- واستشهدَ بها على أَحكام صَرفيَّة مختلفة، فمن ذلك ما استشهد به لبيان ظاهرة صوتيَّة؛ إذْ قال في باب حُكم السَّاكنَينِ في كَلمةٍ واحدةٍ وَليسا مِثْلَينِ والأَوّل صَحيحٌ، أَو ياءٌ أَو واوٌ قَبْلهما فَتحةٌ: "فَحُكْمُ هذا النّوعِ تحريكُ الثَّاني...وعلى هَذا قراءةُ حَفصٍ:﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور:52] [2]؛ لأَنَّ تَقْهَا بمنزلةِ كَتْف، وحُكِيَ أَنّهُ قُرِئَ في الشَّاذّ:﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر:10][3] بِكسرِ العينِ في الوَقْفِ، وهو عِندي عَلى هذا لمّا سُكّنتِ العينُ التّقى سَاكِنَان فَحُرّكَ الأَوّلُ كَما قَالوا: الصِّنْبِرَّ، ولمّا فَعلتِ العربُ هَذا فيما هو من كلمة واحدة فعلوه فيما هو من كلمتين، قال امرُؤ القَيْسِ:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتحْقِبٍ ... إثمًا مِن الله ولا واغِلِ[4]

(السَّريع)

لأَنَّ رَبُغَ بمنزلةِ عَضُدَ، وعَضُدَ يُسَكّنهُ جَمِيعُ العَربِ، فَسكّنوا هذا، وسّكّن حَمزةُ ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾[فاطر:43][5] "[6]، واستشهد شيخنا بالقراءات القرآنيَّة لتثبيت قاعدة صرفيَّة، من ذلك ما جاء في قوله: "وقد يؤنَّث المذكَّر لثلاثة أَشياء: أَحَدُهما: أَنْ

---

(1) وعلى سبيل التّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المُلَخَّص: 307/1، 560، و18/2(5)، 19 ،34، 52(2)، 58(2)، 59، 62،66، 67(3)، 71، 72، 73(6)، 74(4)، 159، 190، 202، 206، 207.

(2) وقراءة حفص بسكون القاف، وكسر الهاء وحجّته في ذلك كره الكسرة في القاف فأَسكنها تخْفِيفًا، ينظر: حجّة القراءات:٥٠٣، وقد خطّأ هذه القراءة ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله: "وقراءة حفص "وَيَتَّقْهِ" لَيست مِنْه على الأَصَحّ والأَصل الكسر"، الشَّافية في علم التَّصريف:58/1.

(3) وينظر: الجامع لأَخلاق الرَّاوي:30/2، وأَخبار الحمقى والمغفلين: 80.

(4) البيت لامرؤ القيس، ينظر: ديوانه: ١٤١. وقد رُوي في الدِّيوان بالشَّكل الآتي:

فَاليَوْمَ أُسْقَى غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ...إثْماً مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ

والشَّاهد قوله (أشربْ) حيث أسكن الباء وحذف الضَّمة.

(5) قرأ حمزة "وَمَكْرَ السَّيِيءْ" بإسكان الهمزة؛ وذلك لاستثقال الحركات مع الياء والهمزة، ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٣٣٣.

(6) المُلَخَّص: ٢/ ٥٨ .

يكون مُؤنّثًا في المعنى؛ كما قرأ نافع: ﴿لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾[1] "[2]، وقال في باب التَّضعيف في بنات الياء: "فإنْ كانت اللَّام مفتوحةً فَتحةً لازمةً جاز لك وجهان: أَحَدُهما: الإدغام لالتقاء المِثْلَينِ. الثَّاني: الإظهار؛ فتَقول في حَيِيَ حَيَّ، وفي أُحْيِيَ أُحِيَّ، وحكى يونسُ عن كثير من العرب حَيِيَ وأُحيِيَ وقرئ بهما؛ قرأ نافع والبَزيّ وأَبُو بكر﴿حَيَي﴾[3] بالإظهار، وقرأ الباقون بالإدغام..."[4].

ويتّضح منهج ابن أَبي الرَّبيع في القراءات بما يأتي:

1-يُعبّر ابن أَبي الرَّبيع عن القراءات القرآنيَّة بأَلفاظ مختلفة منها (قرأ)[5]، (وقُرئ)[6]، أَو يعزو القراءة إلى صاحبها[7]، وأَحيانًا أُخرى لا يذكر أَلفاظ (قرأ) أَو (قُرئ) وحتّى لا يعزو القراءة إلى أَصحابها وإنَّما يكتفي بذكر القراءة فقط من ذلك قوله في باب الهمزة الواحدة: "إذَا كانتِ الهمْزةُ سَاكنةً بعدَ حَركةٍ؛ فَهِي تُبدَلُ واوًا إنْ كان قَبْلَها ضَمّةٌ، وياءٌ إنْ كان قبْلَها كَسرةٌ وأَلِفًا إنْ كان قبلَها فَتحةٌ...وتَقول:﴿مَن يَقُولُ ٱئْذَن لِي﴾[8] بالواو في الوصلِ لضمّة اللَّام، وتقولُ:﴿ٱلَّذِيتُمِنَ﴾[9] بالياءِ لكَسرةِ الذَّالِ؛ فإنِ ابْتَدَأتَ بالهمْزةِ صارت كُلُّها ياءً

---

(1) الأَنعام: ٢٣. قرأ نافع قوله تعالى:﴿لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾ "بنصب (فِتْنَتَهُم) فجعل الفتنة (خبرًا) لـ (تَكُن) والاسم: (إلَّا أَنْ قَالُوا)؛ وقد أَنّثَ الفعل لتأنيث الفتنة، لأَنَّه جاء ملاصقًا لها، والتَّقدير: ثُمَّ لم يكن فتنتهم إلَّا قَوْلهم ينظر: حجّة القراءات:٢٤4 .

(2) المُلَخَّص: ٢/ ٢٠٢ .

(3) ﴿حَيَّ﴾[الأنفال:42]، وينظر: السَّبعة في القراءات: 306.

(4) المُلَخَّص: ٢/ ٣٠٩.

(5) المُلَخَّص: ٥٠٦/١، وينظر على سبيل التَّمثيل:١٥٩/٢، ٢٠٢، ٣٠٩ وغيرها .

(6) المصدر نفسه :2/ ٥٨، وينظر على سبيل التَّمثيل:٦٢، ٧٢، ٢٠٦ ،٢٠٧، ٢٧٦.

(7) المصدر نفسه :٣٠٧/١، وينظر على سبيل التَّمثيل:٣٤/٢، ٥٢، ٥٩، ٧٣، ١٩٠، ٢٨٩.

(8) هي قراءة من قوله تعالى:﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي﴾[التوبة:49]، فقد قرأَ ورش والسَّوسيّ بإبدال الهمزة واوًا، ينظر: العذب النَّمير من مجالس الشَّنقيطيّ في التَّفسير:555/5.

(9) هي قراءة من قوله تعالى:﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[البقرة:283] قرأها ورش عن نافع، وأَبُو عمرو، وأَبُو جعفر: (الذيتمن) بياء بعد ذال الذي، فقد حذفت الياء من الذي لالتقائها ساكنة مع فاء افتعل، لأَنَّ همزة الوصل قد سقطت للإدراج فيصير: ذيتمن بمنزلة: بير، وذيب، ينظر: تفسير التَّحرير والتَّنوير:123/3، والحجّة للقرّاء السَّبعة: 452/2.

لِكسرةِ أَلـفِ الوصلِ، إلَّا مِـثْـل: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[1] فإنَّـها تَـصيرُ واوًا للضّمّةِ؛ لأَنَّ أَلِفَ الوصلِ مَضمومةٌ، فإنِ ابتدأَتَ بـ ((اِئْتِنا)) من: ﴿الهُدَى ائْتِنَا﴾[2] صَارت ياءً؛ لأَنَّ أَلفَ الوصل مَكسورة"[3] فما استدلّ به ابن أَبي الرَّبيع قراءات قرآنيَّة، لكنَّه لم يصرّحَ بأَنَّها قراءات

2- يصرّح بالقراءات الشَّاذّة بطريقة مباشرة من ذلك ما جاء في باب في حُكْمِ السَّاكِنَينِ مِن كَلِمتَيْنِ والأَوّل صَحيحٌ قوله: "جاز لك الوجهان: الكسر والفتح؛ والكَسْرُ أَحْسَنُ؛ ولَيْسَ قولُهم: مِنَ الرَّجُلِ ومِنَ الغُلام من إلقاء حركة الهمزة على النُّون؛ لأَنَّ الهمزة لا تثبت في الوصل؛ ولأَنَّهم يكسرون نُونَ عن الرَّجل؛ ولأَنَّ الفتح في مِنَ ابنك حَسَنٌ، وإنْ كان الكَسْرُ أَفصحُ، وَقُرِئ فِي الشَّاذّ: ﴿مُّرِيبٍ ٢٥ الَّذِي﴾[ق:25- 26] بِفتح التَّنوين لالتقاءِ السَّاكِنينِ استثقالًا لِلكَسْرَتَينِ، كَسرةُ التَّنوين وكَسرةُ الياء، وهذا على ما تَقرّرَ في مِنَ الرَّجل، وَليسَ على إلقاء فتحةِ هَمْزِ الذي في الابتداءِ على التَّنوينِ؛ لأَنَّها لا تَثبتُ في الوصْلِ، لِقولِهم: عَنِ الرَّجل، ولِقَولِهم: مِنَ ابْنك بفتح النُّونِ"[4] فقراءة كسر التَّنوين هي قراءة الجمهور، ومن قرأ بالفتح قرأ بها هربًا من توالي الكسرات مع الياء[5].

3- يلجأُ ابن أَبي الرَّبيع أَحيانًا إلى عدم ذكر الآية القرآنيَّة والقراءة التي جاءت بها وإنَّما يكتفي فقط بقوله (وقُرِئَ بِهما) أَو (وقرأ بها)، مِنْ ذلك ما جاءَ في باب تكسير الثُّلاثيّ في وزن (فُعْل) إنْ لحقته التَّاء فهو يكون على أَقسام منها ما جاء في القسم الرَّابع؛ إذْ قالَ: "الرَّابع: أَنْ يكونَ لامُهُ واوًا، نحو: خُطْوة وعُرْوة، فهذا يُجمعُ في القليلِ بالأَلفِ والتَّاءِ وأَنتَ بالخيارِ في تحريكِ الوَسطِ أَو تَتْرَكَهُ على سُكونِه؛ فتقولُ: خُطْواتٌ وخُطُواتٌ، وقُرِئَ بهما. وفي الكثيرِ على (فُعَلٍ) نحو: خُطًا

---

[1] هي قراءة من قوله تعالى: ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[البقرة:283] قرأها أَبُو بكر عن عاصم: (الذي اوتمن) بقلب الهمزة واوًا تبعًا للضمّة مشيرًا بها إلى الهمزة، تفسير ابن عاشور التَّحرير والتَّنوير:125/3

[2] هي قراءة من قوله تعالى: ﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾[الأَنعام:71] قرأها حمزة وورش، ينظر: النَّشر في القراءات العشر:365/1.

[3] المُلَخَّص: 2/ 66-67.

[4] المصدر نفسه: ٢ /٦٢.

[5] التّبيان في إعراب القرآن:٢/ ١١٧٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المفيد: ٥/ ٦٨٠، ذكرَ الفارسيّ أَنَّه حكاه بعض البغداديين، ينظر: معجم القراءات:110/9.

وعُرِّى"[1]، فهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[البقرة: 168] [2]، فقد قرأ ابن كثير وابن عامر والكسائيّ وحفص عن عاصم (خُطُوات) بضمّ الطَّاء، وقرأ نافع وأَبُو عمرو وعاصم (خُطُوات) ساكنة الطَّاء[3].

ويتبيَّن مِمَّا سبق أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع يعتدّ بالقراءات اعتِدَادًا بيّنًا فقد كان يجلُّ القراءات القرآنيَّة سبعيَّة كانت أَو عشريَّة أَو شاذّة، وكان يأخذ من القراءات ما يتَّفق مع القضايا والمسائل الصَّرفيَّة التي يعالجها ويدع ما لا يتَّفق معها، غير ناظر في ذلك كلّه إلى كون القراءة من القراءات السَّبعيَّة أَو العشريَّة، فقد أَخذ بالقراءات الأَربع عشرة، ومن شواذِّ القراءات، ولم يُلَحِّن ابن أَبي الرَّبيع قَارِئًا أَو يُخطِّئ قراءةً، وقد ظهر ذلك من خلال العمليَّة الإِحصائيّة لشواهد القراءات القرآنيَّة.

ثانيًا: الحديث النَّبويّ الشَّريف:

الحديث النَّبويّ الشَّريف هو دليل من أَدلَّة الصِّناعة اللُّغويَّة، وهو الأَساس الثَّاني للاستدلال به بعد كتاب الله تعالى، استشهدوا به في اللُّغة بعد القرآن الكريم فهو مهمّ كأَهمّيّة القرآن الكريم؛ إِذْ هو كُلّ ما قاله النَّبيّ مُحمّد(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّم) من قول وفعل أَو تقرير أَو صفة خلقيَّة أَو سيرة صدرت عنه، وأَقوال الصّحابة وأَقوال صادرة عن بعض التَّابعين التي تروي أَفعاله أَو أَحواله أَو ما يقع في زمنه[4].

وقد نَعَتَ الجاحظ حديثه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّم) نَعتًا بارعًا؛ إِذْ قال : "وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجلَّ عن الصَّنعة، ونُزِّه عن التَّكلُّف وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قُل يا مُحمّد:﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾[ص:86].فكيف وقد عاب التَّشديق، وجانب أَصحاب التَّقعيب، واستعمل المبسوطَ في موضع البسط والمقصورَ في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشيّ، ورغب عن الهجين السُّوقيّ فلم ينطق إِلَّا عن ميراث حكمة، ولم يتكلَّم إِلَّا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشُيِّد بالتَّأييد، ويُسِّرَ بالتَّوفيق. وهو الكلام الذي أَلقى الله عليه

---

(1) المُلَخَّص:٢/ ١٥٩، وينظر:٢/ ٢٢٣.

(2) وينظر: البقرة: 208، والأَنعام:142.

(3) ينظر: الحُجّة للقرّاء السَّبعة: ٢/ ٢٦٥، وينظر: حُجّة القراءات: ١٢٠.

(4) ينظر: أُصُول النَّحو العربيّ: ٤٨-٤٩، وموقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف: ١٣،
ودراسات في العربيَّة وتاريخها: ١٦٩.

المحبَّة، وغشّاه بالقبول وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلّة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلّة حاجة السَّامع إلى معاودته...ثُمَّ لم يسمع النَّاس بكلام قطّ أَعمّ نفعًا، ولا أَقصد لفظًا، ولا أَعدل وزنًا، ولا أَجمل مذهبًا، ولا أَكرم مطلبًا، ولا أَحسن موقعًا، ولا أَسهل مخرجًا، ولا أَفصح معنًى، ولا أَبيّن في فحوى، من كلامه صلّى الله عليه وسلّم كثيرا"[1]، فالحديث الشَّريف منبع ثرّ من منابع اللُّغة، ورافد من روافدها التي تُغنى بها رغم ذلك لم يُقدّر لهذا المنّبع أَنْ يَحظى باهتمام العُلماء في الاستشهاد به، ولم يختلف علماء العربيّة في مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشَّريف، لكنَّهم بين مقلٍّ ومكثرٍ في الاستشهاد به في مسائلهم النَّحويَّة والصَّرفيَّة، وحتّى العلماء المكثرين لم يبلغوا درجة الاستشهاد بالقرآن الكريم والشِّعر[2]، ويرجع سبب ابتعادهم عن الحديث إلى أَمرين: أَوّلهما: "أَنَّ الرَّواة جوّزوا النَّقل بالمعنى، فالحديث الواحد يُروى بأَلفاظ مختلفة وعبارات مُتعددّة، فلا يمكن الجزم بأَنَّ الرَّسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّم) قد قال ذلك بنصّه"[3] وثانيهما: "أَنَّه وقع اللَّحن كثيرًا فيما رُوي في الحديث، لأَنَّ كثيرًا من الرّواة كانوا غير عرب بالطَّبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النَّحو، فوق اللَّحن في كلامهم وشمل ذلك نصوص الحديث"[4]، والباحثة توافق هذا الرّأي؛ إذْ إنَّ قلّة الأَحاديث في كتب التَّصريف عائد إلى أَنَّ الحديث عرضة للنَّقل بالمعنى، وعندئذ يؤدّي إلى تغيّر الأَبنية، وضعف الاستشهاد بمعظمها. وبعد هذا العرض الموجز لأَصل من أُصول اللُّغة نعود لنتلمّس أَثر هذا الأَصل عند ابن أَبي الرَّبيع في عرضه للمسائل والقضايا الصَّرفيَّة في كتابه المُلَخّص، وقد قلَّ استشهاده بالحديث؛ إذْ لم يتجاوز خمسة أَحاديث[5]، وقد استشهد ابن أَبي الرَّبيع بالحديث الشَّريف على عدّة أَمور:

1- تثبيت حكم ما: من ذلك قوله في الإضافة إلى ياء المُتكلم: "وأَمَّا الجمعُ السَّالِمُ نحو: بنونَ ومسلمونَ فتقولُ في الرَّفعِ هؤلاء مُسْلِميَّ وبَنيَّ لأَنَّكَ لَمَّا أَضفتَ زالت النُّونُ فاجتمعت الياءُ والواو وسبقت الواو بالسّكون فوجبَ أَنْ تقلبُ الواو ياءً كما قلبت في مَرْمَى، وتقول في (مُصْطَفون): (مُصْطَفِيّ)، والأَصل (مُصْطَفَوِيّ) ففعلت ما فعلت في طِيّ وَلِيّ فيصير لفظ المرفوع في الموضعين كلفظ المنصوب والمخفوض فعلامة الرَّفع في قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّم): ((أَوَ مُخْرِجِيّ

---

(1) البيان والتَّبين: 2/17-18.
(2) ينظر: الدَّرس الصَّرفيّ في شرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار:40 (رسالة).
(3) الاستشهاد والاحتجاج باللُّغة رواية اللُّغة والاحتجاج في ضوء علم اللُّغة الحديث:110.
(4) المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.
(5) ينظر: المُلَخَّص:1/ 467، و2/ 56، 166، 197، 201.

هُمْ))[1] الواو التي انقلبت ياءً لوقوع الياءِ بعدها وسكونها وقلبت الضَّمّةُ كسرةً لتصحّ الياءُ. والأَصل مُخْرِجُويَ هُمْ"[2]. فمُخرجيّ تقديره: مُخرجون لي، حُذفت اللَّام تخفيفًا، فأَصبحت مُخرجوني، حذفت النُّون للإِضافة فصارت مُخرجوي، اجتمعت الواو والياء والسَّابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء، وكذلك مُسْلِميَّ فأصلها مسلمون ليّ، حُذفت اللَّام تخفيفًا فأَصبحت مسلموني، حذفت النُّون للإِضافة فصارت مُسلموي، اجتمعت الواو والياء والسَّابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء، واستدلّ على ذلك بآية قرآنيَّة من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[هود:27] وحديث نَبويّ، شريف من قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّم): ((أَحاسنكم أَخلاقًا))[3] ومنه -أَيضًا- ما استدلّ عليه في عِلّة حذف التَّاء من الأَوصاف المختصّة بالمؤنّث نحو: اِمْرأة طالِقٌ وناقةٌ بازِلٌ؛ إِذْ رفض ما ذهبَ إِليه الكوفيّون من تعليلهم بأَنّها اختصاص للمؤنّث دون المذكّر[4]، وذهبَ إِلى ما ذهبَ إِليه البصريّون في تعليلهم إِلى إِرادة النّسب والإِضافة لأَنَّه محمول على المعنى كأَنهم قالوا: هي طالق أَو ذات طلاق[5]، إِذْ قال: "وكأَنَّ طالِقًا اسمٌ لشَخْصٍ طالِق، وكذلك حائِضٌ كأَنَّه اسم لشَخْص حائِضٍ ثُمَّ وُصِفَ به، وكذلك رَجُلٌ رَبْعَةٌ من هذا القَبيل؛ وكأَنَّ رَبْعَةٌ في تقدير: نَفْسٌ رَبْعَةٌ؛ كما جاء ((لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مؤمِنة))[6] ويَدُلّك على ذلك قولُهم في الجَمْع: رَبَعات؛ يَجْرِي مَجْرَى صَفَحات، ولم يُجروها مُجرى عَبْلات، وكذلك هذا النَّوع كُلُّه، وليس على أَنَّ التَّاء سَقَطَت للاختصاص؛ لأَنَّهم قالوا: جَمَلٌ بازِلٌ وناقةٌ بازِلٌ"[7]، واستدلّ أَيضًا بالحديث الشَّريف لتثبيت قاعدة المذهب البصريّ في أَنَّ (السَّماء) التي يُراد بها المطر

---

(1) مسند الإِمام أَحمد بن حنبل:53/43، ...قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟ "قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ قَطُّ إِلَّا عُودِيَ ... .

(2) المُلَخَّص: 467/1.

(3) سنن التِّرمذيّ:545/3، "عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم قَالَ: "إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا".

(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء:2/ ٢١٤، و الفصيح لثعلب: ٣٠٨.

(5) ينظر: الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيّين:(مسألة:111):2/ ٦٢٥.

(6) مسند الإِمام أَحمد بن حنبل:32/2. "عن زيد بن أُثَيْع رجل من هَمْدان: سألنا عليًّا: بأَيّ شيء بُعثْت؟ يعنى يوم بعثه النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم مع أَبي بكر في الحجة، قال: بعثت بأَربع: "لا يدخل الجنة إِلَّا نفس مؤمنة..." .

(7) المُلَخَّص: 2/ 197.

(مؤنّثة) وأَنَّهم استدلّوا على تأنيثها بثلاثة أَشياء؛ منها: أَنَّه حُكيَ أَصابتنا سَماءٌ، وفي الحديث: ((على إِثْر سَماءٍ كانت مِن اللّيل))[1] ...[2].

2- لبيان ظاهرة صوتيَّة: من ذلك ما جاء في باب السَّاكنين في كلمة واحدة قوله: "وفي الحديث: ((صَلِّ العَصرَ مَا لم تَصْفرِّ الشّمس))[3]، فالمُتْبِعون يَكسِرون، والكاسِرُون يَكْسِرُون، وفَصحاءُ الفَاتِحِينَ يَكسِرون؛ فلا تقولُ: مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمسُ بفتحة الرَّاء إِلَّا طَائِفَةٌ مِن الفاتِحين ليسُوا بِفُصحاء"[4].

ومن هذا كُلِّه نستدلُّ على أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع تشدَّدَ في مسألة الاستشهاد بالحديثِ النَّبويّ الشَّريف، فلم يُورِد في قضاياهُ الصَّرفيَّة إِلَّا بضعةَ أَحاديث، كانت في مجمُوعُها خمسةَ أَحاديث في مسائلِهِ الصَّرفيَّة، وهذا العددُ من شواهد الحديث قليل مقارنة بشواهده من كلام الله العزيز وقراءاته أَو الأَبيات الشِّعريَّة الواردة في قضاياه الصَّرفيَّة، والباحثةُ لا تَرى ذلك من المآخِذَ عليهِ، فقد تَبِعَ غيرَهُ من العُلماءِ أُولئِكَ المُتَشدِّدِينَ في قضيَّةِ الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريف.

أَمَّا منهجه في الاستشهاد بالحديث الشَّريف يتّضح بما يأتي:

1- اِتّسمت طريقة ابن أَبي الرَّبيع في إيراد الحديث بالنَّصِّ على أَنَّ الكلام حديثًا، نحو قوله: (وفي الحديث)[5]، أَو وفي قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلّم)[6]، وأَحيانًا لا ينصّ عليه وإِنَّما يذكر الحديث فقط[7].

2- يُورد جزءًا من الحديث، وهذه سِمَةٌ ملحوظة في معظم استشهاداته.

3- يقف الشَّاهد الحديثيّ إلى جانب الشَّاهد القرآنيّ.

4- وما يلحظ -أَيضًا- يستشهد بالحديث بالرُّجُوع إِليه من كتب اللُّغة دون كتب

الحديث والسِّيرة، وهذ ما وجدناه في الأَمثلة السَّابقة عند استدلّاله بالحديث النَّبويّ، فعند تخريج الباحثة للحديث تبيّنَ أَنَّه لم ينقل الأَحاديث من كتب الأَحاديث، والأَمثلة

---

(1) صحيح البخاري:1/169، "عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ صلَى الله عليه وسلّم صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَةِ، عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ...".

(2) ينظر: المُلَخَّص:2/ 201.

(3) سنن أَبي داود:1/109، "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلّم أَنَّهُ قَالَ: "وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَّ الشَّمْسُ...".

(4) المُلَخَّص:2/56.

(5) المصدر نفسه: 2/ 66، 197، 201.

(6) المصدر نفسه:1/ 467.

(7) المصدر نفسه:2/ 197.

على ذلك ما أَثبتناه آنفًا؛ ولم أُكرّرها خشية التَّكرار الممل للقارئ؛ وذلك لقلّة الأَحاديث التي استشهد بها والتي تؤدّي إلى التَّكرار.

ثالثًا: كلام العرب (الشِّعر والنَّثر):

كلام العرب يشمل المنظوم والمنثور (الشِّعر والنَّثر)، وكلام العرب هو المصدر الثّالث بعد القرآن الكريم والحديث النَّبويّ الشَّريف ضمن الأَدلّة الصَّرفيَّة، قال السُّيوطيّ: "وأَمَّا كلام العرب فيحتجّ منه بِما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[1].

وقد وضع علماء العربيَّة أُصُول نحوهم، وقواعد صرفهم، على الشِّعر لتوفره وفضله على النَّثر الذي لا يمكن حفظه؛ إِذْ قال ابن رشيق القيروانيّ (ت 463هـ): "ما تكلّمت به العرب من جيد المنثور أَكثر مِمَّاَ تكلمت به من جيد الموزون؛ فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره"[2]، فكلام العرب يعدُّ الأَساس في تقعيد اللُّغة وتثبيت دعائمها، وقد وضع علماؤنا الأَقدمين شرطين للاستشهاد بكلام العرب، هما:

1- المكان: شملَ بعض القبائل التي كانت تسكن وسط الجزيرة العربيَّة إلى شيء من جنوبها البعيدة عن مواقع الاتصال بالأُمم الأَعجميَّة والتي بقيت محافظة على صفاء لغتها وسلامتها، فهي تعد فصحى قبائل العرب، وهي قبائل الحجاز وكنانة وهذيل وغطفان وهوازن وسليم وطيء وتميم وأَسد وقيس، يقول أَبو نصر الفارابيّ(المعلم الثّاني) (ت 339هـ) بعد أَنْ ذكر قريشًا وفصاحتها: والذين عنهم نقلت العربيَّة وبهم اقتدي وعنهم أَخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم قيس: و تميم و أَسد فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أَكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتَّصريف، ثُمَّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطَّائيّين أَمَّا القبائل القريبة والمجاورة لأُمم الفرس والرُّوم والحبشة فلم يعتمد عليها في أَخذهم اللُّغة. يقول الفارابيّ: ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنَّه لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البّراريّ مِمَّن كان يسكن أَطراف بلادهم المجاورة لسائر الأُمم الذين حولهم[3].

2- الزَّمان: وضع النَّحويُّون حدودًا زمنيَّة لِلُغةِ تبدأ بأَوّل النُّصوص القديمة قبل الإسلام حتّى منتصف القرن الثَّاني للهجرة، أَمَّا ما بعد هذه المرحلة فلم

---

(1) الاقتراح في أُصول النَّحو:47.

(2) العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه:20/1.

(3) ينظر: كتاب الحروف:147، وينظر: الدّراسات اللُّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثَّالث الهجريّ: 32.

يـعتدّ النَّحويُّون بها، وعدّوا كُلّ كلام بعدها مولَّدًا لا يحتجّ به، وبهذا رُوِيَ أَنَّ إبراهيم بن هرمة (ت 150هـ أَو 176هـ) آخر من يحتجّ بشعره[1].

وهكذا فإنَّ كلام العرب الذي احتجّ به العلماء يقسم على:

أ- الشِّعر:

حرص علماء العرب منذ سيبويه على الاستشهاد بالشِّعرِ في توضيح القضايا اللُّـغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّـة، فالشِّعر ديوان أَمجادهم وأَحسابهم وسجل مفاخرهم ومآثرهم، ومنه استمدّت اللُّـغـة، وهو حُجّـة فيما أُشكل من (غريب) كتاب الله تعالى و(غريب) حديث رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم) وحديث صحابته والتَّـابعين[2] وعن ابن عبّاس قال: إذَا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتّمسوه في الشِّعرِ، فإنَّ الشِّعر ديوان العرب[3]، ومِمَّا يبرهن على علو مكانة الشِّعر السَّامية في الشَّواهد النَّحويَّة ما نقله البغداديّ (ت 1093هـ) عن الأَندلُسيّ، قوله: "عُلُوم الأَدَب سِتَّة اللُّغة وَالصَّرْف والنَّحو والمعاني وَالبَيَان والبديع وَالـثَّلَاثَة الأُوُل لَا يستشهد عَلَيْهَا إلَّا بِكَلَام العَرَب دون الثَّلَاثَة الأَخِيرَة فَـإنَّـهُ يستـشهد فِيهَا بِكَلَام غَـيرهم من المولدين لِأَنَّـــهَا رَاجِعَة إلى المعَانِي وَلَا فرق فِي ذَلِك بَين العَرَب وَغَيرهم"[4]، فهو مصدر ثرّ من مصادر اللُّغة اعتدّ بــه الـنَّحويُّون واللُّغويُّون فـي تـقعيد قواعدهم، وقد اهتمَّ النَّحويُّون بهذا الأَصل أَيّما اهتمام فـأَولوه عناية فائقة فاقت الأُصُول الأُخرى كالقرآن الكريم والقراءات والحديث النَّبويّ الشَّريف، وبعد هذا العرض الموجز نأتي إلى ابن أَبي الرَّبيع في كتابه (المُلخّص) نتلمّس أَثر هذا الأَصل فقد عُنيَ ابن أَبي الرَّبيع بالشَّواهد الشِّعريَّة وكثرت بشرحه؛ إذْ بلغ عددها في الجزء الأَوّل فـي المـسائل الـصَّرفيَّة اثنين وعـشرين بـيـتًا[5] وفي الجزء الثَّاني بلغ عددها ستة وسبعين بيتًا[6]، فتحصّل من مجموع الجزأين سبعة وتسعون بيتًا، وقد استشهد شيخنا بشعراء من مختلف العصور إذْ استشهد بأَشعار الجاهليّين

---

(1) ينظر: السَّماع عند النُّحاة في ضوء علم اللُّغة الحديث: 6. (رسالة) .

(2) ينظر: الصَّاحبيّ في فقه اللُّغة:481.

(3) المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها:2/ 261.

(4) خزانة الأَدب ولبّ لباب لسان العرب:5/1.

(5) على سبيل التّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المُلَخَّص: 112/1،110، 118، 121، 127،281، 298، 299، 300(2)، 304(2)، 305، 306(2)، 419(3)، 466، 533، 584، 614.

(6) على سبيل التّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:12/2، 14، 46(2)، 48(2)، 54، 57(2)، 58، 78، 80، 81، 90، 92، 98(2)، 102، 104، 107، 112، 113(3)، 116، 117(2)، 118، 119(2)، 121، 141، 162، 164، 168، 182(2)، 183(2)، 184(2)، 185، 189، 190، 194، 295(2)، 199(2)، 200(2)، 201(3)، 202، 210، 218(2)، 219، 221(2)،...وغيرها,

والإسلاميّين والمخضرمين، وقد كان أَكثر الشُّعراء الذين استشهد لهم من الجاهليّين ثُمَّ الإسلاميّين والمخضرمين، والشُّعراء بحسب ما نسب إليهم هم:

من الجاهليّين: زهير ابن أَبي سلمى(ت13 ق. هـ)[1]، والنَّابغة الذُّبيانيّ (ت18ق. هـ)[2]، وعلقمة الفحل (ت20 ق. هـ)[3]، وعنترة بن شدّاد (ت 22ق. هـ)[4]، وحاتم الطَّائيّ (ت 46ق. هـ)[5]، وطرفة بن العبد (ت نحو 86-60 ق. هـ)[6] وامرؤ القيس(ت 80 ق. هـ)[7].

ومن المخضرمين: أَبُو خراش الهُذليّ(ت 23 ق.هـ وقيل 23هـ)[8]، والعجّاج (ت90هـ)[9]، ورؤبة بن العجّاج (ت126هـ)[10].

ومن الإسلاميّين: الفرزدق (ت110هـ)[11]، والكُميت (ت126هـ)[12].

هذا وقد سادَ الشِّعر الذي يدخل ضمن عصر الاحتجاج، على ما يستشهد به شيحنا من شِعر، فقد استشهد بشعر شُعراء الطَّبقات الثَّلاث الأُول، طبقة الجاهليّين وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميّين، مثل الفرزدق وجرير (ت110هـ)[13] والمعاصرين لهم، ويتّضح هذا في كتابه (المُلَخَّص) في الأَبيات التي نسبها ابن أَبي الرَّبيع إلى قائليها أَو التي نسبها الدُّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ في كتابه والأَمثلة على ذلك كثيرة[14]، فَكَثرت الشَّواهد الشِّعريَة عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ، وتنوعت الموضوعات التي استشهد بها ابن أبي الرَّبيع الأَندلُسيّ من أجلها بالشِّعر، وجاءت على النَّحو الآتي:

---

(1) ينظر: المُلَخَّص:1/ 298، و1/ 533.
(2) على سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:1/ 419(2)، 281، 420، و2/ 117، 184.
(3) ينظر المصدر نفسه:2/ 98، و2/ 271.
(4) ينظر: المصدر نفسه:118/1.
(5) ينظر: المُلَخَّص:12/2، و222/2.
(6) ينظر: المصدر نفسه:1/ 306.
(7) على سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 2 /58، 117، 221، 271.
(8) ينظر: المصدر نفسه:2/ 280.
(9) ينظر: المصدر نفسه:2/ 141.
(10) ينظر: المصدر نفسه:2/ 190، و2/ 201.
(11) ينظر: المصدر نفسه:90/2.
(12) ينظر: المصدر نفسه:301/2.
(13) ينظر: المصدر نفسه: 232/2.
(14) على سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 110/1، 112، 121، 299، 300(2)، 419، 584، 614، و14/2، 46، 48(2)، 57(2)، 78، 80، 92، 98، 102، 104،... وغيرها.

1- الردّ على مذهب صَرفيّ: من ذلك قوله في تذكير الفعل وتأنيثه قال ابن أَبي الرَّبيع:

"وأَمَّا الكوفيّون فأجْرُوا الجمعَ السَّالم مجرى الجمعِ المكسّرِ فأَجازوا قامت الزَّيدون، كما أَجازوا قامت الزَّيود، واحتجوا بقول النَّابغة:

قَالتْ بَنُو عامرٍ خَالُوا بَني أسَدٍ[1]

(البسيط)

وليس في هذا حجّةٌ لأَنَّ (بني) وإنْ كان جمعًا سالمًا فهو شبيه بالجمع المكسّرِ، لأَنَّ الواحد ابن، وليس بنون بجارٍ عليه، وإنَّما هو جمع لواحد لم يستعمل، فلذلك قال: قالت بنو عامرٍ، كما جاء قالت الأَعراب"[2].

2- بيان ظاهرة صوتيَّة: يقول: "قال الشَّاعر:

أَما النَّــهارُ فأحــدانُ الــرِّجالِ لَــه[3]

(البسيط)

الأَصل: وحدان فأُبدلت الواو همزة لانضمامها، ويقال: أَحَدٌ وَوَحدٌ في معنى واحد، والهمزة بدل من الواو إلَّا أَنَّ هذا شاذٌّ يحفظُ للتّنظير، كما قالوا: أَناةٌ في المرأة الثَّقيلة عن القيام والأَصل: وناة. قال النَّابغة:

علــى مُسْــتَأْنِــسٍ وحــــدٍ[4]"[5]

(البسيط)

3- بيان أَصل الحرف المحذوف: من ذلك قوله: "وأَمَّا المكّاءُ بتشديدِ الكاف فمسموعٌ والهمزةُ فيه منقلبةٌ عن واوٍ، والأَصل مكاو؛ قال عنترةُ:

تَــمكُو فَريصَتُهُ كشــدْقِ الأعــلَمِ[6]"[7]. (الكامل)

4- لإثبات قاعدة صرفيَّة: إذَا أَرادَ إثبات صحّة تعبير وَرَدَ في قاعدة صرفيَّة، يبدأ بتوضيح القاعدة الصَّرفيَّة، ويأتي بأَبيات شِعريَّة لبيانها، من ذلك قوله في النَّسب إلى الاسم المنقوص: "ومن قال: تَغْلَبيًّا وفتحَ اللَّام -لأَنَّ السَّاكن حاجزٌ ضعيف وليسَ هذا بالقياس، إنَّما هو بالسَّماع- فَيجبُ في قاضٍ أَنْ تَفتحَ الضَّادَ فَيصيرَ

---

(1) البيت لنابغة الذُّبيانيّ، ينظر ديوانه: 105.

(2) المُلَخَّص:1/ 281.

(3) البيت لمالك بن خالد الهذليّ، ينظر: ديوان الهذليّين:4/3. وقد رُويَ بالشّكل الآتي:

أَحمَى الصَّريمةَ أُحْدان الرِّجالِ له ... صَيْدٌ ومستمِعٌ باللَّيل هَجّاسُ

(4) البيت لنابغة الذُبيانيّ، ينظر: ديوانه: ٣١. وهذا جزء من عجز بيت وتمامه:

كأَنَّ رَحْلي، وقد زالَ النّهارُ بنا، يومَ الجليلِ،....

والشاهد فيه (وحد) إذْ وردت على أَصلها الواوي، فلم تقلب همزة كما هو معتاد.

(5) المُلَخَّص: 419/1، وينظر: 420/1.

(6) البيت لعنترة بن شدّاد العبسيّ: ينظر: ديوانه: 207. وصدره: وحَليلِ غانيةٍ ترَكتُ مُجَدَّلاً.

(7) المُلَخَّص: 2/ 81.

قاضَيًا، فتُحرّك الياء وقبْلها فتحة تَنْقلِب أَلفًا، فيَصير قاضَى بِمنزِلة مَلْهى، فمن قال مَلهَويًّا قال: قاضَوِيًّا وعليه جاء:

فكيفَ لنا بالشُّرْبِ إنْ لمْ يكنْ لنا دَوانيقُ عِند الحانَوِيّ ولا نقْدُ[1]

(الطَّويل)

ومن قال: مَلْهِيًّا قال: قاضِيًّا ؛ فقد صار على هذا قاضٍ على وجهين، على من قال تغلِبيًّا وكسر، وعلى مَن قال: تغْلَبيًّا وفتحَ؛ لكنّهِ إذَا جاءَ لا يُؤخَذُ إلَّا على مَن لم يَفتَح في تغلِبي؛ لأَنَّهُ القياسُ والأَكثرُ، ومع ذلِك فَملْهِيّ قليل"[2].

5- بيان دلالة بِنْيَةِ معيّنة: من ذلك أَنَّه استشهد على أَنَّ البناء الموزون على (فَعّال) لا يُراد به الكثرة، والبناء الموزون على (فاعِل) قد يأتي في الكلام لا يُراد به اسم الفاعل

وإنَّما يُرادان بهما ما يُراد بياء النَّسب؛ إذْ قالوا مَكانًا آهِلًا؛ أَيْ: ذو أَهل[3]، واستدلّ

على ذلك بقول الشَّاعر:

إلى عَطَنٍ رَحْبِ المباءة آهِلِ[4] (الطَّويل)

أَيْ: ذو نَصَب، فابن أَبي الرَّبيع استشهد على القاعدة الصَّرفيَّة بأَكثر من بيت وهذا

يُعدّ أَسلوبًا من أَساليبه في الاستشهاد[5].

قد تبيّن من استعمال ابن أَبي الرَّبيع للشَّواهد الشِّعريَّة، أَنَّه لا يتبع منهجًا واحدًا في ذكر الشَّواهد، فمثلًا:

1- يذكر الشَّاهد الشَّعريّ كاملًا منسوبًا إلى قائله كقول عنترة بن شدّاد:

أحَوْلِي تَنُفضُ اسْتَك مِذْرَوَيْها لتَقْتُلَني فها أنا ذا عُمارا[6]

(الوافر)

---

(1) البيت لذي الرِّمة، ينظر: ديوانه: 3: ١٨٦٢.

والشَّاهد فيه (الحانَوِيّ) نسبة إلى الحانة على غير قياس، والقياسُ: حانِيّ، نحو ساعِيّ وقاضِيّ لكنّهُ فتح النُّون في الحانَيّ، فتحرّكت الياء، وقبلها فتح فأبدلت ألفًا، ثمّ أُبدلت الألف واوًا ونسب إليه حانَوِيّ، مثل: قاضَوِيّ.

(2) المُلَخَّص: 2/ 92.

(3) ينظر المُلَخَّص: 2/116-117، وينظر على سبيل التمثيل: 219، 222، 227.

(4) البيت لذي الرُّمّة، ينظر: ديوانه: 3/ ١٩٠٤. في ملحق الدِّيوان الشَّطر الثَّاني فقط، وكذلك في الكتاب، ينظر:3/ ٣٨٢، أَمَّا في شرح الشَّواهد الشِّعريَّة في أُمّات الكتب النَّحويَّة؛ ينظر:2/ ٣٩٠. صدره: إلى ماجد الآباء قرم عثمثم.

(5) ينظر: المُلَخَّص: 2/ 117.

(6) البيت لعنترة بن شدّاد، ينظر: ديوانه: 234. وقد رُويَ بالشَّكل الآتي:

أحَوْلِي تَنُفضُ اسْتَك مِذْرَوَيْها لتَقْتُلَني فها أَنذا عُمارا

الشَّاهد فيه (مِذْرَوَيْها) وذلك أَنَّ الواو حقها أَن تقلب ياء كما في ملهيان ومغزيان لأَنَّ الواو متى وقعت طرفًا رابعة فصاعدًا استحقت الانقلاب إلى الياء ولا يعتد بحرف التَّثنية هذا لأَنَّه لا يحصن

فقد ذكرَ ابن أَبي الرَّبيع البيت كاملًا منسوبًا إلى عنترة بن شدّاد للدَّلالة على صحّة الواو في (مِذَرَويها) لأنّهم بنوه على التَّثنية فلم يفردوا فيقولوا: مذرى كما قالوا: ملهى ومغزى فَصَحَّتِ الواو[1].

وقد يذكر البيت كاملًا من دون نسبة كقول الشَّاعر:

دَعَاني مِنْ نَجْدٍ فَإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدًا[2]

(الطَّويل)

هذا البيت استشهد به ابن أَبي الرَّبيع من دون أَنْ ينسبه إلى قائل[3].

2- يذكر ابن أَبي الرَّبيع جزءًا من البيت منسوبًا، كقول امرؤُ القيس:

فُــوَيــق الأَرضِ ليــس بــأَعــزَلِ[4]

(الطَّويل)

فهذا عجز بيت ذكره ابن أَبي الرَّبيع شاهدًا منسوبًا إلى امرئ القيس للدَّلالة على تصغير ظرف المكان (فويق) لغرض الــتَّصغير[5]، وقــد يذكر جزء البيت غــير منسوب

كقول الشَّاعر:

إنَّ لَــيْــتــاً وإنَّ لَــوّاً عَــنَــاءُ[6]

(الخفيف)

هذا عجز بيت أَورده ابن أَبي الرَّبيع للدَّلالة على أَنَّ الاسم لا يكون على حرفين ثانيهما واوٌ أَو ياءٌ أَو أَلفٌ إلَّا بزيادة حرف مثله، وقد ذكره من غير نسبة[7].

ما اتَّصل به لأَنَّ دخوله كخروجه. وإنَّما صحَّت الواو في(مِذْرَوَيْها) لأَنَّهم بنوه على التَّثنية فلم يفردوا فيقولوا مذرى، كما قالوا: ملهى، فصحّت لذلك، كما صحّت الواو والياء فى العلاوة والنّهاية، فلم يقلبا إلى الهمزة، لأنهم بنوا الاسمين على التأنيث. ينظر: أمالي ابن يعيش:1/٢٧.

(1) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 117، وينظر: 1/ 533، و2/ 12، 58، 90، 98، 222، 280، 301.

(2) البيت للصمّة بن عبد الله القشيريّ، ينظر : ديوانه : 78. وقد رُويَ بالشَّكل الآتي:

دَعُونِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا ، وَشَيَّبْنَنَا مُرْدًا

(3) ينظر: المُلَخَّص: 2/ 107، وينظر على سبيل التَّمثيل لا الحصر: 1/121، 299، 584، 614، و2/ 57، 80، 92، 119، 183 195، 210، 302.

(4) البيت لامرؤُ القيس، ينظر: ديوانه: 59، وينظر على سبيل التَّمثيل المُلَخَّص: 2/184.

(5) ينظر: المُلَخَّص: 2/ 121، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر ينظر: المصدر نفسه: 2/ 184،190، 201، 221، 271(2)، 273.

(6) البيت لأَبي زيد الطّائيّ، ينظر: ديوانه :24، وصدره: لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنّي لَيْتَ.

(7) ينظر: المُلَخَّص: 2/ 104، وينظر: على سبيل التَّمثيل: 2/ 113، 116، 118، 119، 162، 168، 182، 183، 184، 185، 189، 195، 199(2)، 200(2)، 201(2)، 218(2)،...وغيرها.

3- يذكر ابن أَبي الرَّبيع أَكثر من شاهد شِعريّ للقاعدة الصَّرفيَّة التي يتعامل معها، من ذلك ما جاء في النَّسب إلى الأَسماء المحكيَّة قوله: "وتقولُ في: شابَ قَرناها تَصرُّ وتَحلُبُ: شابي، قال الشَّاعر:

بَنِـــي شَابَ قَرناها تَصُرُّ وتَحَلُـــبُ[1]
(الطَّويل)

وَكذلِكَ مَن سَمّى:

أَحَـــقُّ الْخَيـــلِ بـالــرّكضِ المُعـارُ[2]
(الوافر)

تقول في النَّسب إليه: أَحَقِّيًّا؛ تُبْقِي الصَّدرَ خَاصّةً، وعلى هَذَا فَقِس"[3].

ب- النَّثر:

الأَمثال والأَقوال:

الأَمـثال والأَقوال من كلام العرب، وهو كلام العرب الفصحاء عرب الجاهليَّة وصدر الإسلام حتّى منتصف القرن الثَّاني للهجرة، فكلامهم مصدر من مصادر السَّماع "يُحْتَج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"[4]، فالـنَّـثر مصدر مهم من مصادر الاستدلّال اللُّغويّ والصَّرفيّ، شأَنه في ذلك شأن أَشعارهم وأَرجازهم.

وقد احتجَّ ابن أَبي الرَّبيع بقلّة قليلة من الأَمثال كان أَكثرُها غير منسوب، ولم يكن مصرّحًا بأَنَّه مثل، ولعلَّ ما دفعه إلى اعتماد هذا الشَّكل من الاستشهاد هو قوله: "لأَنَّه مثلٌ والعرب تضع الأَمثال على التَّغيير كثيرًا"[5]، وقوله أَيضًا: "وأَمَّا هالِك في الهوالِك فجَرَى مَجْرَى المَثَلِ والأَمثال تُغَيَّرُ كثيرًا"[6]، وكان يُوردها لإثبات حكم صرفيّ مُصدّرة بقوله: (من قال) أَو(وقالوا) فقد استشهد ابن أَبي الرَّبيع على أَنَّ الفعل الموزون على (اسْتَفْعَل) قد يأتي على معنى التَّحوّل من حال إلى حال؛ إِذْ قال: "وأَمَّا اسْتَفْعَلْتُ...ويأتي على معْنى التَّحَوُّلِ مِن حالٍ إِلى حالٍ؛ قالوا: (اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيستِ الشّاة)[7]..."[8]. فاسْتَنْوَقَ الجَمَلُ هو مثل "قَوْلهم استنوق الجمل

---

(1) البيت لرجل من بني أَسد، ينظر: مجاز القرآن:47/1، والإبانة في اللُّغة العربيةَّ:1/ ١٤٧، ولسان العرب:(ق رن):13/ ٣٣٣، ...وغيرها، وصدره: كَذَبْتُمْ وبيتِ الله لا تَنْكِحُونَها.
(2) البيت لبشر بن أَبي حازم، ينظر: ديوانه : 78، وصدره: وَجَدْنَا فِي كِتاب بني تميمٍ.
(3) المُلَخَّص: 2/ 113، وينظر: على سبيل التمثيل: 2/ 183، 199، 200، 221، 271.
(4) الاقتراح في أُصول النَّحو: 47.
(5) المُلَخَّص: 1/ 102.
(6) المصدر نفسه: 2/ 164.
(7) جمهرة الأمثال:1/ ٥٤.

يضْرب مثلا للرجل الواهن الرَّأْي المخلط فِي كَلَامه"[1]، وأَمّا اسْتَتْيستِ الشَّاة فهو من (عنزٌ اسْتَتْيستِ) وهو مثل عربيّ لكنَّ ابن أَبي الرَّبيع قَدَّم وأَخّرَ في الجملة واستعملَ لفظة الشَّاة بدلًا من عنز، وهُما راجعان إلى معنى واحد فهو مثل يستعمل للتَّعبير عن تحوّل مفاجئ من الضُّعف إلى القُوة ومن الذِّل إلى المجد "قَوْلهم عنز استتيست يضْرب مثلا للرَّجل المهين يصير نـبيلًا أَي كَانَ عَنْـزًا فَصَارَ تَيْسًا"[2]، وقد يستشهد بجزء من مثل من ذلك قوله في فصل النَّسب إلى الاسْمينِ الذينِ ضُمَّ أَحدُهُما إلى الآخر: "...وإنَّما حُذِفَ أَحدُ الاسمين اللَّذِينِ ضُمّ أَحَدُهُما إلى الآخَرِ له شَبهٌ بالمضافِ والمضافِ إليه إلَّا تَرى شَغَـرَ بَغَرَ[3] تَوالى فيه سِتّ مُتحرّكاتٍ كما في جَمَلَ جَمَلةٍ"[4] وهو مثل يضرب في كُلّ وَجْـه "ذَهَـبُوا شَـغَـرَ بَـغَـرَ، وَشَـذَرَ مَـذَرَ، وَشِذَرَ مِـذَرَ، وَخِـذَعَ مِـذَعَ، أَيْ فـي كُـلّ وَجْه"[5].

أَمَّا الأَقوال فكان ابن أَبي الرَّبيع يحتجّ بأَقوال العرب ويستشهد بها، في مواضع مختلفة، وهي كثيرة، وقد استقاها من مؤلَّـفات اللُّغويّين والنَّحويّين السَّابقين، فأَوردَ في قضاياه الصَّرفيَّة على وفق إحصائيّ ثلاث مئة وخمسة وعشرين قولًا، وهي ترد نحو: (وقالوا أَو فقالوا)[6] أَو (في قولهم)[7] أَو (تـقول العرب)[8] أو (من هذا قولهم)[9] أَو(من العرب من يقول أَو حكى بعض العرب)[10]...، وغيرها احتجّ بها تأييد آراء صرفيَّة، فمن ذلك استشهاد ابن أَبي الرَّبيع على أَنَّ الأَلف في (فَعْلى) للإلحاق بقوله: "وفَعْلى -والأَلِف للإلحاق- لا تكون مَصْدرًا؛ لأَنَّ أَلِفَ الإلحاق لا تَلحق المَصادر؛ أَلَا تَرى في مَن نَوَّن، ولا تَكون جَمْعًا، ولا تَكون صِفةً إلَّا بالتَّاء، نحو: ناقةٌ جَلْباةٌ و رَكْبَاةٌ. وتَـكون اسْمًا، قـالوا: عَـلْـقًى مُـنوّنًا،

---

(8) المُلَخَّص:13/2، وينظر: 227 .
(1) جمهرة الأَمثال:1/ ٥٤.
(2) جمهرة الأَمثال:2/ ٣٩.
(3) المصدر نفسه: 1/ ٢٧٩.
(4) المُلَخَّص:2/ 109.
(5) مجمع الأَمثال: 1/ ٢٧٩.
(6) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 419، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:1/ 458، و2/ 51، 94، 99، 110(4)، 114(2)، 115(3)، 116(4)، 117(3)، 118(6)، 119(5)، 135، 137، 142، 145، 149(3)، 150، 157(2)، 160(3)، 161، 162، 163(4)، 164،...وغيرها.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 75، وينظر:2/ 79(2)، 82(2)، 111، 277.
(8) ينظر: المصدر نفسه :1/ 533، 2/ 106.
(9) ينظر: المصدر نفسه :2/ 184، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:2/ 197، 243، 251، 263، 267(3)، 273، 277، 289، 296، 299.
(10) ينظر: المصدر نفسه:2/ 16، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:2/ 112، 136، 149، 177، 209، 215، 229، 241.

وقالوا: عَلْقَاةٌ والعَلْقَى شَجَرٌ...وأَرْطَى في مَن قال: أَدِيمٌ مَأْرُوط، ومَن قال: مَرطِيّ؛ فوَزْنه أَفْعَل"[1].

ويذكر ابن أَبي الرَّبيع أَقوال ينسبها إلى أَصحابها بقوله: وقال سيبويه أَو غيره من العلماء[2]، من ذلك قوله: "قال سيبويه: وسَمِعْنا مِن العرب مَنْ يقولُ: كُونِيّ"[3]، وقوله: "قال أَبُو عُبيدة: وقالوا في الإِضافة إلى العَبْلات، وهو حيٌّ مِن قريش: عَبْلِيًّا؛ أَوقع الإِضافةِ على الواحد"[4].

المبحث الثَّاني
القياس

القياس: هو تشبيه الشَّيء بالشَّيء، وقد عرّفه القُدماء بأَنَّه: "حملُ فرع على أَصل بعلّة، وإِجراءُ حكم الأَصل على الفرع)، وقيل: (هو إِلحاق الفرع بالأَصل بجامع)، وقيل:(هو اِعتبارُ الشّيء بالشّيء بجامع)"[5]. وللقياس أَربعة أَعمدة ضروريَّة، هي: "أَصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعِلّة جامعة"[6].

---

(1) المُلَخَّص:1/ 190.

(2) ينظر: المصدر نفسه:2/ 102، وعلى سبيل التّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:2/ 112، 114(3)، 115(2)، 116، 134، 183، 215، 252،... وغيرها.

(3) الكتاب: 3/ ٣٧٧، وينظر: الملخّص: 2/ 112.

(4) المُلَخّص: 2/ 114.

(5) الإِغراب في جدل الإِعراب ولمع الأَدلّة: ٩٣ .

(6) الاقتراح في أُصول النَّحو:81.

أَمَّا المُحدَثون، فعرّفه الدُّكتور مهدي المخزوميّ بقوله: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزلته الذَّاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأَساليب كانت قد عُرفت وسُمعت"[1]، وعرّفته الدُّكتورة خديجة الحديثيّ بأَنَّه: "حمل مجهول على معلوم، وحملُ غير المنقول على ما نُقلَ، وحمل مالم يُسمع على ما سُمِع في حكم من الأَحكام وبعِلّة جامعة بينهما"[2].

والقياس نشأ في اللُّغة منذُ ظهور النَّحو العربيّ، وهو وثيق الصِّلة به، ولعلّ مِمَّا يؤيّد ذلك ما قاله ابن سلّام الجمحيّ(ت232هـ): "أَوّل من أَسَّس العربيَّة وَفتح بَابهَا وأَنهج سَبِيلهَا وَوضع قياسها أَبُو الأَسود الدُّؤليّ..."[3]، وقد اتّبعَ علماء العرب منهج أَبي الأَسود الدُّؤليّ (ت69هـ) في اهتمامهم بالقياس، مثل ابن أَبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧هـ) الذي قال فيه ابن سلَّام:"وَكَانَ أَوّل من بعج النَّحْو وَمد القيَاس والعلل"[4]، وَتَبِعَهُ في هذا المَنهج عُلَمَاء آخَرُونَ، منهم عيسى بن عمر، وأَبُو عمرو بن العلاء، ويُونس بن حبيب، وكان للخليل وتلميذه سِيبويه تاريخ طويل في القياس؛ إذْ كان كتاب سيبويه مليئًا بالقياسات، فالقياس إذن لا يُنكر ولا يُخَطّأ، لأَنَّه ثابت بأَدلّة قاطعة ودلائل واضحة، وهو حُجّة تُزيل الإشكالات عن أَنواع التَّأويل، ولذلك قال عنه أَبُو عليّ الفارسِيّ لتلميذه ابن جنّي: "أُخطئ في خمسين مسألة في اللُّغة ولا أُخطئ في واحدة من القياس"[5]، وقال فيه ابن جنّي: "مسألة واحدة من القياس، أَنبل وأَنبَّه من كتاب لغة عند عيون النَّاس"[6]، وعنه أَيضًا: "ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"[7].

وهكذا فإنَّ للقياس فائدة عظيمة؛ إذْ يغني المُتكلّم عن سماع كُلّ ما تتكلّم به العرب، ويقدّم أَمثلة جديدة لم تتكلّم بها العرب؛ إذْ لا يؤخذ اللِّسان كُلّه بالسّمع، ولا يؤخذ كُلّه بالقياس، ويساعد على صمود اللُّغة أَمام مواكبة تطوّر اللُّغة؛ لأَنَّ اللُّغة كائن حيّ تتطوّر وتتجدّد باحتياجات مستعمليها فهو يدلّ على أَنَّ العربيَّة تواكب مُتحدّثيها وأَغراضهم[8] وقد أَدرك النَّحويُّون حقيقة استحالة أَخذ اللِّسان كُلّه بالقياس

---

(1) في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه: 20.
(2) الشَّاهد وأُصول النَّحو في كتاب سيبويه: ٢٢١.
(3) طبقات فحول الشُّعراء:1/ 12.
(4) المصدر نفسه:14/1.
(5) الخصائص: 88/2.
(6) المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.
(7) المصدر نفسه:114/1.
(8) ينظر: الشَّاهد وأُصُول النَّحو:223-224.

أَو بالسَّماع، كما عبّرَ عنه ابن جنّي: "ومعاذ الله أَنْ ندَّعي أَنَّ جميع اللُّغة تستدرك بالأَدلَّة قياسًا"[1].

فالقياس عند علماء العربيَّة الأَساس والأَصل الثَّاني بعد السَّماع، فهو الأَساس الذي بنَوا عليه الأَحكام النَّحويَّة والصَّرفيَّة؛ إذْ لم يكتفِ علماء العربيَّة بالسَّماع في أَخذ اللُّغة العربيَّة، لأَنَّه لا يكتفي وحده في استيعاب اللُّغة كُلّها، على ما لم يسمع.

وهناك اختلاف في طريقة القياس بين البصريّين والكوفيّين، فقد قيّدَ البصريُّون الأَدلَّة التي تصلح أَنْ تكون معيارًا بشروط، منها أَنْ تكون فصيحة مختارة جارية على أَلسنة العرب الفصحاء، وأَنْ تكون مطّردة لتُمَثّل العربيَّة الفصيحة التي تستعمل معيارًا وتصاحبها معايير التَّقييد، وسمّوا ما ورد في لغات العرب أَنفسهم مِمَّا هو قليل مسموعًا، فإنْ كان قريبًا من قياساتهم عدّوه جائزًا إلَّا أَنَّه لا يصلح القياس عليه وسمّوا ما خالف هذا الفصيح مِمَّا سمعوه من لغات العرب الذين لم يعدّوا ظواهر لغتهم مِمَّا يصحّ القياس عليه لمخالفتها للظّواهر في غيرها من اللُّغات سمّوا هذه اللُّغة، فإنْ غمرت في النَّثر والشِّعر وقَلّت، فهي مسموعة نادرة أَو قليلة، وإنْ كانت ظاهرة واحدة فيهما فهي شاذّة، وإن وقعت في الشِّعر ولم تقع في النَّثر فإنْ أَجازوه فيه سمّوه ضرورة، وما لم يقبلوه سمّوه شاذًا، ولم يقيسوا على المفرد الشَّاذّ المخالف للكثير المطّرد[2]، وأَمَّا الكوفيُّون فقد "اعتدوا بأَقوال وأَشعار المتحضرين من العرب كما اعتدوا بالأَشعار والأَقوال الشَّاذّة التي سمعوها على أَلسنة الفصحاء، مِمَّا خرج على قواعد البصريّين وأَقيستهم ومِمَّا نعتوه بالخطأ والغلط، ولم يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أَنْ يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا"[3].

أَركان القياس:

وللقياس أَربعة أَعمدة ضروريَّة، وقد أَشارَ إليها ابن الأَنباريّ قائلًا: "ولا بُدَّ لكُلّ
قياس من أَربعة أَشياء: أَصل وفرع وعِلّة وحكم"[4]. وبهذا القول يشير إلى أَركان القياس، وهي أَربعة أَركان[5]:

---

(1) الخصائص:43/2.
(2) ينظر: المدارس النَّحويَّة (خديجة الحديثي): 75-76.
(3) المدارس النَّحويَّة (شوقي ضيف):161.
(4) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأَدلَّة: ٩٣ .
(5) ينظر: المصدر نفسه: 93، والاقتراح في علم أُصُول النَّحو: 81.

1- الأَصل: وهو المقيس عليه، وهو المطّرد مِمَّا سمع عن العرب.
2- الفرع: هو المقيس الذي حُمل على كلام العرب.
3- العلّة: وتعني القاسم المشترك الذي يربط بين طرفي القياس.
4- الحكم: الشَّيء المستخلص.

أَقسام القياس:

تباينت آراء العلماء فيه تبعًا لاختلاف مناهجهم في النَّظر إليه، وقد قسَّمه ابن الأَنباريّ على أَقسام هي[1]:

1- قياس العلّة: حمل الفرع على الأَصل، أَيْ: بناء حكم الفرع على الأَصل المعوَّل عليه.

2- قياس الشَّبه: أَنْ يحمل الفرع على الأَصل لوَجْه شبه آخر غير العِلّة التي بُني عليها حكم الأَصل.

3- قياس الطَّرد: وهو القسم الذي يوجد الحكم معه، ولا يظهر فيه ارتباط مناسب بين العِلّة والحكم.

القياس عند ابن أَبي الرّبيع الأَندلُسِيّ:

يتّضح تأثّر ابن أَبي الرَّبيع في القياس من خلال كتابه، فقد عُنيَ بالقياس عناية كبيرة، ولاذَ به في ما يعرض له من مسائل وقضايا صرفيَّة، ويعتمد عليه بدرجة لا تقلُ عن اعتماده على السَّماع؛ وذلك لتداخلهما بشكل واضح، وتردّدت أَثناء كلامه لفظة (قياس)[2] في أَكثر من ثلاثين مرّة من غير الأَلفاظ التي وردت بكثرة تدلّ على القياس ولا أُبالغ إنْ قلتُ إنَّه كان من الطِّراز الأَوّل في القياس لميولِهِ البصريَّةِ، وإنْ كان محايدًا في النَّادر، ويتجلّى ذلك في الأَساليبِ التي اتّبعها في التَّعبيرِ عن القياسِ كإثباته للقاعدةِ، وضبط الصَّيغ الصَّرفيَّة وتعليله لما يخالف القاعدة الصَّرفيَّة أَو إضافته لبعض الصَّرفيّين لمعارضتهم بعض قواعد القياس، أَو توجيهه الشَّاهد إلى وجوب قاعدة القياس، ويمكن توضيح القياس عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ بما يأتي:

1- أَمْنِ اللَّبْس يُبيح مخالفة القياس: إنَّ أَغلب الانحرافات عن المعيار في اللُّغة العربيّة هي انحرافات بسبب اللَّبس، وقد وردَ ذلك عند ابن أَبي الرَّبيع، من ذلك ما

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأَدلَّة: 105-110.
[2] على سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المُلَخَّص:1/145، 352، 356، 451، 452، 458، و2/ 23، 27، 70، 77، 79، 80، 81، 82، 84، 89، 91، 95، 96، 102، 112، 145، 155، 218، 293، 301، 302، 303، 304، 305.

ذكره في باب النَّسب، كقولهم في النَّسب إلى الأَسماء المُركّبة نحو:خمسة عشر: خمسيّ، وتركهم النَّسب إلى المُركّب على حاله دفعًا للبس؛ إذْ قال: "تقول في النَّسبِ إلى خَمسةَ عَشَرَ إذَا كان اسْمًا لمذكَّرٍ أَو مؤنَّث: خَمْسِيّ، ولا تَنسِب إليه وهو اسْمُ عَددٍ؛ لِما في ذلِكَ من اللَّبس، وكذلك اثْنا عشَر إذَا كان اسمًا لرَجُلٍ أَو امرأةٍ تَنسبُ إليه، فتقولُ: اثْنِيًّا وثَنَوِيًّا؛ كما قلت في ابن: ابْنِيًّا و بَنَوِيًّا، وحَكَى سِيبويه: حَضْرَمِيًّا وهذا شاذٌّ، والقياسُ: حَضْرِيٌّ، لَكنّهُ جاء على طريقةِ عَبْدَرِيّ في النَّسبِ إلى عبدِ الدَّارِ"[1]، وكذلك ما وردَ في النَّسب إلى بعض الأَعلام المُركّبة مثل عبد مناف وعبد شمس؛ إذ قالوا: منافيّ وعبشميّ، فعدلوا عن القياس لئلا يقع اللّبس في النَّسب إلى كلمة «عبد»، إذْ قال:"...وقولهم في عبد منـاف: منافِيًّا شاذٌّ، كأَنَّه كرِهوا اللَّبسَ وقولهم: عَبْشَميًّا وعَبْدرِيًّا شاذٌّ أَيضًا؛ بَنَوْا عَبْشُميًّا وعبْدَرِيًّا مِن حروفِ عبدِ شمسٍ وعبدِ الدَّارِ ثُمَّ نَسَبُوا إليهما؛ وهذا بمنزلةِ حَوْقَلَ وبَسْمَلَ، وهذا كُلّهِ لا يقاسُ عليهِ والقياسُ ما ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا"[2]، ومن أَمثلة ذلك قـوله في أَمن اللَّبس بين (الاسم) و(الفعل) إذْ قال: "كُلّ اسمٍ مُعتَلّ العينِ على وزن الفِعْلِ وفي أَوَّله زيادةٌ كزيادة الفِعل؛ فيُصَحّ ليَكونَ التَّصحيحُ فارقًا بيْن الاسم والفعل، نحو: أَسْودَ وأَبْيضَ، هو على وزن أَخافُ وأَهابُ في الأَصل؛ لأَنَّ الأَصل أَهْيَبُ وأَخْوَفُ، فأُعِلّ الفعل وصُحّ الاسمُ ليَكونَ ذلك

فارقًا بينَهما"[3].

يتبيّن من خلال نصوص ابن أَبي الرَّبيع أَنَّ أَمن اللّبس يُعدُّ من العلل التي تبيح مخالفة القياس في العربيَّة؛ إذْ قد تترك العرب القياس إذا كان إجراؤه يؤدي إلى التَّباس المعنى أَو اختلاط الصَّيغ.

2- لا يقاس على الشَّاذّ والضَّعيف: شغلت مسألة القياس على الشَّاذّ علماء اللُّغة العربيَّة، فانقسموا على فريقين. أَمَّا البصريُّون فكانوا لا يقيسون على الشَّاذّ، بل كثيرًا ما رفضوا أَدلّة الكوفيّين بحُجّة أَنَّها شاذّة لا يمكنُ القياس عليها[4]، وفي هذا الـصَّدد يوافق ابن أَبي الرَّبيع البصريّين على عدم القياس على الشَّاذّ، والمسائل التي رفض فيها القياس على الشَّاذّ كثيرة منها قوله في جمع المُؤنّث السَّالم: "فإنْ كان الاسمُ مؤنثًا بغير علامة تأنيثٍ فإنَّه لا يجمع بالأَلفِ والتَّاءِ إلَّا بشرطينِ: أَحَدُهما: أَنْ يكونَ علمًا. الثَّاني: أَن يكون عاقلًا، نحو: هند وزينب، وقولهم: حَمَّاماتٌ وسُرادِقاتٌ وسجلّاتٌ شاذّ من وجهين: أَحَدُهما: أَنَّ الحمَّامَ مذكرٌ، الثَّاني:

---

[1] المُلَخَّص: 2/ 109 .

[2] الصدر نفسه: 2/110-111.

[3] المُلَخَّص: 2/ 286.

[4] ينظر: نشأة النَّحو وتاريخ أَشهر النُّحاة: ١٣٦.

أَنَّ الحمّامَ لو كان مؤنثًا لم يجمع بالأَلف والتَّاء لأَنَّه غير علم ولا عاقلٍ"[1]، ومن ذلك قوله في النَّسب إلى ما آخرِه ياءٌ مُشدّدة وكان على أَربعة أَحرفٍ قبلها فتحة: "نَحو: قُصَيّ، فهذا لكَ فيه أَيضًا وجهان: أَحَدُهُما: أَنْ تُبقي الكلمةَ على حالِها، فتقولُ قُصَيِّيًّا وتَجمعُ بين أَربعِ ياءاتٍ كما قلت: لَيِّيًّا، وهذا ضَعيف، الثَّاني: وهو الأَحسنُ: أَنْ تَحذفَ الياءَ السَّاكِنةَ فتصيرُ قُصَيًا، تَتَحرّك الياءُ وقبْلَها فتَحةٌ فتنقلبُ الياءُ أَلفًا، فَتصير قُصَى، فتقولُ في النَّسب: قُصَوِيًّا...وأَمَّا أُميَّة يقالُ فيه إلَّا أُمَويّ لأَنَّه فُعيَلةٌ مِثْلُ جُهَينةِ؛ فَقولُهم: أُمَيَيًّا وَأَمَويًّا بفتح الهمزة شاذّ، والقياس أُمَوِيٌّ بضمّ الهمْزةِ"[2]، وقوله -أَيضًا- في باب التَّصغير: "وأَمَّا عَفاريَة فالياءُ تَفْضُلُ الأَلِفَ بأَمْرين: أَحَدُهما: الحركةُ، والأُخرى: أَنَّها للإلحاقِ، والأَلِفُ تَفْضُلُ بالتَّقدّم فحَذْفُ الأَلِف أَوْلى؛ لأَنَّ عَفارِية بمنْزلة عُذافر؛ وأَنتَ في عُذافر تقولُ: عُذيفِر لا غيرُ، فيجب أَنْ تقول عُفيرِية لا غيرُ، ولكنَّه قَد حُكِيَ عن بعضِ العربِ عُفيّرة لمّا كانت الياء مُتطرّفة والأَلفُ مُتقدِّمة وهذه لغةٌ ضعيفةٌ، والأَحسنُ أَنْ تقولَ: عُفَيرِية"[3].

3- ترك القياس إذَا عارض السَّماع: وقد صَرّح بذلك في باب النَّسب إلى ما آخِرهِ ياء قبْلَها كَسْرَة إذَا كانت الكلمة على حرفين؛ إذْ قال: "أَنْ تكونَ على حَرْفَيْنِ، وتلك: شِيَةٌ فهو يُرَدُّ فيهِ المحذوفُ لا أَعلمُ غَيرَه؛ لأَنَّكَ إذَا حَذَفتَ التَّاء بَقِيَ الاسمُ على حَرْفينِ الثَّاني حرفُ مَدٍّ ولِينٍ، ولا تَنسبُ للاسم حتّى تُقدّرَهُ كامِلًا، ولا يُوجَدُ مثل هذا في كَلام العَربِ، فَلا بُدّ مِن رَدّ المحذوفِ؛ والأَصل في شِيةٍ مِثْلُ وِعدةٍ؛ لَكنّهم حَذفوا (الواوَ) وجَعلوا حَرَكَتَها على (العينِ)، وهذا قياسٌ في (فِعْلَةٍ) إذَا كان مَصْدرًا...فإذَا رَدّوا (الواو) في شِيةٍ لِمَا ذَكَرْتُه فأَبُو الحسنِ يَذهبُ إلى أَنَّ القياسَ أَنْ تُردَّ إلى (الواوِ) حَركَتُها فَترجِعُ (العين) إلى أَصْلِها مِن السّكونِ، وَسيبويه يذهبُ إلى أَنَّ العينَ لا تَرجِعُ إلى أَصْلِها مِن السّكونِ لِما في ذلِكَ من التَّضادّ، لأَنَّ الرّدّ إنَّما قُصِدَ بِه التَّقويةُ وحَذْفُ الحرفِ المتَحرّك تَضعيفٌ فيكونُ الرَّدُ لِلعينِ إلى السّكون قَد ضَعُفَ بقدرِ ما قَوِيَ والسَّماعُ مَع سِيبويه على حَسبٍ ما يَتبيّنُ بعدُ إنْ شَاء الله، والقياسُ في مَوضع السَّماعِ مِن فَسادِ الوَضعِ"[4]، وقوله في أَبْنِية لو نطقت بها العَرب: "اعْلَمْ أَنَّ قولَ النَّحويّين: ابْنِ مِن كَذا مَثَلَ كَذا؛ إنَّما مَعْناه لو نَطَقَتْ به العَربُ كيف كانت تَنطقُ به، وأَمَّا أَنْ يُريدوا القياسَ فلا يَصحُّ: لأَنَّ العَربَ قد تَخُصُّ المعتَلَّ ببناءٍ لا يكون في الصَّحيح، والصَّحيحَ ببناءِ لا يَكون في المعتَلّ، أَلَا تَرى أَنَّ (فَيعَلًا) بفتح

---

[1] المُلَخَّص: 1/ 121-122.

[2] المصدر نفسه: 2/ 96.

[3] المُلَخَّص:2/ 136، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 145، 146، 147، 163، 169، 172، 177، 186، 193، 195، 222، 231، 240، 242، 252، 253، 274، 277، 283، 285، 300، 313... وغيرها.

[4] المصدر نفسه: 2/ 89-90.

العين لا يُوجد في المعتَلّ العين إلَّا في ما لا بال له، وفَيعِل بكسر العين مُختصٌّ بالمعتلّ؛ نحو: سَيِّد. فإذَا قيل لك: ابْنِ مِن رَمَيْتُ مِثلَ حَمَصِيصة؛ فمعْناه لو نَطَقَتْ العَربُ بمِثْلِ حَمَصِيصة مِن رَمَيْتُ كيف كان يكون؟ وأَمَّا أَنْ يُريدوا انْطِق به وصَيِّرْه مِن كَلام العرب فلا يَصِحّ، فلعَلّ هذا البِناء مِمَّا اختَصّ بالصَّحيح ورُفِضَ في المعتَلّ، وهذا النَّوع يُحتاج فيه إلى شروط تُعْلَمُ وتُضبَطُ: ...الرَّابع: أَلَّا يُخالِفَ المُلحَقُ المُلحَقَ به في سكون ولا في حركة، وإنْ أَدّى إلى ذلك قياسٌ تُرِكَ لِمَا يُؤدِّى إليه مِن المخالَفة؛ فلو قِيل لك: ابْنِ مِن صَرَبَ مِثَل جَعْفَرٍ؟ لقُلت: ضَرْبَبًا، ولا تُدْغِمْ؛ كَما لم تُدْغِمْ قَرْدَدًا ومَهْدَدًا، ولذلك تَقول في جَمْعِ خِدَبّ:خَدابِب ولا تُدغم، وتُبيِّنُ الإدغامَ الذي كان في المفرَدِ؛ لأَنَّ السُّكون في المفرَدِ لا يُزيل الاسم عَمّا أُلحِقَ به، وإنْ سَكَّنْتَ في الجَمْعِ وأَدْغَمتَ زال الإلحاق، وهذا بخلاف مَعَدّ إذَا جَمعتَهُ قُلتَ: مَعادّ؛ لأَنَّ مَعَدًّا ليس مُلحَقًا، فجَمْعُه كذلك، وخِدَبٌّ مُلحَق بقِمَطْر؛ فإذًا فخَدابِبٌ مُلحَقٌ بقماطِر"[1].

يتّضح أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع يُقَدّم السَّماع على القِياس، ويتركُ القِياس إذا أَدَّى إلى مخالفة الواقع العربيَّ، حِفاظًا على صحَّة اللُّغة وثبُوت قواعدِها عند العرب.

4- حذف الحرف الزَّائد إذَا أَوجب القياس الحذف: ذكرَ ابن أَبي الرَّبيع ذلك في أَثناء حديثه عن تصغير الخُماسيّ، نحو جَحْمَرش، تقول في تصغيره: حُحَيمِرٌ لا غيرُ، وقُذَعْمِلٌ، تقول في تصغيره: قُذَيْعِمٌ أَو قُذَيْعِلٌ، وفَرَزدق، تقول في تصغيره فُرَيزَد أو فُرَيْزِق، لأَنّ الدَّال من مخرج التَّاء والتَّاء زائدة؛ إذْ قال: "والخُماسيّ الذي ليسَ رَابِعُهُ حَرفُ مَدٍّ ولينٍ لا بُدّ مِن حَذْفِ حَرْفٍ لإقامةِ بناءِ التَّصغيرِ؛ فإنْ كانَ في الكَلمةِ حرفٌ زائدٌ حَذَفْتَهُ، وإنْ كَانت الخمسةُ كُلُّها أُصولًا حَذَفْتَ الحَرْفَ الآخِرَ لا غيرُ، وإنْ كانَ الحرفُ الذي قبْلَ الآخِرِ مِن غيرِ الحروفِ التي تُوجَدُ مِن حروفِ الزَّوائدِ وكان حَرْفًا مُشبِهًا لها فأَنتَ بالخيارِ في حذفِ الآخِرِ أَو في حذفِ ما قَبْلَ الآخِرِ"[2]، وقال أَيضًا: "إذَا اضْطَرَرْتَ إلى حَذْفِ حَرْفٍ لإقامةِ ياءِ التَّصغيرِ فإنْ كانتِ الحروفُ كُلُّها أُصولًا فقد مَضى الكلامُ في ذلكَ، فإنْ كان فيهِ حَرْفٌ زائدٌ فاحْذِفْ ذلك الزَّائدَ في أَيِّ موضعٍ كان، فَتَقولُ في كَنَهْبُلٍ: كُهَيْبِلٍ، وتَحْذِفُ النُّونَ؛ لأَنَّها زائدةٌ، وتَقولُ في قُرُنْفُلٍ: قُريفِل، وتقولُ في مُدَحْرِجٍ: دُحَيرِج، وتقولُ في جَحْجَبى: جُحَيْجِبًا، فإنْ كان في الكلمة زِيَادتانِ؛ فإنْ كُنتَ تَستَغني بحَذْفِ الواحدةِ عن الأُخرَى ولا تَستَغْني بحَذْفِ الأُخرَى فاحْذِفْ ما تَستغني بحَذْفِهِ؛ نحو: اِحْرِنجام تقول: حُرَيْجِيمًا، وتَحْذِف النُّونَ؛ لأَنَّك إذَا حَذَفْتَها بَقِيَتِ الأَلِفُ رابِعةً؛ نحو: سِربال، وإنْ حَذَفْتَ الأَلِفَ أَوَّلًا لم يَكُن بُدٌّ مِن حَذْفِ النُّون، فإذًا ولا بُدَّ مِن حَذْفِ النُّون فاحذِفْها أَوّلًا فَتَستَغْني بذلك عن حَذْفِ

[1] المُلَخَّص: 2/ 303-304-305.
[2] المُلَخَّص: 2/ 123.

الأَلِفِ؛ فإنْ لم تَكُنِ الزّيادتانِ كذلِك فاحْذِفْ الأَضعفَ وأَبْقِ الأَقوى؛ فما هُو لمِعْنًى أَقوى مِمَّا هو للإلحاقِ، وما هو بِمعْنًى خاصٍّ بالبِنيةِ أَقوى مِمَّا هُو لمعنًى لا يَخُصُّ البِنية، ومَا يُوهِمُ إبقاؤهُ بالأَصالةِ أَوْلَى بالحَذْفِ مِمَّا لا يُوهِمُ وما هو للإلحاقِ أَقْوى مِمَّا هُو للمَدّ، والمتحرّكُ أَقوى مِن السَّاكنِ، والمُتقدِّمُ أَقْوَى مِن المتَّأخِرِ. ومِن القوّةِ ما يَجبُ، ومِنْها مَا يَحسُنُ"[1].

5- القياس على الكثير: أَشارَ إلى ذلك ابن أَبي الرَّبيع في عدّة مواضع من ذلك حديثه في النَّسب إلى ما آخره (ياء) قبلها (أَلف) فيما إذَا كانت الكلمة رُّباعيّة والثَّاني منها ساكن؛ إذْ قال: "ومن قال: مَلْهِيًّا قال: قاضِيًّا؛ فقد صار على هذا قاضٍ على وجهين، على من قال تغلِبيًّا وكسر، وعلى مَن قال: تغْلَبيًّا وفتحَ؛ لكنَّه إذا جاءَ لا يُؤْخَذُ إلَّا على مَن لم يَفتَح في تغلِبي؛ لأَنَّهُ القياسُ والأَكثرُ، ومع ذلِك فَملْهِيّ قليل"[2]، ومن ذلك –أَيضًا- ما ذكره:: "وأَمَّا افْتَعَلَ فيأتي على معْنّى انْفَعَلَ مُطاوعًا؛ قالوا: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ، وحُكي: شَوَيْتُهُ فاشْتَوَى، والأَكثر فانْشَوَى"[3]، ومِمَّا سبقَ يتبيَّن أَنَّ القياس عنده يُبنى على الأَكثر، لضمان تمثيل الواقع اللُّغوي الشَّائع لدى العرب، مع ترك القليل والشَّاذّ دون اعتبار في القياس.

6- بعض المسموع لا يقاس عليه: وردَ ذلك في عدّة مواضع، من ذلك قوله في باب اعتلال العين: "العَينُ تَعتَلّ في خمسةَ عشَر موضعًا:...الخامس: اسم الفاعل واسم المفعول؛ اعلم أَنَّ اسمَ الفاعل مِن الثُّلاثِيّ فاعِلٌ، هو جارٍ على يَفْعِلُ في الحركاتِ والسَّكَنات وعددِ الحروف، فإذَا كان الفِعلُ الثُّلاثيّ معتلًّا اعتَلّ اسمُ الفاعِل، واعتلالُه في الأَكثر بقَلْبِ الواوِ همزةً، وذلك أَنَّه لَمّا وَجَبَ الاعتلالُ أَجرَوا ما يلي الطَّرَفَ مُجرى الطَّرفِ، والواو والياء إذَا وَقَعَتَا طَرفين بعد أَلِفٍ زائدةٍ تُقْلبان همزةً؛ نحو: كِساء ورِداء، فقَلَبوا ما وَالاهُما همزةً، لأَنَّهما واقِعتان بعد أَلفٍ زائدة، كَما قَلبوا الياءَ والواوَ إذَا وقعتا طَرفًا بعد أَلِفٍ زائدةٍ همزةً. ومن العَربِ مَن أَعَلّ هذَا بقَلْبِ (الواو) و(الياء) (أَلِفًا)؛ فاجتَمَعَ ساكنان فحُذِفَ أَحَدُهما، فقالوا: شاكًا، وشاكٌ، ومنهم من أَعَلَّ بالتقديم فقال: هذا شاكٍ، ومررتُ بشاكٍ، ورايت شاكيَ السِّلاح؛ وكان الأَصل شاوِكًا، فقدَّمَ وأَخَّرَ، فقيل: شاكِوَ؛ فانقلَبَتِ الواوُ ياءً لكَسْر ما قبْلها، والأَوَّل هو المشهور في كلام العرب. والوَجهان يُحفَظُ ما جاء منْهما، ولا يقاس عليه"[4]، ومن ذلك -أَيضًا- قوله: "فأَمَّا اسمُ المفعول من الفعل الثُّلاثيّ فمَفعول،

---

(1) المصدر نفسه: 2/127.

(2) المصدر نفسه: 2/ 92.

(3) المُلَخَّص: 2/ 226، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 230، 238، 241، 251، 259، 280، 296، 313،...وغيرها.

(4) المصدر نفسه: 2/282-283.

وليس جاريًا على (يُفْعَلُ)، لكنَّه مُلازِمٌ له كمُلازمة الجاري؛ فإنْ كان من ذوات الياء جاز فيه الاعتلال بمراعاة المُلازمة، والتَّصحيح بمُراعاة عَدَمِ الجريان في اللَّفظ، فإنْ كان من ذوات الواو فيَعتَلّ، والصَّحيح فيه شاذّ؛ لثِقَلِ الضّمّةِ في (الواو)، فتقول في اسم المفعول مِن بِيعَ: مَبْيُوعًا ومَبيعًا، وفي اسم المفعول مِن القَولِ: مَقُولاً، لا غير، ولا يأتي مثلُ مَقْوُول إلَّا شاذًّا لا يُقاس عليه، والأَصل في مَقُول مَقْوُول، فنَقَلوا حركةَ الواو إلى القاف، فاجتَمع واوان ساكنان فوَجب حَذْفُ أَحدِهما"[1]، فيتَّضح أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع يحفظ بعض المسموع شاذًّا أَو غير قياسيّ، لكنَّه لا يقاس عليه لضمان صحَّة القواعد واتِّساقها مع واقع اللُّغة العربيَّة.

7- تكسير الصِّفة ضعيف قياسًا: أَشارَ ابن أَبي الرَّبيع إلى ذلك من خلال قوله في تكسير ما كان موزونًا على (فُعَل)، قائلًا: "فُعَل بضمّ الفاءِ وفتح العينِ: إذَا كان اسمًا ولم تَلْحَقْه التَّاءُ جُمِعَ على فِعْلان في القليلِ والكثيرِ؛ نحو: صُرَد وصِرْدَان، فإنْ لَحِقَتْهُ التَّاءُ جُمِعَ بالأَلِف والتَّاء وكُسّر على فُعَلٍ، نحو: تُخَمَة وتُخَم، وبُهَمَة وبُهَم...فإنْ كانَ صِفَةً جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ إنْ كان فيه شُروطُ ذلِكَ، وجُمِعَ بالأَلِفِ والتَّاء إنْ كان لِلمؤنَّثِ ولا يُكَسّرُ"[2]، وقوله: "واعْلَم أَنَّ سَبْعةَ أَبْنِيةٍ لا يُكسَّرانِ إذَا كُنّ صِفات؛ لكنّها تَجمَع بالواو والنُّون إنْ كانت للمذكَّر، وبالأَلِف والتَّاء إنْ كانت للمؤنَّث، فإنْ لم يكن فيها شَرْطُ الجَمْعِ بالواو والنُّون جَرَيا مَجْرَى:﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾[المدّثر:50] و﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَةً﴾[البقرة:80]:أَحَدُهما: فَعَّال بفتح وتشديد العين، نحو شَرّاب. الثَّاني: فُعّال بضمّ الفاء وتشديد العين، نحو: حُسّان، وأَمَّا عُوّار وعَواوِير فلأَنَّه جَرّى مَجرى مِفْعيل وأَشباهِه، لأَنَّهم لا يَصِفون به المؤنَّث، وفُعَّل يَجري مَجرى فُعّال كأنّه محذوف منْه، الثّالث: مفعول؛ نحو: مَضروب، الرَّابع: فِعّيل؛ نحو: شِرّيب، الخامس: مُفْعِل ومُفْعَل؛ نحو: مُكْرِم ومُكْرَم؛ ومُنْكَر ومَنَاكير ومُفْطِر ومفاطر ومُؤْسِر ومَيَاسِر شواذّ، السَّادس: فُعّيل؛ نحو: زُمّيل، السَّابع: فَيْعِل؛ نحو: قَيِّم وسَيِّد؛ وإذَا خُفِّفَتْ بَقِيَ على ذلك، فهذه الأَبنية إذَا كُنّ صفاتٍ لم تُكَسَّرْ في الأَعْرَفِ"[3].

أَنواع القِياس عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ:

(1) المُلَخَّص: 2/ 284-285.
(2) المصدر نفسه: 2/ 161.
(3) المصدر نفسه: 2/ 171-172.

1- قياس العِلّة: يُراد به أَنَّ الفرع مبني على الأَصل، بالعِلّة التي علّق عليه الحكم في الأَصل[1]. وقد اعتمده شيخنا في كثير من المسائل الصَّرفيَّة، ومن أَمثلة ذلك قياسه اعتلال الفعل المضارع على اعتلال الفعل الماضي ووضّح ذلك بمثال (يَعْوَرُ) فالواو هنا صحّت لأَنَّ حمله على الماضي الذي صحّت فيه الواو (عَوِرَ)؛ إِذْ قال: "الفِعلُ المضارع؛ فإِنَّه يَعتَلّ إِذَا كان ماضيه يَعتَلّ، فتَقول: يَقومُ ويَبيعُ ويَهابُ؛ والأَصل يَقْوُمُ بمنْزلة يَقْعُدُ، فكان قياسه أَلَّا يُعَلّ، لأَنَّه إِذَا كان قَبْلَ حرف العِلّة ساكنٌ أَو بعدَه صَحّ، ولا يَعتَلّ إِلَّا بالحَمْلِ على غَيْره؛ لكنّه اعتَلّ لأَنَّ الماضي منْه مُعتَلّ، أَلَا تَرى أَنَّ المضارع مِن عَوِرَ يَصِحّ لأَنَّ الماضي يَصَحّ، فلَمّا أَعلّوه بالحَملِ على الماضي نَقَلوا حركةَ العين إِلى الفاء؛ فقالوا: يَقُوم، وكذلك الكَلام في يَبيعُ ويَهاب"[2]، وقاس ابن أَبي الرَّبيع عِلّة القلب في الجمع على عِلّة القلب في المفرد قال موضّحًا ذلك: "وأَمّا دِيمٍ فاعتَلّتْ لاعتلالها في الْمُفرَدِ، وأَمَّا قِيَم فأَصلُه قِيامٌ"[3].

فهذا القياس الذي حمل بموجبه ابن أَبي الرَّبيع هذه الفروع كالتَّصغير والجمع والفعل المضارع على الأُصول وفق العِلّة المعتمدة فيه يسمّى قياس العِلّة.

2- قياس الشَّبه: "قياس الشَّبه أَنْ يحمل الفرع على الأَصل بضربٍ من الشَّبه غير العِلّة التي علّق عليها الحكم في الأَصل"[4]، وهو قياس ينعقد بين الكلمات إِذَا كانت العلاقة بينهما شبه متشابهه بين الطَّرفين[5]، فالقياس لا يتحقّق بوجود المقيس والمقيس عليه حسب، بل لا بُدّ من علاقة شبه تفاضليّة، ومن ذلك قياسه حذف (الهمزة) في اسم الفاعل واسم المفعول على حذفها في الفعل المضارع؛ إِذْ قال: "واسم الفاعل مُكْرِمٌ؛ والأَصل: مُؤَكْرِمٌ؛ لأَنَّ الهَمزةَ حُذِفتْ بالجَريان على الفِعل المضارعِ، وكذلك اسم المفعول، تقول: مُكرَمٌ، والأَصل مُؤَكْرَمٌ؛ حُذِفْتِ الهمزةُ لأَنَّها حُذِفتْ في المضارع المبنيّ للمفعول"[6]، وقاس ابن أَبي الرَّبيع حذف النُّون الثَّانية في (نُجِّي) على حذف الهمزة في (أُكرم)، والتَّاء في تكرم؛ إِذْ قال: "والمضارعُ منه يَتَفَعَّلُ وتقول: أَنتَ تَتَفَعَّلُ، ولك أَنْ تَحذِفَ التَّاء الثَّانية فتَقول: أَنتَ تَفَعَّلُ؛ لاجتماع المِثْلَين ولك أَنْ تُدغِمَ إِذَا وَصَلْتَ فتقول: تَّفَعَّلُ؛ وقَرَأَ بها البَزّيّ؛ ويَدُلّك على أَنَّ الثَّانية المحذوفةَ أُكْرِمُ؛ فإِنَّ الثّانية هي التي حُذِفَتْ في أُكْرِمُ، وقَرأ ابنُ عامرٍ وأَبُو

---

(1) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة :105.**
(2) **المُلَخَّص: 2/ 281.**
(3) **المصدر نفسه: 2/ 287، وينظر: 2/ 280، 282، 288، 298، 302، ... وغيرها .**
(4) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة:107.**
(5) **ينظر: علم التّصريف عند الإمام أَبي البقاء العكبريّ: 75.**
(6) **المُلَخَّص: 2/ 221.**

بكر﴿نُجِي الْمُؤْمِنِين﴾[1]، والأَصل -والله أَعلم- نُنَجّي؛ فحُذفَتْ النُّون الثَّانية لاجتماع المِثْلَين كما حُذفَتْ الهَمزة في أُكْرِمُ، والتَّاء في تُكْرِمُ"[2]، وقاس ابن أَبي الرَّبيع إعلال الاسم المزيد على اعلال الفعل المزيد؛ إذْ قال: "كُلّ اسمٍ مُعتَلّ العينِ على وزن الفِعْلِ وفي أَوَّلِه زيادةٌ كزيادة الفِعل...فإن كانت الزِّيادةُ في هذا الاسم غيرَ الزِّيادة التي في الفِعْلِ أُعِلَّ الاسمِ؛ نحو: مَقام، الأَصل مَقْوُم فهو مِثْل مَخْوُف؛ وَقَعَ الفَرْقُ بيْنهما باختلاف الزِّيادةِ فأُعِلَّ؛ فقيل مَقامٌ كما قيل يَخاف، وكذلك لو اخْتَلَفا في عَين الحركة؛ مثاله لو بَنَيْتَ مِن القَوْلِ مِثلَ تُرْتُبٍ لقُلْتَ: تُقُولًا وتُعِلّ؛ لأَنَّه قَبْلَ الاعتلالِ مِثلُ تَقْوُلُ وخالَفَهُ في عين حركةِ التَّاءِ؛ فوَقَعَ بذلك الفَرْقُ فأُعِلَّ إعلالَ الفعل"[3].

هذا النَّوع من القياس عوّل عليه الأَندلُسِيّ في كثير من المسائل الصَّرفيَّة، لإثبات حكم في حالة مشابهة، ليشمل حالات أُخرى مشابهة لهذا الحكم وتفسيره وفهمه.

3- قياس الطَّرد: هو أَنْ تطّرد القاعدة الصَّرفيَّة على نوع معيّن من الأَلفاظ تتشابه في قياساتها وقواعدها وضوابطها، من ذلك قوله في المقصور والممدود: "والقصرُ والمدّ مِنْهما ما هُو قياسٌ ومِنْهما ما هو سَماع؛ فالمقيسُ يُعلَمُ بثلاثةِ أَوجه: أَحدها: بالنَّظر فكُلُّ ما اطّرد أَنْ يكونَ قبلَ آخِرِ نظيرِهِ من الصَّحيح فتحةٌ كانَ مقصورًا، وقَصْرُهُ قياسٌ وَكُلُّ ما اطّردَ أَنْ يكونَ قبلَ آخِرِ نَظيرِه مِن الصَّحيح أَلفٌ كانَ مَمْدودًا، ومدُّهُ قياسٌ فَمثالُ المقْصُور المقيس: الصَّدى، فإنَّ الماضي مِنه على فَعِلَ الصِّفةَ على فَعِلٍ؛ وكُلُّ ما كان ماضِيه على فَعِلَ بكسر العينِ والصِّفةُ على فَعِلٍ بكسْر العينِ أَو على فَعْلانِ أَو على أَفْعَلَ فالمصدرُ منهُ في الصَّحيح على فَعَلٍ بفتح العينِ؛ نحو: العَطَش والصَلَع والغَرَث؛ فيَلزمُ أَنْ يكونَ مَقصورًا فَي المعتلّ اللّام. ومثالُ الممدود مِن هذا: إعطاءٌ، فإنَّه مَصدرٌ لفِعْلٍ زائدٍ على ثلاثةِ أَحرفٍ؛ وقد اطُّرِدَ في الفِعلِ الزَّائدِ على ثلاثة أَحرفِ في الصَّحيح أَنْ يجيءَ مصدَرُهُ قبلَ آخِره أَلفٌ؛ نَحوْ: إكرامٌ وإخراجٌ، فيَلزمُ في المعتَلّ اللّام أَنْ يكَونَ مَمدودًا. الثّاني: أَنْ يَكون بالمقابل، نَحوُ: حمراءُ فإنَّ مُقابِلَه أَحمرُ، وَقد اطَّردَ إذَا كانَ المُذَكّر على أَفْعلَ ويكونَ لغيرِ التَّفضيل أَنْ يكونَ المُؤنَّثُ فَعْلاء، ممْدودًا، فإذَا كانَ لِلتَّفضيل فالمطّرِدُ في

---

[1] وهي قراءة من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِين﴾[الأنبياء:88]، ينظر: حجّة القراءات: 469.

[2] المُلَخَّص: 2/ 223-224.

[3] المصدر نفسه: 2/ 285-286، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر، ينظر: المصدر نفسه: 2/293-294، 297-298، 299، 300، 301، 305، 309، 310، 313، ... وغيرها.

المؤنَّثِ أَنْ يكونَ فُعْلَى، مَقصورًا بِضمّ الفاءِ: الثَّالثُ: بالاطِّرادِ؛ نحوُ: جَمَزَى، فإنَّ المشيَ قد اطَّردَ فيها أَنْ تكونَ مَقصورةً. وقالوا: عُرَى مقصورًا؛ لأَنَّ الواحدةَ عُروةٌ، فهذا قياسٌ عليه، نحو: غُرْفةٌ وغُرَفٌ؛ لأَنَّي أَقولُ: لَمّا كان المفردُ على فُعِلّة كان الجمع على فُعَل؛ لأَنَّ المفردَ هو الأَصل"[1]، وقوله في علامة التَّأنيث (الهمزة): "وأَمَّا الهَمْزة فتكون خامِسة وسادسة وسابعة؛ فإذَا كانت خامسةً وكان الثَّاني مفتوحًا فلا تَكون الهَمزة إلَّا للتَّأنيث، نحو: القُوَباء، ومثاله في الصِّفة عُشَرَاء. ومنْها فُعَلاء، نحو: الخُيَلاء، وفَعَلاء: قَرَمَاء؛ ولا يَكونان إلَّا اسْمَين .فإنْ كان الثَّاني ساكنًا؛ فإنْ كان الأَوّل مفتوحًا فلا تَكون الهَمزة إلَّا للتَّأنيث ويَكون هذا البِناء في الاسم، نحو: صَحْراء، وفي الصِّفة، نحو: حَمْراء؛ ومُذكّر الصِّفة هنا أَبدًا أَفْعَل، وهُما مُتلازمان، ولا يَنفرِدُ أَحدهما دون الآخَر إلَّا لامتناع الخِلْقة، نحو: آدَر، أَو للاستغناء، نحو: حُلّة شَوْكَاء؛ يُريدون بذلك خُشونة الجِدّة، وقالوا: ديمةٌ هَطْلاء ولَمْ يَقولوا مَطَرٌ أَهْطَلِ، وهذا قليل، والمُطَردُ أَنَّه إذَا وُجِدَ أَحدهما وُجِدَ الآخَر"[2].

من خلال ذلك يظهر أَنَّ قياس الطَّرد وردَ في قياس أَن ابن أَبي الرَّبيع في مواضع كثيرة، ويرجع هذا إلى قدرته على توضيح الأَحكام، كما أَكدَ صحّة القاعدة اللُّغويَّة.

أَلفاظ القياس:

عبّر اللُّغويُّون والنَّحويُّون عن مفهوم القياس بأَلفاظ مترادفة مختلفة، فضلًا عن أَنَّ مصطلح القياس نفسه، فمنها ما هو مترادف له ومنها ما هو مخالف له، وفي شرح ذلك، يقول سعيد الزّبيديّ :"إنَّ همّ النُّحاة كان مقصورًا على ما وافق أَقيستهُم فاستعملوها لكي تبيّن هذا الجانب ولم يوحدوها، ولم يقروها مصطلحات واضحة الحدود والمعالم، فضلًا عن أَنَّ كُلّ نحويّ يتفاوت عن الآخر في نظرته ودقّته وموروثه اللُّغويّ، وذوقه، وقد وجدنا أَنَّ قسمًا من هذه الأَلفاظ متّفقة في المعنى والهدف: القياس، وجه الكلام، الباب، الحدّ، وليس بينها تفاوت يذكر، وقسمًا منها يقلّ درجة عمّا ذكر قبله: وهذا قياس، وله وجه من القياس، وقد يترجّح بعضها على بعض: والأَقيس، والأَجود، وأَقوى، وجيّد، وحسن، وهو عربيّ، وجائز"[3]، وقد وردت عند ابن أَبي الرَّبيع أَلفاظ تَدلُّ على تمسّكه بالقياس، فمن هذه الأَلفاظ ما كان دالًّا على القبول والرَّضا للمسائل الصَّرفيَّة التي أَوردها، ومنها ما كان دالًّا على الرَّفض للمسائل الصَّرفيَّة؛ وهي:

---

(1) المُلَخَّص: 2/ 79-80.
(2) المُلَخَّص: 2/ 193.
(3) القياس في النَّحو العربيّ نشأته وتطوره: 137.

أَلفاظ القياس الدَّالّة على القبول:

1- الأَحسن: أَشار ابن أَبي الرَّبيع إلى ذلك في عدّة مواضع منها قوله في تثنية الاسم الممدود وجمعه: "الاسمُ الذي آخِرُهُ همزةٌ قبلَها أَلفٌ إنْ كانت الهمزةُ للتَّأنيثِ فاقْلِبْها واوًا لا غيرُ، نحوُ: حَمْراوانِ في الرَّفع وحَمْرَاوَيْنِ في النَّصب والخفضِ...فإنْ كانتِ الهمزةُ مُنقلبةً عن ياءٍ مِنْ بعض الكلمةِ نَحْوُ: رداءٌ، أَو واوٌ نحو: كِساءٌ فالأَحسنُ أَنْ تُثْبتَ الهمزةَ فتجْرِي مَجْرى قُرَّاءٍ، ويجوزُ أَنْ تقلِبَ الهمزةَ واوًا فيهما لأَنَّها تُشْبِهَ همزةَ التَّأنيثِ في الانْقلابِ، فإنْ كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن الياءِ للإلحاق نحو: علباءٍ الأَصل: علبايٌ وانقلبت الياءُ همزةً لوقوعها طرفًا بعد أَلفٍ زائدةٍ، كقولهم: دِرْحَايَهْ فهذا البناءُ قد لحق بِسِرْيال بالياءِ فلا يُدّعى الإلحاقُ بهِ في هذا البِناءِ بغيرِها بالوهُمِ ويُتْرَكُ ما ثَبَتَ، وكذلِكَ قُوباءُ الهمزةُ منقلبةً عن ياءِ الإلحاقِ بِقِسْطاسٍ لأَنَّهما سواءٌ لا فرقَ بيْنَ البنائَيْنِ إلَّا ضمُّ الأَوّلِ وكسرُهُ، فالأَحْسَنُ -أَيضًا- هنا أَنْ لا تَقْلِبَ الهمزةُ وتَجْرِيها مَجْرى قُرَّاءٍ، ويجوز أَنْ تَقْلِبَها واوًا لأَنَّها تُشْبِهُ همزةَ التَّانيثِ في أَمريْنِ: أَحدُهما: الانقلابُ. والآخرُ: الانقلابُ عَنْ زائدٍ. فقدْ تَحصَّلَ مِمَّا ذَكرتُهُ أَنَّ الانقلابَ في علباءٍ أَحسنُ من الانقلابِ في إعلال كسَاءٍ وَرِداءٍ"[1].

2- الأَصل: وقد وردَ ذلك في عدّة مواضع منها قوله: "اعلم أَنَّ العربَ تضعُ فَعّالًا تُريدُ به ما تُريدُ بياءِ النَّسبِ فيما يَكونُ صَاحب شَيءٍ، يُعالِجُهُ ويكونُ صَنعَةً لَهُ؛...قالوا: بَتّاتًا لمن يبيع البَتّ، والبَتّ الثِّياب. قالوا: بَتّيًّا على الأَصل فتعاقُبهما على مَعنًى واحدٍ يَدلّ على أَنَّ المُرادَ بهمَا واحدٌ"[2].

3- الأَقوى: أَشارَ ابن أَبي الرَّبيع إلى ذلك في عدّة مواضع منها قولُه: "أَنَّ تكونَ الكلمةُ على ثَلاثةِ أَحرفٍ، نحو: عَمٍ وشَجٍ؛ فَحُكْمُ هذا أَنْ تُفتَح العينُ كما تُفتح مِن الصَّحيح اللَّام، نحو: نَمِر، وشَتَر؛ وإنَّما فُتحتِ العينُ هنا لأَنَّهم لَو لم يَفتحوا لَكانت الكلمةُ كلُّها مَكسُورةً إلَّا حَرْفًا واحدًا، وإذَا كان ذلك في نَمِر لما ذكرتُه فالفتحُ في إبل أَقْوى، لأَنَّهم لو لَمْ يَفتحُوا لَتوالى على الكلمةِ كُلِّها الكسراتُ"[3].

---

[1] **المُلَخَّص: 1/ 117، وينظر:280، و2/ 59، 87، 88، 96، 277.**

[2] **المصدر نفسه: 2/ 116، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 129، 137، 141، 148، 166، 198، 201، 205، 206، 209، 230، 243، 273، 275، 276، 278، 286، 288، 290، 291، 293، 294.**

[3] **المُلَخَّص: 91/2، وينظر: 2/ 127، 131، 139، 147، 246، 300.**

4- الأَقيس: قالَ ابن أَبي الرَّبيع: "وإذَا نَسَبْتَ إلى لاتٍ من اللَّاتِ والعزّى قُلتَ: لاتِيًّا ولاوِيًّا؛ ولائِيًّا أَقيسُ؛ لأَنَّك إذَا حَذَفْتَ التّاءَ بقي الاسمُ الظَّاهرُ على حَرفينِ الثّاني مَدّ ولِينٌ، ولا يُنسَبُ للاسم حتّى يُقدّر على ما تكونُ عليه الأَسماءُ، فلا بُدَّ مِن زِيادةِ حرفٍ"[1].

5- الأَكثر والكثير: وقد وردَ ذلك في عدّة مواضع منها قولُه في الهَمْزة الواحدة: "ومِن العَرَبِ مَن يُجري مُجرَى هَاتين الواوَ الأَصليّةَ والياءَ الأَصليّةَ إذَا كانتا سَاكِنتين، وَما جرى مَجرى الأَصليّتَينِ إذَا كَانتا سَاكنتَينِ؛ نَحو: شَيءٍ وَسَوءٍ وَجَيْأَلٍ - والياءُ في جَيأل وإنْ كانت هنا سَاكِنةً زَائدةً هيَ جَاريةٌ مَجرى الأَصل؛ لأَنَّها زِيدت للإلحاقِ فتقولُ: جَيَّلاً وشَيَّا؛ والأَكثرُ أَنْ تُنقَلَ حركةُ الهمْزةِ إلى الياءِ وتُحذفَ الهمزةُ ...وكَذلِكَ السَّوْأَى؛ الأَكثر فيه السَّوَى؛ إذَا سُهِّلَتْ بتخفيف الواوِ مَفتوحةً، ويجوز السَّوَّى بالإبدال وتَشديد الواوِ، وليسَ بالكثيرِ"[2].

6- الأَوْلَى: من ذلك ما ذكره في باب النَّسب إلى ما آخِرُه ياءٌ قبْلَها كَسْرة: "أَنْ تكونَ الكَلمةُ على أَكثر مِن أَربعةٍ أَحرُفٍ؛ نحو: مُشْتَرٍ؛ فَحُكْم هذا أَنْ تَحْذِفَ منهُ الياء، وكان الأَصل أَنْ تَقولَ: مُشترِييًّا كما تقول: مُقتَدِرِيًّا، لكنّهم استثقلوا الكسرةَ على الياء ثُمَّ حَذفوها لالتِقاءِ السّاكنين؛ وكذلك مُسترْشَى تقول: مُسْتَرْشِيًّا وتَحذِفُ الياءَ؛ وهذا أَولى بالحذفِ، لأَنَّ الياء هنا سَادِسَةٌ"[3].

7- المشهور: قال ابن أَبي الرَّبيع: "وأَمَّا النَّبيّ فهو مِن أَنبأ إذَا أَخبرَ؛ لأَنَّ العَرَبَ كُلَّهم يَقولونَ تَنَبّأ مُسيلمةُ بالهمْزةِ، وجَمَعَتْه العربُ على أَفعِلاء، فقالوا: أَنْبِياء، فجرى على القياس؛ لأَنَّ قياسَ فَعِيلٍ الصَّحيحِ العينِ واللَّام غيرِ المُضاف أَنْ يُجمَع على فُعْلاءَ وعلى فِعالٍ، قالوا: كُرَماءَ وكِرامًا؛ فَمَنْ جَمَعهُ على فُعَلاء فيقولُ: كان مُسيلمةُ نَبِيءَ سُوءٍ، ولا يَحذِف لاجتماع ثَلاثِ ياءاتٍ؛ لأنّه في تَقديرِ الهمْزةِ، والمشهُورُ في جَمعه أَنْبِياء"[4].

8- منزلة: قال ابن أَبي الرَّبيع: "قال النَّابغة:

---

[1] **المصدر نفسه: 103/2، وينظر: 2/ 115.**

[2] **المصدر نفسه:2/ 67، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 2/ 74، 87، 88، 92، 94، 95، 142، 157، 176، 195، 205، 206، 209، 226، 230، 238، 241،... وغيرها.**

[3] **المُلَخَّص: 91/2، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 97، 136، 249، 261، 263، 284، 303.**

[4] **المصدر نفس: 147/2.**

إحْدى بِلِيَّ وما هَامَ الفُؤادُ بِها[1]

(البسيط) والهمزةُ بدلٌ من الواوِ لأَنَّها مكسورةٌ وهِي أَوَّل بمنزلة أَشاحَ في وشاح ولزم هذا البدلُ، وأَمّا الحادي عشر فهو مقلوبُ بمنزلة عقاب بعنقباةٍ أَصلُه عقنبات، والأَصل واحدٌ عَشَرَ، وبمنزلة أَشياءَ في قولِ الخليلِ وَهُو الصَّحِيحُ"[2].

9- يجري مجرى: وقد وردَ ذلك في عدّة مواضع منها قولُه: "وَأَمَّا الجمعُ المذَكَّرُ فكانَ الأَصل فيه، هل تضربُونَنَّ يا زيدون فلمَّا لحقتِ النُّون الشَّديدةُ أَو الخفيفةَ بُنِيَ الفعل فسقطت النُّونُ التي للرَّفع فبقي هل تضربُونّ، وهل تضربُونْ فحذفت الواو لالتقاء السَّاكنين في الخفيفةِ وأُجريت الشَّديدة مجرى الخفيفة فقيل: هل تضرِبُنَّ وَهَل تضرِبُنْ ولو ما حذفت عند لحاق الخفيفة لم تحذف عند لحاق الشَّديدة لأَنَّه يجمع بين ساكنين إِذَا كان الأَوَّل حرفُ مدٍ ولينٍ والثَّاني مُشَدَّدًا"[3].

أَلفاظ القياس الدَّالّة على الرَّفض:

1- الخارج عن القياس: قال ابن أَبي الرَّبيع في السَّاكنين في كلمةٍ واحدةٍ: "وَهُما مِثْلان، وذلِكَ يكونُ في غير لغةِ أَهل الحجازِ، وَأَمَّا أَهلُ الحجازِ فَلا يُوجَدُ ذلِكَ عِندَهُم، وبيانُ هَذا أَنْ تقولَ: إِذَا التقى المِثْلانِ في الفِعْل وكانَ الحَرْفُ صَحيحًا فانْظُرْ إلى الثَّاني مِنْهما فإِنْ كانَ مُتحرِّكًا بحركةٍ لازمةٍ فالإِدغْامُ عندَ جميع العَرَبِ ثُلاثِيًّا كانَ أَو أَكثرَ مِن ثَلاثةِ أَحرفٍ، مُعْرَبًا أَو مَبنيًّا؛ فَنقولُ: رَدّ و شَمّ، وأَرَمَّ أَشَمَّ واحْمَرّ واشْتَدَّ، ويَرُدُّ ولن يَرُدَّ؛ فإِنْ كان الثَّاني منْهما سَاكنًا سُكونًا لا تَصِلُ إليه الحركةُ فَكُلُّ العَرَبِ يُظهِرُ المِثْلَينِ؛ نحو: رُدِدْنَ ولن يَـرْدُدْنَ وَرَدَدْتُ وما أَشبه ذلك؛ إِلَّا بَكْرَ بنَ وائلٍ فإِنَّهم يُدغِمونَ مثل هذا فيقولون: رُدِّنّ ولن يَرُدَّنّ وَردّتُ وما أَشبَه ذلِكَ وَهي قليلة في الاستعمالِ خارجةٌ عن القياس لا يُؤخذُ بها لشذوذِها ولا أَعْلَمُها في التَّنزيلِ"[4].

2- الشَّاذّ: وردَ في مواطن كثيرة عند ابن أَبي الرَّبيع منها قوله: "...ويقال: أَحَدٌ وَوَحدٌ

---

(1) البيت للنَّابغة الذُّبيانيّ، ينظر: ديوانه: 101، وتمامه: إِلَّا السّفاهَ، وأَلّا ذِكْرَةً حُلمَا.

(2) المُلَخَّص: 420/1، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: 1/ 466، و2/ 12، 13، 57، 58، 91، 97، 98، 103، 109،111، 115، 143، 146، 189،191، 213،... وغيرها.

(3) المُلَخَّص: 143/1، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:1/ 144، 280، 281، 307، 419، 451، و2/ 51، 54، 59، 66، 67، 93، 110، 115، 118، 124، 146،... وغيرها.

(4) المصدر نفسه: 2/ 53، وينظر: 2/ 73، 240.

في معنى واحد، والهمزة بدل من الواو إلَّا أَنَّ هذا شاذٌّ يحفظُ للتَّنظير، كما قالوا: أَناةٌ في المرأة الثَّقيلة عن القيام والأَصل: وناة. قال النَّابغة:

على مُسْتَأْنِسٍ وحدٍ[1]"[2]

(البسيط)

3- الضَّعيف: وردَ ذلك في عدّة مواضع منها قولُه في باب حُكْمِ السَّاكِنَينِ مِن كَلِمتَيْنِ والأَوّل صَحيحٌ: "هذا النَّوعُ نَنْظرُ إلى الحركةِ التي تَلي السَّاكِنَ الثَّاني؛ فإنْ كَانت كسرةً خَالِصةً أَو فتحةً أَو ضَمّةً عارِضةً كَسَرْتَ السَّاكِنَ الأَوّل؛ نحو: اضرِبِ الرَّجُلَ، واحْمِلِ العِدْلَ، و﴿أَنِ امْشُوا﴾[ص:6]؛ لأَنَّ الأَصل: اِمشِيُوا، فاسْتُثْقِلَتِ الضّمّةُ على الياءِ فَنُقِلَتْ إلى الشّين وَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وليسَ في هذا النَّوعِ غيرُ هَذا، فإنْ كانتْ ضَمّةً لازِمَةً أَو مُشَمّةً جازَ لكَ وَجهان: الكسرُ على الأَصل، والضّمّ على الإتباع؛ كَرِهوا الخروجَ مِن كَسْرٍ إلى ضَمٍّ لازم لا حائِلَ بَينهُما إلَّا سَاكنٌ، والسَّاكِنُ حائِلٌ ضَعيفٌ، مثالُ هذا: اضرِب اقْتُل..."[3].

4- القبيح: قال ابن أَبي الرَّبيع في باب التَّأنيث: "وأَمَّا الجَمْعُ المكسَّرُ فهو يَجري مَجرى المؤنَّث غيرِ الحقيقيّ؛ وسواءٌ أَكان جَمْعًا لمذكّر أَمْ لمؤنّث، فتقول: قالت الرِّجال وقال النّساءُ؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ﴾[الحجرات:14]، و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[يوسف:30]... فإنْ قُلْتَ: الكِلابُ نَبَحَتْ أَفْرَدْتَ -فِي الْأَعْرَفِ- الضَّميرَ؛ لأَنَّ الجَمْعَ كَثِيرٌ، والجَمْعُ الكثيرُ: مِن أَحَدَ عَشَرَ فَما زاد، وهُو يُفسَّرُ بالمفْرَد. فإنْ قُلْتَ: الأَكْلُبُ نَبَحنَ جَمَعْتَ الضَّمِيرَ؛ لأَنَّه جَمْعُ قليلٌ، والجَمْعُ القليلُ: مِن ثلاثةٍ إلى عَشْرَةٍ، وهو يُفسَّرُ بالجَمْعِ، ويأتي في الشِّعر: الأَكْلُبُ نَبَحَ:

وَلَا أَرْضَ أَبْـــقَلَ إبْـــقَالَهَـــا[4]

(المتقارب)

---

[1] البيت للنَّابغة الذُّبيانيّ، ينظر: ديوانه: 31، وصدر البيت:

كأنَّ رَحْلِي وقَدْ زَالَ النَّهارُ بِنَا يومَ الجَلِيلِ...

[2] المُلَخَّص: 1/ 419، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه:2/ 53، 58، 61، 83، 96، 99، 100، 109، 111، 113، 125، 163، 169، 172، 186، 206، 212،... وغيرها.

[3] المُلَخَّص:2/ 61، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه : 95/2، 96، 131، 136، 167 ، 242.

[4] البيت لعامرُ بن جُوَين الطَّائيّ: ينظر، الكتاب: 2/ ٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش: 3/ ٣٦١، وضرائر الشِعر: ٢٧٥، ولسان العرب (أ ر ض):7/ 111...وغيرها، وصدره: فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها.

وهو قبيح؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[التوبة:36] ثُمّ قال تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[التوبة:36] فهذا يَدُلّ على أَنَّ الأَعْرَفَ: الكلابُ نَبَحَتْ، والأَكْلُبُ نَبَحْنَ"[1].

5- القليل: وقد وردَ ذلك في عدّة مواضع منها قوله في النَّسب إلى ما آخِرُه أَلِفٌ: "...ومن قال: مَلْهِيًّا قال: قاضِيًّا؛ فقد صار على هذا قاضٍ على وجهين، على من قال تغلِبيًّا وكسر، وعلى مَن قال: تغْلَبيًّا وفـتحَ؛ لكنَّه إذا جاءَ لا يُؤخَذُ إلَّا على مَن لم يَـفْـتَـح في تغلِبي؛ لأَنَّهُ القياسُ والأَكثرُ، ومع ذلِك فَملْهِيّ قليل"[2].

6- المُستكره: قال ابن أَبي الرَّبيع في باب تَكسير ما كان على خَمْسةِ أَحْرفٍ وما فوقها بزيادةٍ أَو بِغَيرِ زِيادة: "يَجري جَمْعُهُ المكَسَّرُ على حَسَبِ التَّصغير...فتقول في سَفَرْجَل: سَفَارِجِ؛ على استكراه، وتَقُول في قُذَعْمِل: قَذَاعِمٌ وقَذَاعِلٌ؛ على استكراه، وكذلك في فَرَزْدق تقول في تكسيره: فَرَازِدْ، ولك أَنْ تَقُول: فَرازِق: لأَنَّ الدَّال مِن مَخْرَج التَّاء وتُدْغَمُ كُلُّ واحدة منْهما في صاحبِتها، تَقول في مُنْطَلِقٍ إِذَا سَمّيتَ به: مَطَالِقٌ؛ لأَنَّك تَقول في التَّصغير: مُطَيْلق، وتَقولُ في مُكْتَسَب: مَكَاسب"[3].

8- لا يقاس عليه: وقد وردَ ذلك في عدّة مواضع منها قوله: "المصدرُ اسم جنس فيلْزَمُ عَنْ هذا أَنْ يقعَ على القليلِ والكثيرِ فلا يُثَنَّى ولا يجمعُ في الأَعرفِ، وإِنْ اختلفتْ أَنواعُهُ. وقد يجمعُ للتَّكثيرِ كما يجمعُ الجمع للتَّكثيرِ وهذا يُحفظُ ولا يقاسُ عليه. واختلفَ النَّحويُّونَ في تثنيتهِ وجمعهِ عند اختلافِ أَنواعهِ، فَمنهُم مَنْ ذهب إلى أَنَّ هذا قياسٌ وَمِنَ النَّحويُّين مَنْ قال كما لا يُثَنَّى ولا يجمعُ لاختلافِ آحادِهِ فلا يُثَنَّى ولا يجمعُ لاختلافِ أَنواعِهِ، لأَنَّ المانعَ واحدٌ لأَنَّه كما يقعُ عـلى الأَحـادِ يـقعُ عـلى الأَنواعِ، وكذلك أَسماءُ الأَجناس فالغُسُولُ إِذَا جاءَ لا يُقاسُ عليه"[4].

المبحثُ الثَّالث
العِلّة الصَّرفيَّة

---

(1) المُلَخَّص: 2/ 185.
(2) المصدر نفسه: 2/ 92 .
(3) المصدر نفسه:2/ 179، وينظر: 2/ 304.
(4) المصدر نفسه: 1/ 356، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينـظـر: 2 /95، 111، 277، 283، 285.

التَّعليل: "تفسير الظَّاهرة اللُّغويَّة والنَّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأَسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأَمر الحقائق اللُّغويَّة ويصل إلى المحاكمة الذِّهنيَّة"[1].

والعِلّة هي أَحد أَركان القياس كما ذكرنا آنفًا، فهي القسم الثَّالث من أَقسام القياس الأَربعة: الأَصل، والفرع والعِلّة، والحكم، وهي ظاهرة قديمة، نشأت مبكرًا؛ إذْ بدأت عند أَوائل النَّحويّين، ويُعدُّ عبد الله بن أَبي إسحاق الحضرميّ أَوّل من شرح العلل واهتمّ بها[2].فمهّد الطَّريق لمن جاء بعده لدراسة العِلّة وكانت في البدء بعيدة عن الجدل والفلسفة؛ إذْ قيل: "إنَّ علل النُّحاة قبل الخليل كانت عللًا بسيطة تساعد على فهم كلام العرب يدور معظمها حول العامل...غير أَنَّ الذي رُوي لنا من تعليلات تلك الفترة قليلٌ جدًا، وهو يشير-على الرُّغم من ذلك- إلى أَنَّ العِلّة حتّى عصر الخليل كانت عربيَّة محضة، نابعة من طبيعة اللُّغة نفسها، وليس فيها أَثر للمنطق أَو جموح الخيال بعيدًا عن الواقع اللُّغويّ المستعمل"[3]، فقد "آمن الخليل بأَنَّ العرب لم ينطـقوا بكلامهم اعتباطًا، بل راعوا في عقولهم عللًا له، وإنْ لم يصرّحوا بها تصريحًا فشحذ هو فكره لاستخراجها وانتزاعها، مستندًا إلى خبرته بمقاصد العرب في استعمالاتهم، وتعرّسه بأَساليبهم، ومعرفته بذوقهم فيما يستحسنونه أَو يستقبحونه"[4]، ويبيّن أَهمَّيَّة هذا ما نقله الزَّجّاجيّ عن بعض شيوخه، مفاده: "أَنَّ الخليل بن أَحمد رحمه الله، سئل عن العِلل التي يعتلّ بها في النَّحو، فقيل له: عن العرب أَخذتها أَم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أَنا بما عندي أَنَّه عِلّة لما عللته منه، فإنْ أَكُن أصبت العِلّة فهو الذي أَلتمست، وإنْ تكن هناك عِلّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا مُحكمة البناء؛ عجيبة النَّظم والأَقسام؛ وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصَّادق أَو بالبراهين الواضحة والحجج اللَّائحة، فكلّما وقف هذا الرّجل في الدَّار على شيء منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعِلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أَنْ يكون الحكيم الباني للدَّار فعل ذلك للعِلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدَّار، وجائز أَنْ يكون فعله لغير تلك العِلّة، إلَّا أَنَّ ذلك مِمَّا ذكره هذا الرَّجل محتمل أَنْ يكون عِلّة لذلك. فإنْ سنح لغيري عِلّة لما عللته من النَّحو هو

---

(1) أُصُول النَّحو العربيّ (محمّد خير الحلوانيّ): ١٠٨.
(2) ينظر: طبقات النَّحويّين واللُّغويّين: ٣١.
(3) مكانة الخليل بن أَحمد في النَّحو العربيّ: 87.
(4) المصدر نفسه: 87.

أَليق مِمَّا ذكرته بالمعاول فليأت بها"[1] مع أَنَّ العرب يتكلّمون لغتهم غريزيًّا وباسم يستدعي مواضع كلامهم، إلَّا أَنَّهم يدركون مواقع كلامهم، وتقوم في عقولهم علله "فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النُّحاة تجريد وصنعة"[2].

فالتَّعليل في مراحله المُبكرة كان يتمثّل في البحث عن الأَسباب التي تكمن وراء الظَّاهرة اللُّغويَّة، وله عند النَّحويّين صور مختلفة، يجمع بينها معنى السَّببيَّة، فلا يوجد حكم نَحويّ أَو صَرفيّ ولا قاعدة من القواعد، إلَّا ولها تعليل، وقد استمرّت العِلّة على هذا المنهج حتّى أَواخر القرن الثَّالث للهجرة، وفي ذلك يُوضّح الدُّكتور مازن المبارك قائلًا: "وإنَّها كانت عند سِيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدّة من روح اللُّغة، معتمدة على كثرة الشَّواهد من حيث الدَّليل والبرهان، وعلى الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفيَّة وإنْ كانت فكرتها في الأَصل

مقتبسة من التّفكير الفلسفيّ"[3].

وبعد هذا العرض للتَّعليل، نذكر موقف ابن أَبي الرَّبيع من العِلّة؛ إذْ أَخذَ بمبدأ العِلّة بوصفه أَصلًا من أُصُول النَّحو والصَّرف في كتابه، فقد اهتمّ بها، وكان مُكْثِرًا للتَّعليل وإيراده للعِلل على سنن من سبقوه من النَّحويّين، فأَوردها لتفسير الظَّواهر الصَّرفيَّة المختلفة، وعلّل لنا الكثير من المسائل في شرحه، ولكنَّه في أَكثر الأَحوال لم يُصرّح بالعِلّة في كتابه، ولم يقل إنَّها عِلّة، وإنَّما كان يوردها ضِمنًا، مُبيّنًا إيّاها من خلال الأَحكام والظَّواهر الصَّرفيَّة المختلفة ومن خلالها يتبيّن الحكم الصَّرفيّ المذكور إلَّا في موضع واحد صَرّح بلفظ العِلّة؛ إذْ قال: "وأَنَّ المؤنَّثَ إذا كان على أَكثر من ثلاثة أَحْرُفٍ لم تُرَدَّ إليه التَّاء في التَّصغير إلَّا لَفْظتين رُدّتْ إليهما: قُدَيدِيمة، ووُرَيَّنَة، وحُكِي: أُمَيّمَة في تصغير أَمام؛ وقد ذَكَرْتُ العِلّة في ذلك الشَّذوذ"[4] لِما سُبقَ له من قول: "فإنْ كانَ الاسمُ المؤنَّثُ على أَربعة أَحْرفٍ فأَكثَر لم تُردّ إليه التَّاءُ في التَّصغيرِ؛ لأَنَّ الحرفَ الزَّائدَ على الثَّلاثةِ قامَ مقامَ التَّاء؛ ولذلِكَ لا يَنصرفُ رَجُلٌ سَمَّيتَه بِزينبَ. وشَذّ مِن هذا حَرفانِ: أَحَدُهما: قُدّام، والثَّاني: وراء، وزاد ابن جنّي:

---

(1) الإيضاح في علل النَّحو: 65-66.
(2) الأُصُول: (تمَّام حسّان): 162.
(3) النَّحو العربي العِلّة النَّحويّة نشأتها وتطورها: 69.
(4) المُلَخَّص: 2/ 186.

أَمام، وَشذّوا فيهما لِيُعلِمُوا بأَنَّهم قَصَدُوا فِيهما التَّأنيثَ؛ لأَنَّهما لا يَنصرفانِ، والظَّروفُ كلُّها بُنِيَتْ على التَّذكيرِ ما عَداهُن"[1].

ويبدو من عِلله أَنَّها من العلل القياسيَّة والتَّعليميَّة -وهذا في القليل النَّادر- لما أَورده من السَّماع. أَمَّا العلل الجدليَّة، فعلى الرُّغم من حضورها في مؤلّفاته الأُخرى[2] إلَّا أَنَّها كانت بعيدة كُلّ البعد عن منهج كتابه (المُلَخَّص)، لطبيعة الكتاب التَّعليميَّة التي تدعو إلى تيسير النَّحو وتبسيطه، ولا يميل إلى القول بعلل غير تعليميَّة وطبيعتها الفلسفيَّة، وقد أَشار ابن أَبي الرَّبيع إلى بعض التَّعليلات الصَّرفيَّة في شرحه، ولا بُدَّ من التَّدليل على ذلك من خلال ذكرها مرتَّبة على وفق حروف الهجاء:

1- عِلّة الإدغام:

أَشارَ ابن أَبي الرَّبيع إلى هذه العِلّة في الهَمْزتَينِ إِذَا اجْتَمعتا وكانَتا مِن كَلمةٍ واحدةٍ وكَانت الثَّانيةُ غيرَ طَرَفٍ ومُتحرّكة؛ إِذْ قالَ: "فإِنْ كانت مُتحرّكةً مَكسورةً فاقْلِبْها ياءً نحو:﴿أَيِمَّةً﴾[3] وإن كانتْ مَضمومةً فأَبْدِلْها واوًا، نحو: أَفْعُل مِن أَدَّ تَقولُ: أَوُدَ، والأَصل: أَدُد؛ ثُمَّ نُقِلَتْ حركةُ الدَّالِ إلى الهمْزةِ للإِدغام، فصارَ أَدّ، فأُبدِلَتِ الهمْزةُ واوًا لانضِمَامِها"[4].

2- عِلّة الاستثقال:

تعدّ هذه العِلّة من العلل التي يأخذها العرب في الاستعمال اللُّغويّ عندهم، لأَنَّ العربيَّة تميل إلى التَّخفيف والسُّهُولة وتبتعد عن المشقّة والثِّقل، قال ابن جنّي: "أَمَّا إهمال ما أُهمِل مِمَّا تحتمله قسمة التَّركيب في بعض الأُصُول المتصوّرة أَو المستعمل فأَكثره متروك للاستثقال"[5]، وعلّل ابن أَبي الرَّبيع بهذه العِلّة أَحكامًا صرفيَّة صوتيَّة كثيرة، منها قوله: "وقد جاءَ قليلًا الإبدالُ في شَيءٍ والسّوءِ؛ فَتقولُ: شَيٌّ بياءٍ مُشدّدةٍ، والسّوُّ بواوٍ مُشدّدةٍ، ولا يَكونُ هذا في اضرِبوُا مَّكُم، وَلا في خَشِيِ خْوتِكَ، ولا في ضْربِيِ خْوتِكَ؛ لِما في ذَلِكَ مِن اسْتِثْقَالِ الياءِ المُشَدّدةِ

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 126.

(2) ينظر: العلل النَّحويَّة عند ابن أبي الرَّبيع في كتاب البسيط:21- 55 (رسالة).

(3) التّوبة: ١٢. هي قراءة من قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾، ينظر: الحجة في القراءات السَّبع: ١٧٣.

(4) المُلَخَّص: ٢ /٧٤.

(5) الخصائص: 1/ 54.

والكَسرةِ قبْلها، وفيها اسْتِثْقالُ الواوِ المُشدّدةِ والضّمّة قبْلَها وفيها، وكذلِكَ تقولُ: ارْمِيُ مّــه، وَأَبُــو مّكَ، ولا
تُقلَبُ الهمزةُ هُنا بِحسَبِ ما قَبْلَها؛ لِما في ذلك مِن الثِّقَل"[1].

3- عِلّة الاستواء:

قال ابن أَبي الرَّبيع "ما آخِرُه معتلٌّ، وهو ما آخِرُه أَلفٌ أَو واوٌ أَو ياءٌ فهذه تَرفَعُ بالضَّمةُ والضَّمةُ مقدرةٌ وتُنْصَبُ بالفتحةِ والفتحةُ ظاهرةٌ في الواوِ والياءِ ومقدرةٌ في الأَلفِ، وتجزمُ بحذفِ آخِرِهِ، وجُزِمَ بالحذْفِ خيفةَ أَنْ يكونَ المرفوعُ والمجزومُ سواءٌ، واستوى الرَّفعُ والنَّصبُ فيما آخِرُه أَلفٌ لاستِوائِهما في الصَّحِيحِ في الحركةِ"[2].

4- عِلّة الاشتقاق:

قال ابن أَبي الرَّبيع في باب زيادة النُّون:"وتُزاد ثانيةً...وكذلك عَنْسَل وعَنْبَس لولا الاشتقاق لقيل: إنَّهما بمنزلة جَعْفَرٍ، والنُّون فيهما للإلحاق، والنُّون في عَفَرْنى زائدة؛ لقولهم: العِفْر وعُفارِيَة، فعِفْرِيت بمنْزلة حِلْتِيت، وكذلك خَنْفَقِيق لولا الاشتقاق لـقـيـل: إنَّــه بمنْزلة دَرْدَبيس، فخَنْشَلِيل نـونُه أَصليَّة إنْ لم يَكن الاشتقاقُ يَدلُّ على الزِّيادة"[3].

5- عِلّة الأَقوى:

أَشارَ ابن أَبي الرَّبيع إلى هذه العِلّة في عدّة مواضع منها ما جاء في النَّسب إلى ما آخِرُهُ ياءٌ قبْلَها كَسْرَةٌ: "أَنْ تكونَ الكلمةُ على ثَلاثةِ أَحرفٍ، نحو: عَمٍ وشَجٍ؛ فَحُكْمُ هذا أَنْ تُفتَح العينُ كما تُفتح مِن الصَّحيح اللّام، نحو: نَمِر، وشَتَر؛ وإنَّما فُتحتِ العينُ هنا لأَنَّهم لَو لم يَفتحوا لَكانت الكلمةُ كلُّها مَكسُورةً إلَّا حَرْفًا واحدًا، وإذَا كان ذلك في نَمِر لِما ذكرتُه فالفتحُ في إبِل أَقْوى، لأَنَّهم لو لَمْ يَفتحُوا لَتوالى على الكلمةِ كُلِّها
الكسراتُ"[4].

6- عِلّة الأَوليَّة:

من العلّل التي كثُر ورودها عند ابن أَبي الرَّبيع عِلَة الأَوليَّة، من ذلك ما جاء في النَّسب إلى ما آخِرُهُ ياءٌ قبْلَها كَسْرَةٌ "أَنْ تكونَ الكَلمةُ على أَكثر مِن أَربعةِ أَحرُفٍ؛ نحو: مُشْتَرٍ؛ فَحُكْم هذا أَنْ تَحْذِفَ منهُ الياء، وكان الأَصل أَنْ تَقولَ: مُشترِيِيًّا

---

(1) المُلَخَّص: ٢/ ٦٩- ٧٠، وعلى سبيل التّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المصدر نفسه: : ٢/ 2، ٧٤/ ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٥٧، ٢٧٤، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٥...، وغيرها.

(2) المصدر نفسه: ١/ ١١٢.

(3) المصدر نفسه: ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤ ، وينظر: ٢/ ٢٦٧ .

(4) المصدر نفسه: 2/ ٩١، وينظر: ٢/ ١٢٧ .

كما تقول: مُقتَدِرِيًّا، لكنّهم اسْتثقلوا الكسرةَ على الياء ثُمَّ حَذفوها لالتِقاءِ السَّاكنين؛ وكذلك مُسترْشَى تقول: مُسْتَرْشِيًّا وتَحذِفُ الياءَ؛ وهذا أَولى بالحذفِ، لأَنَّ الياء هنا سَادِسَةٌ"[1].

7- عِلّة الإشعار:

ذكرَ ابن أَبي الرَّبيع في أَثناء شرحه (عِلّة الإشعار) في حركة همزة الوصل؛ إذْ قال: "وقالوا: أُغزِي، وضَمّوا أَلِفَ الوصل؛ لأَنَّ العَرَبَ لا تَنْطِق هُنا إلَّا بإشمام الزَّاي الضّمّ؛ لأَنَّ الأَصل: أُغْزُوِي، فاسْتُثقِلتِ الكَسْرةُ في الواوِ بعد ضَمّةٍ، فَنقَلوا حرَكةِ الوَاوِ إلى الزَّاي بَعدَ ما أَزْالُوا عَنْها ضَمّتَها، وأَشمُّوها إشعارًا بأَنَّها الأَصل"[2].

8- عِلّة الإلحاق:

عِلّة الإلحاق من العلِل التي كثر ورودها عند ابن أَبي الرَّبيع في مواضع مختلفة من ذلك ما جاء في باب تصغير الرُّباعيّ؛ إذْ قال: "إذَا كان مُضاعَفَ العينِ فَكَكْتَ الإدغامَ لوقوعِ ياءِ التَّصغيرِ بَيْنهما؛ فتقولُ في سُلّمٍ: سُلَيلِمًا، وفي قُنّب: قُنينبًا. فإنْ كان مُضعّفَ اللَّامِ وهو مُلْحقٌ فَكَكْتَ الإدغامَ إنْ كان مُدْغَمًا؛ فتقولُ في خِدبّ خُدَيبِبًا، وتقولُ في قَرْدَد: قُرَيْدِدًا، فلا تُدغِم لمكان الإلحاقِ"[3].

9- عِلّة الأَصل:

من ذلك: "إذَا لَقيَ ما ذَكَرْتُهُ (المِثْلان) سَاكِنٌ مِن كَلمةٍ أُخْرى؛ نَحوْ: رَدِّ القَوَم ولم يَرَدِّ الغُلامِ؛ فيَرْجِع المُتبِعون إلى الكسرةِ؛ لأَنَّه لو بَقِيَ في الأَصل وَلمْ يُدغَم لَكان مَكْسورًا عِنْدَ لحاقِ سَاكِنٍ من كَلمةٍ أُخرى؛ فحُرّك بذلك؛ لأَنَّ الإظهارَ هَوَ الأَصل ويُنظرُ إلى ذَلـكَ قَولُهم: ذَهبْتُمُ اليَوَم، حَرّكوا الميمَ مِن ذَهبتُمُ بالضّمّ مُراعاةً لِلأَصلِ لأَنَّ الأَصل: ذَهبتُموا"[4].

10- عِلّة أَمن اللّبس:

وهي من العلل التي توخّاها العرب في كلامهم، وكان دافعهم إلى ذلك رغبة في الوضوح والبيان، وتجنب ما يختلط به المعاني[5]، ومن أَمثلتها عند ابن أبي الرَّبيع قوله: "الاسمُ الذي آخِرُه أَلفٌ إذَا كانَ على أَكثر من ثلاثةِ أَحرفٍ قُلِبتْ الأَلِفُ ياءً، ثُمَّ تأتي بعلامةِ التَّثنيةِ فتقولُ في تثنيةِ يِحْيَ: يَحْييانِ ويَحْيَيْنِ، فإنْ كان على ثلاثةِ أَحْرُفٍ تَرُدُّ الأَلفَ إلى أَصْلِها مِن الواوِ والياءِ فتقولُ: عَصَوانِ وفَتَيانِ في

---

(1) المُلَخَّص: ٢/ ٩١، وينظر: 2/ ٣٠٣.
(2) المصدر نفسه:2/ ١٧.
(3) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٠، وينظر: ٢/ ١٣٥ – ١٣٦، ٢/ ٢٩٤، ٢ / ٣٠٧.
(4) المُلَخَّص: ٢/ ٥٥، وينظر: ٢/ ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٤.
(5) ينظر: علل النّحو لابن الورّاق: 59.

الرَّفْعِ، وفي النَّصْبِ والخَفْضِ: رَحَيَيْنِ ولمْ تحذفْ الأَلف لأنَّها لو حُذِفتْ لوقعَ اللَّبسُ بالمُفَرِدِ في الرَّفعِ عند الإضافةِ"[1]، وقال في الفعل المبني للمفعول في الفعل الماضي: "...وتقول في: تَدَحرجَ تُدِحْرِجَ[2]، وتقول، في: ضارب ضُورِب، قلبت الأَلف واوًا لانضمام أَوّل الفعل وتقول في قاولَ قُوول، ولا تدغم لأَنَّ الأَصل قاول وتقول في فَوْعَلَ من القول قول، فإذَا بنيته للمفعول قلت: قوول ولا تدغم خيفة أَنْ يلتبس بفعل نحو: قول وكذلك تقول في بيع بُويع إذَا لم يَكُنْ مُضَاعفَ العينِ"[3].

11- عِلّة بيان المعنى أَو عِلّة الدَّلالة:

وردت هذه العِلّة عند ابن أَبي الرَّبيع من ذلك قوله: "وقد يَزيدون ياء النَّسب يُلحقُونها ولا يُريدون بذلك مَعنَى النَّسبِ؛ قَالوا: أحمريّ وَكُرسِيّ، وجَريا في هذا مَجرى تاءِ التّأنيث، قالوا: غُرْفةٌ؛ أَلحقوا التَّاء لِيجري اللَّفظُ مَجرى المؤنّث المَنسوب لا يريدُون بذلك مَعنًى، وقالوا: هندٌ وزينبُ ولم يُلحِقوا التَّاء، وإنْ كانا مؤنــثــتين وقالوا: رجل صَنَعٌ وامرأة صَنَاعٌ فغيروا البِناء للدَّلالة على التَّأنيث"[4].

12- عِلّة توالي الأَمثال:

عَلّل ابن أَبي الرّبيع بهذه العِلّة في عدّة مواضع صرفيَّة، منها قوله في باب تصغير الخُماسيّ "وتقول في خطَايا إِذَا حَقّرتَهُ وهو اسم خُطَيِّئ وتَرُدُّ الهَمْزةَ، وسواءٌ أَحذفَتَ الأَلِفَ أَمِ الياءِ، فإنْ سَمّيتَ مَطايا وحَقّرته قلتَ: مُطيًّا وحَذَفْتَ الياءَ الأَخيرة لاجتماعِ ثلاثِ يَاءاتٍ"[5].

13- عِلّة التّرنّم:

ذكر ابن أَبي الرَّبيع هذه العِلّة في شرحه منها ما قاله في باب زيادة التَّاء: "والتّاء في عِفْرِيت زائدة؛ لأَنَّهم قالوا: العِفْر وعُفَارِيَة. والتَّاءان في تَرْنَمُوت الأُولى والأَخيرة زائدتان؛ لأَنَّهما من التَّرَنّم، ولولا ذلك لكان بمنْزلة عَضْرَفوط، وكذلك عَنْكَبوت لأَنَّهم قالوا: العَنْكَباء، ولأَنَّهم جَمَعوه من غير استكراه"[6].

14- عِلّة التَّضاد:

وردت هذه العِلّة عند ابن أَبي الرَّبيع في أَغراض التَّصغير؛ إِذْ قال: "أَنْ يكونَ على جهةِ التَّقليل، وذلك يكونُ في المجموعِ، وفي الصِّفاتِ؛ فتقولُ: عندي أُكيلب،

---

(1) المُلَخَّص: ١/ ١١٦.
(2) تُدِحْرِجَ: خطأ، الصّواب تُدُحرِج.
(3) المُلَخَّص:١/ ٢٩١، المصدر نفسه:2/ 295.
(4) المُلَخَّص:٢ / ١١٩، وينظر: ٢ / ١٣١ .
(5) المصدر نفسه: 2/ 131، وينظر: : ٢ / ١٤٥، 147.
(6) المصدر نفسه: 2/٢٦٧-٢٦٨ .

تريد يسيرًا منها، ولهذا لا يُصغّر مِن جموع التَّكسيرِ ما أَصْلُهُ أَنْ يكونَ لِلتَّكثير لِما في ذلك مِن التَّضادِ"[1].

15- عِلّة الحمل:

ذكر ذلك في قوله: "ومِثال فُعْلاء: قُوبَاء؛ الهمزة زائدة، لقَولهم: قُوَباء بفتح الواو، وهُما بمعْنى واحد، وهي مُنقلِبة عن ياءٍ بالحَمْل على عِلْباء، ولأَنَّه لا فَرْقَ بين البابَين إلَّا ضَمَّ الأَوّل وكَسْره، والضَّمُّ والكَسْر مُتقاربان"[2].

16- عِلّة الشَّبه:

قال ابن أَبي الرّبيع معلّلًا بهذه العِلّة: "فُعّال بضمّ الفاء وتشديد العين، نحو: حُسّان، وأَمَّا عُوّار وعَواوِير فلأَنَّه جَرَى مَجرى مِفْعيل وأَشباهِه؛ لأَنَّهم لا يَصِفون به المؤنَّث. وفُعَّل يَجري مَجرى فُعّال كأَنَّه محذوف منْه"[3]، وقوله في تكسير ما كان على خمسة أَحرف وما فوقها بزيادة أَو بغير زيادة: "في فَرَزْدق تقول في تكسيره: فَرَازِدْ، ولك أَنْ تَقُول: فَرازِق: لأَنَّ الدَّال مِن مَخرَج التَّاء وتُدْغَمُ كُلُّ واحدة منْهما في صاحبتِها"[4]. فالدَّال هنا ليست من حروف الزِّيادة، لكنّ موضع نُطقِها من الفم واللِّسان، طرف اللِّسان وهو موضع التّاء الزَّائدة.

17- عِلّة الضَّعف:

أَشارَ إلى هذه العِلّة في حديثه عن تَكسير ما كان على أَربعةِ أَحرفٍ وثالثهُ أَلفٌ أَو ياءٌ قبلها كسرةٌ أَو واوٌ قبلها ضمّة في الموزون على فَعَال إذَا كان اسمًا بغير تاء وكان مذكّر: "...الثَّاني: أَنْ يكون مضاعَفًا، فهذا يُجمَع في القليلِ والكثيرِ على أَفْعِلة، ولا يقال فيه فُعُل؛ لمكان التَّضعيف"[5].

18- عِلّة العوض:

وردت هذه العِلّة عند ابن أَبي الرَّبيع في شرح الموضوعات الصَّرفيَّة من ذلك

قوله في النَّسب إلى ما حُذفَ لَامُه: "مَا حُذِفَ لامُهُ ورُدَّتْ في الإضافةِ أَو في التَّثنيةِ أَو في الجمعِ بالأَلفِ أَو التَّاء؛ نحو: أَخٌ قالوا في التَّثنيةِ: أَخَوَين، وفي

---

(1) المصدر نفسه: ٢ / ١٢١.
(2) المُلَخَّص: ٢ / ١٩٤، وينظر: ٢/ ٢٧٥ .
(3) المصدر نفسه: ٢/ ١٧٢ .
(4) المصدر نفسه: ٢/ ١٧٩، وينظر: ٢/ ٢٠٧ ، ٢٠٨.
(5) المصدر نفسه: 2/ ١٦٧، وينظر: :٢/ ٢٥٢ .

الإضافة: أَخاكَ، وقالوا: أَخواتٍ؛ فما كانَ هكذا فلا بُدّ من الرَّدّ في النَّسبِ فتقولُ في النَّسبِ: أَخَوِيًّا لا غَيرُ"[1].

19- عِلّة عدم النَّظير:

وهي من العلّل التي وردت عند ابن أَبي الرَّبيع من ذلك قوله: "وتُعْلَمُ الزِّيادة في الحروف...الرَّابع: عَدَمُ النَّظِير؛ تَحْكُمُ على الهَمْزة في: إمَّعَة بالأَصالة؛ لأَنَّ إفْعَلًا ليس في الصِّفات، وإنَّما تُوجدُ في الأَسماء قليلًا؛ وقالوا للقَصير: دِنَّبَة..."[2].

20- عِلّة الفرق:

وقد علّل ابن أَبي الرَّبيع بهذه عدة أَحكامٍ صرفيَّة، منها ما قاله في باب جمع فاعِل بكسر العين وفتحها إنْ كان لمذكّر عاقل: "...أَنْ يكون مُعتَلَّ اللَّام، نحو، غازٍ، فهذا يُجمَع على فُعَّل وعلى فُعِلّة بضَمَّ الفاء؛ تقول: غُزَّى وغُزَاة، وعافٍ وعُفَاة؛ وكان الأَصل في فاعِلِ الصِّفةِ أَنْ يُجمَع على فواعِل؛ لكنَّه جُمِعَ على ما ذَكَرْتُه ليُفرَّقَ بيْنه وبَيْن المُؤنَّث"[3].

21- عِلّة القرب:

أَشارَ ابن أَبي الرَّبيع إلى هذه العِلّة في عدّة مواطن، منها قوله في باب الأَفعالِ ومصادِرها: "وجاءَ على فَعِلَ يَفْعَلُ والصِّفة فَعْلان في أَربعة مواضع: ما كان من الجُوعِ والعَطَشِ؛ نحو: ظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمَأً وهو ظَمْآنِ، وعَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشًا وهو عَطْشَان، وغُرِثَ وعَلِهَ، وهو غَرْثَان وعَلْهَان؛ والعلّة: شِدّة الغَرَث. وقالوا، طَوِيَ وهو طَيَّانُ. الثّاني: ما كان ضِدّ ذلك؛ نحو: شَبِعَ وهو شَبْعان، وقالوا في المصْدَر الشَّبَعُ؛ بكَسْرِ أوَّلِه كما كَسَروا الطَّوَى، والأَصل الفَتْح؛ لكنَّهم أَدْخَلوا الفِعْلَ على الفِعْل، لقُرْب أَحدِهما مِن الآخَر..."[4]، وقوله: "تاءُ الافْتِعالِ إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّاء تُبدَلُ طاءً لا غير، فتقول: اِطَّهَرَ؛ فإنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الصَّاد والضَّاد والظَّاء، جاز لك فيها وَجهان: أَحَدُهما: أَنْ تُبدَلَ طاءً، فتَقول: اصْطَبَرَ واضْطَلَمَ واضْطَجَعَ، ومنْهم مَن يُبدِلُ سيبويه الظَّاءَ طاءً فيُدغِمَها في الطَّاء فيقول: مُطَّلِمًا، لِمَا بَيْنها مِن القُرْبِ..."[5].

22-عِلّة القياس:

من ذلك قول ابن أَبي الرَّبيع في باب المقصور والممدود: "يُقالُ: امرأةٌ قَصيرةٌ وقَصُورةٌ إذا كانت مَحبوسةً مَحْجوبةً، وكان القياسُ: قصيرًا؛ لأَنَّ فَعيلًا إذَا

---

(1) المُلَخَّص: ٢/ ١٠١، وينظر: ٢/ ١٢٥.
(2) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٨ .
(3) المصدر نفسه: ٢/ ١٦٤، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر: ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٨٨، ٢/ ٢٦٩، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٩٣ ... وغيرها.

(4) المُلَخَّص: ٢/ ٢٠٩ .
(5) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٠، وينظر: ٢٤٧، ٢٤٨ .

كان بمعْنى مَفعولٍ كان بغيرِ تاءٍ، نحو: شاةٌ ذبيحٌ، ولِحيةٌ دَهينٌ؛ لكن جاءَ قَصيرةً كما جاء مَلْحَفَةً جَديدةً، وأَمَّا قَصُورةٌ فعَلَى القياس؛ كَما قالوا: رَكُوبَة وحَلُوبة ومن ذلك أَيضًا قوله: "وإذا نَسَبْتَ إلى لاتٍ من اللّاتِ والعزّى قُلتَ: لاتِيًّا ولاوِيًّا؛ ولائِيًّا أَقيسُ؛ لأَنَّك إذَا حَذَفْتَ التَّاءَ بقي الاسمُ الظَّاهرُ على حَرفينِ الثَّاني مَدّ ولِينٌ، ولا يُنسَبُ للاسم حتّى يُقدّر على ما تكونُ عليه الأَسماءُ، فلا بُدَّ مِن زِيادةِ حرفٍ"[1].

23- عِلّة الكثرة:

العرب قد تُحذف من الكلمة عند كثرة استعمالها، فعند كثرة استعمال الكلمة أَو التَّركيب، تُحذف بعض حروفها، أَو يُختار حرف عِلّة خفيف، أَو تُبنى قاعدة على شيء، فلا تُؤدّي إلى نتيجة إلَّا إلى فوائد. ولذلك ربط ابن جنّي بين كثرة الاستعمال وعِلّة التَّخفيف، فقال: "ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفّون"[2]، ومن أَمثلة ابن أَبي الرَّبيع قوله: "وتُعْلَمُ الزِّيادة في الحروف...الخامس: الكَثْرة؛ قالوا في اسم بَلَدٍ: مَنْبِجٍ، الميم زائدة لكثرة زِيادة الميمِ أَوَّلًا، ولأَنَّه ليس في الكَلام مثل جَعْفِر بفتح الفاء وكسر اللَّام الأُولى، ومِن ذلك: أَوْتَكَى، الهمزةُ زائدةٌ ولا يُحْكَمُ عليها بالأَصالة ويَجْعَلَها مثلَ: خَوْزَلَى؛ لكثرة زيادة الهمزة أَوَّلًا"[3].

24- عِلّة اللُّزوم:

وردت هذه العِلّة في شرحه منها قوله: "تَحْكُمُ على النُّون في: قِنْدَأْوٍ وسِنْدَأْوٍ بالزِّيادة، للُزومها ثانيةَ هذا البِناء؛ إذْ لو كانت أَصلًا لوُجِدَتْ مَرَّةً نونًا ومَرَّةً غيرَ نون، فإنْ قُلْتَ: فاحْكُمْ على الهمزةِ بالزِّيادة فإنَّها أَيضًا لازمةٌ؛ قلت: قد حُكِيَ عِنْزُهُوٌّ فلَمْ تَلْزَمْ، ولأَنَّك لو حَكَمْتَ على الهَمزةِ والنُّون والواو بالزِّيادة لبَقِيَ الاسم على حَرْفين، ومَنَعَ مِن أَنْ يُقال العَكْسُ أَنَّهم قالوا: عِنْزُهُوٌّ"[4]، وقوله أَيضًا: "نون كنَهْبَل، ونون كِنْثَأْو زَائدة للُزومها هذه البِنِية؛ والنُّون يُحكَمُ عليها بالأَصالة حتَّى يَقومَ دَليلٌ؛ إذْ وَقَعَتْ"[5].

25- عِلّة المجانسة:

علّل ابن أَبي الرَّبيع بهذه العِلّة أَحكامًا صرفيَّة، منها قوله: "التَّثنيةُ فإنَّها تكونُ في الرَّفع بالأَلفِ، وفي النَّصبِ بالياءِ وفي الخفضِ بالياء، ولم تكن في الرَّفع بالواو، لأَنَّك إنَّ فتحت ما قبلها التبس بجمعٍ المقصور. نحو: مَصْطَفَوْنَ ولا بُدَّ في

---

(1) المصدر نفسه: ٢ / ١٠٣.
(2) الخصائص:49/1.
(3) المُلَخَّص: ٢ / ٢٤٩ .
(4) المصدر نفسه: ٢/ ٢٤٩ .
(5) المصدر نفسه: 2/ ٢٦٤.

علامة التَّثنية أَنْ يكونَ ما قبلَها مفتوحًا، لأَنَّ علامة الجمع قبلها مضمومٌ، فهذه الأَلفُ بدلٌ من الواو التي كان ينبغي أَنْ تكونَ علامة للرَّفعِ وأُبدلت منها كما أُبدِلَتْ في يَوجَل عند قولهم: يا جَل لتكون الفتحةُ مجانسَتَها"[1].

26- عِلّة المناسبة:

أَشارَ إلى ذلك في معرض حديثه عن تصغير الثَّلاثي: "إنْ كان مُضعَّفًا فَكَكْتَ التّضعيفَ لوقوع ياءِ التّصغير بَيْنهما؛ فتقولُ في كَرّ: كُرَيرًا. فإنْ كان مُعتلَّ اللّامِ فيكون ياءَ على كُلِّ حالٍ، نحو: عُصَيَّة ورُحيّة، وفُتيّ. فإنْ كانَ مُعْتَلّ العينِ وهي ياءٌ نحو: شَيْخٌ، فَلَكَ أَنْ تَضُمّ على الأَصل، ولكَ أَنْ تَكْسِرَ لِتَناسُبِ الياءات"[2].

27- عِلّة النَّظير:

قال في تصغير الخُماسيّ المزيد بزيادتين متقاربتين: "وأَمَّا عَفاريَة فالياءُ تَفْضُلُ الأَلِفَ بأَمرين: أَحَدُهما: الحركةُ. والأُخرى: أَنَّها للإلحاقِ والأَلِفُ تَفْضُلُ بالتَّقدّم فحَذْفُ الأَلِفِ أَوْلى؛ لأَنَّ عَفارِية بمنْزلة عُذافر؛ وأَنتَ في عُذافر تقولُ: عُذيفِر لا غيرُ، فيجب أَنْ تقول عُفيرِية لا غيرُ"[3]، ومن ذلك قوله: "ما آخِرُه أَلِفٌ ونون فَعْلان بفتح الفاء وسكون العَينِ إذَا كان صِفةٌ مُؤنّثِهِ فُعْلَى فإنَّه يُجمَع على فِعَالٍ...كذلك فِعْلان بكسر الفاء، وقالوا: سِرَاحًا وضِباعًا، أُجريا مُجرى فَعْلان بفتح الفاء الصِّفة؛ لأَنَّ الآخِر منهما سَواء والزِّنَة واحدة إلَّا الحَرْفَ الأَوَّل"[4].

28- عِلّة الوجوب:

وردت هذه العِلّة عند ابن أَبي الرَّبيع، من ذلك قوله في الهَمزة الواحدة: "إذَا وَقعتِ الهمزةُ بعد وَاوٍ لا تَقبَلُ الحَركةَ؛ وذَلكَ كُلُّ واوِ زَائدةٍ لِلمدّ، نحو: قُرُوء، أَو ياءٍ زائدة لِلمدّ، نحو: النّسيءُ، وَيجْري مَجرَى هذا ياءُ التّصغيرِ، نحو: أُمَيئس؛ لأَنّها لا تَقبلُ الحركةَ، فإنَّها تُبدَل بَعد الواوِ واوًا، وبعد الياءِ ياءً، فتقول: قروًّا بواو مُشدَّدَة، والنّسيَّ، وأُمَيّسًا بياءٍ مُشدَّدَةٍ، لا يجوزُ فيها هنا غيرُ هذا"[5].

المبحثُ الرَّابع

استصحاب الحال

استصحاب الحال:

---

(1) المصدر نفسه: 1/١٠٦.
(2) المُلَخَّص: ٢/ ١٢٩.
(3) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٦.
(4) المصدر نفسه: ٢/ ١٧٦- ١٧٧.
(5) المصدر نفسه: ٢/ ٦٧.

هو "إبقاء حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأَصل عند عدم دليل النَّقل عن الأَصل"[1] ولا بُدّ من الإشارة إلى أَنَّ هذا المصطلح مصطلح فقهي في الأَصل؛ إذْ هو أَحد الأُصول الفقهيَّة السّتة التي اختلف الفقها في الأَخذ بها أَدلّة للأَحكام، وهي الاستحسانُ، والمصالح المرسلةِ، والاستصحابُ، والعرفُ، وشرعُ من قبلنا، ومذهبُ الصّحابي. وصرّح الفقهاء -أَيضًا- بأَنَّها لا تعدُّ دليلًا قويًّا في الاستنباط، لأَنَّها مبنية على رجحان الظَّنّ في المسألة ، فينبغي أَنْ يُبنى على حمكها، فإذَا وجدوا دليلًا آخر يُناقض الاستصحاب قدموه[2]، ويُراد به: "الحكم ببقاء أَمرٍ في الزَّمن الحاضر بناءً على ثبوته في الزَّمن الماضي حتّى يقوم الدَّليل على تغييره"[3]، وقد انتقل هذا المصطلح من أُصُول الفقه إلى أُصول النَّحو على يد أَبي البركات الأَنباريّ مستخدمًا الاستصحاب كأَصل من أُصول النَّحو العربيّ السّائدة؛ إذْ قال "وأَدلّة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"[4] ولا يختلف تعريف الاستصحاب عند الأُصوليّين عن تعريفه عند النَّحويّين؛ فالمعنى واحد، وهو: إبقاء الحكم على ما كان عليه؛ فلا يلحقه تغيير إلَّا إذَا قام الدَّليل على تغيير الحكم، ولم يستعمل أَحد من النّحويّين قبل الأَنباريّ هذا المصطلح، ولا يعني هذا عدم استدلالهم به؛ فقد قيل: إنَّ سيبويه قد استدلّ بهذا الدَّليل في مواضع كثيرة من كتابه، وإنْ لم يصرّح به ولم يسمّه استصحاب الحال[5]، فاستصحاب الحال يعني أَنْ تبقى اللَّفظة كما يدلّ عليها ظاهرها، أَو أَنَّ الاستعمال مبنيّ على الأَصل، ما لم يثبت أَنَّ اللَّفظة غائبة عن هذا المعنى الظَّاهر، أَو العدول في الاستعمال عن هذا الأَصل[6]، وهو واحد من الأَدلَّة المعتبرة[7] إلَّا أَنَّه من أَضعفها؛ إذْ قال أَبُو البركات الأَنباريّ: "استصحاب الحال من أَضعف الأَدلَّة ولهذا لا يجوز التَّمسُّك به ما وُجِدَ هناك دليل، أَلَا ترى أَنَّه لا يجوز التَّمُّسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أَو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التَّمسُّك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعة الاسم"[8].

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأَدلّة: 46، وينظر: الاقتراح: ١٣٦.
(2) ينظر: أُصُول النَّحو العربي: 141.
(3) الشَّاهد وأُصُول النَّحو في كتاب سيبويه: 446.
(4) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأَدلَّة:45.
(5) الأُصُول النَّحويَّة عند ابن هشام الأَنصاريّ: 454. (أطروحة).
(6) ينظر: مدرسة البصرة النَّحويَّة نشأتها وتطورها: 253.
(7) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأَدلَّة: 141.
(8) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأَدلَّة :143، وينظر : الاقتراح : 137.

احتجّ ابن أَبي الرَّبيع باستصحاب الحال كثيرًا، حتّى بلغ احتجاجه عليه أَكثر من ثمانية وخمسين مرّة[1]، في شرحه للمسائل الصَّرفيَّة في كتاب (المُلَخّص)، وقد أَخذ بهذا الدَّليل إلَّا أَنَّه لم يكنْ يُصرّح به، ولم يسمّه استصحاب الحال، وإنَّما نستطيع أَنْ نستدلّ على ذلك من خلال معالجته مسائله الصّرفيَّة أَو عبّرَ عنه بلفظة (يرجع إلى الأَصل)، أَو (...إلى الأَصل)، أَو (...عن أَصل)، أَو (...على الأَصل)، أَو (يبقى على حاله). وسأَذكر بعض المسائل الصَّرفيَّة التي تحوي استصحاب الحال منها:

_ذكر ابن أَبي الرَّبيع مصطلح الرَّدّ إلى الأَصل عندما كان يناقش قضية بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون جماعة النِّسوة، لأَنَّ في هذه الحالة يردّ إلى أَصل الأَفعال

والذي هو البناء؛ إذْ قال: "فإذَا لحقت نونُ جماعةِ النِّسوةِ هذا الفعلَ وجب أَنْ يكونَ ما قبلَها ساكنًا لأَنَّ الإعرابَ لا يكون وسطًا، والضَّميرُ المرفوعِ يَتَنَزّلُ مع ما يَتَّصِلُ بهِ منزلةَ الشَّيءِ الواحدِ ولذلك سُكّنَ آخِرُ الفعلَ الماضي عند لِحاقِ ضمائرِ الرَّفعِ ما عدا الواو والأَلفُ لأَنَّه لَو لَمْ يَسكّنْ لَتَوالي أَربعُ مُتحرّكاتٍ فيما هُو كالشّيء الواحدِ، ولا يُوجدُ ذلكَ في الكلامِ ولا يُمكنُ أَنْ ينتقِلَ الإعرابُ إلى النُّونِ لأَنَّها مُتحرّكةٌ فصارَ الفعلُ المضارعُ بذلك شَبِيهًا بالفِعلِ الماضي في أَنْ لَحِقَ المضارعِ مَا لحِقَ الماضي وَسُكّنَ من المضارِع عِند لِحاقِها ما كان مُتحرّكًا قبلَ لِحَاقِها كما سُكّنَ مِن الماضي عند لحاقِها ما كان مُتحرّكًا قبل لحاقِها، وقد كان أَصلُ الفعل المضارِع أَنْ يكونَ مبنيًّا لكنَّهُ أُعرِبَ لشَبَهِهِ بغيرِ جنسهِ وهو الاسمُ فيما ذكرتُهُ، فَإنَّ يُبْنَ ويُرْجعُ إلى أَصْلِهِ أَقْرَبْ"[2]، وابن أَبي الرَّبيع هنا يوضّح أَنَّ الفعل المضارع لما اتّصلت به نون جماعة النِّسوة، سُكّن آخره نحو (يضرُبْنَ) شابه الفعل الماضي لما اتّصلت به نون النِّسوة كذلك، مثل(ضرَبْنَ)، وأَصل الفعل البناء، فرجع المضارع إلى أَصله الذي هو البناء.

_ وكذلك عندما تحدّث عن باب التَّثنية والجمع ذكر مصطلح الرَّدّ إلى الأَصل؛ إذْ قال: "الاسمُ الذي آخِرُه أَلفُ إذَا كانَ على أَكثرَ من ثلاثةِ أَحرفٍ قُلِبتِ الأَلِفُ ياءً، ثُمَّ تأتي بعلامةِ التَّثنيةِ فنقولُ في تثنيةِ يِحْيَ: يَحْييانِ ويَحْيَيْنِ، فإنْ كان على ثلاثةِ

---

[1] على سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر: المُلَخَّص: 1/ 111، 112، 116، 116-117، 120، 125، 128، 129، 142، 143، 144، 145، 420 و2/18، 55، 77-78، 79 ،82، 88، 89، 93، 95، 96، 101، 103، 106، 122، 125، 126، 129، 141، 142، 143، 146، 147، 151، 152، 153، 171، 187، 210، 226، 229، 230، 253، 254، 278، 279، 281، 282، 287، 288، 291، 295، 298، 300، 302 ، ...وغيرها .

[2] المُلَخَّص: 1/111-112.

أَحْرُفٍ تَرُدُّ الأَلفَ إلى أَصْلِها مِن الواوِ والياءِ فتقولُ :عَصَوانِ ورَحَيانِ وفَتَانِ فِي الرَّفْعِ، وفي النَّصْبِ والخَفْضِ: رَحَيَيْنِ ولمْ تحذفْ الأَلف لأَنَّها لو حُذِفتْ لوقعُ اللَّبسُ بالمُفَردِ في الرَّفعِ عند الإضافةِ"[1]، وكذلك قوله في المجال نفسه من باب التَّثنية والجمع عند جمع الاسم الممدود قوله: "الاسمُ الذي آخِرُهُ همزةٌ قبلَها أَلفٌ إنْ كانتِ الهمزةُ للتّأنيثِ فاقْلِبْها واوًا لا غيرُ، نحوُ: حَمْراوانِ في الرَّفع وحَمْرَاوَيْنِ في النَّصب والخفضِ، فإنْ كانتْ من بعضِ الكلمةِ تركتَها على حالِها فتقولُ في قراءٍ: قُرَّاءانِ في الرَّفعِ، وَقُرَّاءيْنِ في النَّصب والخفْضِ، فإنْ كانتِ الهمزةُ مُنقلبةً عن ياءٍ مِنْ بعضِ الكلمةِ نَحْوُ: رداءٌ، أَو واوٍ نحو: كِساءٌ فالأَحسنُ أَنْ تُثْبتَ الهمزةَ فتجْرِي مَجْرى قُرَّاء، ويجوزُ أَنْ تقلِبَ الهمزةَ واوًا فيهما لأَنَّها تُشْبِهَ همزةَ التَّأنيثِ في الانْقلاب"[2]، وهذه الأَمثلة تمثّل الرَّدّ إلى أَصل الكلمة، أَيْ: بعد أَنْ انحرفت عن أُصولها في أَحوالها الأُولى، وحين أَراد العرب أَنْ يشتقّ منها المثنى أو الجمع، صعب عليه النُّطق بها - والعرب في لغتهم يميلون إلى التَّخفيف- فأَعادها إلى أَصلها، وهي قاعدة إرجاعها إلى الأَصل.

_ وقد ورد في باب النَّسب الكثير من المسائل التي استدلّ فيها ابن أَبي الرَّبيع باستصحاب الحال، وذلك لأَنَّ النَّسب يردّ الأَشياء إلى أُصولها ومن ذلك قوله في النَّسب إلى: "ما حُذفَ لامُهُ وَأُلحِقَ أَوّلَه أَلِفُ الوصلِ لِتكونَ عِوضًا مِن المحذوفِ نحو: اسمٌ واستٌ، فلِكَ في مثل هذا وَجهانِ: أَحَدُهما: أَنْ تُبقيَ الكلمةَ على حالِها ولا تَرُدّ، فَتقولُ: اسْمِيًّا واسْتِيًّا. الثَّاني: أَنْ تَرُدَّ وتَحذِفَ أَلفَ الوصلِ؛ وإذَا فَعَلتَ هذا فَعلَى مَذهب سيبويه تُبقي العينَ مُتحرّكةً وإنْ كانت في الأَصل سَاكِنَةً، وعلى مَذهب أَبي الحسنِ تَرُدّ العينَ إلى أَصلِها مِن السّكونِ، فتقول في ابْنِم: بَنْمِيًّا وبَنْوِيًّا"[3]، فعندما نسب (ابْنِم) فنقول (بَنَويّ) لأَنَّها جاءت من (بَنَو)، وقياس قول الأَخفش في (بَنْمِيّ) و(بَنْوِيّ) بفتح الباء وسكون النُّون لأَنَّه تردّ العين إلى أَصلها من السّكون.

_ وقد ورد في باب التَّصغير الكثير من المسائل التي استدلّ فيها ابن أَبي الرَّبيع باستصحاب الحال، وذلك لأَنَّ التَّصغير يردُّ الأَسماء إلى أُصولها من ذلك قوله: "اعلم أَنَّ الاسمَ المُؤنّثَ إذَا كانَ على ثلاثةِ أَحرفٍ ثُمَّ صَغَّرتَهُ ردَدْتَ إليه التَّاء؛ لأَنَّ الأَصل في المُؤنَّثِ أَنْ يَكونَ بعلامةِ التَّأنيثِ؛ فتقولُ: هُنيدة وعُيْنَة، وَلو سَمّيتَ رَجُلًا بِهِنْدٍ أَو بِعَيْنٍ لَقُلْتَ: هُنيدًا وعُيينًا"[4]، فقد استدلّ باستصحاب الحال عند تصغير الاسم المُؤنّث الثُّلاثيّ على الأَصل في الاسم المُؤنّث الذي يكون بعلامة

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 116.
(2) المُلَخَّص: 1/116-117، وينظر: 2/ 79.
(3) المصدر نفسه: ٢/١٠٣.
(4) المُلَخَّص: 2/ 125، وينظر:2/ ١٤١.

التَّأنيث وهي التّاء فعند تصغيره، يظهر فيه حرف التَّاء المربوطة (ة) بشكل واضح لتعزيز تأنيثه، وهذا يمثّل استصحابًا لحالة الأَصل في المُؤنّث.

_ وفي قضايا الإعلال استدلّ ابن أَبي الرَّبيع باستصحاب الحال في عدّة مسائل ومن الأَمثلة على ذلك قوله في صحّة الواو في (عَاوَروا) و(صَايَدوا) وعدم قلبهما أَلفًا لتحرُّكهما وانفتاح ما قَبلهما كما يحدث في بعض أَسماء الفاعل الأُخر، وإنَّما صحّة الواو لأَنَّها تصحّ في الفعل: "...وكذلِك البَدَلُ الذي قد يُوجِبهُ الجريانُ على غيرِهِ وأُعِلّ لِإعلالِ غَيرِهِ، نَحو: قائِمُ وبائعٌ؛ أُعِلّا لاعْتلالِ قامَ وبَاعَ، إلَّا تَراهُم يقولون: عَاوَروا وصَايَدوا؛ لأَنَّهم قالوا: عَورَ وصَيِدَ"[1]، ومن ذلك قوله -أَيضًا- في صحّة الواو في اجتَوَر وعدم قلبها أَلفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها: "وأَمَّا افْتَعَلَ فيأتي على معْنًى...ويأتي على معْنى تَفاعَلَ؛ قالوا: اجْتَوَرُوا على معْنى تَجاوَرُوا؛ ولذلك صَحَّت الواوُ في اجتَوَرُوا على معْنى جاوَرُوا ولم تَتْقَلِبْ أَلِفًا"[2].

ويتبيّن مِمَّا سبق أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع قد اتّكأ في شرحه للمسائل الصَّرفيَّة في كتاب (المُلَخّص) على استصحاب الحال، واعتدَّ به كأَصل من أُصول النَّحو العربيّ، وقد وظَّفَ هذا الأَصل توظِيفًا معتبرًا من حيث تنويع مصطلحاته من (ردّ إلى أَصله)، و(ترك على حاله)، و(أَصل)، و(عدول عن الأَصل)، وكان ذلك على مستوى الكلمة مِمَّا يتعلق ببنيتها وحركتها.

المبحثُ الخامس
الإِجماع

الإِجماع:

الإِجماع في الأَصل مصطلح ينتمي إلى علم الفقه، فعند الفقهاء: "اتِّفاق المجتهدين في أُمّة مُحَمّد (عليه الصَّلاة والسَّلام) في عصر على أَمر دينيّ"[3]، ودخل النَّحو من الفقه، لاشتغال كثير من النَّحويّين به، ولما أَخذَ النَّحويُون المصطلح أَحاطوه بدلالة إِجماع نحويّين: البصرة والكوفة[4].

ويُعدّ الإِجماع عند النَّحويّين حُجّة ودليلًا قاطعًا من الأَدلَّة المُعتبرة في النَّحو ويأتي سيبويه في مُقدِّمة من استعمله، فكتابه مليء بعبارات تدلّ على اعتباره هذا

---

(1) المصدر نفسه : ٢ / 146 .
(2) المصدر نفسه: ٢ / ٢٢٦ ، وينظر: 2/229-230، 279، 287-288.
(3) التَّعريفات: ١٠.
(4) ينظر: الاقتراح: 73.

الأَصل بمعناه إجماع العرب، منها: "سمعنا ذلك من فصحاء العرب"[1]، "سمعنا العرب يقولون"[2]، و"سمعنا أَكثر العرب يقولون"[3]، "ولا نعلم أَحدًا يوثَق بِعِلْمِهِ قال خلاف ذلك"[4]، "وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب. ولا أَعلمه إلَّا قول الخليل"[5]، "ولم نسمع عربيًّا يقوله"[6] ...وغيرها.

أَمّا المُبرّد فقد صرّح به باعتباره أَصلًا وحُجّه بقوله: "واجماعهم حُجَّة على من خَالفه مِنْهُم"[7]، لكنَّ أَوَّل من تناوله بالتَّفصيل هو ابن جنّي، الذي عقَد له بابًا مستقلًّا أَسماه:" باب القول على إجماع أَهل العربيَّة متى يكون حُجَّة"[8]، وساق له تعريفًا جاء فيه:" اعلم أَنَّ إجماع أَهل البلدين إنَّما يكون حُجّة إذَا أَعطاك خصمُك يدَه أَلَّا يخالف المنصوص. والمقيسَ على المنصوص، فأَمَّا إنْ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجَّة عليه"[9]. فعنده إنْ لم يخالف السَّماع والقياس فهو حُجَّة.

أمّا ابن أَبي الرَّبيع فهو مِمَّن اعتمدوا هذا الأَصل، ويعدّ الإجماع عنده أَحد الأَدلّة المهمّة التي اعتمد عليها في مناقشة الآراء المختلفة، وعرض المسائل الصَّرفيَّة التي يعالجها، وقد استعملَ (الإجماع) بمعنييه (إجماع العرب) و(إجماع أَهل اللُّغة)، واعتدّ به في الحالتين، إذْ عمدَ إلى تقوية ما يراهُ أَو يذهب إليه بذكر ما أَجمع العرب عليه أَو أَجمع النَّحويّين عليه في ثمانٍ وعشرين مرّة في قضاياه الصَّرفيَّة[10]، وقد صرّح بلفظة الإجماع في موضعين، بقوله: "جميع العرب"[11]، و"العرب لا تجمع"[12]، وعبّرَ عنه في مواضع أُخرى بدلالات مختلفة منها: "وعلى هذا محققو هذه الصِّنعة"[13]، و"وعليه جمهور النَّحويّين"[14]، و"تكلم أَهل اللُّغة في هذا"[15]، و "شاذّ باتّفاق"[16]،

---

(1) الكتاب:3/ 238، 549، 583، و4/ 177.
(2) المصدر نفسه: 3/ 229، 604.
(3) المصدر نفسه: 3/ ٢٣٣.
(4) المصدر نفسه:3/ ٣٦٩.
(5) المصدر نفسه:3/ 303.
(6) المصدر نفسه: 2/ 203.
(7) المقتضب: 2/ ١٧٥.
(8) الخصائص: 189/1.
(9) المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.
(10) ينظر: المُلَخَّص: 1/ 108، 533، وعلى سبيل التَّمثيل لا الحصر؛ ينظر؛ المصدر نفسه: 2/ 19، 51، 57، 58، 68، 69، 75، 86،100،101، 102، 103، 106(2) ، 133، 134، 188، 212، 220، 223، 251، 257، 275، 276، 304، 306.
(11) المصدر نفسه: 2/ 134.
(12) المصدر نفسه: 2 / 106.
(13) المصدر نفسه: 1/ 108.

و"قالت العرب"[1]، و"العرب كلّهم يسكّنون"[2]، و "سكّنه جميع العرب"[3]، و"وعلى هذا أَكثر كلام العرب"[4]، و"أَكثر النَّحويّين"[5]، ومنها تعبيره الذي يقول فيه: "لا خلاف في هذا"[6]، و "لا أَعلم في هذا الشَّرط خلافًا"[7]، و"بلا خلاف"[8]، و"ليس في كلام العرب"[9]، وغير ذلك من العبارات التي تُشير وتؤدّي في النَّهاية إلى مصطلح الإجماع والذي يعني الاتّفاق سواء أَكان بين العرب أَم بين النَّحويّين.

وسأَعرض هنا من المسائل التي اجمع عليها العرب وصنّاع قواعد العربيَّة الواردة في المسائل الصَّرفيَّة في (المُلَخّص) لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ.

_ فمن اعتداده بإجماع العرب قوله في باب (حُكم السَّاكنَيْنِ في كَلمةٍ واحدةٍ وَليسا مِثْلَيْنِ والأَوّل صَحيحٌ، أَو ياءٌ أو واوٌ قَبْلهما فَتحةٌ)؛ إذْ قال: "فَحُكْمُ هذا النَّوعِ تحريكُ الثَّاني...فالمُتبِعون يُحرّكون بالحركةِ المُجاورة للسَّاكنِ الأَوَّل؛ من هَذا مُنذُ، الأَصل سُكونُ الذَّالِ، لكنّه حُرّكَ لضَمّ المِيمِ، وَقالوا: انْطَلْقَ بفتح القَافِ، والأَصل انطَلِق بِكسرِ اللَّامِ، لكِنَّها سُكّنت لأَنَّ طِلْقًا من أَنْطَلَقَ بِمنزلةِ كِتْف، والعَربُ كُلُّهم يُسكِّنونَ كِتْفًا"[10]، وقوله: "اعْلم أَنَّ العربَ لا تَجمَعُ بينَ ياءِ النَّسبِ وتاءِ التَّأنيثِ اللَّاحِقةِ المنسُوب إليهِ، فَتقولُ في طَلحَةَ: طَلْحِيًّا؛ لأَنَّ التَّاء قد جاءتْ دَالّةً على النَّسبِ قالوا: مَهالِبة وأَشاعِرة، فَكرِهُوا أَنْ يَجمَعوا بَينَهما...وقالتِ العرب في أَدْرعاتٍ: أَذْرِعِيًّا، وفي عانات: عانِيّ"[11].

ومثل هذه القواعد العامّة التي ذكرتها سابقًا، مع الإشارة إلى الكثير ونحوه، تدخل في مسألة إجماع أَصحاب اللُّغة، سواء كان إجماعًا على إثبات الشّيء، أَو نفيه.

---

(14) المصدر نفسه: 2/ 86.
(15) المصدر نفسه: 220/2.
(16) المصدر نفسه:2/ 276.
(1) المُلَخَّص: 2/ 106.
(2) المصدر نفسه: 57/2.
(3) المصدر نفسه: 2/ 58.
(4) المصدر نفسه: 2/ 68، 69، 188، 212.
(5) المصدر نفسه: 2/ 75.
(6) المصدر نفسه : 1/ 533.
(7) المصدر نفسه: 2/ 304.
(8) المصدر نفسه: 2/ 215.
(9) المصدر نفسه: 2/ 257.
(10) المصدر نفسه: 57/2.
(11) المُلَخَّص: 2/ 106، وينظر: 212/2، 257، 306، 323.

أَمَّا اعتماده على إجماع علماء الصِّنعة فلا يقلّ أَهمّيّة عن اعتماده على إجماع اللُّغويّين، ويتجلّى ذلك في إشارته إلى النَّحويّون، أَو جميعهم، أَو اتِّفاق كُلّ النَّحويّين، أَو أَكثر النَّحويّين، أَو جمهورهم.

ومن الأَمثلة العامّة التي تشمل جميع علماء الصِّنعة وتؤكّد اعتماده عليهم، من ذلك كلامه عن الأَسماء الخمسة المعتلّة المضافة" :وهي أَخوكَ، وأَبُوكَ، وحمُوكَ، وفوكَ، وذو مالٍ. وبعضُ العربِ يُجرى هَنَاك مجراهُنّ، حكاهُ سيبويهِ، فهيَ على هذا سِتّةٌ، تكونُ في الرَّفعِ بالواوِ وفي النَّصبِ بالأَلفِ، وفي الخَفْضِ بالياءِ، وهي مِمَّا أُتْبَعَ فيها ما قبلُ الآخِرِ والآخَرَ، فالأَصل: أَخَوُكَ فاتبعت الخاء الواو فقيل: أَخُوُكَ ثُمَّ استُثْقِلتِ الضَّمّةُ على الواوِ فحذفتْ فقيلَ: أَخُوْكَ. وفي النَّصب أَخْوَكَ تحرّكتِ الواوُ وقبلها فتحة فانقلبتْ أَلفًا، وفي الخفض أَخَوِك فاتبعت الخاء الواو فصارت أَخِوِك فاستثقلوا الكسرة على الكسرة والواو...فبقيت الواو ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبتْ ياءً، ونظيرُ هذا في الإتباعِ امروءٌ وابنُمٌ...وعلى هذا مُحَقِّقُو هذه الصِّنعَةِ"[1]، ومن ذلك قوله في الهمزتين إِذَا اجتمعتا وكانت الهمزة مُتحرّكة بالفتح: "فإِنْ كانت مُتحرِّكةً بالفتح فإِنْ كان قَبْلَها ضَمّةٌ فأَبدِلْها واوًا، وإِنْ كانَ قبْلَها كَسرةٌ فأبدِلْها ياءً، فإِنْ كان قبْلَها فتحةٌ فالمازنيّ يُبدِلُها ياءً، والأَخفشُ يُبدِلها واوًا، وإليه ذهبَ ابن جنّي وعلى مَذْهَب المازنيّ أَكثرُ النَّحويّين"[2]، وقوله في النَّسب إلى ما آخِرُه أَلِفٌ: "هذا الفصلُ يَنقسم أَربعة أَقسام: أَحَدُها: أَنْ تكونَ الأَلفُ ثَالثةً نحو: رَجا ورَحَى، فهذا النَّوعُ تُقلَبُ أَلِفهُ واواً كانتِ الأَلفُ مُنقلبةً عن ياء أَو عن واو، تقول: رَجَوِيًّا ورَحَوِيًّا، وفي هُدًى هَدَوِيًّا، من هَدَيْتُ. الثَّاني: أَنْ تكونَ الكلمةُ على أَكثر مِن أَربعةِ أَحْرُفٍ، نَحو: جَحْجَبى وَهو حيّ من الأَنصار، وحَبَرْكَى وهو الطَّويلِ الظّهرِ القَصيرُ الرِّجلينِ؛ فهذا النّوعُ تُحذفُ أَلفُهُ كانت للتّأنيثِ أَو للإِلحاقِ أَو مُنقلِبةً عن أَصْلٍ؛ فتقولُ: جَحْجَبِيًّا وَحبَرْكِيًّا، ومُشتَرِيًّا في مُشتَرى، وقَبعثَرِيّ وَمُثَنّيّ في مُثَنًّى، وخالف يُونس في مُثَنّى، والصَّحيحُ الحذفُ وعليه جُمْهُور النَّحوِيّين؛ ولأَنَّ الأَلفَ خامسةٌ؛ لأَنَّ الحرف المشدّدَ حَرفانِ"[3].

يتّضح من خلال ما سبق أَنَّ الإِجماع يُعدُّ أَحد الأُصول المهمّة في اللُّغة العربيَّة التي اعتمد عليها ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسيّ ويؤكّد اعتماده عليه بمعنييه واستناده إليه في تقرير أَحكامه، وتقوية مذاهبه، وانتصاره للآراء التي يعتقد صوابها، سواء كانت له، أَو لغيره من النَّحويّين.

---

(1) المصدر نفسه: 1/ 108.

(2) المَلَخَّص:2/ 74-75.

(3) المصدر نفسه:2/ 86، وينظر: 2/101-102، 103، 133-134، 220.

الفصل الثّالث

الجهد الصَّرفيّ عند ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ

المبحث الأَوّل: الميزان الصَّرفيّ.
المبحث الثّاني: تصريف الأَسماء.
المبحث الثّالث: تصريف الأَفعال.
المبحث الرّابع: المصادر.
المبحث الخامس: التَّصغير.
المبحث السَّادس: النَّسب.
المبحث السَّابع: الإِعلال.

المبحث الأَوَّل
الميزان الصَّرفيّ

هو المقياس الذي يحتكم إليه الصَّرفِيّون في دراستهم للكلمات، والغرض منه في الكلمة "معرفة حروفها الأُصول، وما زيدَ من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات حروفها بالحركة والسُّكون، ونحو ذلك"[1]، وقال عنه الرَّضيّ الأَستراباذيّ (ت 686هـ): "إنَّه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظًا متصفًا بالصِفةِ التي يقال لها الوزن، واستعمل ذلك اللَّفظ في معرفة أَوزان جميع الكلمات، فقِيلَ: ضَرَبَ على وزن (فَعَلَ)، وكذا نَصَرَ وخَرَجَ، أَي هو على صِفَة يتّصِفُ بها"[2]، وقد

---

(1) المناهل الصَّافية: 33/1.
(2) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذيّ: 12/1.

وضعَ الصَّرفيُّون الميزان على الغالب من كلمات اللُّغة على ثلاثة أَحرف؛ لأَنَّ غالبية الكلمات ثُلاثيَّة الأُصول، فاختاروا لذلك مادّة ثُلاثيُّة الجذور تُوزن بها جميع الكلمات وهي (الفاء والعين واللَّام) كمقياس للكلمات، فيكون وزن اللَّفظة بمقابلتها بالأُصول إذَا كان للكلمة الموزونة أُصول ثلاثة، فإنْ أُصولها تُقارن بأَسمائها في الميزان، مع حركاتها وسكناتها، لأَنَّها تُوزن بحسب أَصلها نحو حَرَصَ ووزنه (فَعَلَ)، و(مَلُحَ) ووزنه (فَعُلَ)، و(إبِل) ووزنه (فِعِل)، ...وغيرها، أَمَّا إنْ زادت على ثلاثة أَحرف وكانت الكلمة رُباعيَّة أَو خُماسيّة، وحروف الزِّيادة حاصلة من أَصل وضع الكلمة، ففي هذه الحالة كرّرنا الحرف الأَخير من حروف الميزان (فعلل) بحسب الزِّيادة فيقال في وزن (دَحْرَجَ) الرُّباعيّ (فَعْلَلَ)، وفي وزن الكلمة الخُماسيَّة نحو: (جَحْمَرِش) هو (فَعْلَلِل)، ... وغيرها، وإنْ تكرّر حرف من الأُصول كرّر ما يقابله بالميزان نحو في وزن سُلّم (فُعّل) وفي وزن جَلْبَب (فَعْلَل)، وإنْ كانت الكلمة رُباعيَّة أَو خُماسيَّة، والزِّيادة فيها حاصلة من حروف الزِّيادة (سألتمونيها)، ففي هذا النَّوع إمّا أَنْ يكون مُبدلًا من حرف آخر أَو لا، فإنْ كان غير بدل قابلنا الأُصُول بالأُصُول وأَحرف الزِّيادة بنفسها في الميزان نحو: (أَكْرَمَ) وزنها (أَفْعَل)، و(كَاتِبٌ) وزنها (فَاعِلٌ)، وإنْ كان مبدلًا من حرف آخر كتاء الافتعال فإنَّها تُوزن على أَصلها يُنطق بها نظرًا إلى الأَصل، فيقال في وزن اطّهر (أَصلها اطتَهَرَ) افْتَعَلَ، وفي وزن اذْدَكر افْتَعل وفي وزن ازدهار (أَصلها ازْتَهَار) افْتَعَال[1]، أَمَّا في حالة حذف حرف من الكلمة فيحذف ما يقابلها في الميزان، نحو:قُل فوزنه (فُل)؛ لأَنَّه فعل أَمر من قَالَ فحذف الأَلف وهو الحرف الثَّاني وحذف ما يقابله في الميزان وهو العين، وقد يحدث قلب مكانيّ في الميزان إذَا حدث قلب مكانيّ في الكلمة، نحو: (ناء) مقلوب (نأى) فوزنه في هذه الحالة يكون(فَلَعَ)[2].

وتجدر الإشارة إلى وجود خلاف في الكلمات غير الثُّلاثيَّة بين البصريّين والكوفيّين، وقد ذكرَ ذلك أَبو البركات الأَنباريّ بقوله: "ذهبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ كُلّ اسم زادت حروفه على ثلاثة أَحرف ففيه زيادة، فإنْ كان على أَربعة أَحرف، نحو جَعفَر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا فذهب أَبُو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ إلى أَنَّ الزَّائد فيما كان على أَربعة أَحرف الحرف الذي قبل آخره، وذهب أَبُو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء إلى أَنَّ الزّائد فيما كان على أَربعة أَحرف هو الحرف الأَخير، وإنْ كان على خمسة أَحرف، نحو (سَفَرْجَلَ) ففيه زيادة حرفين، وذهب البصريُّون إلى أَنَّ بنات الأَربعة والخمسة ضربان غير بنات الثَّلاثة، وأَنَّهما من نحو جَعْفَر وسَفَرْجَل، لا زائدة فيهما البتة"[3].

---

(1) ينظر: الدَّرس الصَّرفيّ في شرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار:90-91.

(2) ينظر: الصَّرف العربيّ أَحكام ومعان:13-14.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: مسألة 114، 2/٦٥٤.

فاختلف اللُّغويُّون في كثير من الكلمات من حيث الوزن وأَصل الاشتقاق ومن حيث حروف الأَصل وأَحرف الزِّيادة، وقد أَدلى ابن أَبي الرَّبيع في قسم منها، فأَيَّد ورفض وأَنكر واستدلّ، ومن المسائل الخلافيَّة التي كان لابن أَبي الرَّبيع موقف فيها ما

يأتي:

1- أَوْلَـق:

الأَولق: الجنون [1]، قال الأَعشى:

وتُصْبِحُ عن غِبِّ السُّرَى وكأَنَّما أَلَمَّ بِهَا مِنْ طائِفِ الجِنِّ أَوْلَقُ [2] (الطَّويل)

تعدّدت آراء اللّغويّين في وزن (أَوْلَق)، وذهبوا فيه عدّة مذاهب، فذهب البصريُّون إلى أَنَّ وزنه (فَوْعَل) بدليل قول العرب أُلِقَ الرَّجل أَلقًا فَهُوَ مَألُوق يدلّ على أَنَّ الهمزة جزء من أَصل الكلمة؛ إذْ ذهب يونس بن حبيب إلى أَنَّ أَصل (أَوْلَق) هو (أَلَقَ) عندما ردَّ على الكسائيّ لمّا سُئلَ في مجلسه عن أَوْلَق قائلًا: "والظَّاهر عندنا من أَمر أَوْلَق أَنَّه (فوعل) من قولهم: أُلِقَ الرّجُلُ، فَهُوَ مَألُوق"[3]، وهذا هو الرَّأي نفسه الذي ذهب إليه سيبويه بقوله: "فإنَّ أَوْلقًا إنَّما الزِّيادةُ فيه الواو، يدُلُّك على ذلك قد أُلِقَ الرَّجلُ فهو مَألوقٌ، ولو لم يَتبيّن أَمرُ أَولقٍ لكان عندنا أَفْعَلَ؛ لأَنَّ أَفْعَل من هذا الضَّرب أَكثر من فَوْعَل"[4]، وأَكّدَ هذا الرَّأي في موضع آخر من الكتاب، بقوله: "وأَمَّا أَوْلَقٌ فالأَلف من نفس الحرف، يدُلُّك عَلَى ذلك قولهم: أُلِق الرَّجُلُ وإنَّما أَوْلقٌ فَوْعَلٌ، ولولا هذا الثَّبَتُ لحُمل على الأَكثر"[5]، وأَشار في النَّصين إلى زيادة الواو وأَصل الأَلف، واستدلّ على ذلك بما سمعه من كلام العرب.

وقال المازنيّ: "(فأَمَّا أَوْلَقٌ، وأَيْصَرٌ، وإمَّعَةٌ)، فإنَّ الهمزة فيهنّ غير زائدة؛ لأَنَّهم قد قالوا: أُلِقَ فهو مَألوقٌ، فقد تبيّن لك أَنَّ الهمزة من نفس الحرف"[6].

وقال المُبرّد: "فَأَمَّا (أَوْلَق) فَإِنَّ فِيهِ حرفين من حُرُوف الزِّيَادَة: الهمزَة وَالوَاو، فَعِنْدَ

ذَلِـك تحْـتَاج إِلَى اشتـقاق؛ ليُعلم أَيّهمَا الزَّائِدَة؟ نَقول فِيـهِ: أُلِق الرّجل فَـهُوَ مَألُوق، فـقد

وضح لَك أَنَّ الهمزَة أَصل وَالوَاو زَائِدَة"[7].

---

[1] ينظر: العين: (ول ق)، 5/٢١٣.

[2] البيت للأَعشى: ينظر: ديوانه: 120، يصف ناقته، يقول: هي من سرعتها كأَنَّها مجنونة.

[3] الخصائص: 3/ 291.

[4] الكتاب:3 /195.

[5] المصدر نفسه:308/4.

[6] المنصف: 130.

[7] المقتضب:٣١٦/3.

ومِمَّن تابعهم في ذلك ابن دريد(ت 321هـ)[1] وأَبُو القاسم بن سعيد المؤدّب (ت338هـ)[2] وابن جنّي[3] وابن الحاجب (ت646هـ)[4] وابن عصفور(ت 669هـ)[5] وأَبُو حيّان[6]، وغيرهم، وحجّتهم في ذلك ورود (مَألُوق ومُؤلِق ومُؤَولَق) في كلام العرب فضلًا عن (أَلِق) وهذا يدلّ على أَصالة الهمزة لوقوعها في هذه الكلمات، ولأَنّ الواو غير موجودة فيها جميعًا.

وقد وصِفَ هذا المذهب بأَنَّه المذهب الوحيد الذي أَجمع عليه اللُّغويّون، كما نقلَ ابن جنّي؛ إذْ قال: "والوجه فيه ما عليه الكافّة: من كونه فوعلا من (أل ق) وهو قولهم: أُلِقَ الرّجُلُ فهو مَألُوق"[7].

وذهب الكوفيُّون ورائدهم في ذلك الكسائيّ إلى رأي ثانٍ وهو رأي يناقض ما ذهب إليه جمهور اللُّغويّين المذكورين آنفًا، عندما سُئل الكسائيّ في مجلس يُونس عن وزن أَوْلق فأَجاب بأَنَّ وزن (أَوْلَق)، هو(أَفْعَل) بزيادة الهمزة وأَصالة الواو، نقلَ ذلك ابن جنّي قائلًا: "وسئل الكسائيّ في مجلس يونس عن أَوْلَقٍ: ما مثاله من الفعل؟ فقال: أَفْعَل فقال له يُونس: استحييت لك يا شيخ"[8].

ويرى الفرّاء أَنَّ وزن (أَوْلَق) هو (أَفعل) والهمزة الأُولَى زائدة؛ إذْ قال: "ويُقال

فِي الوَلْق من الكذب: هُوَ الأَلْق والإِلْق: وفَعَلتْ مِنهُ: أَلَقْتُ وأَنتُم تألُقُونَهُ"[9].

ومن اللُّغويّين من جوّز الوجهين في وزن (أَوْلَق)، ومنهم أَبُو عليّ الفارسيّ بقوله: "فأَمَّا أَوْلَقٌ فَيَحْتَمِلُ ضَرْبَيْنِ مِنَ الوزنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يكونَ فَوْعَلًا من أُلِقَ فالهمزةُ فاءٌ ولو سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا على هذا الوَصْفِ لانصرفَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ أَفْعَلَ من وَلَقَ يَلِقُ؛ إذَا أَسرعَ"[10].

وأَنكرَ ابن عصفور هذا القول، فهو يرى أَنَّ الهمزة في (الأَوْلَق) أَصليَّة ولا ينبغي عند أَبي عليّ الفارسيّ أَنْ يحتمل ضربين من الوزن؛ إذْ قال: "وزعم الفارسيُّ أَنَّ أَولقًا يحتمل ضربين من الوزن: أَحَدُهما ما قدَّمناه من أَنَّه (فَوعَل) وهمزته أَصل، من: تألَّقَ البَرقُ، والآخر أَنَّه (أَفعَل) وهمزته زائدة، من: وَلَقَ إذَا

---

(1) ينظر: جمهرة اللُّغة: (أول ق) 2/ ١١٧٧.
(2) ينظر: دقائق التَّصريف:355.
(3) ينظر: الخصائص: 9/1، و٢٩١/3.
(4) ينظر: الشَّافية في علم التَّصريف:١٣٥/1.
(5) ينظر: الممتع الكبير في التَّصريف: ١٥٨- ١٥٩.
(6) ينظر: ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: ٢١١/1.
(7) الخصائص:1/ 9.
(8) المصدر نفسه:٢٩١/3.
(9) معاني القرآن للفرّاء: ٢٤٨/2.
(10) التّكملة: ٥٥٤.

أَسرع؛ لأَنَّ الأَولق: الجنون وهي توصف بالسَّرعة، فإنْ قيل: فكيف أَجاز ذلك، مع قولهم: أُلِقَ ومألوقٌ؟ فالجواب أَنَّه يَجعل الهمزة منهما بدلًا من الواو، والأَصل (وُلِقَ) و(مولوقٌ)، ويَجعل هذا من قَبيل البدل اللَّازم، فتكون الواو من (وُلِقَ) لمَّا أُبدلت همزة؛ لانضمامها أُجريت هذه الهمزة مجرى الأَصليَّة، فقالوا: مألوقٌ، فيكون ذلك نظير قولهم: عِيدٌ وأَعيادٌ؛ أَلَا ترى أَنَّ عِيدًا من (عادَ يَعُودُ)، وأَنَّ الأَصل فيه (عِوْدٌ)، فقُلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فقيل: عِيدٌ؟ وكان يَنبغي إذَا جمعنا أَنْ نقول في جمعه (أَعواد) بالواو، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً،...إلَّا أَنَّهم لمّا أَبدلوا الواو ياءً في (عِيد) أَجروا هذه الياء مُجرى الأَصليَّة، إلَّا أَنَّ هذا النَّوع من البدل –أَعني اللَّازم- قليلٌ، وأَصالة الهمزة أَيضًا إذا وقعت أَوَّلًا في مثل هذا قليل، فتكافأ الأَمران عنده، فلذلك أَجاز الوجهين، والصَّحيح أَنَّ الأَولق همزته أَصليَّة، ولا ينبغي أَنْ يُحمل على باب عِيد وأَعواد؛ لأَنَّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأَصل، فتقول: عِيدٌ وأَعوادٌ، ولم يقولوا (وُلِق) ولا (مَولوقٌ)، في موضع من المواضع، فلذلك وَجب حمل أَولقٍ على أَنَّ همزته أَصليَّة. ويجوز أَيضًا في أَولقٍ أَنْ يكون (فَوعَلًا)، عند من يجعله مشتقًّا من (وَلَقَ)، ويكون أَصله (وَوْلَقًا)، فأُبدلت الواو الواحدة همزة، ولزم على قياس كُلّ واوين يجتمعان في أَوَّل الكلمة. إلَّا أَنَّ الأَوْلى عند من يجعله مشتقًّا من (وَلَق)، أَنْ تكون الهمزة زائدة، ويكون وزنه (أَفْعَل)؛ لأَنَّ (أَفْعَل) أَكثرُ من (فَوعَل). وأَيضًا فإنَّ الهمزة ينبغي أَنْ يُوقَفَ فيها مع الظَّاهر، ولا يُدَّعَى أَنَّها مُبدلةٌ من الواو"[1].

وليس لابن عصفور حجَّة في القول بأَنَّ العرب لا تقول: (مَوْلُوق)؛ لأَنَّه "سُمِع فيه: أُلِقَ الرَّجلُ فهو مألُوقٌ، وهذا ثبَتٌ في كون الهمزة أَصلًا، والواو زائدة، ووزنُه إذًا (فَوْعَلٌ) ... قالوا: الوَلَقى و الأَلَقى، للبَكرةِ السَّريعة الدّنيّة، والعَدْوِ. وهذا يدلُّ على أَنَّ الفاء منه تكون مرّة همزة، ومرّة واوًا، على حدّ: أَوْصَدْتُ البابَ وآصدتُه"[2]، أَيْ: أَنَّه وردَ على لغتين.

وكذلك نجد ابن جنّي قد جوّز الوجه الثَّاني في موضوع آخر من كتابه، إذْ قال: "وقد يجوز أَنْ يكون: أَفْعَل من وَلَق يلِقُ إذَا خفَّ وأَسرع؛ قال:

جَاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقْ [3]"[4].

(الرَّجز)

---

[1] الممتع الكبير في التَّصريف: ١٥٩-160.

[2] شرح الملوكي في التَّصريف: 138-139.

[3] البيت للقُلاخ بن حزن النّقري، ينظر: التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللّغة وصحاح العربيّة: 5/١٦٩، ولسان العرب في (زل ق) منسوب للقُلاخ بن حزن النّقريّ:10/ ١٤٥، وفي اللّسان في (ول ق) منسوب للشَّمّاخ: 10/٣٨٤، وتاج العروس: (ول ق)، 26/٤٨٢... وغيرها.

ومِـمَّـن أَجـازَ الـوجهين الـزَّمخشريّ(ت538هـ)[1] والعُكبريّ (ت 616هـ)[2] وابـن يعيش (ت643هـ)[3] وابن مالك(ت672هـ)[4].

أَمَّا موقف ابن أَبي الرَّبيع من المذهبين فقد تابع البصريّين رافضًا غيره من آراء فأَوْلَق عنده على وزن (فَوْعَل)؛ لأَنَّ الهمزة فيه أَصليَّة والواو زائدة، مستدلًّا على ذلك بقول العرب: أَلِقَ، ومَأْلُوق؛ إِذْ قال: "وأَوْلَق فَوْعَلٌ؛ لأَنَّهم قالوا: أَلِقَ، على اللُّزوم وقالوا: هو مَأْلُوق، ولم يُسمَع مَوْلوق"[5].

ومن خلال ما تقدّم يتبيّن أَنَّ المذهبين على درجة واحدة من القبول؛ إِذْ يوجد ما يدعمهما من الاشتقاق والسَّماع، هما (أُلِقَ) و(وُلِقَ)، وقد ذكرَ لها المعجميّون معنيين أَحَدُهما من الأَلَق أَو الإِلْق بمعنى الجنون[6]، والثَّاني من الوَلْق وهو أَخَفُّ الطَّعْنِ أَو الإِسراع بالشَّيء أَو الاستمرار في السَّير والكذب[7].

2- أُمّهات:

لفظة أُمّهات من الأَلفاظ التي اختلفَ فيها علماء اللُّغةِ، فقد ذهب أَهل اللُّغة في هاء (أُمّهات) على مذهبين، إِذْ عدَّ الخليل الهاء أَصليَّة، قال: "والأُمّ هي: الوالدةُ، والجميع: الأُمّهات، ويقال: تأمّم فلَان أُمًّا، أَيْ: اتّخذها لنَفسِهِ أُمًّا.. وتفسير الأُمّ في كلّ معانيها: أُمّة، لأَنَّ تأسِيسَهُ من حرفين صحيحين، والهاء فيه أَصليَّة، ولكنَّ العرب حذفت تلك الهاء إِذَا أَمنوا اللّبس"[8].

وذهب المُبرّد إلى أَنَّ الهاء زائدة وزيدت ليُفرّق بين ما يعقل وما لا يعقل: "فَأَمَّا (أُمَّهَات) فالهاء زَائِدَة؛ لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد تزاد لبَيَان الحَرَكَة في غير هَذَا الموضع فزيدت وَلَو قلت: أُمّات لَكَانَ هَذَا على الأَصْل، وَلَكِن أَكثر مَا يسْتَعْمل (أُمَّهَات) في الإِنْس، و(أُمّات) في البَهَائِم فَكَأَنَّهَا زيدت للفرق، وَلَو وضع كُلّ وَاحِدَة في مَوضِع الأُخْرَى لجَاز وَلَكِن الوَجْه مَا ذكرت لَك وَالآخر إِنَّمَا يجوز في شعر ترده إِلَى الأَصْل

فَتَقول: كُلّ وَاحِدَة مِنْهُمَا أُمّ فَـمَا جَـازَ من زِيَادَة فـي هَذَا أَو حمل على الأَصْل فَهُوَ فـي

---

(4) الخصائص: 291/3.
(1) ينظر: المفصل في علم العربيَّة: 374.
(2) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب: 2/ ٢٣٤.
(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5/ ٣١٩.
(4) ينظر: شرح الكافية الشَّافية:4/٢٠٤٩.
(5) المُلَخَّص:251/2.
(6) ينظر: لسان العرب: (ول ق)، 7/10.
(7) ينظر: المصدر نفسه: (ول ق)، ٣٨٣/10- 384.
(8) العين: (أُم هـ):8/ ٤٣٣.

الآخر جَائِز"[1].

وتابعه في زيادتها كثير من اللُّغويّين، ومنهم أَبُو عليّ الفارسيّ؛ إِذْ قال في باب

زيادة الهمزة: "والهاءُ تُزَادُ...وقد زِيْدَتْ في أَهْرَاقَ وفي أُمَّهاتٍ"[2]، وكذلك ابن جنّي[3] والزّمخشريّ[4] والعُكبريّ[5] وابن يعيش[6] وابن عصفور[7] وغيرهم ذهبوا إلى أَنَّ الهاء زائدة وأَنَّها على وزن (فُعْلَهات)؛ لأَنَّها عندهم بمعنى الأُمّ واحدها (أُمَّهة) بدليل قول قُصيّ بن كلاب بن مرّة:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والياسُ أَبِي[8] (الرّجز)

أَيْ: أُمّي، والهاء زائدة، وزيدت الهاء، لتَكون فرقًا بين ما يعقل وما لا يعقل[9]، ومِمّا يدلّ أَيضًا على زيادة الهاء في (أُمَّهَة)، رواية ثعلب (ت291هـ) (أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمومة) بغير هاء، فالهمزة فاء الفعل، والميم الأُولَى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، فـ (أُمّ) بمنزلة (دُرّ) و(حَبّ) و(جُلّ) مِمّا جاء على (فُعْلٍ) وعينه ولامه من موضع واحدوقولهم في المصدر -الذي هو الأَصل- أمُومة يُقَوِّي زيادة الهاء في أُمَّهة وأَنَّ

وزنها فُعْلَهة[10].

أَمَّا أَبُو بكر بن السَّرّاج (ت 316هـ) فقد جوّز أَنْ تكون الهاء فيها زائدة كما قال اللُّغويُّون بما لديهم من أَدلّة؛ إِذْ قال: "فأَمَّا (أُمهاتٌ) فوزنُها (فُعْلَهاتٌ) يدلُّكَ عَلَى ذلكَ أَنَّهم يقولونَ: أُمٌّ وأُمهاتٌ، فيجيئون في الجمع بمَا لم يكنْ في الواحدِ"[11]، وأَجازَ أَيضًا أَنْ تكون أَصليَّة، وأَنْ يكون وزن أُمَّهة (فُعَّلة) وهي ملحقة بـ (جُخدَب) بناءً على ما رواه الأَخفش على جهة الشّذوذ، قال: "وقد حكى الأَخفشُ علَى جهةِ

---

(1) المقتضب:3/ ١٦٩.
(2) التَّكملة: ٥٦٩.
(3) سرّ صناعة الإعراب: 1/ 563-564.
(4) ينظر: المفصل في علم العربيَّة : 377.
(5) ينظر: اللُّباب في علل بناء الإعراب: 275/2.
(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٣/5.
(7) ينظر: الممتع في علم التَّصريف: 148.
(8) البيت منسوب لقُصيّ بن كلاب بن مرّة وهو الجدّ الرّابع للنبيّ(صلّى الله عليه وآله وسلّم) وصدره: معتزم الصَّولة عالي النَّسب، ينظر: معجم ديوان العرب: 4/ ١٧٥، وتهذيب اللّغة: (أم هـ): ٢٥١/6، وسرّ صناعة الإعراب: 2/ ٢١٦، وشرح المفصل لابن يعيش:5/ ٣٤٢... وغيرها.
(9) ينظر: معجم ديوان العرب: 4/ ١٧٥، وتهذيب اللّغة:(أم هـ):٢٥١/6، و إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 17، وسرّ صناعة الإعراب: 2/ ٢١٦،
(10) ينظر: الفصيح: ٢٨٢، وسرّ صناعة الإعراب: ٢١٦/2.
(11) الأُصُول في النّحو: ٣٣٦/3.

الشّذوذِ أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: (أُمَّهَةٌ) فإنْ كانَ هذَا صحيحًا فإنَّهُ جعلَها فُعَّلَة وأَلحقَها بِجُخْدَبٍ ومَنْ لم يعترف بِجُخْدَبٍ ولَم يثبتْ عندَهُ أَنَّ في كلامِ العربِ (فُعْلَلا) وَجَبَ عليهِ أَنْ يقولَ (أُمَّهَةٌ) (فُعْلَهَةٌ) فُعْلَهَةٌ كما قال: إنَّ جُنْدَبًا فُنْعَلٌ ولَم يَقلْ فُعْلُلٌ"[1]، وذهب ابن درستويه إلى أَنَّ الهاء فيها أَصليَّة، منكرًا القول بزيادة الهاء فيها، فقال:" فأَمَّا الأُمومةُ في مصدر الأُمّ، فمخالفة للقياس، شاذّة عن نظائرها؛ لأَنَّ الأُمّ تقديرها: أُمَّهَة، على وزن: فُعَّلة، بتشديد العين، ولكنْ قد حُذفت منها الهاء الأَصليَّة، التي هي لام الفعل منها، والدَّليل على ذلك: أَنَّ جمعَها أُمَّهَات كما قال الله عزّ وجلّ:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[النساء:23]، وقال تعالى:﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾[النساء:23]، فكان يجب أَنْ تُرَدّ الهاءُ المحذوفة منها في مصدرها، كما تُرَدّ في جمعها فيقال في الفُعُولة منها: أُمُوهَة. فأَمَّا الأُمُومةُ فإنَّما هو شاذّ، أَخرج على لفظ الأَمر، وليست الميم الثَّانية منها بلام الفعل، وإنَّما اللَّام منها الهاء المحذوفة، والميمانِ عينُ الفعل قد كُرّرت"[2].

ونفى ابن عصفور مذهب الخليل وابن السّرّاج وابن درستويه بالقول: "والصَّحيح

أَنَّها زائدةٌ؛ لأَنَّ الأُمُومة حكاها أَئمّة اللُّغة، وأَمَّا (تأمَّهتُ) فانفرد بها صاحب العين،

وكثيرًا ما يأتي في كتاب العَين ما لا يَنبغي أَنْ يُؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله"[3].

وذكرَ ابن جنّي أَنَّ المُبرّد لم يجعل الهاء من حروف الزِّيادة؛ إذْ قال: "وأَخرج أَبُو العبّاس الهاء من حروف الزّيادة، وقال: إنَّما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتَّأنيث"[4]، وأَكّدَ ذلك في موضع آخر من كتابه، بقوله: "أَمَّا أَبُو العبّاس فكان يخرج الهاءَ من حروف الزِّيادة، ويذهب إلى أَنَّها إنَّما تلحق للوقف في نحو: (اخْشَهْ) و(ارْمِهْ) و(هُنَّهْ) و(لكنَّهْ) وتأتي بعد تمام الكلمة. وهذا مخالفة منه للجماعة، وغير مرضٍ عندنا، وذلك أَنَّ الدَّلالة قد قامت على صحّة زيادة الهاء في غير ما ذكره أَبُو العبّاس، فمِمّا زيدت فيه الهاء قولهم:(أُمَّهات) وزنه(فُعْلَهات) والهاء زائدة لأَنَّه بمعنى الأُمّ، والواحدة (أُمَّهة)"[5]، والحقُّ أَنَّ المُبرّد لم يقل بذلك، وأَبُو الفتح نسب هذا القول لأَبي العبّاس سهوًا فلمّا نقلتُ رأي أَبي العبّاس في كتابه

---

(1) المصدر نفسه:3/٣٣٦، وينظر: سرّ صناعة الإعراب: 2/٢١٦، والتّفسير البسيط: 6/٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: 5/٣٤٢.

(2) تصحيح الفصيح: 201-202.

(3) الممتع الكبير في التَّصريف: 149.

(4) سرّ صناعة الإعراب:1/٧٦.

(5) المصدر نفسه:2/٢١٥.

(المقتضب) وجدته لم يخرج الهاء من حروف الزِّيادة؛ إذْ قالَ: "فالهاء زَائِدَة؛ لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد تزاد لبَيَان الحَرَكَة في غير هَذَا الموضع فزيدت"[1]، وأَنَّه جعلَ بابًا للزَّوائد بيّن فيه مواطن زيادة الهاء[2] وتابع أَبا الفتح في هـذا الـقول كثيرون من العلماء، منــهم ابن سيده (ت458هـ)[3] وابـن عصفور[4] وغيرهم[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فذهب مذهب الجمهور فـي جعل الهاء من حروف الزِّيادة حيث عقد بابًا أَطلق عليه (باب زيادة الهاء) بيّنَ فيه مواطن زيادتها وقال: "...وزِيدت في أُمّهاتٍ ليُفَرَّقَ بين مَن يَعْقِل وما لا يَعْقِل؛ فقيل في البهائم: أُمَّات..."[6].

والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور في زيادة الهاء في (أُمّهات)، لأَنَّ مفردها أُمّ على وزن (فُعْل)، كقولهم: حُبّ و دُرّ، قالوا في معناها: أُمَّات من دون هاء، فالهمزة فاء الكلمة، والميم الأُولَى عينها، والميم الثَّانية لامها، وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ المصدر من دون هاء، كقولهم: أُمّ بيَّنة الأُمومة، والتَّرجيح عندنا من جهة النَّقل والقياس: "أَمَّا النَّقلُ، فإنَّ الأُمُومةَ حكاها ثعلب، وحَسْبُك به ثقةً؛ وأَمَّا أُمَّهَةٌ و تأمَّهتُ إنَّما حكاهما صاحبُ كتاب العين، لا غيرُ، وفي كتاب العين من الاضطراب والتَّصريف الفاسد ما لا يُدْفَع عنه. وأَمَّا القياسُ، فإنَّ اعتقاد زيادة الهاء أَسهلُ من اعتقاد حذفها من أُمّات؛ لأَنَّ ما زيد في الكلام أَضعافُ ما حُذِفَ منه، والعملُ على الأَكثر لا على الأَقلّ"[7].

3- دُلَامِصُ:

هو الأَملس البرّاق[8]، دارَ خلافٌ بين علماء اللُّغة حول أَصالة الميم أَو زيادتها في لفظةِ دُلَامِصُ، وكانَ لكُلّ منهم رأيه ومذهبه الذي دافعَ عنه واحتجَّ له، فذهب الخليل إلى أَنَّ وزن (دُلَامِصُ) (فُعَامِل)، فالميم زائدة عنده، كما وردَ في العين مع أَبنِيَةِ الرُّباعيّ ذاكرًا الميم في البِنية، مع تقديمها وتأخيرها؛ إذْ قال: "دلمص، دملص: الدُّلامِصُ: البَرّاق، وذَهَبٌ دُلامِصٌ ودُلَمِصٌ ودُمالِصٌ ودُمَلِصٌ، أَيْ بَرّاقٌ

---

(1) المقتضب:3/١٦٩.
(2) المصدر نفسه:3/١٦٩.
(3) ينظر: المحكم والمحيط الأَعظم:9/٨٦.
(4) ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ١٤٨.
(5) ينظر: لسان العرب: (ز ي د)، 3/200، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك:3/١٥٤٦، والمساعد على تسهيل الفوائد:4/51، والمبدع في التّصريف:122، وشرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك:4/70، وشرح التَّصريح على التَّوضيح:2/٦٧٧.
(6) المُلَخَّص:2/269.
(7) شرح المفصل لابن يعيش: 5/ ٣٤٣.
(8) ينظر: لسان العرب: (دل ص):7/37.

يبرُق بُرُوقاً شديداً"[1]، وقد وضّح أَبُو عثمان المازنيّ رأي الخليل، بقوله: "وزَعمَ الخليلُ أَنَّ (دُلَامِصًا) الميم فيه زائدةٌ، وهو (فُعَامِل)، والدَّليل على ذلك قولهم: (دِلَاصٌ، ودَلِيصٌ) في معنى(دُلامِص)"[2]، وتابعَ سيبويه أُستاذه؛ إذْ قال في باب بنات الثَّلاثة من غير الفعل: "...ويكون على فعاملٍ وهو قليل، قالوا: الدُّلَامِص"[3]، وأَكَّدَ رأيه هذا في موقع آخر من الكتاب،بقوله: "فأَمَّا (الميم) فإذَا جاءت ليست في أَوَّل الكلام فإنَّها لا تزاد إلَّا بثبت لقلَّتها،وهي غير أَولى زائدةً،وأَمَّا ما هي ثبتٌ فيه فدُلَامِصٌ، لأَنَّه من التَّدليص"[4]،

وقال أَيضًا: "وَقالوا: دِرْعٌ دِلاصٌ وأَدْرُعٌ دِلاصٌ، كأَنَّه كجَوَادٍ وجِيادٍ وقالوا: دُلُصٌ كقولهم: هُجُنٌ"[5]، ومِمّن تابعهم أَيضًا المُبرّد[6] وأَبُو عليّ الفارسيّ[7] وابن جنّي[8] وابن عصفور[9].

وخالف أَبُو الحسن الأَخفش وأَبُو عثمان المازنيّ الخليل وسيبويه؛ إذْ قالا إنَّ الميم أَصليَّة وليست بزائدة ووزنها (فُعَالِل)، فدُلامِص ليس فيها حشو، ومعناها كمعنى الدَّليص، وليس بمشتقٍّ منه، وقد عدّوها من باب سَبِط وسَبَطر، ودليلهم على ذلك ندرة وقوع الميم زائدة حشوًا، وإذا جاءت ليست في الأَوّل تكون زيادتها طرفًا[10].

ورأى ابن جنّي أَنَّ كلا القولين مذهب، ولم يكتفِ باتّباع مذهب الخليل، وإنَّما انتصرَ له و ردَّ رأيَ الأَخفش، فرجّح مذهب الخليل لسببين: الأَوّل: إسقاط الميم عند الاشتقاق، قال: "مذهبُ الخليل في هذا أَكْشفُ وأَوْجَهُ من مذهب أَبي عثمان، وذلك أَنَّه لمّا رأى (دُلامِصًا) بمعنى (دَليصٍ)"[11]، الثَّاني: وجدوا: "الميم قد زيدت غيرَ أَوّل في زُرقُمٍ، وسُتْهُمٍ، وبابهما- ذَهَب إلى زيادة الميم في دُلامص، فهذا قول واضح كما تراه، والذي ذهب إليه أبو عُثمان أَغْمَضُ من هذا"[12]، وقد بيّن سبب رأي المازنيّ في أَنَّ الميم أَصليَّة، إذْ قالَ: "وذلك أَنَّه لمَّا لمْ يـرَ الميم قد كُثرَت

---

(1) العين:(دل م ص) 7/ ١٧٨.
(2) المنصف:161.
(3) الكتاب: 4/ ٢٧٤.
(4) المصدر نفسه: 4/ ٣٢٥.
(5) المصدر نفسه:3/٦٣٩.
(6) ينظر: المقتضب:1/٥٩.
(7) ينظر: التَّكملة: ٥٦٣.
(8) ينظر: الخصائص:53/2، والمنصف: 161-162.
(9) ينظر: الممتع الكبير في التَّصريف: 161.
(10) ينظر: المنصف: 161، الممتع الكبير في التَّصريف: 164-165، وارتشاف الضَّرب: 1/ ١٩٧.
(11) المنصف: 161.
(12) المنصف: 161.

زيادُتها غيرَ أَوّلٍ ووجدَ في كلامهِم أَلفاظا ثُلاثيَّةً بمعنى أَلفاظٍ رباعيَّةٍ، وليسَ بين هذه وهذه إلَّا زيادةُ الحرفِ الذي كمَّل أَربعة، حَمل دُلامصًا عليه هَرَبًا من القضاء بزيادة الميمِ غيرَ أَوّل، أَلَا ترى أَنَّ (لأّلاّ) ثلاثيّ، ولُؤلُؤًا رُباعيّ والمعنى واحدٌ، واللّفظُ قريبٌ بعضُه من بعض. وكذلك (سَبِطٌ)، وسِبَطْرٌ)"[1]، وعدّ ابن جنّي أَنَّ " قول الخليل أَقيَسُ وأَجْرَى على الأُصُول"[2].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فذهب مذهب الخليل وسيبويه في زيادة الميم حشوًا في دُلَامِص قياسًا على زيادة الهمزة في جرائض؛ لقولهم: جراوض؛ إذْ قال: "وتزاد الميمُ أَوَّلًا ...، وتُزاد رابعةً طَرَفًا؛ قالوا: زُرْقُمٌ وسُتْهُمٌ وغَيْرَ طَرَفٍ قالوا؟ دُلامِصٌ، كما قالوا جُرَائِض"[3].

والجدير بالذّكرِ أَنَّ سبب الخلاف الذي نشبَ بين الفريقين يعود إلى اختلاف أَصل الكلمة، فمنهم من يراها ثلاثيّة، فالميم حرف زائد، ومنهم من يراها رباعيَّة والميم أَصليَّة.

والرَّاجحُ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه بزيادة الميم في دُلَامِص "لأَنَّه مأخوذٌ من الدِّلاص وَهُوَ البرّاق ويُقال دَلْمَص بغيرِ أَلف ودَمْلص بِتَقْدِيم المِيم على الأَلفِ وحذفِها والتَّقديمُ والتَّأخيرُ دليلٌ على زيادَتِها لأنَّ الأَصلَ لَا يُتلاعبُ بِهِ"[4].

4- سنبته:

السَّنبة: الدَّهرُ[5] اختلفَ أَهل العلم في أَصل كلمة (سَنْبَتَة) ووزنها، فمعظم اللّغويّين يرى أَنَّ (سَنْبَتَة) هي من (السَّنْب)، أَيْ: الدّهر، ووزنها (فَعْلَتَة) بزيادة التّاء وأصالة النُّون، قال سيبويه في باب علم حروف الزَّوائد: "وأَمَّا التَّاء فتؤنَّث بها الجماعةُ نحو: مُنْطَلِقات، وتؤنَّث بها الواحدة نحو: هذه طَلْحَةٌ ورَحْمَةٌ وبِنْتٌ وأُخْتٌ، وتلحق رابعةً نحو: سَنْبَتةٍ..."[6]، وقال في موضع آخر من الكتاب: "وتلحق (رابعة) فيكون على (فَعْلَتَةٍ)؛ قالوا: سَنْبَتة، وهو اسم"[7]، ومِمّن تابعه

(1) المصدر نفسه: 161.
(2) المصدر نفسه: 161.
(3) المُلَخَّص: 2/254-255.
(4) اللُّباب في علل البناء والإعراب: 2/ ٢٥٣.
(5) العين:(س ن ب): 7/ ٢٧١.
(6) الكتاب: 4/236-237.
(7) المصدر نفسه: 4/ ٢٧٢.

في ذلك معظم اللُّغويّين منهم ابن السَّرّاج[1] وأَبُو عليّ الفارسيّ[2]، وابن جنّي[3] وابن فارس (ت 395هـ) وغيرهم[4].

ويقول ابن السِّكّيت: "وأَقمتُ عندَه بُرْهة من الدَّهرِ، وهَبَّة وسَبْتةً وسَبّة. قالَ لنا أَبُو الحسنِ: وجدتُ في كتابي (سَبْتَةً)، فلم أُنكرْهُ أَنْ يكونَ قِطعة من السَّبتِ. وفي كتاب سيبويهِ: (سَنْبَةٌ منَ الدَّهرِ وسَنْبَتَةٌ)"[5].

أَمَّا ابن مالك (ت 672هـ) فذهب إلى أَنَّ (سَنْبَتَةَ) على(فَنْعَلَة) بزيادة النُّون وأَصالة التَّاء، وأَيضًا لم يستبعد أَنْ تكون (سَنْبَتَة) على (فَعْلَتَة) بزيادة التَّاء وأَصالة النُّون؛ إذْ قال: "وتاء (سَنْبَتَةَ) زائدة لسقوطها في (سَنْبةٍ) -وكلاهما بمعنى المدَّة من الدَّهر- ويمكن أَنْ يقال: بل التَّاء أَصل والنُون زائدة؛ لقولهم: في المدّة سبت، ويُرجّح هذا بكون (فَعْلَتَة) لا نظير له، و(فَنْعَلَة) معلومة النَّظير نحو: حَنْظَلَة، فنونها زائدة بقولهم: حَظِلَ البعير إذا مرض من أَكل الحنظل"[6].

أَمَّا الرَّضيّ الإستراباذيّ فحكم بأَصالة التَّاء، وجعل النُّون زائدة فـ (سَنْبَتَة) عنده مشتقّة من (السَّبْت) ووزنها (فَنْعَلَة)، قال: "سَنْبَتَة- وهي حين من الدَّهر- يقال: مضى سَنْبٌ من الدَّهر وسنبة وسنبتة ولا منع من الحكم بزيادة نون سنبتة لأَنَّ السَّبْت أَيضًا هو الحين من الدَّهر"[7].

وقد ردَّ السَّاكنانيّ(ت بعد 734هـ) التّوجيه القائل بأَصالة التَّاء وزيادة النُّون، قائلًا: "...فإنْ قلت: فيه نظر؛ لاحتمال أَصالة التَّاء، وزيادة النُّون؛ لإمكان اشتقاقه من السَّبتِ فعلى هذا كان وزنه (فَنْعَلَة) كَعَنْسَلَةٍ. قلت: إنَّه من قبيل الأَعْلام، ولا يُشتَق منها شيء إذْ من شروط الاشتقاق إشاعةُ المعنى، وهو ظاهر"[8]، ويبدو من خلال ما سبق لا وجه لما ذهب إليه السّاكنانيّ؛ فقد جُمع بين (السَّنبة والسَّبْت)؛ لأَنَّ معناهما متقارب وهو حين من الدّهر.

أَمَّا ابن الرَّبيع فمتابع لسيبويه في الحكم بزيادة التّاء في (سَنْبَتَة)، إذْ قال:

"...سَنْبَتَ من قولك: سَنْبَتَةٌ؛ يقال: سَنْبَتَة وسَنبَتَة لقِطْعةٍ من الدَّهر؛ فالتَّاء زائدة لِسقُوطها، ولا يكونُ ما قبل هذه التّاء التي تُبدل هاءً إلّا مفتوحًا أَو أَلفًا؛ لأَنَّ الألِفَ

---

(1) ينظر: الأُصُول في النَّحو: 3/ 354، ٢٠٧.
(2) ينظر: التَّكملة: ٥٦٧، وينظر: التَّعليقة على كتاب سيبويه: 3/ ١٨٦.
(3) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: 1/ ١٦٩، ١٨١.
(4) ينظر: الصَّاحبيّ في فقه اللُّغة العربيَّة: 144، وينظر: شرح التَّصريف للثَّمانينيّ: ٢٥٨، وينظر: أَبنية الأَسماء والأَفعال والمصادر: ٢٤٩.
(5) الألفاظ: ٣٦٥.
(6) إيجاز التَّعريف في علم التَّصريف: ١٠٢.
(7) شرح الشَّافية للرّضيّ:2/ ٣٤٠.
(8) الكافية في شرح الشَّافية للسَّاكنانيّ:602.

مِن الفتح، نحو: شجرةٌ أرَطاة"[1]، وقال أيضًا في باب زيادة التّاء مستدلًّا على زيادة التّاء في سَنْبَتَة؛ لقول العرب سَنْبَة: "...وتُزاد رابعةً: سَنْبَتَة؛ لأنَّهم قالوا: سَنْبَةٌ. وتزاد خامسةً: مَلَكُوتٌ ورَغَبُوتٌ وجَبَرُوت؛ التّاء زائدة للاشتقاق، وكذلك التَّربوت لأَنَّهم قالوا: مُدْرَبًا للذلول؛ والدَّال بدلٌ مِن تاء، كما قالوا: دَوْلَجًا في تَوْلج"[2].

والرَّاجح ما ذهب إليه الجمهور بقولهم النُّون أَصليَّة والتَّاء زائدة؛ لقول الشَّاعر:

إذَا سَنبةٌ خلّفتها بعد سنبة تَقَحَّمْت أخرى فِعْلَ من لم يُخَلَّدِ [3] (الطَّويل)

ولقولهم: مضى سنب من الدَّهر، وسنبتة فالتَّاء الأُولَى منه زائدة؛ لقولهم في معناه: (سَنبٌ) و(سَنبَةٌ)، كـ (تَمرٌ) و(تَمرَةٌ)، فسقوطُ التّاء دليلٌ على زيادتها[4].

5- منجنيق:

وهي آلة تُرمى بها الحجارة الثَّقيلة ونحوها عن بعد على الأَسوار فتهدمها[5]،

واختلف علماء العربيَّة في وزن كلمة (منجنيق) وحروف الزِّيادة فيها وأَصلها ومنهم من عدّها ليست من محض العربيَّة، فذكرَ الخليل: "والمنجنيق ليس من مَحْض العربيَّة، ويقال: إنَّها بوزن فَنْعليل، الميم فيها، من قولك: منَجقت منَجنيقًا، وقال بعضُهم: هي على وزن مَنْفَعيل، الميم والنُّون زائدتان من قولك: جنّقت"[6].

أَمَّا سيبويه فذهب إلى أَنَّ الميم في هذه الكلمة أَصل، والنُّون الأُولَى زائدة وأَنَّ وزن الكلمة (فَنْعَليل)، بقوله: "وأَمَّا مَنْجَنيقٌ فالميم منه من نفس الحرف؛ لأَنَّك إنْ جعلت النُّون فيه من نفس الحرف فالزِّيادة لا تلحق بنات الأَربعة أَوّلًا إلَّا الأَسماءَ من أَفعالها نحو مُدَحْرِج وإنْ كانت النُّون زائدة فلا تزاد الميمُ معها، لأَنَّه لا يلتقي في الأَسماء ولا في الصّفات التي ليست على الأَفعال المزيدة في أَوَّلها حرفان زائدان متواليان. ولو لم يكن في هذا إلَّا أَنَّ الهمزة التي هي نظيرتُها لم تقع بعدها الزِّيادةُ لكانت حُجَّة. فإنَّما منجنيقٌ بمنزلة عَنْتَرِيسٍ، ومَنْجنُونٌ بمنزلة عَرْطَلِيل. فهذا ثَبتٌ

---

(1) المُلَخَّص: 26/2.
(2) المصدر نفسه: 2/ 267.
(3) لم أَقف على قائل هذا البيت، والبيت موجود في: العين: (س ن ب):7/ ٢٧١.
(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:5/ ٣٣٩، والممتع الكبير في التَّصريف: ١٨٣، ولسان العرب: (س ن ب):1/ ٤٧٥، والكُنَّاش في فنّي النَّحو والصَّرف:2/ ٢١٣، وارتشاف الضَّرب:1/ ٢١٧.
(5) ينظر: الصّحاح: (م ج ن ق)، 4/١٤٥٥، ولسان العرب:(م ج ن ق)، 10/ ٣٣٨.
(6) العين: (م ج ن ق)، 5/ ٢٤٣.

ويقوّى ذلك مجانيقُ ومَناجِين"[1]، فنراه يحتجّ لرأيه بأَمرين، الأَوَّل: إنَّ الزِّيادة لا تلحق الرُّباعيّ أَوّلًا إلَّا الأَسماء من أَفعالها، والثَّاني: إنَّـه لا يلتقي في الأَسماء ولا في الصِّفات التي ليست على الأَفعال المزيدة في أَوّلها حرفان زائدان متواليان، وتابع هذا المذهب أَكثر علماء العربيَّة كالمازنيّ[2] والمبرّد[3] وابن السَّرَّاج[4] وأَبي عليّ
الفارسيّ[5] وابن جنّي[6]، وعبد القاهر الجرجانيّ[7].

ويتبيّن أَنَّ الفرّاء متابع لسيبويه في اعتبار الميم أَصليَّة، وينكر زيادتها في هذا السِّياق لعدم وجود نظير مناسب؛ إذْ قال ابن يعيش: "وذكر الفرّاء:(جنقناهم)، وزعم أَنَّها مولّدة. قال: ولم أرَ الميم تزاد على نحو هذا"[8]، وأَوضحَ ابن يعيش قول الفرّاء المذكور، قائلًا: " وقولُه: ولم أَرَ الميم تزاد على نحو هذا إشارةٌ إلى عدم النَّظير، وهذا يُقوِّي أَنَّ الميم أَصلٌ، والنُّون زائدةٌ"[9]، في حين ذكرَ أَبُو حيّان الأَندلُسيّ أَنَّ الفرّاء ذهب إلى زيادة الميم في (منجنيق)، بقوله: "...خلافًا للفرّاء في منجنيق إذْ الميم والنُّون عنده زائدتان"[10].

وعلّل ابن جنّي حكاية الفرّاء بتشبيه الأَصلي بالزَّائد، لأَنَّ هذا الحرف يأتي زائدًا
في مواضع أُخرى؛ إذْ قال: "وما حكاه الفَرّاءُ من قولهم: (جَنَقوهم بالمجانيق)، فالقولُ
فيه عندي أَنَّه مشتقّ من المَنْجَنيق إلَّا أَنَّ فيه ضربًا من التَّخليط، وكان قياسُه: (مَجْنَقُوهم، وتَمَجْنَقَ)، ولكنّهم إذَا اشتقُّوا من الأَعجميّ خَلَّطوا فيه؛ لأَنَّه ليس من كلامهم فاجترَءوا عليه فغيَّروه، وذلك أَنَّ الميم وإنْ كانت هنا أَصْلًا، فإنَّها قد تكونُ في غير هذهِ الكلمة زائدةٌ، فشُبِّهَت بالزّائد فحُذفت عند اشتقاقِهم الفِعْلَ"[11].

أَمَّا أَبُو عبيدة وابن دريد فذهبا إلى أَنَّ ميم (منجنيق) زائدة مستدلّين على ذلك باشتقاقهم الفعلين (نجنق) و(جنقوا) من دون ميم، قال ابن دريد: "...عن أَبي

---

(1) الكتاب: 4/ ٣٠٩.
(2) ينظر: المنصف: 157.
(3) ينظر: المقتضب: 59/1.
(4) ينظر: الأُصُول في النَّحو: 3/ ٢٣٧.
(5) ينظر: التَّكملة: ٥٦١.
(6) ينظر: المنصف: 158.
(7) ينظر: المقتصد في شرح التَّكملة: 1226/2.
(8) شرح المفصل لابن يعيش:5/ ٣٣١.
(9) المصدر نفسه :5/ ٣٣١.
(10) ارتشاف الضَّرب:1/ ١٩٦.
(11) المنصف: 158.

عُبَيْدَة قَـالَ: سَأَلت أَعْـرَابِـيًا عَن حروب كَانَت بَينهم فَقَالَ: كَانَت بَيْنَنَا حروب عون تفقأ فِيهَا
العُيُون مرّة نجنق وَأُخْرَى نرشق. فَقَوله نجنق دَال على أَنَّ المِيم زَائِدَة وَلَو كَانَت أَصْلِيَّة
لقَالَ: نُمَجْنَقُ على أَنَّ المَنْجَنيق أَعجميٌّ مُعرَّب"[1].

ويرى البعض أَنَّ حروف هذه الكلمة كُلّها أَصليَّة، وأَنَّ النُّون أَو الميم ليستا زائدتين، لأَنَّ الكلمة أَعجميّة الأَصل وليست عربيَّة، فلا دليل على أَصالة حرف فيها أَو
زيادته، فحكموا بأَصالة الحروف كُلّها[2].

أَمَّـا ابـن أَبـي الـرَّبيع فـقـد ذهـب مـذهب الجـمهور في أَنَّ وزن (مَنْـجَنـيق) (فَنْعَليل)
مستدلًّا على ذلك بجمع (منجنيق) على (مجانق)، بقوله: "والميم في مَنْجَنِيق أَصل والنُّون السَّاكنة زائدةٌ؛ لقولهم: مَجانيق، فإِذَا صَحَّتْ زيادةُ النُّون صَحَّتْ أَصالةُ الميم لأَنَّه لا يُوجَدُ زِيادتان مِن أَوَّلٍ في غير الأَسماء الجارية على الأَفعال"[3]، وأَكَّدَ ما ذهب إليه منكرًا أَنْ تكون على وزن (مَفْعَلُول) و(فَنْعَلُول)، بقوله: "وأَمَّا ميم مَـنْجَنِيق فـأَصْلٌ
لأَنَّ مَفْعَلُولًا ليس في الكَلام، وكذلك فَنْعَلُولٌ ليس في الكَلام"[4].

وبالنَّظر إلى المذاهب السَّابقة الذِّكر يتبيّن أَنَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور أَوْلى؛ لأَنَّ جمع (منجنيق) هو (مجانيق) بحذف النُّون الأُولَى في الجمع، وبِما أَنَّ النُّون الأُولى حُذفت في الجمع فهذا دليل على زيادتها، وإِذَا ثبتت زيادة النُّون فالحكم على الميم للأَصل، حتّى لا يجتمع زائدان في أَوّل الاسم، وهـذا مِمَّا لا يجوز إِلَّا إذا
كان جاريًا على فعله نحو مُنطلق ومُستخرج[5].

وأَمَّا ما استدلّ به أَصحاب المذهب الثَّاني من قول العرب (جنقوا) و(نجنق) بحذف الميم من هاتين الكلمتين، ليس بصحيح؛ لأَنَّه لا يمتنع أَنْ يكون للكلمة عبارتان يوجد في إحداهما بعض حروف الأُخرى ولا تكون إحداهما أَصلًا للأُخرى

---

(1) جمهرة اللُّغة :1/ ٤٩٠.
(2) ينظر: الصّحاح: (ج ن ق):1/ ١٤٥٥، وفي التَّعريب والمعرّب: 145-146، والمطلع على أَلفاظ المقنع: 249، وتاج العروس:(ج ن ق):25/ ١٣٣.
(3) المُلَخَّص: 253/2.
(4) المصدر نفسه: 254/2.
(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5/ ٣٣١.

ويزاد على ذلك؛ لأَنَّه رواية عـن بعض الأَعراب، وقـد يكون دخـل إلـى العربيّة مـن لغة
أُخرى، أَمَّا (مجانق) أَو (مجانيق)، فمن المتّفق عليه أَنَّهما جمع (منجنيق)، ولا علاقة لهما بـ (جنقوا)حتّى يُعدّا دليلًا، لأَنّ (جنقوا) حكاية عن بعض الأَعراب، بينما (مجانيق) متّفق عليه[1].

المبحث الثَّاني
تصريف الأَسماء

أَوّلًا: أَبنِية الأَسماء المُجرّدة:

ذكرَ اللّغويُّونَ القُدماء أَنَّ الاسم المُجرّد هو ما كانت جميع حروفه أَصليَّة، سواء كان ثُلاثيًّا أَو رُباعيًّا أَو خُماسيًّا. أَمّا الاسم الذي جاء على حرفين، فقد حُذف منه أَحد حروفه، ويمكن أَنْ تردّ في التَّصغير أَو الجمع[2].

وقد كان أَثر ابن أَبي الرَّبيع في هذه المسألة واضحًا ومميّزًا بشكل أَثبت فيه شخصيته الصَّرفيَّة وفهمه الواسع لأَبنية الأَسماء العربيَّة ثُلاثيَّة أَم رُباعيَّة أَم خُماسيَّة، مفصّلًا القول في كُلّ قسم منها ويمكن أَن تقسم هذه الأَبنية عنده على:

أ- أَبنِية الاسم الثُّلاثيّ:

يقتضي التَّقسيم العقليّ تقسيم الاسم الثُّلاثيّ على اثني عشر تركيبًا، تبعًا لشروط الفاء والعين، سواء أَكانت مفتوحة أَم مكسورة أَم ساكنة، إلَّا أَنَّ الأَمثلة

---

[1] ينظر: شرح التَّصريف للثَّمانينيّ: ٢٥٣، و شرح الشَّافيّة للجاربرديّ: 216.
[2] ينظر: الكتاب:322/3، والمقتضب: 53/1-55، 48-52، والممتع الكبير في التَّصريف: ٥١.

الأَكثر شيوعًا والتي استعملها العرب في كلامهم، هي عشرة أَبْنية فقط، وقد حذفوا منها تركيبين لصعوبة الانتقال من حرف ثقيل إلى آخر[1]، وهذه الأَبنِية المشهورة عند العرب ذكرها سيبويه [2] وهي:

1- فَعْل: ويكون في الأَسماء والصِّفات، فالأَسماء مثل: فَهْد، وصَقْر، وكَلْب، ومن الصِّفات، نحو: وضخم، وخدل.

2- فِعْل: في الأَسماء، نحو: الجِذْع والعِكْم، وفي الصِّفات، نحو: نِقْض، وهِرْط.

3- فُعْل: في الأَسماء، نحو: البُرْد، والقُرْط، وفي الصِّفات، نحو: عُبْر، ومُرّ، وحُلْو.

4- فَعَل: في الأَسماء، نحو جَمَل، وحَمَل، وفي الصِّفات، نحو: حَدَث، وبَطَل.

5- فَعِل: في الأَسماء، نحو: كَبِد، و كَتِف وفَخِذ، وفي والصِّفات، نحو: حَصِر، وحَذِر.

6- فَعُل: في الأَسماء، نحو: سَبُع، وعَضُد، وضَبُع، وفي الصِّفات، نحو: خَلُط، ونَدُس.

7- فُعَل: في الأَسماء، نحو: صُرَد، ورُبَع، وفي الصِّفات، نحو: حُطَم، وسُكَع.

8- فُعُل: في الأَسماء، نحو: عُنُق، وعُضُد، وفي الصِّفات، نحو: جُنُب، ونُضُد، ونُكُر.

9- فِعَل: في الأَسماء، نحو: عِوَض، وصِغَر، ولم يذكر سيبويه شيئًا من الصِّفات المبنيّة على هذا البناء إلَّا كلمة واحدة من المعتلّ، وذلك قول العرب: قومٌ عِدًى، وهو اسم جنس وُصف به الجمع كـ (السَّفْر) و(الرَّكْب)، وليس بجمع؛ لأَنَّه ليس له مقابل في الجموع[3]، وذكرَ المُبرّد (قِيَم) صِفة[4]، وزادَ ابن جنّي (سِوًى) و(زِيَم) وأَكّدَ وصفيَّة (زِيم) مستدلًّا على ذلك بقول النَّابغة:

باتَتْ ثَلاثَ لَيال ثُم واحِدَةً ... بذِي المَجاز تُراعِي مَنزِلاً زِيَما[5] (البسيط)

واستدرك أَبُو بكر الزُّبيديّ على سيبويه من الصِّفات ما لم يذكرها، بقوله: "قد جاء صِفة غير عِدًى قالوا مكان سِوَىّ أَيْ مستوٍ وسِبَى طِيَبَة وماء رِوى وماء صِرّى"[6].

أَمَّا ابن أَبي الرّبيع فهو متابع لسيبويه؛ إذْ لم يذكر لهذا البناء من الصّفات إلَّا مثالًا واحدًا وهو قوم عِدًى وقال: ولم يثبت سيبويه منه إلَّا هذا[7]، وفي باب التّكسير في تكسير ما كان على (فِعَل) ذكرَ أَنَّ أَبا عليّ الفارسيّ زادَ سوى، قائلًا: "ولم

---

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 668/1، و في تصريف الأَسماء: 21-24.
(2) ينظر: الكتاب:4/ ٢٤٢- ٢٤٣.
(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ ١٥٥.
(4) ينظر: المقتضب:54/1.
(5) ينظر: ديوانه: 103.
(6) الاستدراك على سيبويه: 6.
(7) ينظر: المُلَخَّص: 244/2.

يأتِ صفةً إِلَّا قومٌ عِدًى، وزاد أَبو عليّ الفارسيّ: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[طه:58] وهذان لا يُكسَّران"[1].

10- فِعِل: في الأَسماء، نحو: إِبِلٍ. وهو قليل، قال: سيبويه "لا نعلم في الأَسماء

والصِّفات غيره"[2]، وقد زادَ عليه المُبرّد لفظة (إِطل) في الاسم[3]، واستدرك ابن جنّي عليهم من الصِّفات قولهم: امرأةٌ بِلِزٌ، و أَتانٌ إِبِدٌ[4]، وزادَ غيره من الصِّفات، نحو: وِتِد، حِبِر، ابط، مِشِط، دِبِس، حِلِز، بِلِص[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع وقف موقف سيبويه في هذا البناء، ذاكرًا أَنَّ سيبويه لم يثبت منه إِلَّا إِبِلًا؛ إِذْ قال:" وكُلُّها تكون في الأَسماء والصِّفات إِلَّا فِعِلًا بكسر الفاء والعين فإِنَّه خاصٌّ بالأَسماء، ولم يُثبت سيبويه منْه إِلَّا إِبِلًا"[6].

والذي دعا سيبويه إِلى عدم ذكر هذه الأَمثلة والاكتفاء بـ (الإبل) هو دقّته الشَّديدة في اختيار هذا المثال؛ وذلك لأَنَّ كثيرًا من الكلمات التي ذكرها المُتأخرّون متنازع عليها من حيث التَّطور الصَّوتيّ الذي حدث لها في بعض اللَّهجات العربيَّة كما نسمع في (الحِجِل)- (الحِجْل) وفي (وِتِد) - (الوَتِد) ، وفي (جِئِز)- (جَئِز)[7].

وأَهمل سيبويه بناءين هما: فُعِل، وفِعُل.

واختلف العلماء في إِثبات بناء (فُعِل) في الأَسماء والصِّفات، فذهب الخليل إِلى إِثباته على قلّته؛ إِذْ قال: "لمْ يجِيء في كلامِهم: فُعِلٌ اسمًا إِلَّا دُئِلٌ، وهو شاذٌّ"[8]،

ومِمَّن تابعه في ذلك الأَخفش[9] وابن قتيبة الدِّينوريّ[10] وابن جنّي[11]، واحتجّوا على

---

(1) المصدر نفسه: 2/ 162.
(2) ينظر: الكتاب:4/ ٢٤٤.
(3) ينظر: المقتضب: 1/ 54.
(4) ينظر: المنصف: 49.
(5) ينظر: المزهر في علوم اللُّغة:2/ 71.
(6) المُلَخَّص: 2/ 244.
(7) ينظر: المنصف: 49-50,
(8) العين:(وع ل):2 / ٢٥٠.
(9) ينظر: أَدب الكاتب: 349، وشرح التَصريف للثَّمانينيّ: ٢٠٢.
(10) ينظر: المعارف:66/1، وأَدب الكاتب: 349.
(11) ينظر: المنصف: 51.

على ذلك بقول الشاعر:

جاءُوا بجَيْش لو قيس مُعْرَسُه ... ما كان إلا كمُعْرَس الدُّئِلِ[1] (المنسرح)

وزيدت عليه (رُئِم) للاست و(الوُعِل) لغة في الوَعِل[2].

أَمَّا سيبويه فقد أَنكر هذا البناء؛ إذْ قالَ: "واعلم أَنَّه ليس في الأَسماء والصِّفات فُعِل ولا يكون إلَّا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل"[3]، وتابعه في ذلك المُبرّد[4] وابن السَّرَّاج[5] وأَبُو عليّ الفارسيّ[6] واحتجّوا بأَنَّ هذه الكلمات مأخوذة من الفعل المبني للمجهول، وأَنَّه من الصَّعب الانتقال من الضَّمة إلى الكسرة[7].

وردَّ ابن عصفور ما ذهبَ إليه الخليل والأخفش ومن تابعهم، قائلًا: "فأَمَّا دُئِلٌ ورُئِمٌ فلا حُجّة فيهما، لاحتمال أَنْ يكونا منقولين من (دُئِلَ) و(رُئِمَ) اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأَسماء؛ لأَنَّه يقال: دَأَلَ ورَئِمَ. فإذَا بُنيا للمفعول قيل: دُئِلَ ورُئِمَ. وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حال التَّنكير؛ أَلَا ترى أَنَّهم قالوا: اليَنْجَلِبُ، للخَرَز الذي يُجلَب الإنسان به إلى أَمر؟ فيكون دُئِلٌ ورُئِمٌ من هذا القبيل، فلم يبق للثّلاثيّ من الأُصول إلَّا عشرة أَبنِية"[8]

وأَثبتَ ابن هشام (ت761هـ) أَبنِية الأَسماء على أَحد عشر بناء، رادًّا على من زعم إهمال (فُعِل)، قائلًا: "وأَبنِية الثّلاثيّ أَحد عشر... وزعم قوم إهمال (فُعِل) أَيضًا، وأَجابوا عن دُئِل ورُئِم؛ بأَنَّهما منقولان من الفعل، واحتجّ المُثْبِتُون بوعُل لغة في الوَعِل، وإنَّما أَهمل أَو قلّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول"[9]، وتابعه في ذلك الأَشمونيّ[10].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد وافق سيبويه والجمهور كعادته في إسقاط بناءين من أَبنِية الاسم الثُّلاثيّ المجرّد حتّى يصبح عددها عشرة أَبنية فقط، وهذان البناءان (فُعِلَ) و(فِعُل)، بقوله: "وللثُّلاثيّ مِن الأَسماء عَشْرةُ أَبنِية؛ ثلاثةٌ مع سكون العين، وثلاثةٌ مع فتح العين، واثنان مع كسر العين، واثنان مع ضَمّ العين، وفُعِل بضمّ

---

(1) البيت لكعب بن مالك الأَنصاريّ: ينظر: ديوانه: 251، ورُوِيَ بالشّكل الآتي:
جاءُوا بجَيْش لو قيس مبَركُة ... ما كان كَمفْحص إلَّا الدُّئِلِ

(2) ينظر: شرح الكافية الشَّافية: 4/ ٢٠٢١، و شرح الشَّافية للرَّضيّ:1/ ٢٠٣، المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها: 2/ ٥٤.

(3) الكتاب:4/٢٤٤.

(4) ينظر: المقتضب: 55/1.

(5) ينظر: الأُصول في النّحو: 3/١٨٠.

(6) ينظر: مسائل الحلبيات:154.

(7) ينظر: الأُصُول في النَّحو: 3/١٨٠.

(8) الممتع الكبير في التّصريف: ٥١.

(9) أَوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك: 2/184-185، وينظر: ضياء السّالك إلى أَوضح المسالك:4/324-325.

(10) ينظر: شرح الأَشمونيّ على أَلفية ابن مالك: 43/4.

الفاء وكَسْر العين لا يكون في الأَسماء، وأَمَّا دُئِل فلا عِبرةَ به؛ أَلَا ترى أَنَّك إذا سَمّيت بفُعِل لم يَنصرف وجَرى مَجرى المختَصّ بالأَفعال، ويكون في الفعل المبنيّ للمفعول به؛ نحو: ضُرِبَ زيدٌ، وأَمَّا فِعُلٌ بكْسَر الفاء وضمّ العين فلا يكون في الكَلِم"[1].

وقد رجّح أَحد الباحثين المعاصرين مذهب الخليل وابن هشام، ورأى أَنَّ بناء (فُعِلَ) ثابت في أَبنية الثّلاثي المجرّد؛ إذْ قال: "ويكفينا ثبوت دُئِل في كلام العرب، أَمَّا كونُهُ منقولًا من فِعْل فغير مانع لذلك، لأَنَّ كثيرًا من الأَعلام سواء كانت أَسماء قبائل، أَم أَناسيّ، أَم أَسماءَ حيوانات وأَمْكِنَة يمكن أَنْ تكونَ منقولة من أَفعال أَو مصادر أَو مشتقات، كـ (اليمن والحجاز والحارث، وكَلْب وسَبَأً وأَسَد، وغير ذلك)، ومعلوم أَنَّه لا يجوز أَنْ يسقط بناء (فَعَل) مثلًا بدعوى أَنَّ أَغلب ما ورد عليه من الأسماء يمكن أَنْ يكون منقولًا من الفعل نحو: يَمَن، وأَسَد، وسَبَأ، وبَقَر، وأَمثالها، فإذَا صح (فَعَلٌ) فلم لم يصح فُعِلٌ؟"[2].

ويرى الدُّكتور مجيد خير الله الزَّامليّ "أَنَّ مذهب سيبويه والجمهور أَكثر دقّة؛ لأَنَّ قولهم: (دُئِل ورُئِم) مثالان منقولانِ من الفعل، لأَنَّ أَصل البناء فيهما البناء للمجهول، كما تسمّي رجلًا بـ (ضُرِبَ)، وإنْ كان النَّقل من الفعل إلى الاسم معهودًا، لكنّه قليل، أَمَّا المثال الآخر (وُعِل) فإنَّ اللُّغة المشهورة فيه (وَعِل)، فالأَوْلى أَنْ يقال بضعف هذه اللُّغة أَو عدم فصاحة ما ورد على (فُعِل)، يعضّد ذلك أَنَّ بناء (فُعِل) لا يصحّ لصعوبة الانتقال من الضّمّ إلى الكسر"[3].

وتأسيسًا للباحثة بعد عرض أَقوال العلماء في بناء (فُعِل) وترجيحات المُحدَثين يتبيّن أَنَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور أَكثر دقّة ومنطقيًّا من جهة القياس؛ لأَنَّ (فُعِل) منقول من الفعل، ولأَنّ أَصل البناء فيه البناء للمجهول، يُزاد إلى ذلك أَنَّ بناء (فُعِل) في الأَسماء صعب من حيث الانتقال من الضَّمة إلى الكسرة، ولهذا أَنكروا وجوده أَمّا رأي الخليل ومن تابعه في إثبات بناء (فُعِل) فمبنيًّا على السّماع؛ والسّماع أَصلٌ في العربيّة لا يُبطله دعوى الثّقل أَو النّدرة فهو مستعمل ولكنَّه قليل[4].

ب- أَبنِية الاسم الرّباعيّ المجرّد:

---

(1) المُلَخَّص: 2/ 243-244.

(2) د. سالم جاري في رسالته للماجستير (ابن مالك صرفيًّا): 116.

(3) حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أَبي بكر الزُّبيديّ: 58، ودراسات في علم الصَّرف:11-12.

(4) ينظر: مجمل اللُّغة لابن فارس:(د أ ل)، 341، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: 4/ ٢٢٢٠، ولسان العرب:(د أ ل):11/ ٢٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك: 3/ ١٥١٣، وشرح الأَشمونيّ على أَلفية ابن مالك: 44/4.

جعلَ سيبويه أَبنِية الرُّباعيّ المجرّد خمسة أَبنِية، وهي:[1]

1- فَعْلَل: في الأَسماء، نحو: عَنْبَر ، وفي الصّفات، نحو: سَلْهَب.

2- فُعْلُلٌ: في الأَسماء، نحو: تُرْنُم، وفي الصّفات، نحو: جُرْشُع.

3- فِعْلِلٌ: في الأَسماء، نحو: زِئْبِر، وفي الصّفات، نحو: عِنْفِص.

4- فِعْلَلٌ: في الأَسماء، نحو: دِرْهَم، وفي الصّفات، نحو: هِجْرَع.

5- فِعَلٌّ: في الأَسماء، نحو: فِطَحْل، وفي الصّفات، نحو: هِزَبْر.

تابع سيبويه في ذلك معظم علماء اللُّغة، ملتزمين بالأَمثلة التي مثّلها سيبويه[2].

وقال ابن جنّي: "وأَمَّا السَّادسُ الذي يتنازع فيه النَّاس: (فجُخْدَب) ومثاله (فُعْلَل) -بفتح اللَّام- حكاه أَبُو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريّين إلَّا من قال بقوله، والذي رواه النَّاس غيره: (جُخْدُب) -بضمّ الدَّال"[3].

أَمَّا الأخفش فذَهبَ مذهبًا مخالفًا لجمهور النَّحويّين، فعدّ هذا البناء من أَبنِية الرُّباعيّ، ودليله على ذلك النَّقل عن العرب في قولهم: جُخْدَب [4]، وتابعه أَبُو بكر الزُّبيديّ فأقرّ بناء (فُعْلَل) وضرب له أَمثلة بـ (جُؤْذَر) و(وبُرقَع) و(طُحْلَب)، وجعل هذا البناء من مستدركاته على سيبويه، ولم يـذكر أَنَّـها من زيادات الأَخفش، قـال: "قد جاء

من هذا الباب فُعْلَل قالوا جُؤْذَر وبُرْقَع وطُحْلَب، والضَّمّ فيها هو الأَفصح"[5].

وحكى الفرّاء هذا البناء بالضَّمّ والفتح: (بُرْقُع وبُرقَع) و (طُحْلُب وطُحْلَب) و(جُؤْذُر جُؤْذَر) و (وقُعْدُد وقُعْدَد) و (دُخْلُـل ودُخْلَل)[6]، وعـدّوا الضّمّ أَشهـر مـا يكون

في هذه الأَمثلة، ورفض أَبُو عليّ الفارسيّ كلمة (جُذْوَر) لأَنَّها أَعجميّة[7].

وقد أَدرجَ بعض علماء الصَّرف هذا البناء من ضمن الأَبنية، منهم ابن يعيش لأَنَّ هذه الأَمثلة منقولة عن مصدر موثوق وهو الفرّاء، قال: "وَإِنْ كان الضَّمّ فيه المشهور إلَّا أَنَّ الفَتح قد جاء عن الثِّقة، فلا سبيل إلى ردِّهِ، ويُؤيّد ذلك أَنَّهم قالوا:

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/288-289.

(2) ينظر: الأُصول في النَّحو: 3/182-183، والتَّكملة: ٥٤٩، والمنصف: 56-57،... وغيرها.

(3) المنصف: 58،

(4) ينظر: المنصف: 58، وشرح الملوكي في التّصريف: 26-27، وشرح المفصل:٤/١٩١.

(5) الاستدراك على سيبويه:28.

(6) ينظر: المنصف: 58، وشرح الملوكي في التَّصريف: 26-27، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:1/48.

(7) ينظر: المنصف: 59.

سُوْدَدٌ، بمعنى السّيادة، فهو من لفظ سيّد، وعُوطَط من لفظ عائط، فإظهار التّضعيف فيهما دليل على إرادة إلحاقهما بجُخْدَب، كما قالوا: مَهْدَدٌ وقَرْدَدٌ"[1].

أَمَّا ابن مالك فاتّخذ موقفًا وسطًا بين سيبويه -الذي يرفض هذا البناء-، والأَخفش والكوفيّين الذين يجعلونه بناءً مستقلًّا كالأَبنية الخمسة، ويجعلونه فرعًا من (فُعْلُل)[2].

وبإزاء هذه الآراء التي قيلت في أَبنية الرُّباعيّ المُجرّد من نفي بناء (فُعْلَل) عند البصريّين وإثباته عند الكوفيّين والأَخفش الذي تابعهم، نجد ابن أَبي الرَّبيع – كعادته-بصريّ المذهب في أَنَّ عدد أَبنية الاسم الرُّباعيّ خمسة أَبنية قائلًا: "وللرُّباعيّة مِن الأَسماء خمسةُ أبنيةٍ كُلُّها تكون في الأَسماء وفي الصِّفات؛ وهُنّ: فَعْلَلٌ: جَعْفَرٌ وسَلْهَبٌ، وفُعْلُلٌ: فُلْفُلٌ وقُلْقُل، وفِعْلِلٌ: زِبْرِجٌ ودِفْنِسٌ، وفِعْلَلٌ:دِرْهَمٌ وهِجْرَعٌ، وفِعَلٌ: قِمَطْرٌ وسِبَطْرٌ، وأَمَّا فُعْلَل بضمّ الفاء وفتْح اللَّام فلَمْ يَثبت عند البَصريّين؛ أَصْلُ بنائه

إنَّما يأتي عند طَلَبِ التَّخفيف، وأَمَّا هُدَبِد فمحذوف من هُدابد"[3].

ويبدو للباحثة أَنَّ رأي الكوفيّين والأَخفش في أَنَّ (فُعْلَل) مُثبّت في أَبنِية الأَسماء الرُّباعيّة هو الصَّواب؛ لوجود: سُؤدَد وقُعْدَد وعُنْدَد وعُوْطَط، وهذه الأَمثلة التي جاءت على هذا البناء نقلت عن الثّقة وهو الفرّاء هذا من جهة، ومن جهة أُخرى أَنَّ التَّكلّم فيه يُشجّع على إقراره، فبناء (فُعْلَل) أَخفّ بكثير من الأَبنية التي أَقرّها سيبويه نحو: (فِعْلَل) و(فِعِلّ)[4].

جـ أَبنِية الخماسيّ المُجرّد:

واختلفَ في عدد أَبنِية الخماسيّ المُجرّد ، فذكر سيبويه أَربعة أَوزان هي: فَعَلَّلٌ: فمن الأَسماء سَفَرْجَلٌ، وفَرَزْدَقٌ، وزَبَرْجَدٌ، ومن الصِّفات شَمَرْدَل، وهَمَرْجَل وجَنَعْدَل، وفَعْلَلِلٌ: في الصّفات عنده فقط: جَحْمَرِش، وصَهْصَلِق، وفُعَلِّلٌ: فمن الأَسماء قُذَعْمِلة، ومن الصّفات خُبَعْثِن، قُدَعْمِل، وفِعْلَلٌّ: فمن الأَسماء قِرْطَعْب، وحِنْبَتْر، ومن الصِّفات جِرْدَحْل، وحِنْزَقْر[5]، وتابع سيبويه معظم اللّغويّين على أَنَّ للخماسيّ أَربعة أَبنية[6].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 4/ ١٩١، وينظر: وشرح الشَّافية للرَّضيّ:48/1.

(2) ينظر:إيجاز التَّعريف في علم التَّصريف:66.

(3) المُلَخَّص:2/ 244-245.

(4) ينظر: الدَّراسات الصَّرفيّة عند العرب منذ نشأتها حتّى نهاية القرن الرَّابع الهجريّ: 219 (رسالة دكتوراه).

(5) ينظر: الكتاب: 301/4، 302.

(6) ينظر: المقتضب:68/1، والتَّكملة: ٥٤٩، ٥٥٠، والممتع الكبير في التَّصريف: ٥٦، وشرح الشَّافية للرَّضيَ:1/ ٤٧، والمزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها:2/ ٤٠.

واختلفوا في (فَعْلَلِلٌ) فهو في الصِّفات دون الأَسماء عند سيبويه، قال: "ولا نعلمه جاء اسمًا"[1]، وتابعه المُبرّد فقد ذهب إلى أَنَّ (فَعْلَلِلٌ) يأتي في النَّعت نحو: جَحْمَرِش، ونَخْوَرِش[2].

أَمَّا المازنيّ فقد ذكرَ أَنّه يأتي في الأَسماء والصِّفات، قال: "فالأَسماء من بنات الخمسة نحو: (سَفَرْجَل وهَمَرْجَل وجِرْدَحْل وحِنْزَقر وجَحْمَرِش وقُذَعْمِلَة)، وتكون هذه الخمسة أَسماء وصفات"[3]، وتابعه في ذلك الجرجانيّ؛ إذْ أَوضحَ أَنَّ هذا البناء لا

يقتصر على الصِّفات، بل يرد في الأَسماء أَيضًا، فقال: "(فَعْلَلِل) يأتي في الاسم نحو:

قَهْبَلِس، وجَحْمَرِش وصَهْصَلِق في الصِّفة[4]، وعدَّ ابن عصفور قَهْبَلِس صِفة، قال: "فَعْلَلِلٌ: ولم يجئ إِلَّا صِفَةً، نحو جَحْمَرِش وقَهْبَلِس"[5].

واستدرك العلماء على سيبويه أَبنِية أُخرى، فقد ذكر ابن السَّرَّاج بناءً خامسًا، وهو فُعْلَلِل: هُنْدَلِع[6]، وهي بَقْلَةٌ غريبةٌ[7] وذكرَ الأَعلم الشَّنْتمريّ(ت476هـ) أَنَّ غير سيبويه زاد (فُعْلَلِل) نحو: هُنْدَلِع[8]، ورأى ابن جنّي أَنَّ من صنّف (هُنْدَلِع) على هذا البناء يحتاج إلى إثبات أَصالة النُّون فيها[9]، وتبعه ابن عصفور، قائلًا: "وزاد بعضهم أَيضًا (فُعْلَلِلًا)، نحو: هُندَلِع، ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي إِنَّما ينبغي أَنْ يحمل على أَنَّه (فُنْعَلِل)، والنُّون زائدة. ويحكم عليها بالزِّيادة، وإِنْ لم تكن في موضع زيادتها؛ لأَنَّه لم يتقرّر (فُعْلَلِلٌ) في أَبنية الخماسي. فيحكم من أَجل ذلك على النُّون بالزِّيادة"[10]، وانكرَ ابن يعيش أَنْ تكون (هُنْدَلِع) خماسيّة الأُصول؛ لأَنَّ حرف النُّون حرف غير أَصليّ[11]، وقال ابن عصفور: "وزادَ بعض النَّحويّين في أَبنِية الخماسيّ (فِعَّلِل) نحو: (صِنَّبِر)"[12]، واعدّوا هذا البناء من الأَوزان التي لا تأتي إِلَّا في الشّعر، وقد فسّرَ النَّحويّون كسر الباء في (صِنَّبِر) في بيت طرفة بن العبد بأَكثر من تفسير، قال طرفة بن العبد:

---

(1) الكتاب: 302/4.
(2) ينظر: المقتضب:68/1، وينظر: المنصف: 62.
(3) المنصف: 62.
(4) ينظر: المفتاح في الصَّرف: ٣٣، وينظر: المقتصد في شرح التَّكملة: 1166.
(5) الممتع الكبير في التَّصريف: ٥٦.
(6) ينظر: الأُصُول في النَّحو: 186/3،184.
(7) ينظر: المنصف: 63، والخصائص:٢٠٣/3، وتاج العروس: (هـ د ل ع)، ٣٨٨/22.
(8) ينظر: النَّكت في شرح كتاب سيبويه:332/3.
(9) ينظر: المنصف: 63.
(10) الممتع الكبير في التَّصريف: ٥٧.
(11) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢٠٢/4، وينظر: شرح الملوكي: 29.
(12) الممتع الكبير في التَّصريف: ٥٧.

بِجِفانٍ، تَعْتَري نادِيَنا ... منْ سديفٍ، حيَن هاجَ الصِّنَّبِرْ [1]

(الرَّمل)

قالوا: "كسر الباء لسكونها وسكون الرَّاء"[2]، وردَّ هذا ابن جنّي، بعلّتين، أَحَدُهما: "وفيه ضعف؛ وذلك أَنَّ السَّاكنين إذَا التَقيا من كلمة واحدة حرّك الآخِر منهمَا، نحو: أَمس، وجَيْرِ، وأَين، وسوف، ورُبّ، وإنَّما يحرّك الأَوّل منهما إذَا كانا من كلمتين، نحو: قدِ انقطع، وقمِ اللَّيل"[3]، وثانيهما: إنَّ "السَّاكنين لا ينكَر اجتماعهما في الوقف"[4]، وفسّرَ أَنصار هذا المذهب كسر حرف الباء في (صِنَّبِر) على غرار الوقف في (ضَرَبَتِه)[5]، قال ابن عصفور: "وهذا يجوز أَنْ يكون لما سكَّن الرَّاء للوقف كسر لالتقاء السَّاكنين، نحو قولهم: ضَرَبَتِهْ وقَتَلَتِهْ"[6]، وهذا ما يرفضه أَيضًا ابن جنّي، إذْ قال: "فإنْ قلت: فقد قالوا في الوقف: ضَرَبَتَهْ، قيل: هذا أَمر يخصّ تاء التَّأنّيث، رغبة في الكسرة الدَّالة على التَّأنّيث. وأَيضًا فإنَّ التَّاء آخر الكلمة، والهاء زائدة من بعدها، ليست منها"[7].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد ذهب مذهب سيبويه في عدد أَبنِية الاسم الخُماسيّ، وفي بناء (فَعْلَلِل) في أَنَّه يكون في الصِّفات دون الأَسماء قال: "وللخُماسيّة أَربعةُ أَبنِيةٍ: فَعَلَّل: سَفَرْجَلٌ وشَمَرْدَلٌ، وفُعَلِّل: قُذَعْمِل وخُبَعْثِن، وفِعْلَلّ: قِرْطَعْبٍ وجِرْدَحْلٍ، وفَعْلَلٍ [كذا] [8]: صَهْصَلِق. وهذا الأَخير وحده لا يكون في الأَسماء"[9].

ونقول: إنَّ ما ذهب إليه شيخنا ابن أَبي الرَّبيع في موافقة سيبويه والجمهور في أَنَّ عدد أَبنِية الاسم الخماسيّ أَربعة أَبنِية هو الأَرجح؛ فما استدركه العلماء على سيبويه من بناء (فُعْلَلِل) ومثّلوا له بقولهم (هُنْدَلِع) فيه نظر من وجوه: أَوّلهما: القول بأَصالة النُّون في (هُنْدَلِع)، يقتضي عدم وجود لغة أُخرى فيه، وثانيهما: رُوي عن كُراع النّمل (الهِنْدَلِع) بكسر الهاء، فيلزم حينئذٍ إثبات بناء سادس (فِعْلَلِل)، مِمَّا يُخِلّ بقاعدة تفضيل الرُّباعيّ على الخُماسيّ في عدد الأَبنية؛ لأَنَّ الأَقلّ في عدد حروفِهِ الأُصولِ هو الأَكثر في عدد الأَبينة؛ لخفّته وكثرة استعماله؛ كما هو في أَبنية الثُّلاثيّ والرُّباعيّ؛ فوجب أَنْ تكون أَبنِية الرُّباعيّ أَكثر من أَبنية الخُماسيّ، وثالثهما: يلزم على قول من قال (هُنْدَلِع) على(فُعْلَلِل) أَصالة نون كنهبل ونحوه،

---

(1) ينظر: ديوانه: 43.
(2) الخصائص: 3/ ٢٠٥.
(3) المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.
(4) المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.
(5) ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٥٧.
(6) المصدر نفسه: ٥٧.
(7) الخصائص: 3/ 200-201.
(8) (فَعْلَل): خطأ، والصّواب: فَعْلَلِل.
(9) المُلَخَّص:2/ 245.

مِمَّا لم تثبت أَصالة النُّون فيه؛ وذلك خرقٌ لا يرقع؛ فتكثر الأُصُول بلا مسوّغ، لأَنَّ "من ادّعَى أَنَّها أَصل، وأَنَّ الكلمة بها خماسيَّة، فلا دلالة له ولا برهان معه"[1]، ورابعهما: إِذَا تردّد الحرف بين الأَصالة والزِّيادة، فالأَوْلى أَنْ يكون زيادة؛ لكثرة الزِّيادة وقلّة الأَصول[2].

د- الاسم الخُماسيّ المزيد بحرف ما كان على (فَعَلَّلَى):

(فَعَلَّلَى) بناء خُماسيّ مزيد بحرف وهو الأَلف، ذكره سيبويه في (باب ما لحقته الزِّيادة من بنات الخمسة)، قال: "وتلحق الأَلف سادسة لغير التَّأنيث فيكون الحرف على مثال (فَعَلَّلَى) وهو قليل. قالوا: قَبَعْثَرَى وهو صِفة، وضَبَغْطَرَى وهو صِفة"[3]، وتبعه المُبرّد في باب معرفة الزَّوائد ومواضعها، بقوله: "والأَلف لَا تُزاد أَوّلًا لأَنَّها لَا تكون إِلَّا سَاكِنة وَلَا يُبتدأُ بساكن... وتزاد خَامِسَة فِي مثل حَبَنْطَى وزَعْفران وسادسة فِي قَبَعْثَرى"[4]، وتابعهما في ذلك أَكثر علماء العربيَّة[5].

أَمَّا ابن خالويه (ت370هـ) فقد ذهبَ إِلى أَنَّ الأَلف في (قَبَعْثَرى) أَصليَّة وليست زائدة؛ إِذْ قال: "ليس في كلام العرب: اسم على ستة أَحرف، إِنَّما أَكثر ما يكون على خمسة بلا زيادة، إِلَّا اسمًا واحدًا: قَبَعْثَرى، وهو الجمل الضَّخم، وقيل: الفصيل المهزول"[6]، وقد أَشارَ إِلى هذا السُّيوطيّ، بقوله: "لم يأت اسم على ستة أَحرف إِلَّا قَبَعْثَرى وهو الجمل الضَّخم، وقيل الفصيل المهزول"[7] على الرَّغم من ذكره أَنَّ

الأَلف زائدة في قَبَعْثَرى في موضع أَبنِية الخماسيّ المجرّد والمزيد[8].

واختلفوا في (فَعَلَّلَى) فهو في الصِّفات دون الأَسماء عند سيبويه[9]، ووافقه في

ذلك أَبُو عليّ القالي (ت 356 هـ)[10]، وابن يعيش[11]، وابن عصفور[12] وأَبُو حيّان[13]، أَمَّا ابن سيده فذكرَ أَنَّه يأتي في الأَسماء و الصِّفات؛ إِذْ قالَ: "فَأَمَّا

---

(1) الخصائص:203/3.

(2) ينظر: شرح الأَشمونيّ على ألفية ابن مالك:٥٣/4، وتداخل الأُصول اللُّغويَّة وأَثره في بناء المعجم:٦١٧/2.

(3) الكتاب: 303/4.

(4) المقتضب:56،57/1.

(5) ينظر: الأُصول في النّحو: 3/ ٢٢٢، وجمهرة اللُّغة: 1/ ٤٨، و3/ ١٢٢٨، والخصائص:1/ 236، 319-320، وسرّ صناعة الإعراب: 2/ ٣٢٩، وشرح التَّصريف للثَّمانينيّ: ٢٣٣، ٢٨٧، وأَبنية الأَسماء والأَفعال والمصادر: ١٠٣، و اللَّباب في علل البناء والإعراب:2/ ٢٢٧، ٢٤٦، ...وغيرها.

(6) ليس في كلام العرب: ١٢٥.

(7) المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها:٨٦/2.

(8) ينظر: المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها: 2/ ٤٠.

(9) ينظر: الكتاب: 303/4.

الخُماسيّ فَإِنَّهُ يَجِيء على فَعَلَّلَى وَالأَلف فِي ذَلِك للتَّأنيث وَهُوَ يكون فِي الِاسْم وَالصِّفَة فالاسم حَدَبْدَبَى وَالصّفة قَبَعْثَرَى، وَأَمَّا مَا يكون اسْمًا وَصِفَة فِي كلمة فضَبَغْطَرَى وَذَلِكَ أَنَّ ضَبَغْطَرى عِنْد قُطْرُب الضَّبعُ وَعند غَيره الأَحمق"[1].

وذهبَ ابن أَبي الرَّبيع مذهب سيبويه والجمهور في أَنَّ الأَلف زائدة وليست أَصليَّة، قال: "والخامس الأُصول لا يُزاد فيه إِلَّا واحدة، وتكون خامسة وسادسة؛ فالخامسة الياء والواو...والسَّادسة: الأَلِف؛ ولها مثال واحد قَبَعْثَرَى، ولا تَكون صِفة"[2]، ونرى أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع حصرَ زيادة الأَلف سادسة في أَبنِية الاسم الخماسي المزيد بحرف واحد في مثال واحد (قَبَعْثَرَى)، وفيه نظر؛ لأَنَّه جاء فيه أَكثر من ذلك نحو: ضَبَغْطَرَى، و سَقَعْطَرَى، و سَبَعْطَرَى، و حَدَبْدَبى، و زَبَنْتَرى، و شَفَنْتَرى[3] هذا من جهة، ومن جهة أُخرى قوله: "ولا تَكون صِفة"[4] فقد قال أَكثر الصَّرفيّين بمجيء (فَعَلَّلَى) في الصِّفات دون الأَسماء [5]، وهذا في رأيي يعود إلى الاتساع في التَّحريّ والسَّماع كما رأينا في موضوع الاستدراك.

ثانيًا: تصريف بعض الأَسماء

1-إِنْسَان:

من المسائل التي اهتمّ بها الصرفيّون مسألة لفظة (إِنْسَان) في وزنها وأَصلها، فقد اختلفَ العلماء فيها، فذهبَ البصريُّون إلى أَنَّ وزنها (فِعْلَان) وأَصل كلمة (إِنْسَان) من (الإِنس)، واحتجّوا لقولهم "بأَنَّ قالوا: إِنَّما قُلنا إِنَّ وزنه (فِعْلَان)؛ لأَنَّ (إِنْسَان) مأخوذة من الإِنس، وسُمِّي الإِنس إنسًا لظهورهم، كما سُمِّي الجنُّ جنًّا لاجتنانهم أَي استتارهم، ويُقال(آنستُ الشَّيء) إِذَا أَبصرته، قال الله تعالى: ﴿آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾[القصص:29] أَيْ: أَبصرَ، وكما أَنَّ الهمزة في الإِنس أَصليَّة، ولا أَلف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصليَّة في إِنْسَان، ويَجوز أَنْ يكون سُمِّيَ الإِنس إنسًا لأَنَّ هذا الجِنس يُستأنسُ به ويوجد فيه من الأَنسِ وعدم

---

(10) ينظر: المقصور والممدود: ٧.
(11) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:4/ ٢٠٣.
(12) ينظر: الممتع الكبير في التَّصريف: ١١٣.
(13) ينظر: ارتشاف الضَّرب:1/ ١٤١.
(1) المخصص:4/ ٤١٩، و8/5.
(2) المُلَخَّص: 2/ 246.
(3) ينظر: الكتاب: 303/4، وجمهرة اللُّغة:(ق ب ع ث رى)،3/ ١٢٢٨، والمقصور والممدود لأَبي عليّ القالي: ٧، والمخصص: 8/5، والممتع الكبير في التّصريف: ١٠٩.
(4) المُلَخَّص: 2/ 246.
(5) ينظر: الكتاب: 303/4، والمقصور والممدود لأَبي عليّ القالي:٧، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/ ٢٠٣، والممتع الكبير في التَّصريف: ١١٣، وارتشاف الضَّرب:1/ ١٤١، و... وغيرها.

الاستِيحَاش ما لا يُوجد في غيره من سائر الحَيوَان، وعَلى كلا الوجهين فالأَلفُ والنُّون فيه زائِدَتان؛ فلهذا قُلنا إنَّ وزنه (فِعْلَان)"[1].

وذهب الكوفيُّون إلى أَنَّ (إنْسَان) وزنها (إفْعَان) وأَنَّه من (النِّسيَان)؛ لأَنَّ الأَصل في إنْسَان إنْسِيَان على (إفْعِلان) من النّسيان[2]، واحتجّوا بشواهد متعدّدة، مرتكزين على ثلاثة أَمور رئيسة؛ وهي:

أ- اعتمدوا على قول ابن عبَّاس (رضيَ الله عنه): "إنَّما سُمِّي إنسانًا لأَنَّه عهد إليه فَنَسِيَ"؛ فهذا دليل على أَنَّه إنْسِيانٌ في الأَصل[3].

ب- الحذف: ولشيوعه في كلامهم وعلى أَلسِنتِهم حذفوا حرف الياء وهو حرف اللَّام لكثرة استعماله، كقولهم (إيش) في (أَي شيء) و(عم صباح) في (أَنعم صباحًا[4].

جـ - إعادة المحذوف في التَّصغير: إنَّ كلمة (إنْسَان) وزنها (إفْعَان) وعند تصغيرها تُردّ الياء الأَخيرة، لأَنَّ التَّصغير يُعيد الأَشياء إلى أُصولها، فتقول في تصغيرها (أُنَيْسيَان) على (أُفَيْعلَان) فردَّت لامه وهو ما يُثبت وزنها تبعًا لذلك[5].

وقد أَشارَ ابن قتيبة إلى أَنَّ هذا المذهب يُنسب إلى بعض البغداديّين[6]، وأَوضح الدّكتور مهدي المخزومي أَنَّ المقصود بالبغداديّين في قول ابن قتيبة "وقال بعض البغداديّين" هم الكوفيُّون[7].

وقد ردَّ أَبُو البركات الأَنباريّ حُجّة الكوفيّين بأَمرين: أَحَدُهما: الحذف في عدم ورود الأَصل المفترض هو أَمر اختياري وجائز، وثانيهما: شذوذ تصغيره كاليلية وعشيشية و مغيربان و رُويجل[8]، ولم يتعرض لقول ابن عباس.

وقد استقى بعض المعجميّين قوّة الاستدلال من التَّصغير (أُنَيسِيان) فذهبوا إلى أَنَّ (إنْسَان) أَصله (إنْسَيان)؛ لأَنّ العرب قالوا في تصغيره: (أُنَيسِيان)، فدلّت الياء الأَخيرة على الياء في تكبيره إلَّا أَنّهم حذفوها لمّا كثر (النَّاس) في كلامهم وهو

---

(1) الإنصاف: مسألة117، 2/ ٦٦٩، وينظر: ائتلاف النَّصرة: مسألة 90، 85.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: مسألة117، 2/ ٦٦٧، وائتلاف النَّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: مسألة 90،85.

(3) ينظر: أَدب الكاتب: 368، وغريب القرآن: 22، والصّحاح: (أَن س)، 3/ ٩٠٥، والعُباب الزَّاخر واللّباب الفاخر: (أَن س)، 23.

(4) ينظر: الإنصاف مسألة: 117، 2/ ٦٦٧.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 2/ ٦٦٩.

(6) ينظر: أَدب الكاتب: 368.

(7) ينظر: الدَّرس النَّحوي في بغداد: 217.

(8) ينظر: الإنصاف: مسألة، 117: 2/ ٦٦٩.

(فـعليان) من (الإِنــس) لا (إفـعلان) من النِّسيان، وذهــب بعضهم إلــى أَنَّــه تصغير شــاذّ

على غير القياس وقياسه (أُنيسان) وإذا قالوا: (أَناسين) فهو جمع بيّن مثل بُسْتان وبَسَاتين[1].

واتّـفقَ الكوفيُّون مع البصريّين على أَنَّ (إنسيّ) مشـتقّ من الإِنسان، واتّـفقـوا معـهم على أَنَّ (أَناسيّ) يجوز فيه أَنْ يكون "واحدهم إنْسِيّ وإنْ شئت جعلته إنسانًا ثُمَّ جَمَعته

أَناسِيّ فتكون الياء عوضًا من النُّون"[2].

أَمّا ابن أَبي الرَّبيع فلم يناقش أَصل الكلمة هل هي من الإِنس أَم من النِّسيان، وإِنَّما اكتفى بالتَّعامل معها صرفيًّا فذهب إِلى أَنَّ وزنها (فِعْلَان) وتصغيرها أُنيسان وجمعها أَنَاسِيّ وأَشارَ إِلى جمعها وتصرّفها على غير قياس وهذا يتفقّ مع منهجه في المُلَخَّص، فقد ركّز على القوانين وما يخرج عنها، فنجده يذهب مذهب البصريّين في هذه المسألة، يتبيّن هذا من قوله في تكسير ما آخره أَلف ونون وكان على وزن فِعْلان: "...فِعْلان بكسر الفاء، وقالوا: سِرَاحًا وضِباعًا؛ أُجريا مُجرى فَعْلان بفتح الفاء الصفة؛ لأَنَّ الآخِر منْهما سَواء والزِّنَة واحدة إِلَّا الحَرْفَ الأَوَّل. وقالوا في إِنْسانٍ، أَنَاسِيّ؛ وهذا كُلُّه على غير قياس"[3]، وقوله أَيضًا في باب تصغير: "مَا آخِرهُ أَلِفٌ ونونٌ يُصغّر فيه الصّدر وتُجريه مُجرى ما آخرهُ همزةُ التَّأنيث؛ فتقولُ في أُقحوانةٍ: أُقَيحيوانة...إِلَّا ما جُمِعَ على فَعَالِينَ ولم يُقْلب فيه النُّون نحو: سَرحانُ، تقولُ: سُريحينًا؛ لأَنَّهم قالوا: سَراحين... وتقول في إِنْسَان: أُنيسانًا؛ لأَنَّهم قالوا في الجمع: أَناسيّ وقَلَبوا النُّون ياءَ"[4].

ورجّح الدُّكتور كاطع جار الله مذهب البصريّين بقوله: "والأَظهر رأي البصريّين الذين أَجروا الأَصل (أَنَس) في أربعة أَلفاظ أخرى وردت في التَّنزيل العزيز هي (إنسيّ) و (أُنَاسيّ) و (أناس) و (ناس)، فـ (الإِنسيّ) -لديهم- منسوب إِلى الإِنس كـ (جنّ وجنّيّ). و(أُنَاسيّ) أَصله (أناسين) بوزن (فعالين) وهو جمع تكسير لـ (إنسان) كـ (بستان وبساتين)، فقلبت نونه المتـطرّفة ياء وأُدغمت الياء

---

(1) ينظر: تهذيب اللُّغة:(أ ن س)، ٦١/13، وينظر: لسان العرب:(أ ن س)، ١٠/6-11، والدّراسات الصَّرفيَّة عند العرب منذ نشأتها حتّى نهاية القرن الرَّابع الهجريّ: 227، (رسالة دكتوراه).

(2) معاني القرآن للفرّاء: 269/2.

(3) المُلَخَّص:2/ 177.

(4) المصدر نفسه: 135/2.

بالياء فصار (أُناَسيّ)، ويجوز فيه تخفيف الياء المشدودة فيقال: (أناسي) بياء واحدة"[1].

وممّا تقدّم، يمكن القول: إنَّ الخلاف بين المدرستين كان في أَصل الكلمة، فكلُّ مدرسة ترى أَنَّ كلمة (إنْسان) مشتقّة من أَصل مختلف عن الأُخرى، وهنا كان الخلاف في الحروف الزّائدة، والأَرجح ما ذهب إليه البصريّون؛ "لأَنَّ الإنسان موافق لأَنس وأَنيس في اللّفظ والمعنى، فيكون الأَلف والنُّون زائدتين، والإنسان ليس بموافق لِنَسِيَ لا في اللَّفظ ولا في المعنى"[2].

2- أَيْمن:

وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذٌ من اليُمْن والبَرَكَة، كأَنَّهم أَقسموا بيُمن الله وبركتِه[3]، واختلف البصريُّون والكوفيُّون في لفظة (أَيْمن)، فذهب البصريُّون إلى أَنَّها اسم مفرد مشتقّ من اليُمْن وهو البَرَكَة والقوّة ودليلهم أَنَّه مفرد وهـمزته همزة وصل ولو كان جمعًا لوجب أَنْ تكون همزته قطع، فاحتجّوا على ذلك بقولهم: "إنَّما قلنا إنَّه مفرد وليس بجمع يمين لأَنَّه لو كان جمع يمين لوجب أَنْ تكون همزته همزة قطع، فلمّا وجب أَنْ تكون همزته همزة وصل دلَّ على أَنَّه ليس بجمع يمين"[4].

وقد أَثبتَ البصريُّون أَنَّ الهمزة في(أَيْمن) همزة وصل، بناءً على سقوطها بعد الحرف المتحرّك[5]، كما قال نُصيَب بن رَبَاح(108هـ):

فَقَالَ فَريقُ القومِ لمّا نشَدتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنِ اللهِ مَا نَدري[6] (الطَّويل)

وأَمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أَنَّ (أَيْمن) جمع (يمين)، واستندوا في ذلك إلى أَنَّ وزن (أَيْمن) هو (أَفْعُل) وهو من أَوزان جمع القلّة، والدَّليل على ذلك أَنَّ التّقدير في

قولهم (أَيْمُن اللهِ) أَيْ: عليَّ أَيْمُن الله، أَيْ: أَيمان الله فيما أُقسم به[7]، كما احتجّوا في أَنَّ الأَصل في نوع همزتها القطع؛ لأَنَّها جمع ووُصلت لكثرة الاستعمال، وهمزة

---

(1) الخلاف الصَّرفيّ في أَلفاظ القرآن الكريم: 153.
(2) شرح الشَّافية للرّكن الدِّين:1/114-115.
(3) شرح المفصل لابن يعيش: 5/ ٢٤٦.
(4) الإنصاف: مسألة: 59، 1/ ٣٣٦.
(5) ينظر: الكتاب:3/503، و4/ ١٤٨، والمقتضب:2/90، والأُصول في النّحو:1/٤٣٤، والإنصاف: مسألة 59، 1/ ٣٣٦، واللّباب في علل البناء والإعراب:1/ ٣٨٠،...وغيرهم.
(6) ينظر: شعر نصيب بن رباح: 94.
(7) ينظر: الإنصاف: مسألة:59، 1/٣٣٤، وينظر: جنى الدّاني: 538.

الوصل تحذف إذَا جاء بعدها متحرّك نحو:(أُمُ اللهِ لأَفعَلَنَّ) فبقي أَنْ تكون همزة قطع، ولو كانت همزة وصل لكان ينبغي أَنْ تكون مكسورة على حركتها[1].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد ذهب إلى ذكر الخلاف في لفظة (أيْمُن) ونجده متابعًا لمذهب البصريّين واستحسن رأي الفرّاء من حيث المعنى والقياس، ولكنّ الإشكال أَنَّه لم يسمع من العرب في اللّفظ الشّائع في القسم، قال: "أَيْمن اللهِ، الخبر محذوف واليمن البركة، ولا خلاف أنَّ الألف أَلف وصل فيمن كسر الهمزة، وأمَّا من فتح الهمزة فقال: أَيْمن الله ، فذهب سيبويه إلى أنَّها أَلف وصل وفتحت لدخولها على اسم لا يستعمل إلَّا في القسم، فلمّا قلّ تمكّنُهُ ولم يُستَعْمَلْ استعمالَ الأسماءِ المعربةِ صار لذلك كالحرفِ فَأَعطَوهُ لذلك فتح الهمزةِ، وإنْ كانتْ همزة وصلٍ، كما فُتِحَتِ الهمزةُ الداخلةُ على الرجُل والغلامِ، ومن العَربِ مَنْ يقُولُ: يمنُ اللهِ وأيمُ الله وأيم الله بفتح الهمزة وبكسرِها في الابتداء والألفُ ألفُ وصل لا خلاف في هذا، ولا خلاف للفرّاء إلَّا في (أَيْمِنُ) اللَّهِ بفتح الهمزة وثَباتِ النُّون ذهبَ فيه إلى أَنَّه جمعُ يمينٍ وجَعَلَهُ الذي في بيتِ زُهيرٍ:

فتُجْمَعُ أيْمُنٌ مِنّا ومِنكُم بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدَماءُ[2] (الوافر)

وإنَّه لقولٌ حَسَنٌ لَوْ سُمِعَ فيه القطعُ في الوصْلِ"[3]، وقالَ في موضع آخر: "وَيُعْتَرَضُ قولُ الفَرّاء بأَنَّ العَرَبَ لَم تُثْبِتْها في الوصلِ ولم يُسمَعْ لأَيَمُنُ الله؛ والمنقولُ عن العَربِ: لَيُمنُ الله في الكلامِ وفي غير الكلامِ؛ وأتْبِعَتِ الميمُ النُّونَ، لأَنَّ الإعرابَ يُوجدُ في الميمِ إذَا حُذِفَتِ النُّون"[4].

ويرى الدُّكتور رعد كريم حسن أَنَّ البصريّين اعتمدوا في نقض حجج الكوفيّين على لغات العرب، وذهبَ إلى أَنَّها في الحقيقة لا ترقى إلى ما جاء به الكوفيُّون من حجج[5].

أَمَّا البيت الذي استدلّ به البصريُّون وعلى رأسهم سيبويه على حذف الأَلف في (ليمن الله)؛ لأَنَّها وصل فليس فيه دليل قاطع؛ لأَنَّه إذَا اضطر الشّاعر وصل (أَلف القطع) وقَطَعَ (أَلف الوصل)[6].

ونقول: ايمن الله المُختصة بالقسم همزتها همزة وصل، أَمَّا إذا مانت أيمن اسمًا فهمزته هموة قطع، ويُرَجَّح الفتح على الكسر.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه:59، ٣٣٦/1، وينظر: المصدر نفسه:539.
(2) ينظر: ديوانه: 13.
(3) المُلَخَّص: 1/ 532-533.
(4) المصدر نفسه:2/ 15-16.
(5) ينظر: توجيه اللّمع لابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) - دراسة لغويّة نحويّة:175 (رسالة).
(6) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 205، وتوجيه اللّمع لابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) - دراسة لغويّة نحويّة:175:175(رسالة).

3- ضِيْزى:

هي قسمة جائرة، وقيل ناقصة[1]، وهي من الأَلفاظ التي تباينت فيها آراء العلماء في لفظها ووزنها، إلى جانب الخلاف حول بناء (فِعْلى) بكسر الفاء، وما إذَا كانت تُستخدم كصفة للمؤنث، فذهب الخليل إلى أَنَّ (ضِيْزى) وزنها فُعْلَى وجوّز أَنْ تكون (ضِيْزى) ونحوه من الصِّفات المؤنّثة على وزن(فِعْلى)، أَيْ: مبنيّة على الأَصل؛ إذْ قال: "يقول بعضهم في ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[النَّجم:22] إنَّما هي فُعْلَى، ولو قيل: بُنيَت على فِعْلَى لم يكن خطأً"[2]، يدلّ على ذلك قراءة ابن كثير (ضِئزى) بكسر الفاء وهمز العين[3].

أَمَّا سيبويه فذهب إلى أَنَّ وزن (فِعْلَى) كثيرًا ما جاء اسمًا كـ (ذِفْرى) و(ذِكْرى)، ولم يأت صِفة إلَّا مع حرف الـ (هاء)، كـ (امرأة سِعلاة وعِزهاة)[4]، ولذلك حكم بأَنَّ أَصل (ضِيْزى) و(حِيْكى) هو (ضُيْزى) و(حُيْكى)، بضمّ أَوّلهما، فتحول ضمّة الفاء إلى الكسر نتيجة تأثير الياء التي هي عين الكلمة الأَصليَّة في صيغة (فُعْلى)[5].

ومِمَّن تابع سيبويه في ذلك معظم علماء اللُّغة العربيَّة منهم الفرّاء[6] وابن قتيبة[7]، والمُبرّد[8]، وابن السَّرَّاج[9]، وابن عصفور[10]،... وغيرهم.

أَمَّا أَبُو عبيد فقد أَجازَ في (ضِيزى) وجهين: أَحَدُهما أَنْ تكون الياء فيها بدل من الهمزة، والأَصل فيها (ضِئْزى)، فقلبت الهمزة إلى ياء، والآخر: أَصلها (ضُوزى) بالواو، لأَنَّه سُمع أَنَّهم يقولون: ضازَه يَضُوْزُه ضُوْزى، وضازه يَضِيْزُه ضِيْزى، وضَأَزه يَضْأَزُه ضَأْزًا، ثُمَّ كُسِرت الضَّادُ مِنْ ضُوْزَى لأَنَّ الضَّمّةَ ثقيلةٌ مع الواو،، فقلبت الواو

---

(1) سؤالات نافع بن الأَزرق إلى عبد الله بن عبَّاس:47، والعين:(ض ي ز): 7/ ٥٣.
(2) العين :(س ط ر):7/ ٢١١.
(3) ينظر: الحُجّة في القراءات السَّبع: ٣٣٦، والتَّيسير في القراءات السّبع: ٢٠٤، وتفسير البحر المحيط: 10/ ١٨، والدّر المصون في علوم الكتاب المكنون:10/ ٩٥.
(4) ينظر: الكتاب: 4/ ٢٥٥، 4/٣٦٤.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 4/ ٣٦٤.
(6) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3/ ٩٨.
(7) ينظر: غريب القرآن: ٤٢٨، وأَدب الكاتب: 354.
(8) ينظر: المقتضب: 1/ ١٦٨.
(9) ينظر: الأُصُول في النَّحو: 3/ ٢٦٧.
(10) ينظر: الممتع الكبير في التَّصريف: 318.

ياء، لسكونها وكسر ما قبلها[1].

وقد رجّح العُكبريّ أَحد القولين لأَبي عبيد، ورأى أَنَّ "(ضِيزَى): أَصْلُهُ ضُوزَى مِثْلَ: طُوبَى، كُسِرَ أَوَّلُهَا، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَلَيْسَتْ فِعْلَى فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلَّا مَا حَكَاهُ ثَعْلَبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ؛ رَجُلٌ كِيصَى، وَمِشية حِيكَى"[2].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد ذهب مذهب سيبويه، وأُرجح ما ذهب إليه ابن أَبي الرَّبيع الذي سارَ على خُطا الجمهور موضّح أَنَّ (ضِيْزى) ونحوه، إنَّما هو (فُعْلى) وكُسِر أَوّلُه لأَنَّ (فِعلى)لا تكون صِفة، وإنَّما تكون اسْمًا نحو: (مِعزى) ولا تكون صِفة إلَّا إذَا لحقتها التَّاء كقولهم: رَجُلٌ عِزْهَاةٌ، وأَمَّا قراءة ابن كثير ليست من باب فُعلى و فِعلى بل من الوصف بالمصدر بقوله "فِعْلَى: تَكون أَلِفُها للتّأنيث وتَكون للإلحاق؛ فإذَا كانت للتّأنيث كان اسْمًا، نحو: الشِّيزَى، ومَصْدَرًا، نحو: الذِّكْرَى؛ ولم يَجِئْ صِفةً؛ وأَمَّا قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[النجم:22] فهُو على فُعْلَى؛ وكُسِرت الضّاد لتَصِحّ الياءُ؛ وأَمَّا قراءة ابنِ كَثيرٍ بالهَمْزَةِ فهُو مَصْدَرٌ وُصِفَ به، وإذَا كانت فِعْلَى للإلحاق كانت اسْمًا لا غَيْرَ، نحو: مِعْزَى، ولا تَكون صفةً إلَّا بالتّاء، نحو: رَجُلٌ عِزْهَاةٌ"[3].

4- مَعَدّ:

المَعد: هو الضَّخم أَو الشَّيء الغليظ[4]، دارَ الخلافُ بينَ علماءِ اللُّغةِ حولَ

أَصالةِ الميم أَو زيادتِها في لفظةِ (معد) وكانَ لكُلّ منهم رأيه ومذهبه الذي دافعَ عنه

واحتجَّ لهُ ومن هذهِ الآراء:

الرّأي الأَوّل: وهو رأي سيبويه ذهب فيه إلى أَنَّ الميم في (معد) أَصل؛ إذْ قال: "فأَمَّا المِعْزَى فالميم من نفس الحرف، لأَنَّك تقول مَعْزٌ، ولو كانت زائدةً لقلت عزاءٌ...

ومَعَدٌّ مثلهُ للتّمَعْدُد، لقلّة تَمَفْعُلٍ"[5].

وتابعهُ في رأيه المازنيّ بقوله: "فأَمَّا مَعَدّ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تَمَعْدَدَ، فإنْ قال قائل: فقد جاء مثل تَمَسْكُن؟ فإنَّ هذا غلط وليس بأَصلٍ، وقد

---

(1) ينظر: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون:10/ 96.

(2) التّبيان في إعراب القرآن :2/1188.

(3) المُلَخَّص: 2/190-191، 289.

(4) ينظر: لسان العرب:(م ع د):3/404.

(5) الكتاب:4/ 308.

قالوا: (تَمَدْرَعَ)، والجيّدة العربيّة (تَدَرَّعَ، وتَسَكَّنَ) وهو كلام أَكثر العرب"[1]، ومن تابعه أَيضًا ابن السَّرَّاج بقوله: "فأَمَّا المِعزْى فالميمُ مِنْ نفسِ الحرفِ لقولِكَ: مَعْزٌ ومَعَدٌّ مثلهُ لقولِهم: تَمَعْدَد لقلّةِ (تَمَفْعَلَ) في الكلامِ"[2]، ووافقهم في ذلك أَبُو عليّ الفارسيّ[3] والزَّمخشري وابن يعيش[4] ، والعُكبريّ[5]،... وغيرهم.

الرَّأي الثّاني: وهو رأي قطرب(ت206هـ)؛ إِذْ ذهب إِلى أَنَّ جواز زيادة الميم في (مَعَدّ)

ووزنه على هذا يكون (مَفْعَل) من عددت الشّيء أَعدّه عدًّا[6].

وذهب كراع النّمل (ت بعد 309هـ) مذهب إِليه قطرب بقوله: "معَدٌّ مشتقّ من قولهم: مَعَدَ في أَرض: إِذَا ذهب فيها، والمعَدُّ أَيضًا مَفْعَلٌ من العَدَدِ"[7]، ومِمّن تابعهما

في ذلك الرَّضيّ[8]، وابن دريد [9].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فذهب مذهب سيبويه والجمهور، بأَنَّ الميم أَصليَّة مستدلًّا على ذلك بقول العرب؛ إِذْ قال: "مَعَدَ؛ الميم أَصْلٌ، وهو مِن أَمْعَدَ إِذَا أَفْسَدَ قال:

وَخَارِبَيْنِ خَرَبًا فَأَمْعَدَا[10]

والخارِبُ سارِقُ الإِبل؛ لأَنَّهم قالوا: تَمَعْدَدَ الرَّجُلُ؛ وتَمَعْدَدَ تَفَعْلَلَ، نحو: تَدَحْرَجَ وليس وزنه تَمَفْعَلَ؛ لأَنَّه لم يَجِئْ مِن هذا إِلَّا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ، فتَمَفْعَلَ في الكَلام أَقَلُ مِن أَصالة الميم أَوَّلًا، والميمُ مِن مِعْزَىَ أَصْلٌ؛ لقَوْلهم: الْمَعْزُ وماعِزٌ"[11].

---

(1) المنصف: 143.
(2) الأُصُول في النَّحو: 3/ ٢٣٧.
(3) ينظر: التّكملة: ٥61.
(4) ينظر: شرح المفصل: 5/ ٣٣٣.
(5) ينظر: اللّباب في علل البناء والإِعراب: 2/ ٢٥٧.
(6) ينظر: الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس:2/ ١٢٦.
(7) المنتخب من غريب كلام العرب: ٦٦٨.
(8) ينظر: شرح الشَّافية للرّضيّ:2/ ٣٣٦.
(9) ينظر: الاشتقاق: 30-31.
(10) الرَّجز بلا نسبة في المحتسب:2/ ٢٩، والمحكم والمحيط الأَعظم: ٢/ 40، والممتع الكبير في التَّصريف: ١٦٨،..وغيرها، وينُسِب هذا الرّجز للقلاخ بن حزن في الكنز اللُّغويّ في اللّسان العربيّ: ٤٦، والرَّجز وردَ في ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب:١/ ٢٢٩، وقد رُوِيَ بالشّكل الآتي:

وخاربين خربا ومعدا لا يحسبان الله إِلّا رقدا
ورُوِيَ : أَخشى عليها طيئا وأسدا وخاربين خربًا فمعدا

(11) المُلَخَّص: 2/ 253.

ورجّح الدُّكتور مجيد خير الله الزَّامليّ مذهب قطرب والجمهور مستدلًّا على ذلك بأَنَّ (معدّ) إنْ لم يكن على وزن (مَفْعَل) من كلمة (العدَ)، فهو في هذه الحالة من (مَعَدَ) غير المضعّف، إذَا صار ضخمًا غليضًا، أَو كان من (مَعَدَ في الأَرض): إذا ذهب فيها. وإنْ كان معناه عظيمًا وغليظًا، فهو (مَعَد) والوصف منه (مَعْدٌ) على صيغة (فَعْل)، فمن أَينَ جاء التّضعيف؟ وإنْ أَراد الإلحاق، فينبغي عليه أَنْ لا يدغم، لأَنَّهم يقولون (مَهْدَدٌ ومَأْجَجٌ) للتَّفريق بين الملحق والملحق به. وأَمَّا من يقول إنَّ (مَعَدَّ) الذي على وزن (فَعَلّ) من (تمعدَد أَم أَنَّ تمعدّد منه)، وقولهم: إنَّ (تَمَعْدَد تُشبّه بمَعَدّ) يدلّ على أَنَّ (معدًّا) أَقدم من (تَمَعْدَد) في الاستعمال، ولذلك لا حُجّة لهم على قول العرب: (تمَعْدَدَ) مع وجود الميم، بل حكمها في ذلك حكمها في (تَمَسْكَن). ويرى الكسائيّ أَنَّه إذَا صغّرت (معدّا) في حالة النَّسب قيل فيه: (مُعيدّيّ) بتشديد الدَّال، كما يقال في تصغير دابّة (دُوَيبّة). وهذا دليل آخر على أَنَّ (مَعَدّا) ليس (معدَد) لأَنَّ (معددًا) إنَّما يُصغّر (مُعيدِد) كما يُقال في تصغير (جَعْفَر): (جُعَيْفِر)، وعليه، يمكن القول بأَنَّ (معدّا) على وزن (مَفْعَلٍ) من (العد)، وقد أُدغم فيه الحرفان المتشابهان، كما أُدغما في مثل (مقرّ)، وإنَّما قالوا: (تمعدَد) حتّى لا يضيع المعنى، أَيْ: المعنى النَّاتج عن وجود الحرف الزَّائد وهو الميم[1].

وبناءً على ما تقدَّم، يتّضح للباحثة أَنَّ كلا الرّأيين مقبولٌ لغويًّا، إلَّا أَنَّ تفسير قطرب يجد سندًا في الرِّوايات الدَّلاليّة، بينما ما ذهب إليه الجمهور أَقوى من حيث القياس الصَّرفيّ؛ لقولهم: "فيه ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا، أَنْ يَكُونَ مَفْعَلًا مِنْ العَدّ وَالثّانِي أَنْ يَكُونَ فَعَلّا مِنْ مَعَدَ فِي الأَرْضِ أَيْ أَفْسَدَ... وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ بِفَتْحِ الفَاءِ إلّا مَعَ التّضْعِيفِ فَإِنّ التّضْعِيفَ يُدْخِلُ فِي الأَوْزَانِ مَا لَيْسَ فِيهَا كَمَا قَالُوا. شَمَرّ وَقُشَعْرِيرَةَ وَلَوْلَا التّضْعِيفُ مَا وُجِدَ مِثْلُ هَذَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ الثّالِثِ أَنْ يَكُونَ مِنْ المَعَدّيْنِ وَهُمَا مَوْضِعُ عَقِبَيْ الفَارِسِ مِنْ الفَرَسِ وَأَصْلُهُ عَلَى القَوْلَيْنِ الأَخِيرَيْنِ مِنْ المَعْدِ بِسُكُونِ العَيْنِ وَهُوَ القُوّةُ"[2].

5- المُزّاء:

وهي الخمرُ اللَّذيذة الطَّعم[3]، وقيل: المُزَّةُ بالضَّم: الخمر التي فيها طعمُ حموضةٍ ولا خير فيها، والمَزَّةُ بالفتح: الخمر اللَّذيذة الطَّعم[4]، تحوي هذه الكلمة احتمالات متعدّدة للوزن، أَكثر من كونها مسألة خلافيَّة، فقد ذهبَ الأَزهريّ(ت 370هـ) إلى أَنَّ المُزّاء لها وزن واحد وهو فُعّال، بقوله: "والمُزّاء:

---

(1) ينظر: علم التَّصريف عند الإمام أَبُو البقاء العُكبريّ:136-137.
(2) الرَّوض الأَنف في شرح السِّيرة النَّبويَّة لابن هشام: 1/ ٣٣-34.
(3) العين: (م ز): 7/ ٣٥٥.
(4) الصَّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة: (م ز ز)،٨٩٦/3.

من أَسمَاء الخمر؛ تكون فُعّالًا من المزيّة وَهُوَ المفضلة"[1]، وذهب أَبُو عليّ الفارسيّ إلى أَنَّ لها وزنينِ؛ إذْ قال: "يحتمل المُزَّاء وجهين: يكون فُعَّالًا من الْمَزِيَّةِ، وهو أَمْزَى منهُ أَيْ: أَفْضَلُ فيكون من المَزِيَّةِ لأَنَّ هذه الخمر كانت عندهم أَرفع الأَشربة، وتكون كَقُوبَاء على وزن فُعْلَاء من قوله:(لَقَدْ سَأَلْتَ مَزِيزًا) أَي عزيزًا فالمعنيان يَتَقَارَبَانِ وإنْ اختلف اللّفظان"[2]، وزاد الجوهريّ (ت 393هـ) وزنًا آخر هو (فُعَلَاء) بفتح العين ورفض أَنْ يكون على وزن (فُعْلاء)؛ لأَنَّ هذا ليس من أَبنيتهم بقوله: "والمُزَّاءُ بالضّمّ: ضربٌ من الأَشربة، وهو فُعَلَاء بفتح العين فأُدغم، لأَنَّ فُعْلاء ليس من أَبنيتهم. ويقال: هو فُعَّالٌ من المهموز، وليس بالوجه، لأَنَّ الاشتقاق ليس يدلُّ على الهمز كما دلّ في القُرَّاءِ والسُلَّاءِ"[3]، وقد خطَّأَ ابن برّيّ (ت 582هـ) الجوهريّ فيما ذهب إليه، قائلًا: "هذا سَهْوٌ لأَنَّه لو كانت الهمزةُ للتّأنيث لَامْتَنَع الاسمُ من الصَّرْف عند الإدغام كما امْتَنَع قَبْل الإدغام، وإنَّما مُزّاءٌ فُعْلاءٌ من المَزِّ وهو الفَضْل، والهمزة فيه للإلحاق، فهو بمنزلة قُوباءٍ في كونه على وَزْن فُعْلاءٍ. ويجوز أَنْ يكون مُزّاءٌ فُعّالًا من المَزِيّة، والمعنى فيهما واحدٌ لأَنَّه يُقال: هو أَمْزَى منه، وأَمَزُّ منه أَي أَفْضَل"[4].

أَمَّا من حيث القصر والمدّ، ذهبَ بعضهم إلى القول بأَنَّه من الممدود فقط، في حين جوّز فريق آخر كلا الوجهين، فابن ولّاد (ت332هـ) يرى أَنَّه من الأَسماء الممدودة المضمومة فقط[5]، وجعله أَبُو عليّ القاليّ مِمَّا يُمدّ ويُقصر[6]، ونقلَ الفارسيّ عن ثعلب أَنَّ (المُزّاء) من المدَّ والقَصْرَ، قائلًا: "وحكى أَحمدُ بن يحيى في المُزّاءِ: المدَّ والقَصْرَ، والقولُ فيهِ: إنَّ قَصْرَهُ يَدُلّ على أَنَّه فُعْلى منَ المزيزِ، وليس من المزيّة. وإنْ سُمِعَ فيهِ الصَّرفُ أَمكنَ أَنْ يكونَ فُعَّلًا منه مثلُ زُرَّق، ويجوزُ أَيضًا إنْ سُمِعَ فيه الصَّرْفُ أَنْ يكونُ فُعَّلًا من المزيزِ مثلُ زُرَّق إلَّا أَنَّك قَلَبْتَ الثَّالثَ من التَّضْعيفِ لِاجْتماعِ الأَمْثالِ كما أُبْدِلَ في لا أَمْلاهُ إنَّما هو لا أَمَلَّهُ"[7].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد تابع الرَّأي القائل بأَنَّها تحتمل وزنين: الأَوّل: أَنْ يكون فُعّال من (المَزِيّة)، والوزن الآخر عنده فُعْلاء من (المزيز)، واستبعد رأي أُستاذه أَبُو عليّ الشَّلوبين الذي جوّز أَنْ يكون فُعّال من المزيز؛ لأَنَّ فُعَّالًا من المزيّة وليس

---

(1) تهذيب اللُّغة: (م ز)، 13/١٢٣.
(2) المسائل البصريات:1/ ٢٤٠.
(3) الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة: (م ز ز)، 3/٨٩٦.
(4) التّنبيه والإيضاح عما وقع في الصّحاح: (م ز ز)، 2/ 252.
(5) ينظر: المقصور والممدود لابن ولّاد: ١٢٠.
(6) ينظر: المقصور والممدود لأَبي عليّ القاليّ: ٢٩٠.
(7) التَّكملة: ٣٥٢.

من المزيز؛ إذْ قال: "ومَن مَدّ كانَ فُعالًا من المَزِيّة ويكون فُعْلًا[كذا] [1] مِن المَزيز بمنزلة قوباء. وكان الأُستاذ يُجيز أَنْ يكون فُعالًا من المَزِيز ويكونُ الأَصلُ مُزَّازًا، ثُمَّ أُبدِلت الزّاي الأَخيرةُ ياءً لاجتماعِ ثلاثةِ أَمثالٍ؛ لأَنّ السَّاكنَ حاجزٌ ضَعيفٌ. وهذا الذي ذهبَ إليه فيه بُعدٌ وإنْ كان مُمْكِنًا"[2]، أَمَّا من حيث المدّ والقصر فمذهب ابن أَبي الرَّبيع فيه مِمّا يُمدّ ويُقصر؛ إذْ قال: "والمُزاء يُمدّ ويُقصرُ، وكلاهُما سَماعٌ، فمَن قَصرَهُ أَمْكنَ أَنْ يكونَ فُعْلًا[كذا] [3] مِن المَزِيّةِ، وهو الظَّاهرُ، وأَمكنَ أَنْ يَكونَ من المَزيز؛ لأَنَّهم يقولون لهذا الشَّرابِ: مُزّ على هذا، أَيْ: فَضْلٌ؛ فيكونُ الأَصلُ: مُزِزًا، وأُبدلتِ الزَّاي الثَّالثةُ ياءً بمنزلةِ ﴿دَسَّاهَا﴾[الشّمس:10]. وَمذهبُ سيبويهِ في هذا السَّماعُ، وإنْ لم يُسمَعْ فيه الصّرفُ كانَ فُعْلى من المزِيز لا غَير"[4].

6- النَّبيّ:

هو: الطَّريق الواضحُ يأخُذُكَ إلى حيثُ تُريد[5]، واختلف في تأصيل (النَّبيّ) فالجمهور يرى أَنَّ (النّبيّ) على وزن (فعيل) من (النَّبأ) الذي هو الخبر وأَصله (نبيء) فتركت العرب همزهُ لا على طريق التَّخفيف لكنّ على طريق الإبدال، وهذا مذهب أَكثر علماء العرب، بصريّين وكوفيّين[6]، والفرق بين التَّخفيف والإبدال أَنَّ الكلمة التي حُذفت همزتها للتَّخفيف قد تُنطق بهمزة تارة وبهمزة خفيفة تارة أُخرى. أَمَّا الكلمة التي حُذفت همزتها للإبدال التَّام فهي قياس مطّرد لا يجوز إعادتها إلى أَصلها الذي بُدِّلت منه إلَّا نادرًا، ولذلك يكون (النَّبيّ) عند هذا المذهب (فعيل) بمعنى (فاعل)؛ ولامه همزة أُبدلت ياء وأُدغمت فيها الياء التي قبلها فقيل نبيّ[7]، و"صار أَمر تحقيقها لدى قوم من أَهل الحجاز قليلًا رديئًا، وعليه خُرّجت قراءة ناس من أَهل المدينة (نبيئ) بالهمز، ولذا قوّم الرَّسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم) قول بعض الأَعراب له: "يا نبئ الله" بالهمز قائلًا: "لست نبيئ الله" "[8].

وذهب أَبُو عمرو بن العلاء(ت 154هـ) واليزيديّ(ت225هـ) إلى أَنَّ النَّبيّ ليس بمهموز وهو (فَعيل) مشتقّ من (النَّبْوَة) أو (النَّباوة) بمعنى (مفعول) وهي

---

(1) (فُعْل) خطأ: والصَّواب: فُعْلَاء.
(2) المُلَخَّص: 2/ 82.
(3) (فُعْل) خطأ: والصّواب: فُعّل.
(4) المُلَخَّص: 2/ 81-82.
(5) العين: (ن ب أ)، 8/ ٣٨٢.
(6) ينظر: العين: (ن ب أ)، 8/ ٣٨٢، والكتاب: 3/ ٤٦٠،والمقتضب:62/1،والكامل في اللّغة والأَدب :16/3،واشتقاق أَسماء الله: ٢٩٦،والصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيّة:74/1،...وغيرها.
(7) ينظر: واشتقاق أَسماء الله: ٢٩٣-294.
(8) الخلاف الصَّرفيّ في أَلفاظ القرآن الكريم بين البصريّين والكوفيّين: 362.

الرَّفعة فكأَنَّه قيل: نبا ينبو أَيْ: ارتفع على الخلق وعلا عليهم، ولامه واو قلبت ياء، فسمّي نبيًّا لـرفعة مـحلّه مـن سائر النَّـاس بدليل قـوله تـعالى:﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾[مريم:57]، وقـول أَوس بن حجر[1]:

لأَصْبَحَ رَتْمًا دُقاقَ الحَصى ... مكانَ النَّبيّ من الكاثبِ[2] (المتقارب)

فمن جعلَ التَّخفيف لازمًا قال في جمعه: أَنبياء، كما يفعل بذوات الياء والواو، وتقول: وصي وأَوصياء، وتقي وأَتقياء، وشقي وأَشقياء، ومن همز الواحد قال في الجميع: نباء؛ لأَنَّه غير معتلّ، كما تقول: حكيم وحكماء، وعليم وعلماء وأَنبياء لغة القرآن[3].

وذهبَ ابن أَبي الـرَّبيع مذهب الـجمهور في أَنْ يـكون (النَّبيّ) أَصله من الهمز بوزن (فَعِيل) من (النَّبأ) الذي هو الخبر، مرجّحًا جمعه على (أَنْبِياء)، بقوله: "وأَمَّا النَّبيّ فهو مِن أَنبأَ إِذَا أَخبرَ؛ لأَنَّ العَرَبَ كُلَّهم يَقولونَ تَنَبَّأَ مُسيلمةٌ بالهمْزةِ، جَمَعَتْه العربُ على (أَفعِلاء)، فقالوا: أَنْبِياء، فجرى على القياس؛ لأَنَّ قياسَ (فَعِيلٍ) الصّحيحِ العينِ واللّام غيرِ المُضاف أَنْ يُجمَع على (فُعْلاءَ) وعلى (فِعالٍ)، قالوا: كُرَماءَ وكِرامًا؛ فَمَنْ جَمَعهُ على (فُعَلاء) فيقولُ: كان مُسيلمةُ نَبِيءَ سُوءٍ، ولا يَحذِف لاجتماع ثَلاثِ ياءاتٍ؛ لأَنَّه في تَقديرِ الهمْزةِ، والمشهُورُ في جَمعه أَنْبِياء، وهذا إِنَّما يكونُ في المعتلّ اللّام من فَعِيل، نحو: غَنِيٍّ وأَغنياءُ، وفي المُضَعّفِ منه نحو: أَشِدّاءُ؛ فَمَنْ قال في جمع نَبيّ: أَنبياءُ فإِنَّما قال ذَلكَ لأَنَّه صارَ عندَهُ بمنْزلةِ ما لامُه ياءٌ، فكما تقُولُ في تَصغيرِ غَنيّ: غُنيًّا وتحذف الياءَ لاجتماع ثـلاث يـاءات؛ تقول: كان مُسيلمةٌ نُبيَّ سُوءٍ، وصارَ كَـأَنَّـه بمنْزلةِ عِيدٍ، تقولُ في تَصغيرِه: عُيَيْد؛ لأَنَّهم قالُوا: أَعيادًا، وجَمَعوه جَمْعَ مَا عَينُه ياءٌ"[4].

ورجّح الدُّكتور كاطع جار الله أَنَّ الأَصل فيه الهمز؛ إِذْ قال: "وفي القراءة المرجوحة (نبيء) وقول الأَعرابي مخاطبًا الرَّسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم): (يا نبيء الله) دليل على الأَصل المهموز، ومِمَّا يدلّ عليه أَيضًا قول العبَّاس بن مرداس:

---

(1) ينظر: المقتضب:162/1، واشتقاق أَسماء الله: 294، وغريب الحديث للخطابيّ:١٩٣/3 والتّفسير البسيط:٦٠٠/2، والمفردات في غريب القرآن: ٧٩٠.

(2) ينظر: ديوانه :11 ، وجمهرة اللّغة: (ن ب ي):١٠٢٨/2، والاشتقاق: ٤٦٢.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ ٤٦٠، وينظر: الكامل في اللّغة: 3/ ١٦، وينظر: اشتقاق أَسماء الله: ٢٩٥.

(4) المُلَخَّص:147/2.

يا خاتم النبآء أَنّك مُرسلٌ بالحقّ كلّ هُدى السبيل هُداكا[1]
(الطَّويل)

فجُمع نبيّ على نباء كما جمع كريم على كرماء وعظيم على عظماء ولو كانت لام (نبي) كـ (لام) (وصي وقوي ووليّ) لِما جاز جمعه على فُعلاء، ثُمَّ إنَّ إماتة الهمزة بالإبدال حينًا وبالحذف حينًا آخر وارد عن العرب كقولهم: خطيّة وبريّة وسل وخذ وغير هذا كثير شائع"[2].

والرَّاجح عندي هو ما ذهب إليه الجمهور في أَنَّ (النّبيّ) على (فَعِيل) من (النّبأ) الذي هو الخبر وأَصله (نبيء) وتركت العرب همزه لا على طريق التَّخفيف بل على طريق الإبدال؛ والدَّليل على ذلك حكى سِيبَوَيْهِ أَنَّ جَمِيع العَرَب يَقُولُونَ تنبّأ مُسَيلِمة، فَلَو جَازَ أَن يكون من النُّبُوَّة التِي هِيَ بِمَعْنى الِارْتفَاع لما أَجمع الجَمِيع على الهمْز فِيهِ فإجماعهم جَمِيعًا على همز اللَّام من تنبّأ دَلِيل على أَنَّ اللَّام همزَة، وقولهم: كان مسيلمة نُبيّئ سوءٍ، وأَمَّا النُّبوَّة فلو حقَّرتها لهمزت؛ وذلك قولك: كان مسيلمة نُبُوَّتُه نُبَيِّئَةَ سِوء؛ ومِمَّا يدلّ على أَنَّ أَصله الهمز قراءة أَهل المدينة النبيء بالهمز (يا نبيء الله) ولا يجوز اجتماعهم على هذه القراءة إلَّا وهي صحيحة المعنى في الأَصل، وللأَثر الذي رووه عن العبَّاس بن مرداس في مدحه للنَّبيّ مُحمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)[3].

---

[1] ينظر: ديوانه :122.
[2] الخلاف الصَّرفيّ في أَلفاظ القرآن الكريم بين البصريّين والكوفيّين: 362.
[3] ينظر: الكتاب: 3/٤٦٠، واشتقاق أَسماء الله: ٢٩٥، والمخصص: 3/٤٧٤.

المبحث الثَّالث
تصريف الأَفعال

1- اسْطَاع:

اختلف اللُّغويُّون في أَصل هذا الفعل وزياداته وبقطع همزته ووصلها في الماضي، فذهب سيبويه إلى أَنَّ (أسْطَاع) بقطع الهمزة أَصله (أَطاع)، والسِّين عوض من ذهاب حركة العين[1]، وذلك لأَنَّ أَصل (أطَاعَ) هو(أَطْوَع) فنُقلت الفتحة من الواو إلى الطّاء (أَطْوَع) حملًا على الماضي المجرّد (أَطَاعَ)، فقُلبت الواو أَلفًا لتحرّكها في الأَصل، وانفتاح ما قبلها في اللّفظ، ثُمَّ جيء بالسّين كالعوض من ذهاب الحركة من العين، فصار (أَسْطَاع)[2]، وهذا مذهب جمهور البصريّين[3] إلَّا أَنَّ المُبرّد خالف سيبويه في رأيه، فعدّ السِّين زائدة في (أَسْطَاع) وليست عوضًا من حذف حركة عين الفعل، لأَنَّ تلك الحركة منقولة إلى الفاء ولا يجوز اجتماع العوض والمعوض منه في لغة العرب[4]، وقد أَيّد ابن عصفور مذهب سيبويه، واعترض على رأي المُبرّد بقوله: "والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ، ذلك أَنَّ العين لمّا سَكنتْ تَوهَّنتْ لسكونها، وتَهيَّأت للحذف عند سكون اللّام. وذلك في نحو: لم يُطِعْ وأَطِعْ وأَطَعْتُ ففي هذا كلّه قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء السّاكنين. ولو كانت العين متحرّكةً لم تُحذف، بل كنتَ تقول: (لم يُطْوِعْ) و(أَطْوِعْ) و(أَطْوَعْتُ)، فزيدت السَّينُ لتكونَ عَوضًا من العين متى حُذِفَت، وأَمَّا قبل حذف العين فليست بعِوَضٍ، بل هي زائدة"[5].

أَمَّا الفرّاء فرأى أَنَّ أَصل الفعل (اسْتطَاع) ثُمَّ حُذِفَ حرفُ التَّاءِ منه تسهيلًا لقُربِهِ من التَّاءِ المُشابِهةِ له في المخرج، وبعدَ حذفِ التَّاءِ قُطِعَت همزةُ الفعل، فشَبَّهت العرب (أَسْطَعتُ) بـ (أَفعَلتُ)[6]، وأَيَّده الكوفيّون[7].

ووافق الأَخفش الكوفيّين فيما ذهبوا إليه، فذهب إلى أَنَّ أَصل(اسْطَاع) هو (اِسْتَطاع)، وحُذِفت التّاء عند اجتماعها مع الطّاء؛ لأَنَّ مخرجهما واحد[8].

---

(1) ينظر: الكتاب: 25/2، و4/ ٤٨٣.
(2) ينظر: التَّصريف الملوكي: 206-207.
(3) ينظر: ارتشاف الضَّرب: 1/ ٢١٨.
(4) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: 1/ ٢١٣، والتَّصريف الملوكي: 207، والممتع الكبير في التَّصريف: ١٥٢، وشرح الشَّافية للجاربرديّ: 228.
(5) الممتع الكبير في التَّصريف: ١٥٢.
(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5/ ٥٦٢- ٥٦٣، والممتع الكبير في التَّصريف: ١٥٣.
(7) ينظر: ارتشاف الضَّرب: 1/ ٢١٨.
(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 2/ ٤٣٣.

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فذهب مذهب سيبويه قائلًا: "وأَمَّا السِّين في: اسْطَاعَ؛ فهي عِوَضُ مِن العَين، لأَنَّها مُعَرَّضةٌ للحذف عند لحاق ضمير الرَّفع نحو: أَطَعْتُ"[1]، أَيْ: أَنَّه اكتفى بذكر ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه ولم يذكر بقيّة الآراء.

ويبدو للباحثة أَنَّ ما ذهب إليه الفرّاء ومن تبعه أَوْلى بالقبول؛ فالتّأمّل في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾[الكهف:97] يدلّ على أَنَّ (اسطاع) و(استطاع) من أَصل واحد وأَنَّ (اسطاع) متشعّب من (استطاع) لا محالة، ولكنّ (اسطاع) خُفّفت بحذف تاء الاستفعال لتتّفق مع خفّة الجهد المبذول في ارتقاء الجدار إذا ما قُورن بالجهد المبذول في نقبه، ولا شكّ في صعوبة نقب الجدار وسهولة ارتقائه، فعبّر عن الصّعب بالثّقيل (استطاع)، والسّهل بالخفيف (اسطاع)، فكانت كُلّ كلمة مناسبة لمعناها تمامًا، وهذا من بديع نظم القرآن[2]، ويزاد إلى ذلك لو كانت السّين عوضًا، لكان أَصل الفعل من (أَطاع)، ولكنَّ الاستعمال القرآنيّ واللُّغويّ لا يؤيّد ذلك فـ (استطاع) و(اسطاع) معناهما واحد: وهو القدرة على فعل الشّيء، وهذا المعنى غير مصرّح به في (أَطاع) فـ (اسطاع) ليست من (أَطاع)، بل من (استطاع).

2- زيَّلَ:

تعني فرّق[3]، تباينت آراء العلماء في وزن الفعل (زَيَّل)، فرأى سيبويه أَنّه أَجوف يائي على وزن (فَعّلَ) من الفعل (زالَ يَزِيلُ) على نحو (باعَ يَبِيعُ)، ويستدلّ على ذلك ورودُ مصدره على وزن التّفعيل نحو: تَزييل، كما قال: "وأَمَّا زَيَّلْتُ فَفعَّلْتُ من زايَلْتُ، وإِنَّما زايلت بَارَحْتُ، لأَنَّ ما زِلْتُ أَفْعَلُ: ما برِحْتُ أَفْعَلُ ، فإِنَّما هي من زِلْتُ، وزِلْتُ من الياء، ولو كانت زَيَّلتُ فَيْعَلْتُ لقلت في المصدر زَيَّلةً ولم تقل تَزْييلًا"[4]، وقد اتّبع سيبويه أَئمّة النّحو واللُّغة في هذا [5].

أَمَّا ابن قتيبة فذهب إلى أَنَّ (زَيَّل) على وزن (فَيْعَل)، وهو مأخوذ من الفعل (زالَ يَزُولُ)، وأَصله (زَيْوَل)من أَجوف واوي، فلمّا اجتمعت الواو والياء وكان

---

(1) المُلَخَّص: 2/ 248.
(2) ينظر: الخلاف الصَّرفيّ في ألفاظ القرآن الكريم بين البصريّين والكوفيّين: 99.
(3) ينظر: العين: (زي ل):7/ ٣٨٥.
(4) الكتاب:4/ ٣٦٧.
(5) ينظر: معاني القرآن للفرّاء:1/ ٤٦٢، و الأُصُول في النَّحو: 3/ ٢٦٢، وتهذيب اللُّغة: 13/ ١٧٣-174، والمنصف: 306، و المسائل الحلبيات: ٢٧٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:5/ ٦٥١، والبحر المحيط:6/ ٥٠.

الأَسبق منهما ساكنًا، قُلبت الواو ياءً، ثُمَّ أُدغمت الياء الأُولَى في الثَّانية[1]،وتبعه في ذلك العكبريّ[2].

وقد غَلّطَ الأَزهريّ مذهب ابن قتيبة؛ إِذْ قال: "وَهَذَا غلط مِنْهُ، وَلم يُـميّز بَين زَالَ يَزُول وزالَ يَزِيل، كَمَا مَـيّز بَينـهمَا الفـرّاء"[3]، ورفض ابن جنّي أَيضًا، موضّحًا أَنَّ الفعل (زال يزول) لازم، بينما (زِلْتُه) متعدٍّ، وأَنَّه إذا أُريدَ تعدية(زال يزول) استُعملت همزة التّعدية، فنقول (أَزلتُه) و وثبوت استعمال (زَيَّلْتُه تَزْيِيلًا) يدلّ على أَنَّ زِلْته أَصلها من حرف الياء لا من حرف الواو، يقول: "(زَالَ يزولُ) غير متعدّ، و(زِلْته) مُتعدّ، وإِنَّما يتعدّى (زال يزول) بهمزة النَّقْل في قولهم: (أَزَلْتُه)، (فأَزَلْتُه: أَفْعَلْتُه) من زال (يزول). وقولهُم: (زيَّلته تزييلا) يدلُّ على أَنَّ (زِلْتُهُ أَزيله) من الياء"[4]، وتابعَ أَبُو حيّان الأَندلُسيّ من ضعَّف مذهبِ ابن قتيبة[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع، فذهب مذهب سيبويه والجمهور في أَنَّ (زَيَّلَ) فعلٌ أَجوف يائي، جاء على وزن (فَعَّلَ)، ويستدلّ على ذلك بورود مصدره (تَزْيِيل) على وزن (تَفْعِيل)، وبالفعل المبنيّ للمجهول (زِيّلَ) بكسر الزَّاي، ولو كان الفعل أَجوفًا واويًّا، لكان مصدره على (زَيَّلَة)، وفعلُه المبنيّ للمجهول (زُوِيلَ)، ويتبيّن من ذلك أَنَّه يخالف مذهب ابن قتيبة ومن تبعه؛ إِذْ يرى أَنَّه أَجوف واوي من (زالَ يَزُولُ)، بقوله: "وأَمَّا زَيَّلْتُ ففَعَّلْتُ؛ بدليل تَزيِيل، فلو كان فَيْعَلَ لقالوا في المصدر زَيَّلَة؛ فتقول إِذَا بَنَيتَه للمفعول زُيِّلَ، ولو كان فَيْعَلَ لَقُلتَ زُويِلَ"[6].

ويتّضح لي أَنَّ رأي سيبويه والجمهور أَقرب إِلى الصّواب؛ لِأَنَّ وزن (فَعَّلَ) أَكْثَرُ استعمالًا في كلام العرب مِنْ وزن (فَيْعَلَ)، ولثبوت مصدر (زَيَّل) عَلى التَّفعيل وهو (تَزْيِيل) يدلّ على أَنَّ وزن (وَيَّل) هو (فعّل)، وَلَوْ كَانَ (فَيْعَلَ) لَكَانَ مَصْدَرُهُ على (فَيْعَلَة)، على غرار (بَيْطَرَة) لِأَنَّ فَيْعَلَ مُلْحَقٌ بِفَعْلَلَ، ولأَنَّـهم يـقولون ما يُقاربُ معـناها: زايلَ، لم يَقُولُوا: زاولَ بمعنى فارَقَ[7].

3- سَلْ:

مـن سـألَ يَسـألُ سُـؤالا ومَسأَلة [8] وأَصـلها: اسأل؛ لأَنَّه من السؤال، اتّفق العلماء على جواز حذف عين الفعل في كلمة (اسأل) تـخفيفًا لتسهيل النّـطق.

---

(1) ينظر: غريب القرآن: ١٩٦، والبحر المحيط: 6/ ٥٠.
(2) ينظر: التّبيان في إعراب القرآن:2/ ٦٧٣.
(3) تهذيب اللُّغة: (زل): 13/ 174.
(4) المنصف: 306.
(5) ينظر: البحر المحيط: 6/ ٥٠.
(6) المُلَخَّص: 2/ 291.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 6/٥٠.
(8) العين: (س أ ل): 7/٣٠١.

واخـتلفوا فـي مسألة حذف همزة الوصل، فذهب سيبويه إلى وجوب حذف الهمزة بعد حذف العين، فتصبح (سَلْ)، ويستدلّ على ذلك بأَنَّ الفتحة التي على السِّين كافية للدّلالة على الهمزة المحذوفة[1]، وتبعه في ذلك أَكثر علماء العربيّة[2].

ونقلَ ابن خالويه عن الفرّاء وأَبي زيد أَنَّ عبد قيس كانت تستعمل اسَلْ زَيْدًا، فينقلون فتحة الهمزة إلى السِّين، ويبقون أَلف الوصل على ما كان عليه[3].

أَمَّا أَبُو الحسن الأَخفش فقد جوّز إبقاء همـزة الوصل في (اسَل)؛ فأقرَّ الهمزة مع تحريكِ السِّين للتَّخفيف؛ لأَنَّ الحركة فـي(سَـلْ) عنده غـير لازمة[4].

أَمَّا ابن ابي الرَّبيع فقد ذهب مذهب الجمهور في وجوب حذف همزة الوصل في (سَلْ)، بقوله: "وتقولَ في اِسَل: سَلْ؛ وتَحْذِفُ أَلِفَ الوصلِ؛ لأَنَّ الذي سَبَقَتْ لَه أَلِفُ الوصلِ قَد زَال وهو السَّاكِنُ"[5].

والرَّاجح ما ذهب إلـيه أَكثر العلماء؛ لأَنَّه جاء في السَّماع ما يرجّح وجوب حذف همزة الوصل في(سَلْ) والاستغناء عنه بحركة السِّين، كقوله عزّ وجلّ: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾[البقرة:211]، وقوله تعالى: ﴿سَلْهُم أَيُّهُم بِذَلِكَ زَعِيم﴾[القلم:40]، وكقول الشّاعر:

سَل أَميري ما الَّذي غَيَّرَهُ ... عَن وِصالي اليَومَ حَتّى وَدَعَه [6]
(الرَّمل)

4- ينقضّ:

تَعَدَّدت آراءُ اللُّغويّين في وزن (يَنْقَضَّ) وأَصله في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾[الكهف:77]، فيذهب الأَزهريّ إلى أَنَّ أَصل الفعل هو (قَضَضَ)

---

(1) ينظر: الكتاب: 546/3، و4/٤٤٤.
(2) ينظر: المقتضب: 1/٨٢-83، ١٦٠، والكامل في اللُّغة والأدب: 2/١٧٠، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: 5/٤٠٨، وسرّ صناعة الإعراب: 2/١٤٩، والممتع الكبير في التَّصريف: ٣٩٤، وشرح الشّافية للرّضيّ: 3/٤٢، و4/١٥٨، شرح الشّافيّة للجاربرديّ: 255.
(3) ينظر: ليس في كلام العرب: ٨٩، ٣٤٨، وينظر: إعراب القراءات السَّبع وعللها:1/ ١٣٩، ٤٢٢.
(4) ينظر: المقتضب: 1/ ٢٥٤، والمنصف: 98، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:3/ ٤٢ .
(5) المُلَخَّص: 70/2.
(6) ينظر: ديوان سويد بن أَبي كاهل اليشكريّ: ٤٤.

مشتقّ من قولهم:(قَضَضْتُ الشيء) إذَا دَقَقْتهُ، ومن هذا الجذر سُمِّيَت الحصى الصّغيرة (قَضَضًا). وبناءً على ذلك، يكون وزن الفعل (يَنْفَعِل)، وأصله (يَنْقَضِض)، ثُمَّ سُكِّن الحرف الأَوّل (الضَّاد) وأُدغمت في الثّانية[1].

وذهبَ ابن جنّي إلى أَنَّ (يَنْقَضَّ) عنده يحتمل وزنين، بقوله: "وقراءَة العامة: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾أَشبهُ أَوّلًا منها بآخِر؛ لأَنَّ الإرادة في اللّفظ له، والانقضاض أَيضًا كذلك. وأَمَّا يَنْقَضُّ فيحتمل أَمرين: أَحَدُهما: أَنْ يكون يَنْفَعِل من القَضَّة، وهى الحصا الصّغار، وقال أَبُو زيد: يقال: طعام قَضَضٌ: إذَا كانت فيه القَضَّة. والآخر: أَنْ يكون يَفْعَلّ من نَقَضْت الشيء، كقراءَة النّبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم): «يُرِيدُ أَنْ يُنْقَضَ» ويكون يَفْعَلّ هنا من غير الألوان والعيوب كَيَزْوَرُّ ويَرعَوِى"[2].

وذهبَ الزّمخشريّ إلى أَنَّ (يَنْقَضّ) هو من انْقَضَّ على وزن يَفعلّ، وزاد إلى هذا رأي أَبي عليّ الفارسيّ في أَنَّه على وزن (افْعَلَّ)، قائلًا: "وانقض: إذَا أَسرع سقوطه من انقضاض الطّائر وهو يفعلّ، مطاوع قضضته، وقيل: افْعَلَّ من النّقض، كاحمرّ من الحمرة، وقرئ: (أَنْ ينقض) من النقض، و(أَن ينقاص)؛ من انقاصت السِّن إذَا انشقت طولًا"[3].

في حين نرى أَنّ الشّيخ الطّبرسيّ (ت548هـ) اختارَ رأي الأَزهريّ فذهب إلى أَنَّ صيغة الفعل (يَنْقَضّ) تكون على (انْفَعَلَ) لأَنَّ أَصله من (قضض) ونقل أَيضًا رأيَ أَبي عليّ الفارسيّ، قائلًا: "وأَنقضَّ: أَسرعَ سقوطُه، وهوَ انْفعَلَ مطاوِعُ قضَضْتُهُ، وقيلَ: هو افعَلَّ من النَّقضِ كاحمَرَّ من الحُمْرَةِ"[4]، وتابعه فيه فخر الدِّين الرَّازيّ (ت 606هـ)[5].

وقال موفّق الدِّين أُبُو القَاسِم اللّخميّ(ت 629هـ) عندما سُئل عن رواية من روى (جدارًا يريد أَنْ يُنْقضَ): "وزنه (يُفْعَلُ) من النّقض، الذي هو تفرّق الأَجزاء

(1) ينظر: تهذيب اللّغة:(ق ض): 8/ ٢٠٧، وينظر: تداخل الأُصول اللُّغويّة وأَثره في بناء المعجم: 511/1.
(2) المحتسب:77/2.
(3) تفسير الكشّاف:605/3.
(4) تفسير جوامع الجامع: 429/2-430.
(5) ينظر: مفاتيح الغيب: 21/ ٤٨٨.

الملتئمة عن تركيبها، بخلاف قراءة العامّة التي تحتمل أَنْ تكون مأخوذة من هذا فيكون وزنها (يَنْفعَلّ)، ويحتمل أَنْ تؤخذ من القضّ فيكون وزنها (يَنْفَعِل)"[1].

أَمّا ابن أَبي الرَّبيع يرى أَنَّ الفعل (يَنْقَضّ) يحتمل أَمرين؛ إِذْ قال: "فيَحتمِلُ عندي وَجْهان: أَحَدُهما: أَنْ يَكون افْعَلَّ؛ فيكون قد شَذَّ، لأَنَّه جاء في غير الأَلوان. والثَّاني، أَنْ يَكون وزنُهُ انْفَعَلَ؛ وأَصْلُهُ يَنْقَضِضُ على معْنى يَصير قَضِيضًا؛ والقَضِيضُ الحِجارةُ، فتكون بمنْزلة انْطَلَقَ؛ وعلى الأَوَّلِ أَخذَ أَبُو عليّ"[2]، فيتّضح أَنَّه تابع الشّيخ الطّبرسيّ فيما ذهب إليه.

إِنَّ سببَ الخلاف الذي نشبَ بين اللُّغويّين هو بسبب اختلاف جذر الفعل، فمنهم من اشتقّه من الفعل الثُّلاثيّ (نَقَضَ) بمعنى هدمَ أَو أَفسدَ البناء، ومنهم من يراه مشتقًّا مِن الثُّلاثيّ (قضض) بمعنى حصى صغار.

المبحث الرَّابع
المصادر

1- المصدر:

دارَ الخلاف بين علماء اللُّغة حول أَصل المشتقّات؛ هل الفعلُ الذي اشتُقَّ من المصدر وتفرّع عنه، أَم أَنَّ المصدر هو الذي اشتُقَّ من الفعل وتفرّع عليه؟ فذهب البصريُّون إلى أَنَّ الفعل مشتقّ من المصدر، وهو فرع عنه.

ويأتي في طليعة علماء اللُّغة البصريّين الخليل بن أَحمد؛ إِذْ صرّح بقوله: "والمصدَرُ: أَصلُ الكلمة الذي تَصدُرُ عنه الأفعالُ، وتفسيره: أَنَّ المصادر كانتْ أَوّلَ الكلام، كقولك: الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ، وإِنّما صَدَرت الأَفعالُ عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهابًا، وسَمعَ سمعًا وسَماعًا وحَفِظَ حِفظًا"[3]، وسارَ سيبويه على نهجه في القول بأَنَّ المصدر هو أَصل، والفعل فرع عنه، قال: "وأَمَّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ

---

[1] مختصر المنال في الجواب والسّؤال: 34.
[2] المُلَخَّص: 2/ 225-226.
[3] العين: (المصدر) :7/ ٩٦.

أَحداث الأَسماء...والأَحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل"[1]، وانـضمّ إلى مذهبهم جـمهـور علماء اللُّغة العربيَّة[2].

وقد استدلّ البصريُّون بحجج لنصرة مذهبهم بما يأتي[3]:

1- المصدر هو اسم الفعل، والاسم أَوْلى بالأَصالة من الفعل؛ إذْ اتفقّ النّحويّون جميعًا على أَنَّ الاسم سابق للفعل بالأَصالة والوجود.

2- إنَّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، وزمان الفعل مقيّد، والمطلق سابق للمقيّد.

3- سُمِّيَ المصدرُ بهذا الاسمِ لأَنَّه الأَصلُ الذي نشأ منه الفعلُ، قياسًا على المكانِ الذي تخرجُ منه الإبلُ، فكما تخرجُ الإبلُ من المكانِ الذي تخرجُ منه، كذلك الفعلُ ينشأ من مصدرِه.

4- المصدر يدلّ على معنًى واحدٍ وهو الحدث، بينما الفعل يدلّ على الحدث مقرونًا بالزّمان، ولأَنَ الدّلالة على الواحد تسبق الدّلالة على الاثنين، فالمصدر يسبق الفعل.

5- المصدر يُعدّ اسمًا، والاسم يدلّ على معنى قائم بذاته دون حاجة إلى فعل، بينما لا يكتمل معنى الفعل إلَّا بالاسم؛ لذا فالاسم أَحقّ بالأَصالة، لأَنَّه مستقلّ.

6- ومن أَدلّة كون المصدر أَصلًا للفعل دليل الاشتقاق، بقاء حروفه وكلماته ظاهرة في جميع تصريفات الفعل، أَيًّا كانت صيغته، فنقول: خرج يخرج وأَخرج واستخرج ويخارج، وكذلك: قاتل، يقاتل، يقتل، يستقتل، فنجد أَنَّ صيغة المصدر (الخروج والقتل) ثابتة في جميع هذه الصّيغ، مِمَّا يدلّ على أَنَّها الأَصل والمادّة التي تشتقّ منها الأَفعال.

7- إنّ َاختلاف صيغ المصادر وتنوّعها دليل على أَنَّها ليست مأخوذة من الأَفعال؛ فلو كانت الأَفعال أَصلًا والمصادر مشتقّة منها، لتوافقت صيغ المصدر، كما تتّفق صيغ المشتقّات التي تلي الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو ضارب ومضروب. ولأَنَّنا نرى صيغًا متعدّدة للمصدر الواحد، كشرب شُربًا وشَربًا ومشربًا وشرابًا، فهذا يدلّ على أَنَّ المصدر ليس مشتقًّا من الفعل، وأَنَّ الفعل ليس أَصله.

أَمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أَنَّ المصدر مشتقّ من الفعل، والفعل سابق له وهـو ثانٍ ويبدو أَنَّ أَقدم نصّ نقل عنهم في هذا الباب هو ما ذكره الفرّاء في تـفسير اسم الـمكان

---

[1] الكتاب: 1/١٢.

[2] ينظر: الأُصُول في النَّحو: 3/ 85، ١٣٧، والإيضاح في علل النُحو: 58، والخصائص: 119/1، 121، وأَسرار العربيَّة: ١٣٨، والتَّبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: 143-١٤٥، و المُلَخَّص: 2/ 203.

[3] ينظر: المقتضب:٣٧/2، والإيضاح في علل النَّحو: ٥٦-60، وأَسرار العربيَّة: ١٣٧-١٣٨، والإنصاف: (م 28): 1/١٩١-192.

في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[يوسف:33]:" السِّجن: المَحْبِسُ، وهو كالفعل، وكلّ موضع مشتقّ من فعلٍ فهو يقوم مقام الفعل كما قالت العرب: طَلَعَتِ الشّمسُ مَطْلِعًا وغَرَبت الشّمس مغرِبًا، فجعلوهما خَلَفًا من المصدر وهُمَا اسمان،
كذلك السِّجن. ولو فتحت السِّين لكان مصدرًا بيّنًا"[1]، وهذا النّصّ يدلّ دلالة واضحة
على أَنَّ المصدر وسائر المشتقّات مشتقّة من الفعل، وقال أَبُو البركات الأَنباريّ: "ذهبَ الكوفيُّون إلى أَنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو ضَرَبَ ضَرْبًا، وقَامَ قِيامًا"[2].

أَمَّا الكوفيُّون احتجّوا بثلاثة أَوجه وهي على النّحو الآتي[3]:

1- إنَّ المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل، كقولك: (قَامَ قيامًا)، ويصحّ لصحّته، كقولك: (قَاوَمَ قِوَامًا) ؛ فلمّا صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أَنَّه فرع عليه.

2- إنَّ المصدر يؤكّد به الفعل، كقولك: ضرب زيد ضربًا، وخرجَ خروجًا، وقعد قعودًا وما أَشبه ذلك، ولا شكّ أَنَّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد؛ فدلّ على أَنَّ المصدر مأخوذ من الفعل.

3- إنَّ الأَفعال عاملة في المصادر، كقولك: ضَربته ضربًا، والعاملُ مؤثِّرٌ في المَعْمُولِ والمُؤَثِّرُ أَقوى من المُؤَثَّرِ فيه، والقُوّةُ تَجْعَلُ القَوِيَّ أَصلًا لِغيره.

وقد فنّدَ الزّجّاجيّ (ت 337هـ) أَدلّة الكوفيّين وردّها بقوله: "لو كان اعتلال الفعل يوجبُ اعتلال مصدره، لوجب ألّا يوجد فعلٌ معتلٌّ إلا ومصدره معتلٌّ، ولا يوجد لفعل معتلّ مصدر صحيح. فلمّا رأينا الأَفعال تعتلّ وتصحّ مصادرها كقولنا وعد وعدًا، ووزن وزنًا، وقام قَوْمة، وكالَ يكيل كَيْلًا، ومالَ يميل مَيْلًا، وما أَشبه ذلك مِمّا يطول تعداده من الأَفعال المعتلّة التي صحّت مصادرها، علمنا أَنَّه ليس اعتلال الأَفعال عِلّة موجبة لاعتلال المصادر، وإِنَّما يعتلّ من المصادر ما لزمه من الثَّقل ما لزم الفعل وما لم يلزمه ذلك صحّ معناه فلم يجب من ذلك أَنْ تكون المصادر مشتقَّة من
الأَفعال"[4].

---

(1) معاني القرآن للفرّاء: 44/2.
(2) الإنصاف: (م 28): 1/ ١٩٠.
(3) ينظر: الإيضاح في علل النّحو: 60-61، والإنصاف: (م 28): 1/ ١٩٠، وأَسرار العربيّة: ١٣٨، والتّبيين: ١٤٧.
(4) الإيضاح في علل النَّحو: 60.

أَمَّا ابن أَبي الرّبيع فقد ذهبَ مذهب البصريّين، مُؤكّدًا أَنَّ المصدر هو الأَصل؛ إذْ
قال: "اعْلَم أَنَّ المَصْدَرَ هو الأَصل؛ وهو اللَّفظ الذي وُضِعَ دالًّا على المعنى كدَلالة زيدٍ عَلى مُسَمّاه، والأَفعالُ أُخِذَتْ مِن أَلفاظها عند إرادة الإِسناد إلى الأَسماء؛ فالقِيام دَالٌّ على الحدث المخصوص، فإِذَا أَرْدَتَ الإِخبارَ عن زيدٍ بإيقاع القِيام غَيَّرتَ لَفْظَ القِيام فَقُلْتَ: قام؛ فعُلِمَ بذلك أَنَّك أَردتَ الإِخبارَ عن شَخْصٍ بإيقاعه، فبَقِيَ السَّامع ينتظر بعد ذلك المخبَرَ عنه، فإذا قُلْتَ: زَيْدٌ؛ عُلِمَ أنّه المخبَرَ عنه بالقيام، فقَامَ يَدُلُّ على الحَدَث بحروفه، على الزَّمان ببِنيتِه؛ فقام يَدُلّ على ما يَدُلّ عليه الحَدَثُ وزيادة؛ ولأَجلِ الزّيادة غُيّر المصْدَرُ، فالمصْدَرُ هو الأَصل الذي يَدلّ على الحدث مُجرّدًا، وكذلك تُجرَى الأَفعالُ كُلُّها"[1]، وردَّ حجّة الكوفيّين القائلة إنَّ اعتلال المصدر باعتلال فعله وصحّته بصحّته؛ إذْ قال: "وأَمَّا اعتلال المصادر باعتلال الأَفعال فلا يَدلُّ على أَصالة الأَفعال؛ فإِنَّ الشَّيء قد يَعتَلّ باعتلال ما هو ثانٍ عنه، وباعتِلال ما هو مِثْلُه؛ أَلَا تَرى أَنّ أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ قد اعتُلّتْ باعتِلال يَعِدُ وإِنْ لم يَكن يَعِدُ باليَاء أَصْلًا لهنّ، فكذلك العِدَةُ؛ لَمّا عُلِمَ أَنَّ الفِعْلَ المأخوذَ منها يَعْتَلّ اعتُلّتْ ليَجري الأَصلُ والفَرْعُ في هذا مَجرًى واحدًا"[2].

ومن المُحدثين من رفض كلا المذهبين، وقرّر ما اتّفق عليه المعجميّون من أَنَّ الجذر الثّلاثيّ هو أَصل الاشتقاق، قال الدّكتور تمّام حسّان: "وإِذَا صحّ لنا أَنْ نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا أَلَّا نجعل واحدةً منها أَصلًا للأُخرى، وإِنَّما نعود إلى صنيع المعجميّين بالرّبط بين الكلمات بأُصول المادّة، فنجعل هذا الرَّبط بالأُصول الثَّلاثة أَساس منهجنا في دراسة الاشتقاق، وبذلك نعتبر الأُصول الثَّلاثة أَصل
الاشتقاق، فالمصدر مشتقّ منها، والفعل الماضي مشتقّ منها كذلك"[3].

ومن المهمّ أَنْ نلاحظ أَنَّ أَصل المشتقّات في اللُّغات السَّامية هو الفعل، وهي اللُّغات التي تنتمي إليها اللُّغة العربيَّة[4]، الأَمر الذي ينهض برهانًا على قوّة مذهب الكوفيّين ويفضّله على مذهب البصريّين.

2- جمع المصدر:

تباينت آراء العلماء في حكم جمع المصدر، فأَوردَ سيبويه قولًا يُفهم منه أَنَّه يرى أَنَّ جمع المصدر موقوف على ما وردَ في السّماع؛ إذْ قال: "وهم قد يجمعون

---

(1) المُلَخَّص:2/ 203.
(2) المصدر نفسه:2/ 203.
(3) اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها: 169.
(4) ينظر: التَّطور النَّحويّ للغة العربيَّة: 97-98.

المصادر فيقولون: أَمراضٌ وأَشغالٌ وعقولٌ"[1]، لكنّه أَفادَ في موضع آخر ما يدلّ على أَنَّه يُجيز جمع المصدر على قلّة في بعض الحالات لم يُوضّحها مُبيّنًا عدم قياسيّة هذا الجمع؛ إذْ قال: "واعلم أَنَّه ليس كلُّ جمع يجمع، كما أَنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع، كالأَشغال والعقول والحلوم والأَلبان: أَلَا تر ى أَنَّك لا تجمع الفكر والعلم والنَّظر، كما أَنَّهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجميع نحو: التَّمر"[2]، ومِمَّن تابعه في ذلك أَبُو عليّ الشّلوبين[3]، وبيّنوا سبب منعه من الجمع بأَنَّه اسم جنس ويقع بلفظه على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى اسم الجمع في دلالته على القليل والكثير، فكما لا يُجمع اسم الجمع عندما تختلف أَفراده، يمتنع أَيضًا جمع المصدر لاختلاف أَنواعه[4].

وذهبَ ثعلب[5] والزّجّاجيّ[6] إلى جواز جمع المصدر باطّراد بشرط دلالته على النّوع، وتابعهما في ذلك ابن الورّاق (ت 381هـ) [7] وابن جنّي[8] وابن الشّجريّ (ت 542هـ) [9]...وغيرهم، وقد استدلّ أَنصار هذا الرَّأي اعتمادًا على ما جاء في الاستعمال القرآنيّ في قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[الأحزاب:10]؛ إذْ جمع الظَّنّ على الظّنون لأَنَّها ظنون مُخْتَلفَة[10]، واستدلّوا أَيضًا بالقراءة التي ذكرها ابن جنّي:﴿قُرَّات أَعْيُنٍ﴾[11]، وقد عَلَّقَ عليها بقوله: "وكان قياسه أَلَّا يجمع؛ لأَنَّ

---

(1) الكتاب: 3/ ٤٠١.
(2) المصدر نفسه : 3/٦١٩.
(3) ينظر: المُلَخَّص:356/1، والبسيط:473/1، التَّذييل والتَّكميل :7/ ١٥١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:4/ ١٨٣٢.
(4) ينظر: علل النَّحو: ٢٧٥، واللُّمع في العربيَّة لابن جنّيّ: ٤٩، والبسيط: 1/ 473، التَّذييل والتَّكميل:7/ ١٥١.
(5) ينظر: الفصيح : ٢٨٨.
(6) ينظر: الجمل في النَّحو: 32-33.
(7) ينظر: علل النَّحو: ٢٧٥.
(8) ينظر: اللُّمع في العربيَّة لابن جنّي: ٤٩.
(9) ينظر: أَمالي ابن الشَّجريّ: 1/ ٢٥٣.
(10) ينظر: علل النَّحو: ٢٧٥، والبحر المحيط: 8/ ٤٥٨، وإعراب القرآن وبيانه:7/٦١٣.
(11) المحتسب :٢١٧/2-218، وهي قراءة من قوله تعالى:﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[السجدة:17]، ذُكرت عَن أَبي هريرة، ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2/ ٣٣٢.

المصدر اسم جنس والأَجناس أَبعد شيء عن الجمعيّة لاستحالة المعنى في ذلك، لكنْ جعلت (القرّة) هنا نوعًا، فجاز جمعها"[1]، واستدلّ ابن الشّجريّ أَيضًا على صحّة هذا الرّأي بوقوع كلمة (هنيئًا) مفردة بعد الجمع في قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الطور:19] مُبيّنًا أَنّها جاءت في موقع المصدر، والمصدر يقع مفردًا في موضع التّثنية، وفى موضع الجمع، فيقال: ضربتُهما ضربًا وقتلتهم قتلًا، لأَنَّه اسم جنس، بمنزلة العسل والبرّ والزَّيت، فلا يصحّ تثنيته وجمعه إِلَّا إِذَا تنوّع[2].

وذهبَ الفرّاء إلى عدم جواز جمع المصدر على الإِطلاق، وذلك في تفسيره لقوله

تعالى: ﴿لاَ تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[الفرقان:14] بقوله: "الثّبور مصدر، فلذلك قالَ (ثُبُورًا كَثِيرًا) لأَنَّ المصادر لا تُجمع"[3].

أَمَّا أَبُو جعفر النَّحّاس فقد ذهبَ إلى القول بجواز جمع المصدر بلا شرط، وإِنْ كانت العرب قلَّ أَنْ تستعمله جمعًا، فإِنْ جمعوه جاز؛ إِذْ قال: "ولا تكاد العرب تثنّي المصادر ولا تجمعها، وإِنْ فعلت فجائز، وقد فعلوه"[4].

واعترضَ أَبُو القاسم السُّهَيليّ(ت 581هـ) على القائلين بجواز جمع المصدر عند تعدّد أَنواعه، قائلًا: "وقولهم: إِنَّما جمعت الحلوم والأَشغال لاختلاف الأَنواع، بل يقال لهم: وهل اختلفت الأَنواع إِلَّا من حيث كانت بمثابة الأَسماء المَفْعُولة؟ أَلَا تـرى أَنَّ الشّغل على وزن فعل كالدّهن، فهو عبارة عما يَشْتَغِل المرء به، فهو اسم مشتقّ من الفِعْل وليس الفِعْل مشتقًّا منه، إِنَّما هو مشتقّ من الشَّغْل، والشَّغْل هو المصدر"[5].

أَمَّا ابن أَبي الرّبيع فقد سارَ على نهج سيبويه وتعليم أُستاذه أَبي عليّ الشَّلوبين في أَنَّ جمع المصدر موقوف على السّماع وعدم قياس تثنية المصدر المُنوَّع بعد أَنْ عرض للخلاف فيه، قال: "المصدرُ اسمُ جنس فيلْزَمُ عَنْ هذا أَنْ يقعَ

---

(1) المحتسب:2/.218.
(2) ينظر: أَمالي ابن الشَّجريّ: 1/ ٢٥٣.
(3) معاني القرآن للفرّاء: 2/٢٦٣.
(4) شرح أَبيات سيبويه: 103.
(5) نتائج الفكر في النَّحو: ٢٧٨.

على القليلِ والكثيرِ فلا يُثَنَّى ولا يجمعُ في الأَعرفِ، وإنْ اختلفتْ أَنواعُهُ، وقد يجمعُ للتّكثير كما يجمعُ الجمع للتَّكثيرِ وهذا يُحفظُ ولا يقاسُ عليه، واختلفَ النَّحويُّونَ في تثنيتهِ وجمعهِ عند اختلافِ أَنواعهِ، فَمِنهُم مَنْ ذهب إلى أَنَّ هذا قياس، وَمِنَ النَّحويّين مَنْ قال كما لا يُثنَّى ولا يجمعُ لاختلافِ آحادِهِ فلا يُثَنَّى ولا يجمعُ لاختلافِ أَنواعِهِ"[1]، وعلّلَ منع جمعه بقوله: "لأَنَّ المانعَ واحدٌ لأَنَّه كما يقعُ على الأَحادِ يقعُ على الأَنواعِ، وكذلك أَسماءُ الأَجناس فالغُسُولُ إذَا جاءَ لا يُقاسُ عليه، وإلى هذا كان الأُستاذُ أَبُو عليّ يذهبُ وهو عندي الصَّحيحُ والله الموفّق"[2].

ومن خلال الآراء السَّابقة يتبيّن أَنَّ هناك اختلافًا واضحًا بين العلماء في مسألة جمع المصدر بين الجواز الموقوف على السّماع والجواز بشرط دلالته على التّنوّع، والرّفض مطلقًا، والجواز مطلقًا، والرّاجح عندي جواز جمعه إذَا قصد منه الدّلالة على التَّنوع والتَّعدد وهو المشهور عند علماء العربيَّة معضّدين رأيهم بالقرآن الكريم والقراءات القرآنيَّة، وبِما وردَّ في شعر العرب من ورود المصدر مجموعًا، نحو: حُلُوم، جمع حلم، كما جاء في قول جرير:

هل منْ حُلُومٍ لأقوامٍ فتنذرهمْ ...ما جَرَّب النَّاسُ من عضّي وتَضْريسي[3]
(البسيط) ويدلُّ على جواز جمع المصدر، جمع (ميسور) على مياسير في قول الشّاعر:

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [4] (البسيط)

ومِمَّا يُعضّد ذلك أَيضًا ما جاء في كليات أَبي البقاء الكفويّ (ت 1094هـ): "والمصدر ...إذا قصد بِهِ الأَنْوَاع جَازَ تثنيته وَجمعه"[5].

3- الخلاف في المصدر(التَّفْعَال):

تابعَ ابن أَبي الرّبيع البصريّين فذهب إلى أَنَّ (التَّفْعَال) تكثيرًا ومبالغة للمصدر الثُّلاثيّ المجرّد؛ إذْ قال: "تقول: كَسَرْتُ الشَّيء؛ فإذا أَرادوا التّكثير قالوا: كَسَّرْتُ، فَكما فَعَلَوا هذا في الفِعْلِ فَعَلوه في المصدرِ، قالوا: لَعِبْتُ لَعِبًا، فإذا أَرادوا التَّكثير قالوا،

---

[1] المُلَخَّص: 1/ 356.
[2] المُلَخَّص: 1/ 356.
[3] ينظر: ديوانه: ١٢٨/1.
[4] البيت يُنسب لحريث بن جبلة العذريّ وإلى ثلاثة شعراء آخرين: ينظر: الكتاب: ٥٢٨/3، والحماسة البصرية: ٦٤/2، وشرح أَبيات مغني اللَّبيب:١٦٨/2، وتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه:٣٤٢/6، وشرح الشَّواهد الشِّعريَّة في أُمّات الكتب النّحويّة:٤٢٥/2-426.
[5] الكليات: ٨١٦.

التَّلْعَاب، وكذلك التّهْذَار والتّقْتَالُ والتّصْفاقُ والتّجْوال"[1]، فقد عَدَّ سيبويه (التَّفْعَال) تكثيرًا ومبالغة للمصدر، قال :هذا "باب ما تكثِّر فيه المصدر من فَعَلت فتلحق الزّوائد وتَبنيه بناءً آخر كما أَنَّك قلت في فَعَلْتُ فَعَّلْتُ حين كثَّرت الفِعْل وذلك قولك في الهَذْر: التَّهذَار، وفي اللَّعب: التَّلْعاب، وفي الصَّفْق: التَّصفاق، وفي الرَّد: التَّرداد، وفي الجَوَلَان: التَّجْوال، والتَّقتال والتَّسْيار"[2]، فوزن (التَّفْعَال) عند سيبويه يُعَدُّ مصدرًا للفعل (فَعَلَ)، وهو متفرِّع عن المصدر الثُّلاثيّ (فَعْل)، والمصدر عندهم "مخالف في المعنى فعله الثُّلاثيّ"[3]، وهذا مذهب البصريّين[4].

وذهبَ الفرّاء والكوفيُّون إلى أَنَّ (التَّفْعَال) مصدر (فَعّل) المضعّف العين المفيد للتّكثير و(التَّفْعَال) بمنزلة (التَّفْعيل)، بقلب يائه ألفًا بعد فتح ما قبلها[5]، قال الفرّاء: "وَمِنْ ذلكَ أَنْ يُصْرَفَ التَّفْعِيلُ إلى التَّفْعَالِ فتمدُّهُ كقولِك النَّقْضاءُ والتَّرماءُ والتَّمشاءُ"[6]، وقال أَبُو سعيد السّيرافيّ: "وكان الفرّاء وغيره من الكوفيّين يجعلون التَّفْعَال بمنزلة التَفْعِيل، والأَلف عوضًا من الياء، ويجعلون أَلف التَّكرار والتَّرداد بمنزلة ياء تكرير وترديد"[7]، والمصدر عندهم "مساو فعله المضعّف"[8].

ويمكن تَرجيح مذهب البَصريّين؛ لأَنَّهُ يُقَال التَّلْعاب ولا يُقَال التَّلْعيب [9].

4- إقَامَة وإسْتِقَامَة:

المصدر (إقامة) من المواضيع التي حدثَ فيها ثلاثةُ أَنواع من الأَعلال إعلال بالنَّقل وإعلال بالقلب وإعلال بالحذف؛ لأَنَّ المصدر القياسي للفعل (أَفْعَل) الصّحيح العين يكون على وزن (إفعال)، مثل: أَكرم إكرامًا وأَفهم إفهامًا[10].

أَمَّا الفعل (أَفْعَل) إذَا كانت عينه معتلّة، فإنَّ مصدره يحدث فيه إعلالان. ومن ذلك الفعل (أَقَامَ)، وأَصله (إقْوَمَ)، وقياس مصدره أَنْ يكون (إقْوَام)؛ إذْ نُقلَت حركة حرف العِلّة (الواو) إلى الحرف الذي قبلها، ونُقلَ إليها سكون القاف،فصارت (أَقـوام) ولمّا سكّنت الواو وانفتح ما قبلها، قُلبت الواو أَلفًا، فأصبحت (أَقام)، ثُمَّ

---

(1) المُلَخَّص: 229/2.
(2) الكتاب: 4/83-84.
(3) تصريف الأَسماء: 71.
(4) الأُصُول في النَّحو: 3/ ١٣٦، والمخصص: 4/ ٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/ ٦٧، وشرح الشَّافية للرّضي: 1/ ١٦٧، ٣٠١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 8/ ٣٨٠٧-3808.
(5) ينظر: المخصص:4/ ٣١٦، وشرح الشَّافية للرّضي: 301/1، وارتشاف الضَّرب:2/ ٥٠٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 8/ ٣٨٠٨.
(6) المقصور والممدود للفرّاء: 24-25.
(7) شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: 4/ ٤٦٠.
(8) تصريف الأَسماء: 71.
(9) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ :4/ ٤٦٠، والمخصص:4/ ٣١٦.
(10) ينظر: الكتاب: 4/ ٧٨.

حُذفت إحدى الأَلفين لاجتماع السَّاكنين، وعُوِّض عنها بالتَّاء، فصار المصدر (إقَامَة) [1].

وقد وقعَ خلاف في تحديد أَيّ السَّاكنين حُذِف، أَهي الأَلف في وزن (إفْعَال)، أَم الأَلف المبدلة من الواو التي تمثّل عين الكلمة؟

فذهب الخليل وسيبويه إلى أَنَّ الحرف المحذوف هو الحرف الزَّائد في (إفْعَال) و(استِفْعَال)؛ لأَنَّه زائد قريب من نهاية الكلمة، وعليه فإنَّ وزن (إقَامَة) عندهما هو (إفْعلة)، ووزن (اسْتِقَامَة) هو(اسْتِفْعَلَة)[2].

وذهبَ الفرّاء والأَخفش إلى أَنَّ المحذوف هو عين الكلمة فيقال: إقامة وإجارة وإجابة، من غير حذف الهاء منها؛ لأَنَّها أُضيفت لتعويض العين، وكان الأَصل أَنْ يقال: أَقمته إقوامًا وأَجوبته إجوابًا، لَكِنْ لَمَّا سَكَّنَتِ الوَاوَ وجاءت بعدها أَلف (إفعال) اجتمع ساكنان ، فحُذفت الواو الأُولى، فجعلوا فيه الهاء، كأَنَّها تكثير للحرف[3]، فوزن

(إقامة) عندهم هو(إفالة) ووزن (استقامة) (استفالة)[4].

ثُمَّ جعلوا الهاء عوضًا من الأَلف المحذوفة عوضًا واجبًا، فلا يجوز حذفها إلّا عند الإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[الأنبياء:73]؛ [النور:37]، وأَجازَ الخليل وسيبويه حذف الأَلف من المصدر دون الحاجة إلى التّعويض بالهاء، سواء كان المصدر مضافًا أَو غير مضاف[5].

وقد بيّن المازنيّ بعد أَنْ عرض رأي الأَخفش في المحذوف من (إقامة) أَنَّ أَبا الحسن يرى أَنَّ موضع العين هو المحذوف ويقارن ذلك بما بيّنه في اشتقاق اسم المفعول على وزن (مقول) و(مبيع) وتأييده للأَخفش[6]، ومِمَّن تابع المازنيّ في تأييدِهِ لرأي الأَخفش ابن جنّي[7] والرَّضيّ الإستراباذيّ[8].

وقد وقفَ المُبرّد موقفًا محايدًا بعد أَنْ عرضَ المذهبين من دون ترجيح رأي على آخر، إذْ قال: "كلا الفَرِيقَيْنِ جارٍ على أَصله والهاءُ لَازِمَة لهَذَا المصدر"[9]، وتابعه في عدم التَّرجيح ابن يعيش[10].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 4/ ٨٣.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 4/ ٨٣، والمقتضب: 1/ ١٠٥، واشتقاق أَسماء الله: ١٣٨.
(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء:2/ ٢٥٤، والمقتضب:1/ ١٠٥.
(4) ينظر: المنصف:255-256، والمقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية:4/ ٣٤٦، و9/ ٣٣٢.
(5) ينظر: الكتاب: 83/4، والمخصص: 4/ ٣١٥، وشرح الشَّافية للرّضي: 1/ ١٦٥.
(6) ينظر: المنصف: 255.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 256.
(8) ينظر: شرح الشَّافية للرَّضيّ:1/ ١٦٥.
(9) المقتضب: 1/ ١٠٥.

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد أَخذَ بَنِيَة هذه المصادر وتعمّق في دراستها ليكشف عن أَصلها الذي اشتُقّت منه، فبيّن أَنَّ مصدر (أَقَامَ) و(اسْتِقَامَ) يرجع إلى أَصل واحد وهو (إِقْوَام) قال: "الأَصل: إِقْوَامٌ بمنْزلة إكرام؛ إِلَّا أَنَّهم أَعَلُّوا المصْدَرَ لإعلال الفِعْلِ، نَقلوا حركةَ الواو إلى القاف وأَبْدَلوها أَلِفًا، فاجتَمعَ أَلِفان، فحذَفوا أَحدهما وعَوّضوا منْها تاء"[1]،

ثُمَّ عرضَ رأي المذهبين في أَيّ السَّاكنين هو المحذوف الأَلف في (إِفْعَال) أَم المبدلة

من الواو عين الكلمة، بقوله: "فسيبويهِ يَذهبُ إلى حَذفِ الزّيادة، وأَبُو الحسن يَذهبُ الأُولَى على حسبَ اختلافِهم في فعول...هذا هو الأَكثر"[2] وبعدَ أَنْ عرضَ لآراء المذهبين في المحذوف رجّح رأي سيبويه بأَنَّ المحذوف هو الزَّائد واستدلَّ على ذلك بالتَّعويض بالتَّاء فالتَّعويض عنده لا يكون إِلَّا عن الزَّائد، لا عن الأَصليّ؛ إِذْ قال: "ويُقَوّي قولَ سيبويهِ تعويضُهم مِن المحذوف تاءَ التَّأنيث، كما قالوا: الزَّنادقة"[3].

والرَّاجح عندي ما ذهب إليه الخليل وسيبويه واختاره شيخنا ابن أَبي الرَّبيع، بأَنَّ المحذوف أَلف المصدر؛ لالتقائها ساكنةً بالأَلف المنقلبة عن العين، ولِقربها من الطَّرف الذي هو محل التَّغيير.

5- الوجهة:

اختلف علماء العربيَّة في تأصيل (وجْهة) من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ﴾[البقرة:148]، فقد ذهب سيبويه إلى أَنَّ (وجْهة) مصدر لفعل ثلاثيّ غير مسموع وهو (وجه - يجه) كـ (وزنَ يزِن)، شذّ عن القياس فجاءَ مصحّحًا كما شذّ عن القياس قولهم: (القُصْوى) والقياس بالياء؛ إِذْ القياس يقتضي حذف الواو من مصدر الفعل الثّلاثيّ المعتلّ الفاء بالواو، إِذَا لم يكن مضارعه مفتوح العين وتعويضها بتاء فيقال:

---

(10) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5/ ٤٣٩.
(1) المُلَخَّص: 2/ 229، وينظر: 2/ 285.
(2) المصدر نفسه:2/ 229، وينظر: 2/ 285.
(3) المصدر نفسه: 2/ 285.

(جِهة) وأَصله (وجه) كما قالوا: (زنة) و(عِدة) في (وزنَ) و(وَعَد)[1]، لكنهم جمعوا بين العوض والمعوض منه "وقد أَتمُّوا فقالوا: وجِهةٌ، في جهة"[2].

ووافقَ أَبُو عثمان المازنيّ رأي سيبويه في هذا، وعدَّه وجيهًا، ولم يرَ في اعتبار

كلمة (وِجْهَة) من الكلمات الخارجة عن القياس؛ إذْ قال: "فُربَّ حرفٍ يجيءُ على الأَصل، ويكونُ مجَرى بابه على غير ذلك"[3]، وقوّى هذا المذهب بذكره أَمثلة كثيرة جاءت مخالف للقياس الصّرفيّ، نحو قول العرب:(رجاءُ بنُ حَيْوَةَ و(ضَيْوَنٌ) والقياس أَنْ يقال: (حَيَّة) و(ضَيِّن)؛ لأَنَّه إذَا اجتمع الواو والياء والأَوّل منهما ساكن قلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء وهذا عقد من عقود التَّصريف وهذا يدلّ على أَنَّ الياء أَخفّ من الواو، وكذلك قولهم: (لَحِحَتْ عَيْنُه)، والقياس أَنْ يقال:(لَحَّت) بالإِدغام[4]، وقد تابع هذا المذهب العُكبريّ[5] وابن يعيش[6] وأَبُو حيّان الأَندلُسِيّ[7].

ويبدو أَنَّ أَبا عمر الجرميّ قد أَيّدَ مذهب سيبويه؛ إذْ قالَ: "ومن العرب من يخرجه على الأَصل فيقول: وعدة، ووثبة ووجهة"[8]، مُشيرًا إلى أَنَّ القياس حذف الواو، وإنْ كان بعض العرب يُبقونها على الأَصل فيقولون: وعدة، ووثبة.

أَمَّا المُبرّد فقد خالفَ سيبويه فعدّ (وِجْهَة) اسمًا لا مصدرًا، فأَخرجها إلى الأَسماء متجنّبًا بذلك ما وُصِفَ به مذهب سيبويه ومن وافقه من الشّذوذ، ويتجلّى هذا المعنى في قوله: "وَلَو بنيت اسْما على (فِعْلَة) غيرَ مصدر لم تحذف مِنْهُ شَيْئًا نَحْو قَوْلك وِجْهة لأَنَّه لَا يَقع فِيهِ فعَل يَفْعل وإِنْ كَانَ فِي معنى المصادر"[9]، وتابعه ابن السّرّاج في أَنَّ (وِجْهَة) اسمًا لا مصدرًا وحجّته في ذلك أَنَّه لم يجيء على الفعل، وأَنَّ الواو تثبت في الأَسماء على عكس المصادر فإِنَّها تعلّ فيها، في قوله: "وهذا عندي أَعني وجهةٌ لم يجئ على الفعلِ والواوُ تُثبتُ في الأَسماءِ قالوا: ولِدَةٌ

---

(1) ينظر:الكتاب:4/336-337، والمقتضب:1/٨٨، والأُصُول في النَّحو:3/٢٧٦، والمنصف:195، وارتشاف الضَّرب:1/240.
(2) الكتاب: 4/337.
(3) ينظر: المنصف:195.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 195.
(5) ينظر: التّبيان:1/ ١٢٦.
(6) ينظر: شرح الملوكي:341.
(7) ينظر: ارتشاف الضَّرب:1/ 240.
(8) توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك:3/ ١٦٣٣، وينظر: ارتشاف الضَّرب:1/ ٢٤٠، وينظر: شرح الأَشمونيّ على أَلفية ابن مالك:4/ ١٥١.
(9) المقتضب: 1/ ٨٩.

وقالوا أَيضًا لِدَةٌ كعِدَةٍ فالاسم: وعِدَةٌ والمصدرُ: عِدَةٌ"[1]، وتابعهما أَبُو عليّ الفارسيّ[2] وابن الشّجريّ[3].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فبعد أَنْ ذهبَ إلى حذف الواو من مصدر الفعل المعتلّ نحو: عِدَة؛ الأَصل فيها: وِعْدَة، عرضَ للخلاف القائم بين سيبويه وأَبي عليّ الفارسيّ في تفسير لفظة (الوِجْهَة) في قوله: "وأَمَّا الوِجهة في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾، فجَعَلها سيبويه شاذًّا، وجَعلها أَبُو عليّ المكان؛ وكَلام سيبويه أَبيّن مِن جِهَةِ المِعْنى، وكَلام أَبي عليٍّ أَقوى من جِهة اللَّفظ، لأَنَّ الفِعلّة إذَا أُريد بها المكان لم تُعَلّ، إنَّما يُعَلُّ المصْدرُ إذَا عُلِمَ أَنَّ الفِعْلَ منْه يَعَلُّ؛ ليَجري الفِعْلُ على حُكْمِ أَصْله، ولا يَكون هذا إلَّا مع تاء التَّأنيث"[4] ، فلم يُخطِّئ ابن أَبي الرَّبيع أَحَدهما، بل جمع بين الرّأيين، فبيَّن أَنَّ كلام سيبويه أَبيّن من جهة المعنى، في حين أَنَّ كلام أَبي عليّ أَقوى من جهة اللَّفظ، وبذلك لم يرجّح قولًا على آخر ترجيحًا تامًّا، وإنَّما وازنَ بينهما بحسب وجهي الدَّلالة والقياس.

وبالنَّظر إلى الرَّأيين، يتبيّن أَنَّ ما ذهب إليه المُبرّد ومن تابعه في أَنَّ (الوِجْهَة) اسم مكان أَرجح من حيث القياس الصّرفيّ والدّلالة السّياقيّة؛ إذْ إنَّ (الوِجْهَة) تُستعمل بمعنى المكان الذي يتوجّه إليه، لا بمعنى المصدر المجرّد، غير أَنَّ ما ذكره سيبويه يبقى أَوضح من حيث المعنى العام لفعل (التوجّه) كما بيّنه شيخنا ابن أَبي الرَّبـيـع فأَتّفقُ معه؛ إذْ جمع بين دقّة التَّحليل المعنويّ وصواب القياس الصّرفيّ.

المبحث الخامس
التَّصغير

التَّصغير:

هو: "شيءٌ اجتزئَ بهِ عن وصفِ الاسمِ بالصّغرِ وبُني أَوّلهُ علَى الضّمّ وجُعلَ ثالثهُ ياءً ساكنةً قبلَها فتحةٌ ولا يجوزُ أَنْ يصغّرَ اسمٌ يكون على أَقلّ من ثـلاثة أَحرفٍ"[5] وأَبنية التّصغيرِ ثلاثة هي: "فُعَيْل، وَفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل، فأَمَّا (فُعَيْل) فتصغيرُ الثُّلاثِيّ مِنَ الأَسْمَاء، و(فُعَيْعِل) تصغيرُ الرُّباعِيّ، والخامِسِ الذي لَيْسَ

(1) الأُصُول في النَّحو: 3/٢٧٦.
(2) ينظر: الحجّة في علل القراءات السَّبع: 79/2.
(3) ينظر: أَمالي ابن الشَّجريّ:2/ ١٥٥.
(4) المُلَخَّص:2/275-276.
(5) الأُصُول في النّحو: 3/ ٣٦.

رابعُهُ حَرْفَ لِين، و(فُعَيْعِيل) تصغيرُ ما زادَ على أَربعةِ أَحرف، ورابِعُهُ حرفُ مدّ ولِين"[1]، لغرض من الأَغراض الآتية[2]:

1- الدَّلالة على تقليل ما يجوز أَنْ يُتوهّم فيه الكثيرة، نحو: دُرَيْهِماتٌ، سُوَيعات.

2- الدَّلالة على تحقير شأن الشّيء وقدرهن نحو: شُوَيْعر، جُمَيْل.

3- الدَّلالة على تقريب ما يُظنُّ بُعدُه، نحو : بُعَيْد العصرِ، قُبَيْلَ الفجرِ.

وزادَ الكوفيُّون الغرضين الآتيين[3]:

1- الدَّلالة على التّعطف والتّحبّب، نحو: يا أُخيّ، بُني.

2- الدَّلالة على تعظيم الشّيء ، نحو: قول لبيد:

وكلُّ أُنَاسٍ سوْفَ تَدخُلُ بَينَهُمْ ... دُوَيْهيةٌ تَصفَرُّ مِنها الأنَامِلُ[4] (الطَّويل)

فدُوَيْهية للمنيَّة مصغرة للتَّعظيم .

وقد اقتصر ابن أَبي الرَّبيع على الأَغراض الثَّلاثة الأُولى[5]، وأَرى أَنَّ الغرضان الرَّابع والخامس مقبولان ومن الدَّافع اللُّغويّ.

1- تصغير أَسْوَد وقَسْوَر:

يصغّر الاسم الرُّباعيّ الذي ثالثه واو للإِلحاق أَو أَصليَّة بإبقاء الواو وترك الإِدغام، كما يجوز إبدال الواو والإِدغام، قال سيبويه: "وأَمَّا ما كانت العينُ فيه ثالثة مِمَّا عينه واوٌ فإِنَّ واوه تُبدَل ياءً في التَّحقير، وهو الوجه الجيّد؛ لأَنَّ الياء السَّاكنة تُبدِل الواو التي تكون بعدها ياءً فمن ذلك مَيّتٌ وسَيِّدٌ، وقَيّامٌ وقَيُّومٌ، وإِنَّما الأَصل مَيْوِتٌ وسَيْوِدٌ وقَيْوَامٌ وقَيْوُومٌ، وذلك قولك في أَسْوَدَ: أُسَيِّد...واعلم أَنَّ من العرب من يُظهِر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أَبعد الوجهين، يَدَعُها على حالها قبل أَنْ تحقَّر... واعلم أَنَّ أَشياء تكون الواوُ فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في أَسْوَدَ، وذلك نحو جَدْوَلٍ وقَسْوَرٍ، تقول: جُدَيْوِلٌ وقَسَيْوِرٌ كما قلت: أُسَيْوِدُ وأُرَيْوِيةٌ"[6].واستدلّ سيبويه بشيئين: أَحَدُهما: أَنَّ "هذه الواو حيّةٌ، وإِنَّما أَلحقتِ الثّلاثةَ بالأَربعة"[7]، وثانيهما: ثبوتها في التّكسير" أَلَا ترى أَنَّك إِذَا كسَّرت هذا النّحو للجمع ثبتت الواوُ كما تَثبت في أَسْوَدَ حين قالوا: أَساوِدُ، وفي مِرْوَدٍ حين

---

(1) الجمل في النَّحو: 245.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:4/ ١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش:3/ ٣٩٤، وشرح الشّافية للرّضيّ:1/ ١٩٠-191، وارتشاف الضَّرب: 1/ ٣٥١، وهمع الهوامع: 3/ ٣٧٧.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:4/ ١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش:3/ ٣٩٤، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:1/ ١٩٠، وارتشاف الضّرب: 1/ ٣٥١، وهمع الهوامع: 3/ ٣٧٧- ٣٧٨.

(4) ينظر: ديوانه: ٨٥.

(5) ينظر: المُلَخَّص:2/ 121.

(6) الكتاب: 468/4.

(7) المصدر نفسه:469/4.

قالوا: مَراوِدُ، وكذلك جَداوِل وقَساوِرُ"[1]، فقد أَجازَ الوجهين وتابعه في ذلك الخفّاف (ت 646هـ)[2] والجاربرديّ (ت746هـ)[3]، واستحسنَ أَبُو حيّان الأَندلُسيّ كلا الوجهين[4].

أَمَّا المُبرّد ففضّل القلب؛ إذْ قال: "وَاعْلَم أَنَّ مَا كَانَت فِيهِ الوَاو متحرّكة فِي التَّكْبِير زَائِدَة مُلْحقَة أَو أَصْلِيَّة فَأَنت فِي تصغيره بِالخِيَارِ إنْ شِئْت أبدلت من الوَاو فِي التّصغير يَاء للياء التِي قبلهَا وَهُوَ أَجود وأَقيس وَإنْ شِئْت أَظهرت الوَاو كَمَا كَانَت فِي التَّكْبِير متحرّكة وَذَلِكَ قَوْلك فِي أَسود وَأُسيد وَفِي أَحول أُحِيل فَهَذَا الْأَصْلِيّ والزَّائدة تَقول فِي قَسْوَر قُسيّر وَفِي جَدْوَل جُدَيّل وَإنْ شِئْت قلت فِيهِ كُلّه أُسيود وقُسَيْور وجُدَيْوَل وَإِنَّمَا استجازوا ذَلِك لما رَأَوْا التّصغير وَالجمع على منهاج وَاحِد وَكَانَ جمع هَذَا إِنَّمَا يكون قساور وجداول"[5]، وإلى القلب أَيضًا الرَّضيّ الأَستراباذيّ[6] وأَبُو الفداء إسماعيل(ت 732 هـ)[7].

وعلّل ابن بابشاذ (ت469هـ) الوجهين بقوله: "وإنْ كان متحرَّكًا، مثل، قَسْوَرٍ، وجَهْوَرٍ، وأَسْوَد، فأنتَ مُخَيَّرٌ إنْ شئتَ صَحَّحتَ، وإنْ شِئتَ أَعللتَ، فتقول: قُسَيْورٌ وقُسَيّرٌ، فمن صَحَّحَ حَمَله على القَسَاوِرَةِ، ومَنْ أَعَلَّ حَمَله على الأَصلِ في سَيّدٍ ومَيّتٍ، فأَعَلَّه كإعلالِه لوجود الشّرط"[8].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد وافق المُبرّد في ما ذهب إليه من استحسان القلب في قوله: "فإن كانت الواوُ متحرّكةً نحو: أَسْوَدٍ، وقَسْوَرٍ كان لكَ فيها وجهان. أَنْ تَقْلِبَ الواوَ ياءً لاجتماعِها مع الياءِ وسَبقِ الياءِ بالسّكون فتقولُ: أُسيّدًا وقُسيّرًا؛ وهذا أَحسَنُ، والثّاني: أَلَّا تَقْلِب، فتقولُ: قُسَيْورًا وتَحمِلُه على الجَمع المكسّرِ؛ لأَنَّك تقولُ لي التّكسيرِ: قَساور"[9].

2- أَحْوى:

وهو نعت من (الحُوَّةُ) أَيْ: سواد ليس بالشَّديد سواد ضارب إلى الخضرة وقيل

---

(1) المصدر نفسه:469/4.
(2) ينظر: المنتخب الأَكمل على كتاب الجمل:235/1.
(3) ينظر: شرح الشَّافيّة للجاربرديّ: 104.
(4) ينظر: ارتشاف الضَّرب: 1/ ٣٥٥.
(5) المقتضب: 2/ ٢٤٣، وينظر:١١٨/1.
(6) ينظر: شرح الشَّافية للرَّضيّ: 226/1.
(7) ينظر: الكنّاش في فني النَّحو والصَّرف: 1/ ٣٥٩.
(8) شرح الجمل لابن بابشاذ: 472.
(9) المُلَخَّص: 130/2.

حُمْرَةٌ تضرب إلى السّواد [1]، الكلمة على وزن (أَفْـعَل) وهي مشتـقّة مـن الجذر (حَوَرَ)

عند تصغيرها تجتمع ثلاث ياءات: ياء التّصغير، والياء المنقلبة عن عين الكلمة(الواو) وياء اللّام (الألف)، وأَصل الأَلف فيها منقلب عن واو، لكنّها صارت ياءً في التّصغير بسبب تحرّكها وانكسار ما قبلها، فنقول في التّصغير: (أُحَيْوي)، فاجتمعت الواو والياء السّاكنة فقُلبت الواو ياءً لتقارب المخرج فصارت (أُحَييّ)، ثُمَّ حُذفت إحدى الياءات لتسهيل النّطق، وأُدغمت الثّانيّة في ياء التّصغير، فتصبح الكلمة (أُحَيّ)[2].

واختلف علماء العربيَّة في صرف الاسم المصغّر من (أَحْوى)، فذهب عيسى بن عمر إلى تصريفه معتبرًا أَنَّ حذف الياء الأَخيرة حذف ضروري من الكلمة، ونتيجة لذلك لم تعد الكلمة تتوافق مع وزن الفعل، فعيسى بن عمر يصرفه نظرًا إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصانًا لازمًا فيقول في تصغيره: أُحَيٌّ[3]، وردَّ عليه سيبويه، بقوله: "وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفتَ أَصَمَّ لأَنَّه أَخفّ من أَحْمَرَ"[4]، فقاسه سيبويه على أَصمّ بعدم صَرفه مع نقصه عن زِنَة الفعل نظرًا إلى أَصله، ونقلَ السِّيرافيّ أَنَّ المُبرّد يرى أَنَّ قول سيبويه فيه خطأ، قال: "ورأيتُ أَبا العبَّاس المُبرّد يبطل ردَّ سيبويه عليه بـ (أَصم)، قال: لأَنَّ (أَصم) لم يذهب منه شيء لأَنَّ حركة الميم الأُولَى في (أَصم) قد أُلقيت على الصّاد، وليس هذا بشيء، لأَنَّ سيبويه إنَّما أَراد (أَنْ) الخفّة (مع ثبوت الزَّائد) والمانع من الصَّرف لا توجب صرفه، وأَصمّ أَخفّ من (أَصمم) الذي هو الأَصل ولـم يـجب صرفه"[5]، وضَعَّف ابـنُ يـــعيش قــول الــمبرّد، قــائلًا: "وفـرّق أَبــو العبَّاس المبرَّد بين المسألتَين، فقال: (أُحَيّ) قد ذهبت لامه، وتَغيَّرت بنيتُه، فصار إلى زِنَةِ (أَفَيْعٌ)، و(أَصَمٌّ) لم يذهب منه شيءٌ، وإنَّما نُقلت حركةُ ميمه إلى الصّاد، فهي موجودة في الكلمة غيرُ محذوفة منها، وهذا القولُ ضعيف بدليلِ أَنّنا لو سمّينا بـ (يَعِدُ)، و(يَضَعُ) رجلًا، فإنَّه يمتنع من الصَّرف، وإنْ كان محذوفًا منه؛ كذلك

---

[1] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:(ح و ة):3/٤٠١.

[2] ينظر: الكتاب: 471/3- ٤٧٢، شرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤١٤ ـ ٤١٥، وشرح الكافية الشَّافية:4/ ٢١٣٠، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 1/ 232-234.

[3] ينظر: الكتاب: ٤٧٢/3، وشرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤١٥، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 1/ ٢٣٣.

[4] الكتاب: 3/ ٤٧٢.

[5] شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيّ:4/ ٢٠٩.

ههنا"[1]، وأَنكرَ الرَّضيّ رأي عيسى بن عمر بقوله: "وليس بشيء، لأَنَّ الواجب والجائز كما ذكرنا في مثله سواء مع قيام حرف المشابهة"[2].

أَمَّا أَبُو عمرو بن العلاء فيُعامله معاملة المنقوص، ويصرّفه أَيضًا كما هو في أَفْعَل فكان يقول أَحَيٍّ، فهو كقاضٍ في الإعراب، لا يَحْذف الياء الثّالثة إلَّا مع التّنوين كحذف ياء غواشٍ وقاضٍ، أَمَّا مع الأَلف واللَّام أَو الإضافة فيردّها كالأُحَيِيّ[3]، وقد ردّه سيبويه بقولهم: في عطاء: عُطَيّ إذْ لم يجعله منقوصًا وإنْ كان قبله، قال: "ولو جاز لقلت في عَطاءٍ: عُطَيٍّ لأَنَّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سِقايةٍ: سُقَيّة وشاوٍ: شُوَيٍّ"[4]، وأَيّد السِّيرافيّ ردَّ سيبويه لأبي عمرو بن العلاء بقوله: "ويدلُّ على صحّة قول سيبويه في(أحيّ)بحذف الياء الأَخيرة تصغير العرب (معيّة)"[5].

وذهب يونس إلى أَنَّه ممنوع من الصَّرف فيصغّره بحذف الياء الأَخيرة وينقل الإعراب إلى الحرف السّابق لها[6]، وصوّب سيبويه رأي يونس، بقوله: "وأَمَّا يونس فقوله: هذا أُحَيُّ كما ترى، وهو القياس والصّواب"[7]، واختار هذا الوجه المُبرّد[8]

وأَبُو جعفر النّحَّاس[9].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فبعدَ أَنْ عرضَ أَقوال العلماء في تصغير أَحْوَى حاكها ووازن بينها، ثُمَّ حكم بالتّرجيح لِما ذهب إليه يونس وعلّل استحسانه لرأي يونس؛ إذْ قال: "فإنْ صَغَّرتَ أَحْوى؛ فَمَن قالَ أُسَيود قال: أُحَيْوى، ومَن قالَ: أُسَيّد يَلزم أَن يقولَ: أُحَيٌّ؛ وتَحْذِفُ الياءَ الأَخيرةَ لاجتماع ثلاث ياءاتٍ ولا تَصْرِف كما لا تَصْرِفُ يَضَعَ إذَا سَمّيتَ به، وكان عِيسى يَصْرِفُه، وكان أَبُو عمرو يقول: أُحيِّيَ ويَجمع بين ثلاثِ ياءات، وكان يُونس يقولُ لا أَقولُ إلَّا أُحَيوِي ولِا أَقلِبُ الواوَ ياءً، وقَوْلُ يونُسَ حَسَنٌ؛ لأَنَّ القَلْبَ يُؤْدّي إلى الحذفِ، وإذَا كانوا يُظهِرون أُسَيْوِد ولا حَذْفَ في القَلْبِ فيجبُ أَنْ يُظْهَرَ إذَا كان القَلْبُ يُؤدّي إلى الحذفِ"[10].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 3/ ٤١٥.
(2) شرح الشَّافية للرَّضيّ الإستراباذيّ:1/ ٢٣٣.
(3) ينظر: الكتاب: 3/٤٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤١٥، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 1/ ٢٣٣.
(4) الكتاب: 3/٤٧٢.
(5) شرح كتاب سيبويه للسِّيرافيّ: 4/ ٢٠٩.
(6) ينظر: الكتاب: 3/٤٧٢، وارتشاف الضرب:1/ ٣٥٦.
(7) الكتاب: 3/٤٧٢.
(8) ينظر: المقتضب:2/ ٢٤٦، والكامل :1/ ٢٥١.
(9) عمدة الكتاب لأَبي جعفر النّحّاس: ٢٦١-262.
(10) المُلَخَّص: 132/2.

والرَّاجح ما ذهبَ إليه يونس؛ وذلك لأَنَّ أَكثر النَّحويّين بمختلف عصورهم ذهبوا إلى تصغير (أَحْوَى)، فـ (أَحْوَى) على وزن أَفعل، معتلّ اللَّام والعين، وتصغيره على (أُحَيٌّ)؛ لأَنَّ أَصلها (أَحْيَوِيُ)، فقلبت الواو ياء وأُدغمت ياء التَّصغير فيها على القياس، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الثَّالثة نَسْيًا وجعل الإِعراب على ما قبلها فقيل: أُحَيّ غير منصرف للصِّفة ووزن الفعل[1]؛ مُستدلّين على ذلك بقول العرب في تصغير(سماء): (سُمَيّة) بحذف الياء الثَّالثة، ولو بقت الياء الثَّالثة ولم تُحذف لَمَا دخلت

هاء التَّأنيث في التّصغير، ولحاق تاء التَّأنيث في (سُمَيّة) دلّ على أَنَّها عندهم ما كان

على ثلاثة أَحرف[2].

3- تصغير (إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل):

دارَ خلاف بين العلماء في أَصل الهمزة من الاسمين (إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل)، هل هي من أَصل الكلمة أَم زائدة؟ فذهبَ الخليل بن أَحمد وسيبويه إلى أَنَّها زائدة، مستدلّين على ذلك بسقوطها في الجمع والتَّصغير؛ إِذْ يقال في جمعها: بَراهيم وسَماعيل[3]، وفي التَّصغير: بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، وعند حذف الهمزة تبيّن أَنَّ البناء الصَّرفيّ للكلمة على وزن فُعَيْعِيل، قال سيبويه: "وإن حقَّرتَ إِبْرَاهِيم وإِسْمَاعِيل قلت: بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، تحذف الأَلف؛ فإِذْا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فُعَيْعِيل"[4]، فالاسمان عنده مزيدان بالهمزة.

وذهبَ أَبُو عثمان المازنيّ والمُبرّد إلى أَصالة الهمزة؛ فالتَّصغير القياسيّ عندهم: (أُبَيْرِيه) و (أُسَيْمِيع)[5]، محتجّين على ذلك في أَنَّ الزَّوائد لا تلحق ذوات الأَربعة من أَوائلها، إِلَّا الأَسماء الجارية على أَفعالها[6]، وهذا ما صرّح به سيبويه

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ ٤٧١، والمقتضب: 2/ ٢٤٦، والكامل:1/ ٢٥١، والأُصُول في النَّحو:3/ ٣١٢، ٣٥٩-360، والتَّعليقة على كتاب سيبويه: 3/ ٣٢٧، والخصائص: 20/3، وسرّ صناعة الإعراب: 300/2، 417، وشرح التَّصريف للثَّمانينيّ: ٥١٦، والبديع في علم العربيَّة لابن الأَثير: 2/ ١٧١، وإيجاز التَّعريف في علم التَّصريف: ١٤٣، والممتع الكبير في التَّصريف: ٤٧٧،... وغيرهم.

(2) ينظر: أَمالي الزَّجّاجيّ: ٢٤٥، الحجّة للقرّاء السّبعة:4/١١٩، ومسائل البصريات:1/ ٣١٨.

(3) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٢٣، وعمدة الكتاب لأَبي جعفر النحاس: ٢٦١، وإعراب القرآن للنّحّاس:1/ ٨٠، والهداية إلى بلوغ النّهاية:1/ ٤٦٠.

(4) الكتاب: 3/ ٤٤٦.

(5) ينظر: المنصف:156، والانتصار: ٢٢٣، وعمدة الكتاب لأَبي جعفر النّحّاس:٢٦١، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:4/ ١٩٠، والتّعليقة على كتاب سيبويه:3/ ٢٩٧، والنّكت:24.

(6) ينظر: وشرح كتاب سيبويه للسّيرافي:4/ ١٩٠، والصّحاح:5/١٨٧٢، النَّكت:24، والبديع في علم العربيّة:2/ ١٦٨،والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:1/ ٣٧٤،والمدارس النَّحويَّة: ١٣٢.

بقوله: "فالهمزة إذَا لحقت أَوّلًا رابعة فصاعدًا فهي مزيدة أَبدًا عندهم"[1]، وقد ردَّ ابن ولّاد المُبرّد الذي غلّط سيبويه بدعوى أَنَّ الأَلف لا تلحق بنات الأَربعة، قائلًا: "إنَّ إبْرَاهِيم وإسْمَاعِيل اسمان أَعجميان، والأَعجم لا يشتقّ فيعلم زائدة من أَصليّه، فكيف يذهب إلى هذا والاشتقاق فيه ممتنع عنده"[2]، وقد ذهب ابن السّرّاج مذهبَ المُبرّد في مؤاخذة سيبويه، موافقًا إيّاه في تخطئته في هذه المسألة؛ إذْ قال: "وقَد غَلط في هذا سيبويه لأنَّه حذَفَ الهمزة فجعلها زائدةً، ومِنْ أُصولهِ أَنَّ الزّوائدَ لا تلحقُ ذواتِ الأَربعةِ مِنْ أَوائِلها إلَّا الأَسماءَ الجاريةَ على أَفعالِها ويلزمهُ أَنْ يصغّر إبْرَاهِيم: أُبيْرِيةٌ ويصغِّر إسْمَاعِيلَ: سُمَيْعِيل [كذا] [3]"[4]، ومِمَّن تابعهم في هذا أَبُو عليّ الفارسيّ[5]، وابن الأَثير (ت 606 هـ)[6].

وقد استحسنَ العلماء رأي سيبويه؛ لأَنَّ زيادة الهمزة في أَوّل الكلمة أَكثر شيوعًا من زيادة الميم في آخرها، فقال السّيرافيّ: "وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة، روى أَبُو زيد وغيره عن العرب أَنَّها تصغر إبْرَاهِيم (بُرَيْهِيم)"[7].

وقالَ الجوهري: "وإبْرَاهِيم: اسم أَعجمي...وتصغير إبْرَاهِيم أُبيره؛ وذلك لأَنَّ الأَلف من الأَصل، لأَنَّ بعدها أَربعة أَحرف أَصول، والهمزة لا تلحق بنات الأَربعة زائدة في أَوّلها، وذلك يوجب حذف آخره كما يحذف من سفرجل فيقال سفيرج، وكذلك القول في إسْمَاعِيل وإسْرَافِيل، وهذا قول المُبرّد، وبعضهم يتوهمّ أَنَّ الهمزة زائدة إذَا كان الاسم أَعجميًّا فلم يعلم اشتقاقه، فيصغّره على بريهيم وسميعيل، وسريفيل، وهذا قول سيبويه، وهو حسن، والأَوّل قياس"[8].

أَمَّا الأَعلم الشَّنتمريّ فقد قال: "قال -يعني سيبويه- وإذَا حَقّرت إبْراهِيم وإسْمَاعِيل قلتَ: بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، وكان المُبرّد يردّ هذا، ويقول: أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع واحتجّ في ذلك بأَنَّ الهمزة لا تكون زائدة أَوّلًا أَربعة أَحرف أُصُول، وإذَا احتجنا إلى حذف شيء منه في التّصغير حذفنا من آخره كما يفعل ذلك (بسَفَرْجَل)، والذي قال سيبويه هو الصَّواب والحُجّة له تصغير العرب ذلك بحذف الهمزة على ما رواه أَبُو زيد وغيره"[9]، ومِمَّن تبعهم في هذا

---

(1) الكتاب: 4/ ٣٠٧.
(2) الانتصار لسيبويه على المُبرّد: ٢٢٤.
(3) (سُمَيْعِيل) خطأ: والصّواب: (أُسَيْميع).
(4) الأُصُول في النّحو:3/ ٥١.
(5) ينظر: التّعليقة على كتاب سيبويه:4/ ٢٧٨.
(6) ينظر: البديع في علم العربيَّة: 2/ ١٦٨.
(7) شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:4/ ١٩٠.
(8) الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة:(ب ره م):5/١٨٧١-١٨٧٢.
(9) النَّكت: 24/3.

الاستحسان ركن الدِّين الأَستراباذيّ (ت 715هـ)[1] وأَبو حيَّان الأَندلُسِيّ[2] والمراديّ[3] وابن عقيل (ت769هـ)[4] والشَّيخ خالد الأَزهريّ(ت905هـ)[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد ذهبَ مذهب الخليل وسيبويه، في قوله: "وإِنْ حَقّرتَ إِبْرَاهيمَ وإِسْمَاعِيلَ قُلتَ: بُريهمًا[كذا] [6] وسُمَيعيلًا؛ لأَنَّ الميمَ في إِبْرَاهِيمَ زائِدةٌ واللّامُ في إِسْمَاعِيلَ زَائِدةٌ؛ لأَنَّه حَكَى الخليلُ بُريهًا وسُمَيعًا"[7]، وردَّ ما ذهبَ إِليه المُبرّد ومن تبعه بقوله: "ولو قُلْتَ: أُبَيرهًا وأُسَيْمِعًا لَظُنّ أَنَّه تَصغِيرُ أَبرَهةٍ وأَسمَعٍ"[8].

ومِمَّا تقدَّم، فالرَّأي الرَّاجح عندي هو رأي الخليل وسيبويه؛ إِذْ صغّرا (إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل) على بُرَيْهِيم و سُمَيْعِيل؛ والدَّليل هو أَنَّ القول بأَنَّ الهمزة لا تكون زائدة في أَوائل الكلمات الرُّباعيّة إِنَّما هو حكمٌ يختصّ بالأَسماء العربيَّة الصَّريحة، أَمّا الأَسماء الأَعجميّة ومنها إِبْرَاهِيم وإِسْمَاعِيل فلا يُقاس عليها هذا الحكم؛ إِذْ لا يُعلم اشتقاقها في لغات العجم، وبناءً على ذلك، يُفرّق بين الحروف الأَصليَّة والحروف المضافة، فلما عُرّبت الكلمتان واستعملهما العرب، أُجريتا مجرى الأَلفاظ العربيَّة، وعُدّت حروفهما أَصليَّة ما لم تُشبه أَحد الزَّوائد، فإِذَا وُجدَ هذا الشّبه حُكم بزيادته، ثُمَّ حُذفت الهمزة من أَوّلها لمشابهتها الزّوائد في بِنْيَةِ العربيّة[9]، ومِمّا يُعضّد مذهب الخليل وسيبويه في أَنَّ الكوفيّين قد حكوا: بَراهِم وسَماعِل في جمع إِبْرَاهِيم وإِسْمَاعِيل وحكوا أَيضًا بَراهِمة وسَماعِلّة والهاء بدل من الياء فيكون تصغيرها على بُرَيْهِيم و سُمَيْعِيل[10]، ويُضاف إِلى ذلك استحسان أَغلب علماء العربيَّة مذهب الخليل وسيبويه مستدلّين على ذلك بما رواه أَبُو زيد عن العرب في تصغير إِبْرَاهِيم وإِسْمَاعِيل بحذف الهمزة ؛ إِذْ قالوا: بُرَيْهِيم و سُمَيْعِيل[11]، ويُزاد إِلى ذلك أَنَّ تصغير الاسمين على مذهب الخليل وسيبويه يُبيّن بوضوح أَنَّ المقصود بهما إِبْرَاهِيم وإِسْمَاعِيل، لسلامة حروفهما الأَصليَّة الدَّالّة

---

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:1/ ٣٢٧.
(2) ينظر: ارتشاف الضَّرب :1/ ٤٠٠.
(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك:3/ ١٤٣٧.
(4) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:3/ ٥٣١.
(5) ينظر: شرح التّصريح على التّوضيح: 2/ ٥٧٩.
(6) (بُريهمًا) خطأ والصّواب: (بُرَيْهِيمًا).
(7) المُلَخَّص:140/2.
(8) المصدر نفسه:140/2.
(9) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٢٤.
(10) ينظر: إِعراب القرآن للنَّحّاس:1/ ٨٠، والبحر المحيط:1/ ٦٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:3/ ١٤٣٧.
(11) ينظر: ارتشاف الضَّرب :1/ ٤٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك:3/ ١٤٣٧، والمساعد على تسهيل الفوائد:3/ ٥٣١، وشرح التَّصريح على التَّوضيح: 2/ ٥٧٩.

على أَصلهما، بخلاف التَّصغير على مذهب المازنيّ والمُبرّد ومن تبعهما؛ إذْ يؤدّي حذف أَواخرهما فيه إلى التباسٍ في تحديد المصغّر ولَظُنّ أَنَّه تصغير أَبَرهة وأَسمَع[1].

4- تصغير ما حُذِفَ مِنْهُ حَرْف:

أَجمع علماء العربيَّة على وجوب ردّ المحذوف إذَا بقيت بِنْيَة الكلمة على حرفين، غير أَنَّهم اختلفوا في حكم ردّه إذَا استقرّ بناؤها على ثلاثة أَحرف، فيرى يونس أَنَّ المحذوف من البناء يُرَدّ في التَّصغير، فيقال: هويئر ويويضع؛ لأَنَّ أَصل هار هائر وخفّفت، وأَصل يضع يوضع من وضع وحذفت الواو؛ إذْ ذكرَ أَنّ ناسًا يقولون: (هُوَيْئِرٌ) وذكر –أَيضًا- أَنَّ أَبا عمرو بن العَلاء كان يقول في تصغير (مُرٍ)، وهو اسم
الفاعل من (أَرى يُرِي): (مُرَيِّءٌ)[2]، والتزمَ أَبُو عثمان المازنيّ والمُبرّد رأي يونس في ردّ المحذوف من البناء في التَّصغير[3].

أَمَّا سيبويه فذهبَ إلى أَنَّ البناء في التَّصغير إذَا اسْتوفى شروط مثاله لم يردّ ما كان قبل ذلك محذوفًا، فتصغير نحو: هارٍ، وهو الشَّيء الضَّعيف، ويَضع اسم رجل، هو: هُوَيْر ويُضَيْع، قال سيبويه: "ومن ذلك قولهم في هارٍ: هويرٌ، وإنَّما الأصل هائرٌ، غير أَنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء ميّتٍ... ومثل ذلك رجل يسمّى بيضع تقول: يُضَيْع"[4]، وردَّ سيبويه رأي يونس؛ إذْ قال: "فهؤلاء لم يحقروا هارًا إنَّما حقَّروا هائرًا، كما قالوا: رويجلٌ كأَنَّهم حقَّروا راجلًا"[5]، وقال أَيضًا: "فإنَّه لا ينبغي له أَنْ يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال أَبينون وأَنيسيانٌ، إلَّا أَنَّ تسمع من العرب شيئًا فتؤدِّيه وتجيء بنظائره مِمّا ليس على القياس"[6]، وغلّطَ المُبرّد سيبويه في هذا الرَّدّ، قائلًا: "وهذا غلط، لأَنَّ رجلًا لم يكن أَصله راجلًا، ولا يتكلَّم براجل في معنى رجل ولا أَنيسان في معنى إنسان، وهار أَصله هائر وهو المستعمل

---

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:1/ ٣٢٧، والمُلَخَّص: 2/ 140.
(2) ينظر: الكتاب: 3/٤٥٦-457، والأُصُول في النَّحو:3/٥٦، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:4/ ١٩٨، ١٩٨، والمسائل الحلبيات: ١٧٢، شرح المفصل للزَّمخشريّ:406/3، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:1/٢٢٤، وارتشاف الضَّرب:1/ ٣٦٥.
(3) ينظر: الأُصُول في النَّحو:3/٥٦- ٥٧، والانتصار لسيبويه على المُبرّد: ٢٢٦، والخصائص:3/ 71، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافيّ:4/ ١٩٨، والمسائل الحلبيات: ١٧٢-173، وشرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤٠٦، وشرح الكافية الشَّافية:4/ ١٩١١- ١٩١٢، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:1/٢٢٤، وارتشاف الضَّرب :1/ ٣٦٥، والمقاصد الشَّافية:7/ ٣٧٧-٣٧٩، والمدارس النَّحويّة: ١٢١.
(4) الكتاب: 3/456-457.
(5) الكتاب: ٤٥٦/3.
(6) المصدر نفسه: ٤٥7/3.

إلَّا على التَّخفيف، وكذلك شاك السّلاح، الأَجود شائك، وهويئر يـختاره أَبُـو عـثمـان فـي تـصـغير يـضع اسم رجـل يويضع"[1].

وتابع ابن السَّرَّاج سيبويه في هذا الرَّاي، بقوله: "ما حذفَ منهُ ولا يردُّ في التَّحقيرِ ما حذفَ منهُ: وذلكَ من قـبـلِ أَنَّ مـا بقيَ منهُ لا يخرجُ عن أَمثلةِ التَّحقيرِ مِنْ ذلكَ مَيتٌ: مُيَيتٌ والأَصلُ مَيّتٌ وهَارٍ: هُوَيرٌ والأَصلُ هَائرٌ"[2] وتبِعهُما في ذلك جمهورُ العلماءِ[3].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد رجّح مذهب سيبويه والجمهور في قوله: "فإِنْ بَقِيَ على حَرْفَينِ فلا بُدّ مِن رَدّ المحذوفِ، وإِنْ بَقِيَ على ثَلاثةِ أَحرفٍ فلا تَردَّ شيئًا عند سيبويه والخليلِ ، وَهُو الصّوابُ؛ لأَنَّ بناءَ التّصغيرِ يَقومُ بِما بَقِيَ...وكذَلكَ تقُولُ في تَصغيرِ: هَارٍ: هُويْرٌ، وهُوَيرةٌ إِنْ سَمَّيتَ به مُؤنّثًا. وحَكَى يُونسُ أَنَّ ناسًا يَقولونَ: هُويئِرًا؛ وهُؤلاءِ إِنَّما حَقّروا هَائِرًا كما قالوا: رُويجِلًا كأَنَّهم حَقّروا رَاجلًا...وكذلِكَ إِذَا سمّيتَ بِيَضعَ بغير ضميرٍ لوجَبَ أَنْ تَقولَ: يُضَيعًا"[4].

والرَّاجح عندي رأي سيبويه والجمهور؛ لأَنَّ هذا الاستعمال اللُّغويّ غير مُجمعٍ عليه عند العرب، وإِنَّما هو منقولٌ عن فئةٍ منهم، فقد ذكر سيبويه أَنَّ يونس حكى أَنَّ بعض العرب يقولون: هُوَيْئر على مثال (هُوَيْعِر)، ولم يُروَ ذلك إِلَّا عن قلّةٍ منهم، ومثل هذا لا يُعدّ دليلًا عامًّا يُحتجّ به على جميع العرب.

كما أن ما ورد من هذا القبيل يُعدّ قليلًا نادرًا وشاذًّا، لا يبلغ درجة القياس، فلا يُعتمد عليه في تقعيد القواعد. وهو – فوق ذلك – قابل للتأويل؛ إذ بيّن سيبويه بعد نقله أن هؤلاء لم يُصغّروا هارًا، وإنما صغّروا هائرًا، كما قالوا: رُويجِل، فكأنهم صغّروا راجلًا، وعلى هذا يُحمل القول في هُوَيئر. وإذا كان الـلَّـفظ محـتـملًا للتَّأويل، فـإِنَّـه لا

يصلح أَنْ يكون حُجّةً قاطعة[5].

5- تصغير مُقْعَنْسِس:

إِذَا كان الاسم السُّداسيّ فيه ثلاث زوائد وكان لأَحدهنّ فضل وقوّة على الأُخريات فـنبقـي التي فيها الفضل ونحذف الأُخريات[6]، ومثال ذلك (مُقْعَنْسِس)

---

(1) الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢٢٦.

(2) الأُصُول في النَّحو:56/3.

(3) ينظر: التَّعليقة على كتاب سيبويه:٣٠٥/3، والمصباح لما أَعتمّ من شواهد الإِيضاح:١٤٧٣/2، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٠٥/3، وشرح الكافية الشَّافية:١٩١١/4،وشرح الشَّافية للرَّضيّ :٢٢٤/1، وشرح الشَّافية لركن الدِّين ٣٣٦.

(4) المُلَخَّص: 2/ 141-143.

(5) ينظر: المقاصد الشَّافية: 7/ ٣٧٨- ٣٧٩.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 3/ ٤٢٢، وينظر: المُلَخَّص: 139/2.

وهو: الشَّدِيدُ، وَقِيلَ: المتأَخّر، وَجَمَلٌ مُقْعَنْسِسٌ: يَمْتَنِعُ أَنْ يُقاد[1]، وللعلماء في تصغير (مُقْعَنْسِس) آراء، عرضَ سيبويه في كتابه رأيين دون الذّهاب إلى تبنّي أَو ترجيح أَحدهما دون الآخر، فتركَ الخيار للقارئ والمحذوف عنده النُّون وإحدى السّينين وإبقاء الميم؛ لأَنَّها تدلّ على الفاعل، يقول في كتابه: "وإذَا حقَّرت مُقْعَنْسِسٌ حذفتَ النُّون وإحدى السّينين، لأَنَّك كنت فاعلًا ذلك لو كسّرته للجمع، فإنَّ شئت قلت: مُقَيْعِسٌ، وإنْ شئت قلت: مُقَيْعِيسٌ"[2].

أَمَّا المُبرّد فنقلَ الرّأيَيْن عن سيبويه، واعترضَ على سيبويه في تصغيره وقال في تصغير(مُقْعَنْسِسٌ)، (قُعَيْسِس) و(وقُعَيْسِيس)، والمحذوف عنده الميم والنّون، قال: "وَكَانَ سِيبَوَيْهِ يَقُول فِي تَصْغِير مقْعَنْسِس مُقيعس ومقيعيس وَلَيْسَ القيَاس عِنْدِي مَا قَالَ لِأَنَّ السّين فِي مقْعَنْسِس مُلْحقَة والملحق كالأَصلي وَالمِيم غير مُلْحقَة فَالقِيَاس قُعَيْسِس وقُعَيْسِيس حَتَّى يكون مثل حُريجم وحُرَيْجِيم"[3].

وردَّ ابن ولّاد مذهبَ المبرّد، وعدَّه متناقضًا؛ إذْ يرى أَنَّ المُبرّد لم يلتزم قاعدةً واحدة، فعندما جعلَ في (عِثْوَلَ) حذفَ الواو الزَّائدة أَوْلَى من حذف اللّام المكرَّرة عاد فقال في (مقدَّم) إنَّ حذفَ الدَّال المكرَّرة أَولى من حذف الميم، معلّلًا ذلك بأَنَّ الحرف المكرّر يُعتبر زائدًا، على عكس الميم التي وُضعت للدّلالة على معنى وبالتَّالي لا يمكن حذفها[4]، بينما نَقلَ ابن الورّاق (325هـ) عن سيبويه بأَنَّه يصغّر على (مُقَيْعِسٌ)، قال: "فَأَما مقعنسس: فالاختيار عِنْد سِيبَوَيْهِ حذف أَحد السّينين مَعَ النُّون، فَيصير (مُقَيْعِسٌ)"[5]، ورأى الورّاق في حجّة سيبويه أَنَّ "السّين وَإِن كَانَت للإلحاق فَهِيَ زَائِدَة، وَالمِيم وَإِنْ كَانَت زَائِدَة لغير الإلحَاق فلهَا معنى، وَهُوَ لُزُومهَا لأَسماء الفاعلين والمفعولين، فَصَارَ المَعْنى مقاوماً للإلحاق، ثُمَّ حصل للميم قُوَّة من وَجْهَيْن اثْنَيْنِ: أَحدُهُمَا: أَنَّهَا فِي أَوَّل الكَلِمَةِ، وَالسّين فِي آخرِهَا، والأَواخِرُ بالحذف أَوْلَى مِنَ الْأَوَائِل، وَالثَّانِي: أَنْ التّكْرَار يثقل عَلَيْهِم، فَكَانَ حذف السّين أَولى، لِاجْتِمَاع التّكرير فِيهَا، وَأَنَّهَا طرف"[6]، وإلى ذلك ابن يعيش فرأى أَنَّه يصغّر على (مُقَيْعِسٌ) معلّقًا عليه "وهذا مذهب سيبويه" في قوله: "(مُقعَنسِس) إذَا صغّرته، قلت (مُقَيْعِسٌ)، حذفتَ النّون، وإحدى السّينَيْن، وأَبقيت الميم؛ لأَنّها تدلّ على الفاعل، كما أَبقيتَها في (مُغَيْلِم)، و(مُطَيْلِقٍ)، تصغير (مُغْتَلِم)، و(مُنْطَلِقٍ) هذا مذهب

---

(1) لسان العرب:(ق ع س):6/ ١٧٨.
(2) الكتاب: 3/ ٤٢٩.
(3) المقتضب:2/ ٢٥٣-254.
(4) الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٢١٦.
(5) علل النَّحو: ٤٧٩.
(6) المصدر نفسه: ٤٧٩-480.

سيبويه"[1]، في حين أَوردَ نشوان الحُميريّ رأي مغاير لما نقله ابن الورّاق و ابن يعيش؛ إذْ قال: "قال سيبويه في تصغير مُقْعَنْسِسٌ: مُقَيْعِيسٌ: بحذف النّون وإحدى السّينين"[2].

ووافق ابن السّرّاج رأي سيبويه؛ فقد قالَ: "ومُقْعَنسسٌ تحذفُ النُّونُ وإحدى السِّينين فتقولُ: مُقَيعسُ ومُقَيعيسٌ"[3]، واتّفقَ مع هذا المذهب أَبُو عليّ الفارسيّ، بقوله: " مُقْعَنْسِس: مُقَيْعسٌ ومُقَيعيسٌ إن عَوَّضْتَ"[4]، وردَّ مذهب المُبرّد بقوله: "ولا

تقولُ: قُعَيْسيسٌ؛ لأَنَّ الميمَ لمعنى الفاعلِ"[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فلم يكن كعادته متابعًا لسيبويه؛ إذْ ذهبَ مذهب المُبرّد وقال في تصغيره (قُعَيْسس) والمحذوف عنده الميم والنّون، قال: "فتقول في تصغير مُقْعَنْسِسٍ تَصغير التَّرخيم: قُعَيْسًا[كذا][6]، وفي تصغير مُحرَنْجِمٍ:حُرَيْجِم، ولا تحذِفُ الأُصُولَ"[7].

والرَّاجّح عندي، قول سيبويه والجمهور؛ للقول في تكبيره مقاعس[8]، ويزاد إلى ذلك لأَنَّ "السِّين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأَصليّ وتضعيفَ الحرف الأَصليّ، لكنَّها طرف إنْ كانت الزَّائدة هي الثَّانية، أَو قريبة من الطَّرف إنْ كانت هي الأُولى، والميم لها قوّة التَّصدر مع كونها مطّردة في معنىً"[9].

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش:3/٤٢٢.
(2) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:6/ ٣٧٥٧.
(3) الأُصُول في النَّحو: 43/3.
(4) التَّكملة: ٥٠٧.
(5) التَّكملة: ٥٠٧.
(6) (قُعَيْسًا) خطأ ، الصَّواب: (قُعَيْسسًا).
(7) المُلَخَّص: 2/ 150.
(8) ينظر: الخصائص: 478/2
(9) شرح الشَّافية للرَّضيّ: ٢٥٩/1.

المبحث السَّادس
النَّـــسب

النَّسب: هو إلحاق آخر الاسم ياء مشدّدة مكسور ما قبلها للدَّلالة على نسبة شيء إلى آخر كـالنَّسب إلى قبيلة أَو بلدة أَو صنعة أَو غير ذلك نحو: هاشم: هاشِمِيٌّ، وإلى قَيْس: قَيْسِيٌّ، وإلى بَغْدادَ: بغدادِيٌّ، وإلى واسطَ: واسِطِيّ[1]، وقد اختُلِفَ في تسمّية هذا الباب، فعند سيبويه يسمّى بـ (الإضافة)[2]، وسمّاه الجمهور بالنّسب[3]، أَمَّا ابن الحاجب فسمّاه بالمنسوب[4]، ذكرَ هذا الاختلاف ابن عصفور ورجّح ما سمّاه به سيبويه، قال: "اختلف النّحويُّون في تسمية هذا الباب فمنهم من سمّاه بالنّسب، ومنهم من يسمّيه الإضافة، وهو الصَّحيح، لأَنَّ الإضافة أَعمُّ من النّسب؛ لأَنَّ النّسب في العُرف إنَّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأَجداده، يقال: فـلان عالم بالأَنـساب والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأَجداد، فلذلك كانت تسمّيته إضافة أَجود من تسمّيته نسبًا"[5].

وذهبَ ابن أَبي الرّبيع إلى تسميته بالنّسب، قال: "إذَا نَسبتَ إلى أَبٍ أَو أُمٍّ أَو حَيٍّ أَو بلدٍ أَو صناعةٍ فزِد في آخرِ الاسمِ المنسُوبِ إليه ياءً مُشدّدةً، وَينتقلُ الاسمُ بها إلى الصّفةِ ويَصيرُ دالًّا على غَيرِ ما كانَ يَدلّ عَليه؛ فهذانِ تغييران لازمانِ في الاسمِ إذَا نَسبْتَ إليه بِزيادةِ ياءٍ مُشدّدةٍ في آخِره ويصيرُ من الصّفةِ المشبَّهةِ باسم الفاعل"[6].

1-النّسب إلى المقصور الرّباعيّ والخماسيّ:

ذُكِرَ في المقصور الرّباعيّ الذي انقلبت أَلفه عن حرفٍ أَصليّ ثلاثةُ أَوجهٍ هي: (القلب، والمدّ، والحذف)، وقد اقتصر سيبويه على وجهين أَحَدُهما: القلب، والثّاني: الحذف، قال في بيان وجه القلب: "وذلك نحو مَلْهًى ومَـرْمًى، وأَعْشَى وأَعْمَى وأَعْيا فهذا يَجْري مجرى ما كان على ثلاثة أَحرف وكان آخره أَلفًا مبدَلة من

---

(1) ينظر: المقتضب:3/١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش:3/٤٣٨، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 2/٤.

(2) ينظر: الكتاب: 3/٣٣٥.

(3) ينظر: التَّكملة للفارسيّ: ٢٥٢، وعلل النَّحو: ٥٢٩، واللُّمع في العربيَّة لابن جنّيّ: ٢٠٣، وشرح الكافية الشَّافية:4/ ١٩٢٨، واللّباب في علل البناء والإعراب:2/ ١٤٣، والمُلَخَّص: 2/ 83... وغيرها.

(4) ينظر: الشَّافية في علمي التَّصريف والخط:70.

(5) شرح الجمل لابن عصفور: 453/2.

(6) المُلَخَّص: 2/ 83.

حرف من نفس الكلمة نحو حَصَى ورحَى"[1]، أَيْ: كما أُبدلت الأَلفُ واوًا في كلمة حَصى عند النَّسب، لأَنَّ إذَا كانت الأَلف ثالثة نحو: (رجا وعصا) نقول: (رَجَوِيّ وعَصَوِيّ) وفي (رحى وحصى) نقول: (رَحَوِيّ وفَتَوِيّ) فهذا النّوع تقلب أَلفه واوًا سواء كانت من الواو أَو من الياء، كذلك أُبدلت في المقصور الرّباعيّ الذي انقلبت أَلفه عن حرفٍ أَصليّ، فيُقال: مَلْهَوِيّ في النَّسب إلى مَلْهى، ومَرْمَوِيّ في النَّسب إلى مَرْمَى، كما أَجاز سيبويه وجهَ الحذف؛ إذْ قال في مَلْهَى: "فإنْ قلت في مَلْهىً: مَلْهِيٌّ لم أَرَ بذلِكَ بأسًا"[2]، واختارَ المُبرّد أَنَّ المعتمد في النَّسب هو القلب؛ إذْ قال: "فَإِنَّ الوَجْه فِـيـهِ وَالحَد إِثْبَات الأَلف، وَقبلهَا واوًا؛ للتحرّك الذي يلزمهَا، وَذَلِكَ قَوْلك في النّسَب إِلَى مَلْهَىً: مَلْهَوِيّ، وَإِلَى مَعْزَىً: مَعْزَوِيّ"[3]، وذهبَ أَبُو سعيد السّيرافيّ إلى جواز الأَوجه الثّلاثة مع تبيين الوجه الأَرجح منها، فالقلب عنده هو الأَجود، بيّن ذلك بقوله: "وفي باب (مَلْهَى) أَيضًا ثلاثة أَوجه، أَجودها مَلْهَوِيّ، ويجوز مَلْهِيّ ...وينبغي أَنْ يجوز أَيضًا (مَلْهَاوِيٌّ)"[4]، وكذلك ابن يعيش أَجازَ الأَوجه الثَّلاثة، واختارَ منها ما رآه أَوْلى وأَقوى وهو القلب، قال: "فإنْ كانت الأَلف لغير التَّأنيث، وهو على أَربعة أَحرف، والرَّابعُ أَلـف مـقـصورة، وثـانيـها سـاكنٌ، فـفي المنـقلبة نـحو: (مَـلْهًى)، و(مَـغْزًى)، و(مَـحْـيًـا)

و(أَعْشَى) ثلاثةُ أَوجه: أَجودُها أَنْ تُقلَب الأَلف واوًا؛ فيقُال في النَّسب إلى (مَلْهًى): (مَلْهَوِيّ)، وإلى (مَغْزَى): (مَغْزَوِيّ)، وإلى (مَحْيَا): (مَحْيَويّ)، وذلك لأَنَّها بدلٌ من اللَّام، فكان حكمُها حكمَ (عصًا)، و(رَحًى)، فكما تقول: (عَصَوِيّ)، و(فَتَوِيّ)، كذلك تقول: (مَلْهَوِيّ)، و(أَعْشَوِيّ)، والثَّاني: أَنْ تمُدّ ذلك، وهو ضعيف، فتقول: (مَلْهاوِيّ)، و(مَغْزاوِيّ)، تشبيهًا بالزَّائدة الممدودة للتَّأنيث، والثّالث: أَنْ تحذف الأَلف، فتقول: (مَلْهِيٌّ)، و(مَغْزِيٌّ)، تشبيهًا بأَلف التَّأنيث المقصورة، نحوِ: (حُبْلَى)، و(سَكْرَى)، كما قالوا: (مِدْرَى) و(مَدارَى)، فجمعوه جمعَ (حُبْلَى)، و(حَبالَى)، وإنْ لم يكن مثله؛ لأَنَّ أَلف (مِدْرَى) لامٌ، وأَلف (حُبْلَى) زائدةٌ، فشبّهوا الأَصل بالزّائد"[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد جوّز وجهين: أَحَدُهما: القلب، والثّاني: الحذف، ورجّح القلب، قال: "ما كانَ على أَربعةِ أَحرفٍ ثَانيه سَاكنٌ، نحو: سَكْرَىَ وأَرْطَى وَمَلْهَى، فهذا إنْ كانت أَلِفُه مُنقلِبةً عن أَصلٍ نحو: مَلْهَى ومَدْعَى جاز لكَ فيها وَجهان: أَحَدُهما: أَنْ تقلبَ الأَلف واوًا وَهُو الاختيارُ، الثّاني: أَنْ تحذِف، وذلِك قَليلٌ،

---

(1) الكتاب:352/3.
(2) المصدر نفسه: 353/3.
(3) المقتضب: 3/ ١٤٧.
(4) شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: 4/ ١٠٩.
(5) شرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤٥١.

فتقولُ في مَلْهَى: مَلْهَوِيًّا ومَلْهِيًّا، ومَلْهَوِيّ هُو الأَكثرُ ومَلْهِيَّ قليلٌ"[1]، ولم يجز المدّ.

كما أَجازوا وجهين في الأَلف المنقلبة عن حرفٍ مُلحَقٍ بالأَصل، هما: القلب والحذف، وذكر سيبويه مثال ذلك في مِعزًى، فقال: "وسألتُ يونس عن مِعْزًى وذِفْرًى فِيمَن نوّن فقال: هما بِمَنزلة ما كان من نفس الكلمةِ، كما صار عِلْباءُ حين انصرف بمنزلة رداء في الإضافة والتَّثنية، ولا يكون أَسوأ حالًا في ذا من حُبلى"[2]، وفسّرَ أَبُو عليّ الفارسيّ مراد سيبويه؛ إذْ قال: "أَلف مِعْزًى وذِفْرًى للإلحاق، كما أَنَّ همزة علباء للإلحاق، وإذَا ثبتت أَلف حُبْلى في النَّسب قُلِبَتْ واوًا فقيل: حُبْلَوِيٌّ، فثباتُها في مَرْمًى ومِعْزًى أَجدر، لأَنَّ الأَلف منقلبة مِمَّا هو من نفس الكلمة، ومِمَّا هو بمنزلة ما هو من
نفس الحرف، والأَلف في حُبْلى علامة تأنيث يجب أَنْ تحذف فيها الياء فإذَا ثبتت فيها
ما حكمه أَنْ يحذف، فثبات ما حكمه أَنْ يثبت أَوْلى"[3]، وأَوضحَ قول سيبويه: "كما صار عِلْباءٌ حين انصرف بمنزلة رداء في الإضافة والتّثنية، ولا يكون أَسوأ حالًا في ذا من حُبلى"[4]، قال: "قوله في ذا أَيْ في ثبات الأَلف فيه وقلبها واوًا إذَا ثبتت الأَلف في حُبْلَى، فقيل حُبْلَوِيّ لما قُلبت واوًا"[5]، وجوّز سيبويه الحذف ويرى أَنَّه الأَولْى؛ لأَنَّ الحذف قد جازَ في (مَلْهًى) وهي تشبه مِعْزًى، قال: "والحذف في مِعزًى أَجوزُ؛ إذْ جَاز في ملهًى؛ لأَنَّها زائدة"[6]، وذهب المُبرّد إلى جواز الوجهين، غير أَنَّه رجَّح إثبات الأَلف مع القلب، وعدَّ الحذف رديء[7]، أَمَّا ابن يعيش فقد ذهبَ إلى جواز القلب والمدّ والحذف، في قوله: "وكذلك ما كان مُلْحَقًا بــه من الزَّائد، نحــوُ: (أَرْطًى) و(أَرْطَوِيٌّ)، و(مِعْزًى)، و(مَعْزَوِيّ) فيه الوجوهُ الثّلاثة"[8].

وأَجازَ ابن أَبي الرّبيع وجهين: القلب والحذف، والرّأي الرّاجح عنده هو الحذف (مِعزيّ)، مع أَنَّه أَقرَّ أَنَّ القلب (مِعزاويّ) هو الأَكثر استعمالًا، وذكرَ أَنَّ أَبا زيد زادَ وجهًا ثالثًا، قال: " فإنْ كَانتْ أَلِفُه لِلإلحاق، نحو: مِعْزًى جاز لك فيه أَيضًا وجهان: قلبُ الأَلفِ واوًا، فتقولُ: مِعزَوِيًّا وهو الأَكثرُ، وحذف الأَلِفِ، فتقولُ: مِعْزِيًّا، والحذفُ هُنا أَحسنُ من الحذفِ في مثل: مَلْهَى، لأَنَّ شَبَهَ أَلِف مِعْزَى بأَلفِ التّأنيثِ

---

(1) المُلَخَّص:87/2.
(2) الكتاب: 352/3.
(3) التَّعليقة على كتاب سيبويه:١٧٦/3.
(4) الكتاب: 352/3.
(5) التَّعليقة على كتاب سيبويه:١٧٦/3.
(6) الكتاب: 354/3.
(7) المقتضب: 147/3-148.
(8) شرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤٥١.

أَقْوى مِن شَبَهِ أَلفِ مَلْهى بأَلف التّأنيثِ؛ لأَنَّ أَلفَ الإِلحاقِ زَائدةٌ كَما أَنَّ أَلفَ التَّأنيث زَائدةٌ"[1].

وأَجازَ الجمهور في ما كانــت أَلــفــه لِلتَّأنيث وساكن الوسط ثــلاثة أَوجــه القلب

والحذف والمدّ، واتّفقوا على الحذف هو الأَحسن[2]، وتابع ابن أَبي الرّبيع الجمــهــور إِذْ قال: "فإِنْ كانتِ الأَلفُ لِلتَّأنيثِ جاز لَك ثلاثةُ أَوجُه: أَحَدُها: وهو الأَحسنُ حذفُ الأَلِف، فَتقولُ: حُبْلِيًّا، الثّاني: أَنْ تَقْلِبَها واوًا فتَقولُ: حُبْلَوِيًّا؛ فَتُجريها مجرى مَلْــهَــوِيّ كما أَجْرَوا مَلْهِيًّا مجرى حُبْلِيًّا، الثّالث: أَنْ تَقلِبها واوًا وتزيدَ أَلِفًا قَبْل الآخِر؛ فتَقول: حُبْلاَويّ، أَجْرَوا ما آخِرُه أَلِفُ التّأنيث مجْرَى ما آخِره همزةُ التّأنيث"[3].

أَمَّا ما زادَ على أَربعة أَحرف فذهب سيبويه إِلى حذف أَلفه، قال: "هذا باب الإِضافة إِلى كُلّ اسم كان آخره أَلفًا وكان على خمسة أَحرف تقول في حُبارَى: حُبارِيٌّ، وفي جُمادَى: جُمادِيٌّ، وفي قَرْقَرَى: قَرْقَرِيٌّ. وَكذلك كُلُّ اسم كان آخِره أَلفًا وكان على خمسة أَحرف. وسألتُ يونس عن مُرامَى فقال: مُرامِيٌّ، جعلها بمنزلة الزيادة. وَقال: لو قلتَ: مُرامَوِيٌّ لقلت: حُبارَوِيٌّ، كما أَجازوا في حُبْلَى حُبْلَويٌّ. ولو قلت ذا لقلت في مُقْلَولىً: مُقْلَوْلَوِيٌّ. وهذا لا يقوله أَحد، إِنَّما يُقال: مُقْلولِيٌّ... وإِنَّما أَلزموا ما كان على خمسة أَحرف فصاعدًا الحذْف لأَنَّه حين كان رابعًا في الاسم بزِنَة ما أَلفُه من كان الحذفُ فيه جيّدا، وجازَ الحذف، فينا كانت أَلفه من نفسه، فلمَّا كثر العدد كان الحذف لازمًا؛ إِذْ كان من كلامهم أَنْ يحذفوه في المنزلة الأُولى"[4]، وتابعه في هذا الرَّأي جمهور النَّحويّين[5]، وخالف يونس في إِذَا كانت خامسة وقبلها مشدّد نحو: مُثَنَّى ومعلّى ونحوها فيلحقها بالثلاثيّ، قال سيبويه: "وزعم يونس أَنَّ مُثَنَّى بمنزلة مِعْزًى ومُعْطًى"[6]، وردّه سيبويه في قوله: "وهو بمنزلة مُرامًى، لأَنَّه خمسة أَحرف، وإِنْ جعلته كذلك فهو ينبغي له أَنْ يجيز في عِبِدَّي: عِبِدَّويٌّ، كما جاز في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ"[7]، وضعّفه أَيضًا أَبُو سعيد السِّيرافيّ بقوله:

---

(1) المُلَخَّص: 2/ 87.

(2) ينظر: الكتاب: 3/352-353، والمقتضب: 3/ 147-148، والتَّكملة: ٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش:3/٤٥١-452، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 2/٣٩-40.

(3) المُلَخَّص: 2/ 87.

(4) الكتاب: 3/ ٣٥٤-355.

(5) ينظر: المقتضب:3/ ١٤٨، والأُصُول في النَّحو:3/ ٧٥، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافيّ:4/ ١١٠، والتَّعليقة على كتاب سيبويه:3/١٧٨-179، والتَّكملة: ٢٥٧، والبديع في علم العربيَّة... وغيرها.

(6) الكتاب: 3/355.

(7) الكتاب: 3/355.

"يونس جعل، مُثَنَّى، وما جرى مجراه، بمنزلة مُعْطًى وهو قول ضعيف؛ لأَنَّ المدغم بزِنَة ما ليس بمدغم، وهو حرفان في الوزن، الأَوّل منهما ساكن"[1].

أمّا ابن أَبي الرَّبيع فقد رجّح مذهب الجمهور بعدَ أَنْ عرضَ للخلاف، قال: "أَنْ تكونَ الكلمةُ على أَكثر مِن أَربعةِ أَحْرُفٍ، نَحو: جَحْجَبى وَهو حيّ من الأَنصارِ، وحَبَرْكَى وهو الطّويل الظّهرِ القَصيرُ الرِّجلينِ؛ فهذا النّوعُ تُحذفُ أَلفُهُ كانت للتَّأنيثِ أَو للإِلحاقِ أَو مُنقلِبةً عن أَصْلٍ؛ فتقولُ: جَحْجَبِيًّا وَحبَرْكِيًّا، ومُشتَرِيًّا في مُشتَرى، وقَبعثرِيّ وَمُثَنِّيّ في مُثَنَّى، وخالف يُونس في مُثَنّى، والصَّحيحُ الحذفُ وعليه جُمْهُور النَّحوِيين لأَنَّ الأَلِفَ خامسةٌ؛ لأَنَّ الحرفَ المشدّدَ حَرفانِ"[2].

2- النَّسب إِلى الاسم في آخره ياء مشدّدة:

اختلفَ في النَّسب إِلى الاسم الذي آخره ياء مشدّدة قبلها فتحة على قولين:

الأَوّل مذهبُ سيبويه: إِذَا كان في آخر الاسم ياءٌ مشدّدة نحو: قُصَيّ وأُميَّة، فعند النَّسب تُحذَف الياء الأُولَى الزّائدة فتنقلب الياءُ الثّانيّة أَلفًا؛ لحركة ما قبلها، ثُمَّ تُبدّل الأَلف واوًا لوقوع ياء النَّسب بعدها، فيقال: في: قُصَيّ قُصَوِيٌّ وفي أُميَّة: أُمَوِيٌّ[3].

المذهبُ الثّاني: مذهبُ يونس، وهو أَنْ تبقى الكلمةُ على حالها ويُنسَبُ إليها على
لفظها، فيقال: في قُصَيّ قُصَيّيّ، وفي أُميَّة: أُميّيّ[4].

وأَجازَ أَبُو عليّ الفارسيّ[5] والواسطيّ(ت469هـ) [6] وابن مالك[7] المذهبين.

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد رجّح مذهب سيبويه والجمهور وضعّف مذهب يونس، قال في النَّسب إِلى ما آخره ياءٌ مُشدّدة: "أَنْ يكونَ على أَربعةِ أَحرفٍ قَبْلَها فتحةٌ، نَحو: قُصَيّ، فهذا لكَ فيه أَيضًا وجهان: أَحَدُهُما: أَنْ تُبقي الكلمةَ على حالِها، فتقولُ قُصَيّيًّا وتَجمعُ بين أَربعِ ياءاتٍ كما قلت: لَيّيًّا، وهذا ضَعيف، الثّاني، وهو الأَحسنُ: أَنْ تَحذفَ الياءَ السّاكِنةَ فتصيرُ قُصَيًا؛ تَتَحرّك الياءُ وقبْلَها فتَحةٌ فتنقلبُ الياءُ ألفًا، فَتصير قُصَى، فتقولُ في النّسب: قُصَوِيًّا، كما تقولُ في هُدى: هُدَوِيًّا. ويَظهَرُ لِي أَنَّ الأصلَ في قُصيّ: قُصَيْو؛ لأَنَّه مِن مادّة قَصَوْتُ، ثُمّ انقلبتِ

---

[1] شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:4/ ١١٠.
[2] المُلَخَّص:2/ 86.
[3] ينظر: الكتاب:3/ ٣٤٤.
[4] ينظر: المصدر نفسه: الصَّفحة نفسها.
[5] ينظر: التَّكملة: ٢٦١.
[6] ينظر: شرح اللُّمع للواسطيّ:246.
[7] ينظر: شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك: ٥٦٧.

الواوُ ياءً لاجتماعها مع الياءِ وسَبْق إحدَاهما بالسّكُونِ، فإذَا حَذَفْتَ الياءَ عادتِ الواوُ فصارَتْ قُصَوًا، ثُمَّ انقلبتِ الواوُ أَلِفًا لِتحرُّكِها وانفتاح مَا قبْلها فَصار: قُصَى ثُمّ قُصَوِيًّا. وأَمَّا أُميَّة فلا يقالُ فيه إلَّا أُمَويّ لأَنَّه فُعيلَةٌ مِثْلُ جُهَينةٍ؛ فَقولُهم: أُمَيِّيًّا وَأَمَويًّا -بفتح الهمزة- شاذٌّ، والقياس أُمَوِيٌّ بضمّ الهمْزةِ"[1].

واختلفَ في النَّسب إلى الاسم الذي آخره ياء مشدّدة قبلها كسرة نحو: عَلِيّ على قولين: فذهبَ سيبويه إلى أَنَّه عند النَّسب إليه تُحذَف الياء الأُولَى الزّائِدة ، وتبدّل من الكسرة فتحة، فتنقلبُ الياءُ الثّانية ألفًا؛ لحركة ما قبلها، ثُمَّ تبدّل الأَلف واوًا لوقوع ياء النَّسب بعدها، فيقال: عَلَوِيّ[2]، وذهبَ أَبُو عليّ الفارسيّ إلى جواز النَّسب إليه على لـفـظـه، فـنـقول: فـي عَلِيّ عَلِيِّيّ، وإلى حذف الياء السّاكنة فتصير عَـلِي وتبدّل مـن
الكسرة فتحة، فتنقلبُ الياءُ الثَّانية أَلفًا ؛ لحركة ما قبلها، ثُمَّ تبدّل الأَلف واوًا لوقوع ياء
النَّسب بعدها، فيقال: عَلَوِيّ[3]، وتابعه في هذا الواسطيّ(ت469هـ)[4] وابن مالك[5].

أَمَّا ابن أَبي الرّبيع فقد أَشارَ إلى هذين المذهبين مرجّحًا مذهب سيبويه، قال: " أَنْ تَكونَ على أَربعةِ أَحرفٍ وقبلَ الياءِ المشَدَّدةِ كَسرةٌ نحو: عَلِيّ، فأَجازَ أَبُو عليَّ الوجهينِ المذكُورَينِ في قُصَيّ، وَلم يَذكُرْ سيبويهِ في مثْلِ عَلِيٍّ إلّا وجهًا واحدًا، وهو أَنْ تُحذَفَ الياءُ السَّاكنة فَيبقَى مثل: عمٍ فَتُفتحُ اللّام فيَصيرُ عَلَيًّا؛ فَتُحرَّكُ الياءُ وقبْلَها فتحةٌ فتَنْقَلِبُ أَلِفًا فيَصيرُ عَلًا، فتقولُ: عَلَوِيّ، لأَنَّ عَلَيًّا أثقلُ من قُصَيّ للكسرةِ التي قبلَ الياءِ، وكذلِكَ قال يونس، وَهو الصَّحيحُ إنْ شاء الله"[6].

3- النَّسبة إلى ظَبْيَة وغَزْوَة:

إنَّ النَّسبة إلى الاسم الثّلاثيّ على وزن (فَعْل) المنتهي بياء أَو واو قبلهما ساكن وليس في آخره تاء التّأنيث نحو: ظَبْيٍ ورَمْيٍ وغَزْوٍ ونَحْوٍ، يُنسب إليه على لفظه، ولا تغيّر الياء ولا الواو، فتقول: ظَبْيِيٌّ ورَمْيِيٌّ وغَزْوِيٌّ ونَحْوِيٌّ، لا خلافَ في ذلك؛ لأَنَّ ما قبلها ساكن، فهي لذلك في حكم الصّحيح، تتصرّف بوجوه الإعراب قبل النَّسب، فلم تتغيّر كما لم يتغيّر الصَّحيحُ[7]، فإذا اتصلت تاء التّأنيث بهذه الأَسماء وصارت على وزن (فَعْلَة) تباينت فيها آراء العلماء؛ إذْ ذهبوا على ثلاثة مذاهب:

---

(1) المُلَخَّص: 96/2.
(2) ينظر: الكتاب:344/3.
(3) ينظر: التّكملة: ٢٦١.
(4) ينظر: شرح اللّمع للواسطيّ:246.
(5) ينظر: شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك: ٥٦٧.
(6) المُلَخَّص:96/2.
(7) ينظر: الكتاب:3/ 346.

المذهب الأَوّل: وهو مذهب الخليل وسيبويه وأَبُو عمرو يقيسون ذلك على ما ليس فيه تاء، فيقولون: في (ظَبْيَة): ظَبْيِيٌّ، وفي (غَزْوَة): غَزْوِيٌّ[1].

المذهب الثَّاني: وهو مذهب يونس فكان يغيَّر ما فيه تاءُ التّأنيث، فيفتح الحرف

السَّاكن وهو الحرف الثَّانيّ قبل الواو والياء فتنقلب الواو والياء أَلفًا، فتصير ظبى

وغزى في التّقدير، ثُمَّ تنقلب الأَلف واوًا في النَّسب، فتقول: في ظَبْيَةٍ: ظَبَوِيٌّ، وفي (غَزْوَة): غَزْوَيٌّ، وفي دُمْيةٍ: دَمَوِيٌّ، وفي فِتْيةٍ: فِتَوِيٌّ، لا فرقَ عنده بين ذوات الياء والواو[2]، وقد ردَّ المُبرّد ما ذهبَ إليه يونس، بقوله: "فَأَمَّا قَول يُونُس في النّسَب إلى ظَبْيَة: ظَبَوِيّ فَلَيْسَ بشيء إِنَّمَا القول مَا ذكرت لَك"[3]، واختار الزّجّاج مذهب يونس واحتجَّ على ذلك "بقولِ العربِ فِي النّسَبِ إلى بطْيَة بِطَويّ وَإِلَى زِنْيَة زِنَوِيّ"[4]، ويحتجُّ أَيضًا بأَنَّ مردّ هذا التّغيّر إلى تاء التّأنيث لأَنَّ "قوّة التّغيير فيها"[5].

المذهب الثّالث: التَّفرِقَة بَين ذَوَات اليَاء فتفتح مَا قبلهَا وَتَقْلُبهَا واوًا كالثّلاثيّ المنقوص، فتقول: في ظَبْية: ظَبَوِيّ، وَبَين ذَوَات الوَاو فتبقيه سَاكِنًا وَتقول: غَزْوي[6] ونُسِبَ إلى ابن عُصْفُور أَنَّه اختار هذا المذهب[7]، غير أَنَّ ابن عصفور إِنَّما أَجازَ مذهب الخليل وسيبويه ومذهب يونس، واختارَ مذهب الخليل وسيبويه، قال: "إِنْ لم تكن فيه تاء التَّأنيث، فتقول في النَّسب إلى ظَبْي، ظبيّ، وإِنْ كانت فيه تاء التَّأنيث، فالأَحسن أَنْ تُحذف تاء التَّأنيث وتلحق ياء النَّسب فتقول في النَّسب إلى ظَبْيَة، ودُمْيَة: ظَبْيِيّ، ودُمْيِيّ، وإِنْ شئت حرّكت العين بالفتح فتقلب الياء أَلفًا، ثُمَّ تنسب إليه كما

تنسب إلى ما في آخره أَلف فتقول في النَّسب إليهما: ظَبَويّ ودُمَوِي"[8].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد عرضَ هذه المذاهب من دون أَنْ ينسبها لأَصحابها وبعد

---

(1) ينظر: المصدر نفسه:3/ 346-347.
(2) ينظر: الكتاب:3/٣٤٧-348.
(3) المقتضب:3/ ١٣٧.
(4) الخصائص:2/ ١٠6، وينظر: المحكم والمحيط الأَعظم:10/ ٥٨٣.
(5) شرح المفصل لابن يعيش:3/ ٤٥٦.
(6) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:3/ ٣٧٦-377، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:9/ ٤٧٢١، وهمع الهوامع:3/ ٤٠٤.
(7) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:3/ ٣٧٦-377، وتمهيد القواعد:9/ ٤٧٢١.
(8) المقرب في النَّحو: 2/60-61.

العرض رجّح مذهب الخليل وسيبويه وأَبي عمرو واصفًا ما ذهبوا إليه هو الصَّواب،
قال: "ما كَان على وزنِ فَعِلّة بسكُون العينِ ولامُهُ ياءٌ أو واوٌ نحو: ظَبْيَةٌ وغَزْوَةٌ فالنَّحويُون في هذا على ثلاثةِ مَذاهبٍ: أَحَدُها؛ أَنْ تَحذِفَ الهاءَ فتقول: ظَبْبِيّ وغَزْوِيّ كَما يقال في النَّسب إلى ظَبْيٍ وغَزْوٍ، ولا خلافَ في ظَبْيٍ وغَزْوٍ أَنْ العينَ تَبقَى على سُكُونِها؛ وجَعَلَ قولَ العَرب: زَنَويًّا وبَطَويًّا في بَني زَنْيةٍ من الشّاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه المذهبُ الثَّاني: أَنَّ ما آخِرُه ياءٌ يُغَيَّرُ كَتَغْيِير زَنْيَةٍ؛ فَيُقالُ في ظَبْيةٍ: ظَبَوِيّ، وجَعَلَ قولُ العرب في زَنْيةٍ: زَنَويًّا أَصلًا قاس عَليهِ ما آخِرُهُ ياءٌ؛ وَما آخِرُهُ واوٌ لا يُقاسُ على زَنَوِي، فلا يُقالُ في النَّسبِ إلى غَزْوةٍ غَزَوي بِتحريكِ الزّاي وإنَّما يُقالُ بتسكينِ الزّاي المذهبُ الثّالثُ: أَنْ يقاسَ على قولِهم: زَنَويًّا ما آخِرُهُ ياءٌ أَو واوٌ بعدَها هاء التّأنيثِ والأَوّلُ هُو الصَّوابُ، وقولُهم: زَنَوِيّ شَاذٌّ، والله الموفّقُ بفضلِهِ"[1].

ويبدو أَنَّ ما ذهب إليه يونس والزّجّاج أَرجحُ الآراء وأَقربها إلى الصَّواب؛ لأَنَّ الأَخذَ بمذهب الخليل وسيبويه يفضي إلى أَمرين لا يخلو أَحدهما من ضعفٍ في القياس أَو في السَّماع، أَوّلهما: أَنَّ (ظَبْبِيّ) و(غَزْوِيّ) أَشدَّ ثِقلًا في النّطق من (ظَبَوِيّ) و(غَزَوِيّ) والعربُ تميلُ في أَبنيتها إلى التّخفيف ما أَمكن، فاختيار الصّيغة الأَخفّ أَولى من الصّيغة الأَثقل عندهم، وثانيهما: أَنَّ القولَ بالنَّسب إلى (ظَبْي) و(ظَبْيَة): (ظَبْبِيّ)، والقول في النَّسب إلى (غَزْو) و(غَزْوة): (غَزْوِيّ) يُؤدّي إلى التباسٍ بين المنسوب إلى(ظَبْي) و(غَزْو) بالمنسوب إلى (ظَبْيَة) و(غَزْوَة)؛ إذْ تتّحد الصّيغتان في اللّفظ على مذهب الخليل وسيبويه، فيزول الفرق الدّلاليّ بينهما، ولهذا كان مذهب يونس أَدقُّ وأَولى بالقبول؛ إذْ راعى جانبَ التَّخفيف ودرءَ اللَّبس في آنٍ واحد، وهو
مسلكٌ درج عليه العرب في غير موضع، كما في قولهم في النَّسب إلى بني حنيفة: (حَنِيفِيّ) تمييزًا له عن المنسوب إلى مذهب أَبي حنيفة، (حَنَفِيّ)، فخالفوا القياس دفعًا
للالتباس، والنَّسب إلى قبيلة قريش قُرَشِيّ، لدفع اللَّبس بينها وبين المنسوب إلى
قُرَيْش اسم دابّة في البحر؛ إذْ قالوا فيه قُرَيْشِيّ[2].

4- النَّسب إلى بنت وأُخت:

---

[1] المُلَخَّص:100/2.
[2] ينظر: علم التّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ:165-166، وينظر: همع الهوامع:3/٤٠٠، وشرح الشَّافية للجاربرديّ:106.

اختلفَ العلماء في النَّسب إلى (أُخت وبنت) فذهبَ الخليل وسيبويه إلى أَنَّ القياس فيهما أَنْ يقال: (أَخَوِيّ، وبَنَوِيّ) بحذف تاء التّأنيث وردّ لام الكلمة إلى أَصلها وإضافة ياء النّسب، فكما يُردّ الحرف المحذوف عند جمع (أُخت) فتقول: (أَخوات) يُردّ كذلك عند النّسب إليها[1].

وذهبَ يونس إلى أَنَّ النّسب إليهما هو(أُخْتِيّ وبِنْتِيّ)[2]، ورفضَ سيبويه قول يونس، وعدَّه غير مقيس؛ لأَنَّ القول به يقتضي إلحاق (هنت) بـ (أُخت) في الإضافة فيُقال: (هنتي) وهو ما لا يُستساغ عن العرب[3].

و ذهب الأَخفش في أُخت وبنت إلى مذهب ثالث، وهو حذف التّاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل السّاكن على حركته، فتقول: أُخْوِيّ وبِنْوِيّ[4].

أَمَّا أَبُو عليّ الفارسيّ ذهبَ إلى أَنَّ (التَّاء) في (أُخت) و(بنت) يعدّان بدلًا من
(اللَّام) التي سقطت من أَصل الكلمة، وعلى هذا الأَساس أَجاز في النَّسب أَنْ يقال: (أُخْتِيّ) و(بِنْتِيّ)[5].

أَمَّا ابن جنّي فاتّخذ موقفًا وسطًا بين المذهبين، فلم يُفضّل أَحَدهما على الآخر إذْ أَوضحَ أَنَّ سيبويه يرى صحّة الإضافة في نحو:(أُخت) و(بنت)، (أَخَوِيّ) و(بَنَوِيّ)
بينما رأى أَنَّ قول يونس في (بِنْتِيّ) و(أُخْتِيّ) مرفوض عند سيبويه. وليس هذا الموضع موضوعًا للحكم بينهما وإنْ كان لقول يونس أُصول تجتذبه وتسوغه[6].

أمّا ابن أَبي الرَّبيع فقد عرضَ للخلاف ورجّح مذهب الخليل وسيبويه، قال: "ما عُوِّض مِن لامه تاءٌ، نحو: أُخْتٌ وبنتٌ؛ فالخليلُ يَذهبُ في هذا وما أشبَهَهُ إلى رَدِّ المبدلِ منه التَّاءَ، فتقول: أَخَوِيًّا وبَنَوِيًّا، ويونس يقولُ: أُخْتِيًّا وبِنْتِيًّا؛ وما ذهبَ إليه الخليلُ هو الصَّحيحُ والله أعلم؛ لأَنَّهم يقولون في الجمع بالأَلفِ والتّاءِ أَخَوات وبَنات، ولم يقل أحدٌ: أَختاتٌ ولا بِنتَاتٌ؛ لأنّ هذه التّاءَ تَنزّلت منزلةِ تاء التَّأنيثِ فَلا تَثبتُ في الجمع بالأَلفِ والتَّاءِ؛ والنّسبُ أيضًا مُعتبَرٌ بالجمعِ بالألفِ والتَّاءِ، وإذا عادَ المحذوفُ زالَ المبدلُ مِنه"[7].

---

(1) ينظر: الكتاب:3/٣٥٩-٣٦١، والمقتضب:3/١٥٤،١٥٢، والتَّكملة: ٢٦٥.
(2) ينظر: الكتاب:3/٣٦١، والتَّكملة: ٢٦٥، وشرح الشَّافية للرّضيّ:2/ ٦٠.
(3) ينظر: الكتاب:361/3.
(4) ينظر: ارتشاف الضَّرب:2/ ٦٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك:3/١٤٦٢،
والمساعد على تسهيل الفوائد:3/ ٣٧٨، وشرح التّصريح:2/ ٦٠٤، وهمع الهوامع:3/ ٤٠٥.
(5) ينظر: المسائل البصريات:2/ ٧٩٠-791 ، والتّكملة: ٢٦٥.
(6) ينظر: الخصائص:1/ ٢٠١.
(7) المُلَخَّص:103/2.

ويبدو ليّ أَنَّ مذهب يونس وأَبي عليّ الفارسيّ أَحقّ بالقبول؛ لِما احتجّ به أَبُو عليّ الفارسيّ من أَنَّ كلمة (أَخوات) تحتمل أَنْ تكون جمع لكلمة (أَخ)، وقد استُعملت بدلًا من جمع (أَخت)، والدَّليل على ذلك أَنَّ همزة (أَخوات) مفتوحة كهمزة (أَخ)، بينما همزة (أُخت) مضمومة، لذا يُرجّح أَنْ تكون (أَخوات) جمع (أَخ) وليس (أُخت)[1]، وفِـرَارًا مـن اللّـبْس لأَنَّ مـذهبهما يـقوم عـلى التّـفرقـة بـين المذكّر والمؤنّث، فإِذَا نُسِبَ إلى أَخ قِيل: أَخْوِيّ وإِذَا نُسِبَ إلى أُخْت قَيل: أُخْتَيّ[2].

5- النَّسب إلى يَد وغَد:

من الأَسماء المحذوفة اللَّام يَد وغَد وأَصلهما (يَدْي) و (غَدْو) فـأَصلهما على

وزن (فَعْلٌ) بإِسكان العين[3]، والنَّسب إلى ما حُذِفَ لامه ولم تُرد اللّام في الإِضافة أَو

في التَّثنية أَو في الجمع بالأَلف والتَّاء فهذا النّوع فيه وجهان: أَحَدُهما: أَنْ تُـردّ اللَّام والثَّاني: لا تُردّ اللّام، وعند الرَّد اختلفَ العلماء ما لم يكن مضاعفًا [4]، فذهبَ الخليل وسيبويه عند النَّسب إلى يَد وغَد: (يَدَوِيٌّ) و(غَدَوِي) بإِعادة المحذوف، وفـتـحت الدَّال وإِبدال الياء واوًا [5]، وأَجازَ سيبويه أَيضًا في يَدِ: يَدِيٌّ[6].

أَمَّا أَبو الحسن الأَخفش فذهبَ إلى أَنَّه يُنسِب إلى يَـد وغَـد على زنتهما الأَصليّة فيقول: يَدْيِيّ غَدْوِيّ بإِسكان عينهما[7].

أَمّا ابن أَبي الرّبيع فقد ذهبَ مذهب سيبويه؛ لأَنَّه يستند إلى السَّماع من العرب بينما يرى أَنَّ رأي الأَخفش ضعيف؛ لأَنَّه مبني على القياس دون السّماع، والـقياس لا يُقدّم على السّماع في علم العربيّة، قال: "...أَبو الحسن يَرُدّه إلى الأَصلِ، فَيقولُ: يَدْيِيًّا بسكونِ العين؛ لأَنَّ الأَصل في العين السّكون بدليلِ أَيْدٍ، فلمّا زَالتِ اللّام على غير قياسٍ صَار الإِعرابُ في العينِ فَتَحرُّكُها لِزوال اللَّام، فإِذا عادَتِ اللّام عَادتِ العينُ إلـى أَصلِها من السّكون، وسيبويه يَذهبُ إلى أَنَّها لمّا جَرَتِ العينُ في الكَلامِ مُتحرّكة كَرِهوا ردّها إلى السّكـون، لأَنَّك إنْ سَكَّنتَ فأَنت تُضعِّفُ بقَدْرِ ما تُقَوّي؛ وكلامُ العربِ يُوافق ما ذهب إليه سيبويه وقال في غدٍ: غَدَويًّا؛ قال سيبويه: كما قالتِ العربُ في غَـدٍ غَـدَويًّـا، وَغَـدٌ أَصـلُـه فَـعْـلٌ بِـسكـونِ الـعينِ، حَـكَى

---

(1) ينظر: المسائل البصريات:2/ ٧٩٠.
(2) ينظر: همع الهوامع:3/ ٤٠٥.
(3) ينظر: الكتاب:3/ ٣٥٨.
(4) ينظر: المُلَخَّص:101/2.
(5) ينظر: الكتاب:3/ ٣٥٨، والمقتضب:3/ ١٥٦، وأَمالي ابن الشَّجريّ:2/ ٢٣١.
(6) ينظر: المصدر نفسه:3/ ٣٥٨.
(7) ينظر: المقتضب:3/ ١٥٦- ١٥٧، وأَمالي ابن الشّجريّ:2/ ٢٣١، وشرح الشّافية للرّضيّ:2/ ٦٠.

سيبويه عن بعضِ العَربِ: آتيك غَدْوًا...وعلى مَذهبِ سيبويهِ أَكثرُ النَّحويّينَ لأَجْلِ السَّماعِ، وما ذَهبَ إليهِ أَبُو الحسنِ لم ينقلْ عن العربِ وإنَّما أَخذَهُ بالقياسِ؛ وَوَضْعُ القياسِ حَيثَ وجودُ النَّصِ مِن فسادِ الوَضْعِ"[1].

المبحث السَّابع

الإعلال

الإعلال: هو تغيير أَحد حروف العِلّة (الأَلف والواو والياء) وتُلحَق بها (الهمزة) للتَّخفيف بحيث يؤدّي هذا التّغيير إلى قلب الحرف أَو حذفه أَو إسكانه [2].

1- اسم الفاعل(جاء):

ذهبَ الخليل إلى أَنَّ اسم الفاعل (جاءٍ) موضوعٌ على وزن (فال)، وقد طرأ عليه قلبٌ مكانيّ بتقديم لامه على عينه؛ إذْ إنَّ أَصله (جايئ)، لأَنَّه مشتقّ من الفعل (جاءَ)، فقُدِّمت الهمزة على الياء فصار اللّفظ (جائي) على وزن (فالِع)، ثُمَّ أُجري عليه الإعلال كما في كلمة (قاضٍ)، فتحوّل في النَّهاية إلى (جاءٍ) على زِنَة (فال)؛ إذْ لو لم تُقلب اللَّام إلى موضع العين لانقلبت الياء همزة، فصارَ جائئ بهمزتين وهو مستثقل في النَّطق[3].

أَمَّا سيبويه فذهبَ إلى أَنَّ (جاء) اسم فاعل أَصله (جايئ) قلبت الياء همزة فصار جائئ؛ لأَنَّ جاءَ بمنزلة باعَ وقال واسم الفاعل من باعَ وقال بائع وقائل، فتقول في جاء جائئ بهمزتين، تنقلب الياء الأخيرة ياءً لتطرفها بعد همزة، فيصير (جائي)، ثُمّ يُعلّ إعلال قاضٍ فيصيرَ (جاءٍ) على وزن (فاع) بحذف لامه[4]، واستحسن سيبويه المذهبين، قال: إنَّ كلا القولين حسن"[5] وهذا يقتضي إجازته كلًا منهما، وقال المُبرّد في مذهب سيبويه: "فَهَذَا قَول النَّحويّين أَجمعين"[6]، واستحسن المذهبين، قائلًا:

"وكلا القَوْلَيْنِ حسن جميل"[7].

وقد صرّح أَبُو عليّ الفارسيّ في أَنَّ رأي الخليل أَقيس؛ لأَنَّه لا يتوالى فيه إعلالان[8].

---

(1) المُلَخَّص: 2/ 101-102.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5/٤١٨، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 3/٦٦، والصَّرف وعلم الأَصوات:139.

(3) ينظر: الكتاب:4/377، والتّكملة:٦٠٢-603، وشرح التَّصريف للثَّمانينيّ:٤٥٨- ٤٥٩.

(4) ينظر: الكتاب:3/ ٥٥٢، و4/٣٧٦-٣٧٧، وشرح كتاب سيبويه:5/ ٢٨٥، والمُلَخَّص:284/2.

(5) الكتاب:4/ ٣٧٨.

(6) المقتضب:1/ ١١٥.

(7) المصدر نفسه:1/ ١١٥.

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد عرضَ للخلاف في اسم الفاعل (جاء) مرجّحًا رأي سيبويه، قال: "تَقول في اسمِ الفاعِل مِن جَاءَ: جَاءٍ، في الرّفع والجرّ، وتقول في النّصب: رأيتُ جائِيًا، والأصل جائِئٌ؛ لأَنَّ جاء بمنْزلة باعَ، واسم الفاعل مِن باعَ بائِعٌ بهمزة، لأَنَّ الياء اعتَلّت لِمَا ذَكَرْتُهُ، فيجَب ذلك في اسم الفاعل مِن جاء، فيَجتمَع هَمزتان، تنقَلِبُ الثّانية ياءً؛ ففي جاء إعلالان؛ إعلالُ العَين بقلَبها همزةً، وإعلالَ اللّام بقلبها ياءً؛ هذا مَذْهب سيبويه، وذَهَبَ الخليلُ إلى أَنَّ الأصلَ جايِئٌ، ثُمَّ اعتَلَّت العَينُ فأُخِّرَتْ، واعتَلّت اللّامُ فُقُدِّمَت؛ فوزنُ جاءٍ على هذا فالِعٌ، وفيه أيضًا اعتلالان: اعتلالُ العَين بتأخيرها، واعتلال اللّام بتقديمها؛ فكلام سيبويه أَوْلى؛ لأَنَّ الاعتلالين في قوله جارِيان على القياس"[1].

ويبدو لي أَنَّ كلا المذهبين يُمكن قبوله؛ إِذْ لكلٍّ منهما وجهٌ من الصَّواب فالخليل إنَّما فرّ إلى القول بالقلب كراهة اجتماعَ الهمزتين فيكون قلب الهمزة الثَّانية ياءً لازمًا، فيتَوالى إعلالان، وهُمَا إعلالُ العين بقلبها همزةً، وإعلالُ اللّام بقلبها ياءً لانكسار ما قبلها، وذلك مستثقل والعرب تميل إلى التَّخفيف، وما يدلّ على تقوية مذهبه أَيضًا أَنَّ العرب تُؤخِّر العين المعتلّة إلى موضع اللَّام لئلّا تلتقي همزتان، فيقولون: شاكي السّلاح بدل شائك السَّلاح، وهار بدل هاير، وذلك فيما كانت لامه همزة وعينه معتلّة، حتّى لا تُهمز العين مع اللَّام[2]، وأَنَّ "القلب أَكثر في كلام العرب

من توالي الإعلالين على الكلمة، حتّى إنَّ يعقوب قد وضع كتابًا في (القلب والإبدال)"[3]، أَمَّا مذهب سيبويه فالسَّماع يشهد له؛ وذلك إنَّ من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث[4]، و"لأَنَّ من قاعدته أَنَّ كثرة العمل، مع الجري على القواعد، أَولى من قلبه مع المخالفة"[5] فالاعتلالان في قوله جاريان على القياس.

2- إعلال اسم المفعول من الفعل الثُّلاثيّ الأَجوف:

يُشتقّ اسم المفعول من الفعل الثُّلاثيّ على وزن (مفعول)، نحو قولِكَ في (ضَرَبَ: مَضْرُوبٌ) وفي (أَكَلَ مَأكُول) وفي (شَرِبَ مَشْروب)، أَمَّا إذا كان أَجوف فيما كانت عينه واو أَو ياء فقد اجمعَ العلماءُ على أَنَّ اسم المفعول من الثّلاثيّ

---

(8) ينظر: التَّكملة: ٦٠٣.

(1) المُلَخَّص:2/283-284.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:5/ ٤٤٩، والممتع الكبير في التَّصريف: ٣٢٧، وشرح التَّعريف بضروري التَّصريف: ١٢٧- ١٢٨، وشرح الشَّافية للرَّضيّ: 1/٢٥.

(3) الممتع الكبير في التَّصريف: ٣٢٧.

(4) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٧.

(5) المساعد على تسهيل الفوائد:4/٢١٣.

الأَجوف اجتمعَ فيه حرفان ساكنان، فحُذفَ أَحَدهما دفعًا للثَّقل، فقالوا: مَقُوْل ومَبِيْع ولم يقولوا: مَقْوُوْل ومَبْيُوْع ومنه قول دعبل الخزاعي:

بناتُ زيادٍ في القصور مَصْونةٌ ... وآلُ رسول الله في الفلوات

سأَبْكيهُمُ مَا ذَرَّ في الأُفق شارِقٌ ... ونادَى مُنَادِي الخَيرِ لِلْصَّلَوَاتِ[1]

لكنَّهم اختلفوا في الحرف المحذوف من (مَفْعُول) فذهب الخليل وسيبويه إلى أَنَّ المحذوف هو واو اسم المفعول، فاسم المفعول من الفعلِ الأَجوفِ الواويّ يكونُ على زِنَةِ (مَفْعْل)، نحو مَقُوْل، وأَصلُه مَقْوُول، نُقِلت حُـركة الواو إلى السَّاكن الصَّحيح قبلها فصارَ(مَقُوْوْل)، ثُمَّ حُذفتْ واو (مَفْعُول) لالتقاء السَّاكنين مع عين (مَفْعُوْل)

فصارَ اللَّفظُ (مَقُوْل) على زِنة (مَفْعْل)، واسم المفعول من الفعلِ الأَجوفِ اليائي يكونُ على زِنةِ (مَفِعْل)، نحو:(مَبِيْع) وأَصلُه (مبْيُوْع) نُقِلت حُركة الياء إلى السَّاكن الصَّحيح قبلها فصارَ(مَبُيْوْع)، التقى ساكنان هما واو (مَفْعُول) وعينه فحذفت واو (مَفْعُول) لالتقاء السّاكتين، فصارَ اللّفظُ (مَبُيْع) على زِنَة (مَفِعْل)، وحجّتهما على ذلك بأَنَّها زَائِدَة وقريبة من الطّرف والتي قبلها أَصليّة فَكَانَت الزّيادة أَوْلى بالحذف وَالدَّليل على هذا عندهما مَبِيْع فَلَو كَانَت الوَاو ثَابِتَة والياءُ ذَاهِبَة لقالوا مَبُوع[2].

وذهبَ الأَخفش إلى أَنَّ المحذوف لالتقاء السَّاكنين هو عين (مَفْعُول) والباقية واو (مَفْعُول)، واستدلّ على ذلك بأَنَّ واو مفعول لم تحذف؛ لأَنها جاءت لمعنى لا يتحصّل بحذفها، ولأَنَّ إذا اجتمع السَّكنان في كلمة واحدة، يُحذف الحرف الأَوّل منهما لتسهيل النَّطق، فـ (مَقُوْل) عنده بوزن (مَفُوْل) و(مَبِيْع) بوزن (مَفِيْل) وأَصله (مَبْيُوْع)، ثم تتحوّل إلى (مبُيْوْع) بعد نقل الحركة، ثُمَّ تقلب ضمّة الباء إلى كسرة لتجانس الياء مع الحركة، ثُـمَّ تُحذف الياء، فيصبح اللَّفظ (مَبِوْع) ثُمَّ تُقلب الواو ياء لمجانسة الكسرة، فيقال (مَبِيْع) على وزن (مَفِيْل)[3].

وقد عرضَ ابن أَبي الرَّبيع كلا الرّأيين مرجّحًا قول الخليل وسيبويه، بقوله: "فسيبويه يَذهب إلى أَنَّ المحذوفةَ الواوُ الزَّائدة، والأَخفش يَذهب إلى أَنَّ المحذوفَ الواوُ الأُولى؛ ويُقوّي قولَ سيبويه مَبِيعٌ؛ لأَنَّ الأَصلَ مَبيُوعٌ، فلمّا نَقلوا حركةَ الياء

---

(1) ينظر: ديوانه: 95.

(2) ينظر: الكتاب:348/4، والمقتضب:١٠٠/1، والمنصف: 252-253، وأَمالي ابن الشَّجريّ:1/ ٣١٤-315، والممتع الكبير في التّصريف: ٢٩٦، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:3/ ١٤٣، وشرح التَّصريح:2/ ٧٤٨-٧٤٩.

(3) ينظر: المقتضب:١٠٠/1، والمنصف: 253،وأَمالي ابن الشَّجريّ:٣١٤/1-315، والممتع الكبير في التَّصريف: ٢٩٦- ٢٩٨، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:3/ ١٤٣- ١٤٤،وشرح التَّصريح:2/٧٤٨-٧٤٩.

إلى الباء اجتمَع ساكنان فحُذِفَت الواوُ لالتقاء السَّاكنين، ثُمَّ جاءت الياء ساكنةً فقُلِبَتِ الضَّمةُ كسرةً لتَصِحّ الياءُ؛ لأَنَّها تَلِي الطَّرفَ"[1].

ويرى الدُّكتور عبد الله درويش أنّ اسم المفعول من الفعل الأَجوف الثُّلاثيّ يُشتقّ
من مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميمًا مفتوحة، فيكون من الأَجوف الواوي على
وزن(مَفْعُل) نحو:(مَقْوُل) و(مَزْوُر) من (يقول) و(يَزور) بسكون الفاء وضمّ العين، ومن الأَجوف اليائي على وزن (مَفْعِل) نحو: (مَبْيِع) من(يبِيْع) بسكون الفاء وكسر العين[2]، وقد رفضَ الدُّكتور مجيد خير الله الزَّامليّ ما ذهب إليه الدّكتور عبد الله درويش، قائلًا: "وما ذهب إليه الدُّكتور درويش مردود لأَنَّ قوله (مَقْوُل) و(مبْيع) يحصل فيهما إعلال بالتَّسكين فتنقل حركة الواو والياء إلى السَّاكن الصَّحيح قبلهما، فالقياس يرفض صياغتهما على هاتين الزِّنتين، ومِمَّا يدفع هذا المذهب قولهُم (مَخُوف ومَنُوم) ونحوهما مِمَّا سُمِع المضارع منه، وقد قُلبت عينه أَلفًا نحو: (يَنام) و(مَنُوم و يَخَاف)؛ إذْ لا يمكن بناء هذه المشتقّات من أَفعالها المذكورة على وفق هذا المذهب. ولذا يُعدُّ مذهب الأَخفش هو الأَرجح لأَنَّ واو مفعول جاءت لمعنى لا يُستحصل بحذفها، والميم وحدَها لا تكفي في الدّلالة على صيغة اسم المفعول، يدلّ على ذلك عدم الاكتفاء بها في الدَّلالة على الصِّيغة في اسم المفعول المأخوذ من مصدر الأَفعال التي تكون على وزن (انفعل) و(افتعل) مِمَّا جاء معتلّ العين أَو مضعّفًا نحو (انقاد، واختار، وامتدّ) فأَسماء المفعولين منها (مُنقاد، ومختار، ومُمتَدّ) وهذه الأَلفاظ تكون أَسماء فاعلين أَيضًا، ولذا احتيج إلى السِّياق للتّمييز بين بناء اسم المفعول وبناء اسم الفاعل في هذا النَّوع من الأَفعال، ولم يُكتفَ بالميم، فنقول: الشَّعب مختارٌ قائدَه، إذَا أَردنا صِيغة اسم الفاعل، ونقول: أَنشدَ الشَّاعر القصيدةَ المُختارةَ، إذَا أَردنا صيغة اسم المفعول"[3].

والرَّاجح مذهب الخليل وسيبويه في أَنَّ المحذوف واوٌ لا عينُ الكلمة؛ لما في ذلك من المحافظة على أصول الجذور واطراده في التَّصريف، ويؤيّده التَّشكيل الصَّوتيّ

3- كَيْنُونَة وقَيْدُودَة:

(1) المُلَخَّص:2/ 285.
(2) ينظر: دراسات في علم الصَّرف:58.
(3) علم التَّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ:171-172.

اختلف العلماء في المصادر المأخوذة من الثُّلاثيّ المعتلّ العين نحو (كَيْنُونَة) و(قَيْدُودَة)، وقد ذكر الزَّجَّاج اختلاف العلماء في هذه المسألة، فرُوي أَنَّه قال لرجل سأله: ما وزن كلمة (كَيْنُونَة) عندك؟ قال: " فَيْعَلولة، وأَصلها كَيْوَنُونَة، ثُمَّ قلبت الواو ياءً لسبق الياء لها ساكنة، وأُدغمت الأُولَى في الثّانية فصار كَيَّنُونَة ثُمَّ خفّفت فقيل كَيْنونة كما قيل في ميّت وهيّن وطيّب: مَيْت وهَيْن وطَيْب، قال: ما الدّليل على هذه الدّعوى والفرّاءُ يزعم أَنَّها فَعْلولة؟ قال: الدّليل على ذلك ثبات الياء؛ لأَنَّه لو كان أَصلًا لزمه الاعتلال، لأَنَّه لا محالة من الكون، فكان يجب أَنْ يقال كونونة إِنْ كان أَصلها فَعْلولة بإسكان العين. وإِنْ كان أَصلها فَعَلولة بتحريك العين فواجب أَنْ يقال كانونة"[1].

ومن هنا نفهم أَنَّ هناك مذهبين في هذه المسألة:

الأَوّل: مذهب البصريّين الذي أَخذَ به الزّجّاجيّ فقد ذهبوا إلى أَنَّ المصادر من نحو كَيْنُونة وقَيْدُودَة ونحوهما ممّا كانت عينه واوًا أو ياءً أَصلها (كَيْوَنُونَة) و(قَيْوَدُودَة) بوزن (فَيْعَلُولة) فاجتمعت الواو والياء وسُبقِت الأُولَى بالسّكون فَقلُبوا الواو ياء وأَدغموا الياء الأُولَى فيها فصارت (كَيّنُونَة) و(قَيّدُودَة) ثمّ خفّفت الياء المشدّدة كما خفّفت في(هَيْن) أَصله (هَيّن) فصارت (كَيْنُونَة) و(قَيْدُودَة) على وزن (فَيْعلولة)، واحتجّوا بدليلين اثنين، أَوّلهما: إِنَّ قِلَّةَ استعمال وزن (فَعْلُول) في أَبنِية الأَسماء العربيّة تدلّ على أَنَّ نحو: (كَيْنُونَة) و(قَيْدُودَة) أَصلهما (فَيْعَلُولَة) لا (فَعْلُولَة)، وثانيهما: إِنَّ عدم ظهور الواو في (كَيْنُونَة) و(قَيْدُودَة) ونحوهما يُعزى إلى انقلابها ياءً لسبقها بياء ساكنة في الأَصل (فَيْعَلُول)، أَمَّا لو كانت على بناء (فَعْلُولَة) لظهرت الواو فيها، فقيل (كَوْنُونَة)

بدل (كَيْنُونَة) و(قَوْدُودة) بدل (قَيْدُودَة)[2].

الثَّاني: مذهب الكوفيّين ومنهم الفرّاء ذهبوا إلى أَنَّ الياء أَصليَّة في هذه المصادر وأَصل وزنها (فُعْلُولة) بضمّ الفاء ولكنهم كرهوا أَنْ تنقلب الياء واوًا لانضمام ما قبلها ففتحوا الفاء لَئلا تصير الياء واوًا؛ لأَنَّ الياء للياء، ثُمَّ حَملوا

---

[1] مجالس العلماء للزَّجّاجيّ: ٢٣٧، وينظر: أَمالي الزَّجّاجي:244-245.

[2] ينظر: الكتاب: 4/ ٣٦٥-366، والمقتضب: 1/ ١٢٥-127، والأُصُول في النَّحو:3/ ٢٦٢، والإِنصاف: (مسألة:115):2/ ٦٥٦، 658، والممتع الكبير في التَّصريف: 323،٣٢٢، 224، وشرح الشَّافية للرَّضيَّ:3/ ١٥٤-155، وشرح الشَّافية للرَّكن الدِّين:2/ ٨٠٤-805.

ذوات الواو على ذوات الياء، واحتجّوا بكثرة الياءات وقلّة الواوات فيما ذهبوا إليه وليس بسبب كافٍ[1].

أمّا ابن أَبي الرَّبيع فقد ذهبَ مذهب البصريّين بقوله: "إذَا اجتَمعتِ الياءُ والواوُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسّكون، وكان اجتماعُهما لازمًا؛ قُلِبَت الواوُ ياءً مُتَقّدمةً كانت الواوُ أَو مُتأخِّرةً، مثال المتقدِّمة: طَوَيْتُ طَيًّا؛ الأصلُ طَوْيٌ، ومثال المتأخِّرة: سَيِّد؛ الأَصل سَيْوِد، ومن هذا عند البَصريّين كَيْنُونَة؛ الأَصل كَيْوَنُونَةٌ وقَيْوَدُودَةٌ؛ لأَنَّهما مِن الكَوْنِ والقَوْدِ، فانْقَلَبَتِ الواوُ ياءً لِمَا ذَكَرتُهُ، فصار كَيَّنُونة وقَيَّدُودَة كما قيل: سَيِّد، وقِيل: وَلِزم كَيْنُونَةٌ وقَيْدُودَةٌ الحذفَ لكثرةِ الحروفِ؛ ونَظيرُه من الصّحيح عَيْضَموز"[2].

والرَّاجح عندي ما ذهب إليه البصريُّون ومِمَّا يدلُّ على صحَّة مذهبهم ما حُكِي من مجيء (كَيَّنُونة) على الأَصل، كما قال الشَّاعر[3]:

قَد فارَقَتْ قَرِينَها القَرِينَهْ ... وشَحَطَتْ، عَن دارِها الظَّعِينَهْ
يا لَيتَ أنَّا ضَمَّنا سَفِينَهْ ... حَتَّى يَعُودَ الوَصلُ كَيَّنُونَهْ

---

[1] ينظر: الإنصاف:(مسألة:115):2/ ٦٥٦، 658، 659، والممتع الكبير في التَّصريف: 323،٣٢٢، 224، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:3/ ١٥٤-155، و وشرح الشَّافية للرَّكن الدِّين:2/ ٨٠٤-805 .

[2] المُلَخَّص: 2/ 290.

[3] ينسب البيت للنَّهشليّ: الممتع الكبير في التَّصريف: 324-325، ولسان العرب: ٣٦٨/13، وشرح الشَّافية لركن الدِّين: ٨٠٥/2، والمساعد على تسهيل الفوائد:١٩٢/4، و٥٢٠١/10.

الفصل الرَّابع

الشَّخصيَّة العلميَّة لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ

المبحث الأَوّل: آراؤه التي انفرد بها.

المبحث الثَّاني: موقفه من مسائل الخلاف الصَّرفيّ.

المبحث الثَّالث: تأثُّره وتأثيره.

المبحث الرَّابع: قدرته على المحاججة والمناقشة.

المبحث الخامس: المآخذ على ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ.

المبحث الأَوّل
آراؤه التي انفرد بها

لم يكن ابن أَبي الرَّبيع منفردًا بآرائه التي عرضها؛ فهو عالم مجتهد ملتزم بمنهج الصَّرفيّ البصريّ، يناقش ويرجّح ويختار ما يتّفق مع منهجه الصَّرفيّ، وقد تباينت آراؤه، فمنها ما اتّفق فيه مع جمهور النَّحويّين، ومنها ما تابع فيه

بعضهم دون غيرهم، ومنها ما نصّ النَّحويّون اللَّاحقون على أَنَّه مِمَّا انفرد به، أَو لم يقل بها غيره ومن هذه الآراء ما يأتي:

1- أَصل (لات) ليس: اختلفَ العلماء في أَصل (لاتَ)، فذهبَ سيبويه إلى أَنَّها مُرَكَّبَة من (لا) و(التَّاء)[1]، وذهبَ الأَخفش والجمهور إلى أَنَّها (لا) زيدت التَّاء عليها لتأنيث كما زيدت على ثَمَّ وربَ فَقيلَ ثمّت وربّت[2]، وذهبَ أَبُو عبيدة القاسم بن سلّام وابن الطّراوة إلى أَنَّها ليست للتَّأنيث وإنَّما زيدت على (الحين)، فأَصلها: (لا تحين) التَّاء مُتّصلة بـ (حين) ثُمَّ كتبت التَّاء مُنفصلة عن (حين)[3].

أَمّا ابن أَبي الرَّبيع فذهبَ إلى أَنَّ الأَصل في (لاتَ): (ليس) فقُلبَت ياؤها أَلفًا وأُبدلت سينُها تاء كراهة أَنْ تلتبس بحرف التَّمنّي؛ إذْ قال: "ويظهر لي أَنَّ الأصلَ في (لات): ليس، فَأُبدلَ مِن السِّين التَّاءُ كما فعل ذلك في ستٍ، ثُمَّ قلبت الياءُ أَلفًا، لأَنَّه كان الأَصلُ في ليس لاسَ لأَنَها فعل، وكأَنَّها كَرِهوا أَنْ يقولُوا: ليتْ فَيصير لفظها لفظ التّمنّي"[4]، وهذا مِمّا نصّ النَّحويُّون اللَّاحقون على أَنّه مِمّا انفرد به، أَو لم يقل بـها غيره ومنهم أَبُو حيّان الأَندلُسيّ[5] والمُراديّ[6] والسَّمين الحلبيّ (ت 756هـ)[7] وأَبُو جعفر الأَندلُسيّ (ت 779هـ)[8] والشَّيخ الأَزهريّ[9]، والسُّيوطيّ[10].

ويبدو أَنَّ نسبة الانفراد تحتاج إلى مراجعة؛ فقد وردَ في نصٍّ قديمٍ للباقوليّ (ت 543هـ) هذا الرَّأي وقد نسبه إلى قوم، إذْ قال: "وقال قوم: (لات) أَصله (ليس) أُبدلت من الياء الأَلف ومن السِّين التَّاء فصار (لات)، وهذا ليس بشيءٍ، وقد تقدَّم أَنَّ (لات) أَصل بنفسها، هي (لا) لحقتها التَّاء لتأنيث الكلمة، نحو: (رُبَّ) و(رُبَّتَ)، و(ثَمَّ) و(ثُمَّتَ)"[11]، والباقوليّ متقدّم الوفاة (ت 543هـ)، في حين وفاة ابن أَبي الرَّبيع جاءت بعده بكثير في سنة (ت688هـ)، مِمَّا يدلّ على أَنَّ هذا القول كان متداولًا قبل زمنه.

---

(1) لم ينصّ سيبويه عليه في الكتاب صراحة وهو في التَّذييل والتَّكميل:4/ ٢٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك:1/ ٥١١، وهمع الهوامع:1/ ٤٥٨.
(2) ينظر: التَّذييل والتَّكميل:4/ ٢٨٨، والجنى الدَّاني: ٤٨٥
(3) ينظر: الجنى الدَّاني: ٤٨٦.
(4) المُلَخَّص:1/273.
(5) ينظر: التَّذييل والتَّكميل:4/ ٢٨٨.
(6) ينظر: الجنى الدَّاني: ٤٨٥.
(7) ينظر: الدَّر المصون في علوم الكتاب المكنون:9/ ٣٥١- ٣٥٢.
(8) ينظر: تحفة الأَقران في ما قرئ بالتَّثليث من حروف القرآن: ٥٢- ٥٣.
(9) ينظر: شرح التّصريح:1/ ٢٦٩.
(10) ينظر: ينظر: همع الهوامع:1/ ٤٥٩.
(11) كشف المشكلات وإيضاح المعضِلات: 1140.

والرَّاجح عندي ما ذهب إليه سيبويه في أَنَّ (لاتَ) (لا) مُركَّبة مع التَّاء، لذا لا يمكن التَّسليم بما قاله الأَخفش والجمهور؛ لأَنَّ تاء التَّأنيث ساكنة، وأَمّا ما قاله أَبُو عبيدة وابن سلّام قولًا لا يمكن التَّشاغل به، وأَمّا ما قاله الباقوليّ وابن أَبي الرَّبيع فمردود؛ لِما قاله الأَشمونيّ: "ضعيف لوجهين: الأَوّل: أَنَّ فيه جمعا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه إلَّا ماء وشاء، أَلَا ترى أَنَّهم لم يدغموا في (يطد) و(يتد) فرارًا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللَّام، والثَّاني: أَنَّ قلب الياء السَّاكنة أَلفًا وقلب السِّين تاء شاذَّان لا يقدّم عليهما إلّا بدليل، ولا دليل"[1].

2- جمع الاسم المؤنَّث بلا علامة جمعًا بالأَلف والتَّاء:

بالعودة إلى كتب النَّحويّين نجد أَنَّ الاسم المُؤنَّث يجمع جمعًا سالمًا بشروط وهي: علمٌ مؤنّثٌ تأنيثًا معنويًّا، نحو: زينب زينبات، وسعدية، والمختوم بتاء التَّأنيث: نحو: عائشة عائشات، شجرة شجرات، أَخت أَخوات يُستثنى من ذلك امرأة وشاة وأَمَة وأُمَّة وشفة، وما كان صفة لمؤنّث، نحو: مرضع مرضعات، وما كان صفة المذكّر غير العاقل، نحو: جبال راسيات، وأَيّام معدودات، وما كان مصغّرًا لمذكّر غير عاقل، نحو: درهم دريهمات، ومَا صُدِّر بابن أَو ذي من أَسماء ما لا يعقل، فهذه الأَسماء تُجمع صُدورها، نحو: ابن آوى بنات آوى، وذو القرون ذوات القرون، وما كان مختومًا بأَلف التَّأنيث المقصورة، نحو: نعمى نعمات، ليلى ليلات، ويُستثنى من ذلك فعلى مؤنّث فعلان كسكرى وعطشى، وما كان مختومًا بأَلف التَّأنيث الممدودة، نحو: صحراء صحراوات، حمراء حمراوات ويُستثنى من ذلك فعلاء مؤنّث أَفعل كزرقاء[2].

انفردَ ابن أَبي الرَّبيع بذكر شرطٍ آخر في العلم لم أَره عند غيره، وهو أَنْ يكون عاقلًا فلو سميت ناقة بعناق، أَو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالأَلف والتَّاء، فذهبَ إلى اشتراط العلميَّة والعقل في العلم المجموع جمعًا مؤنّثًا سالمًا، قال: فإنْ كان الاسمُ مؤنّثًا بغير علامة تأنيثٍ فإنَّه لا يجمع بالأَلف والتَّاءِ إلَّا بشرطينِ: أَحَدُهما: أَنْ يكونَ علمًا، والثَّاني: أَنْ يكون عاقلًا، نحو: هند وزينب، وقولهم: حَمَّاماتٌ وسُرادِقات وسجلاتٌ شاذٌ من وجهين: أَحَدُهما: أَنَّ الحمَّامَ مذكّرٌ، والثَّاني: أَنَّ الحمَّامَ لو كان مؤنّثًا لم يجمع بالأَلف والتَّاء لأَنَّه غير علم ولا عاقلٍ[3]، وهذا الشَّرط أَشارَ إليه

---

[1] شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك:1/٢٧٢.

[2] ينظر: الكتاب: 240/3، شرح المفصل لابن يعيش:3/ ٢١٨، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٠، وشرح تسهيل الفوائد:1/ ١١٢- ١١٤، ارتشاف الضَّرب:2/ ٥٨٥- ٥٨٨، والحدود في علم النَّحو: ٤٥٧.

[3] ينظر: المُلَخَّص:1/121-122.

النَّحويُّون اللَّاحقون على أَنَّه مِمَّا انفرد به، منهم أَبو حيّان الأَندلُسِيّ، قال: "وذكر الأُستاذ أَبُو الحسين بن أَبي الرَّبيع شرطين في جمع الاسم المؤنّث بلا علامة: أَحَدُهما: أَنْ يكون علمًا. والثَّاني: أَنْ يكون عاقلًا، فعلى هذا لو سمّيت ناقة بـ (عناق) أَو شاة بـ (عقرب) لم يجز جمعه بالأَلف والتَّاء؛ لأَنَّه واقع على غير عاقل"[1]، وعقّبَ أَبُو حيّان على الشَّرط الثَّانيّ بقوله: "ولا أَعلم أَحدًا ذكر هذا الشَّرط الثَّاني غيره"[2].

أَمّا المُراديّ فذهبَ إلى أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع تفرّد باشتراطه أَنْ يكون عاقلًا؛ إذْ قال: "وزاد ابن الرَّبيع في العلم شرطًا، وهو أَنْ يكون عاقلًا، فلو سمّيت ناقة بعناق، أَو شاة بعقرب، لم يجز جمعه بالأَلف والتَّاء، ولم نره لغيره"[3].

أَمَّا الدَّماميني (ت827 هـ) فقد اثبتَ الشَّرط لابن أَبي الرَّبيع دون تعقيب؛ إذْ قال: "وقال ابن أَبي الرَّبيع: يشترط العقل، فلو سمّيت ناقة بعناق أَو بعقرب، لم تجمعه بالأَلف والتَّاء"[4].

وذهبَ السُّيُوطيّ إلى جواز جمعه بالأَلف والتَّاء سواء كان لعاقل أَم لغيره، قائلًا: "علم المُؤَنَّث مُطلقًا سَوَاء كَانَ فِيهِ التَّاء كَمَا تقدّم أَم لم يكن كزينب وسعدى وعفراء سَوَاء كَانَ لعاقل كَمَا ذكر أَم لغيره، وَقَالَ ابن أَبي الرّبيع شَرطه أَنْ يكون لعاقل فَلَو سمّيت نَاقَة بعناق أَو شَاة بعقرب لم يجز جمعه بِالألف وَالتَّاء قَالَ فِي شرح التَّسهيل وَلم نره لغيره"[5].

فيظهر مِمَّا سبق اكتفاء النَّحويّين بقيد العلميَّة دون اشتراط العَقْل لصحّة هذا الجمع بالأَلف والتَّاء، وهو الرَّاجح عنديّ؛ لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ

أَوْ مُدَّخَلاً لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾[التوبة:57]، فقد وردت مغارات جمعًا لمغار، قال ابن جنّي: "أَمَّا مغارات على قراءة النَّاس فجمع مغارة أَو مغار، وجاز أَنْ يجمع مغار

(1) التَّذييل والتَّكميل:2/ ٩٤، وينظر: ارتشاف الضَّرب:2/٥٨٦.
(2) التَّذييل والتَّكميل: 2/ ٩٤.
(3) شرح التَّسهيل للمُراديّ:135.
(4) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:1/ ٣٠٤.
(5) همع الهوامع:1/ ٨٥-86.

بالتَّاء وإنْ كان مذكّرًا لأَنَّه لا يعقل، ومثله إوان وإوانات وجمل سبطر وجمال سبطرات وحمّام وحمامات"[1]، وقول المتنبيّ:

إِذَا كانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ. . . فَفِي النَّاسِ بُوْقاتٌ لها وَطُبُولُ[2]
(الطَّويل)

فجمع (بُوقًا) على (بُوقات) مع قولِهم: (أَبْواق)، وقد خَطّأَهُ غير واحد من العلماء في ذلك[3]، وردَّ ابن جنّي ذلك بقوله: "عَابَ عَلَيْهِ من لَا مخبرة لَهُ بِكَلَام العَرَب جمع بوق وَالقِيَاس يعضده؛ إِذْ لَهُ نَظَائِر كَثِيرَة مثل حمام وحمامات وسرادق وسرادقات وَجَوَاب وجوابات وَهُوَ كثير فِي جمع مَا لا يعقل من المُذكّر؛ إِذْ لَا يُوجد لَهُ مِثَال الْقلَّة"[4]، وإلى هذا ذهب أَبُو الحسن بن عصفور؛ إِذْ جوّز جمع المذكّرات الجامدة جمع مؤنّث سالم[5]، وقال أَبُو حيّان الأَندلُسِيّ في هذا المذهب: وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه[6]، ويزاد إلى ذلك عدم تنصيص المتأخّرين عليه، قال الأَزهريّ: "ويُجمع بالأَلف والتَّاء قياسًا أَيضًا (عَلَمُ المؤنّث مطلقًا)، سواء أَكان عَاريًا من علامة التّأنيث، (كزينب)، أَو كان مقرونًا بها، (كسلمة) و(سُعْدَى) و(عَفْرَاءَ)، إِلَّا (قَطَامِ) في لُغَةِ من بَنَاهُ فإنّه لا يُجمع"[7].

المبحث الثَّانيّ
موقفه من مسائل الخلاف الصَّرفيّ بين البصريّين والكوفيّين والبغداديّين

مِمَّا لا جدالَ فيه أَنَّ البصريّين والكوفيّين يتباينون في المناهج التي يسلكها كُلّ فريق في ميادين البحث اللُّغويّ، وفي طرائق تناولهم للمسائل التي استنبطوا منها أَحكامهم وقواعدهم الصَّرفيّة، وهذا التَّباين يعود إلى موقف كُلّ منهما من الرَّكنين الذين قامت عليهما الدَّراسات النَّحويّة والصَّرفيّة، وهُمَا السَّماع والقياس. ولا بُدّ لنا، ونحن نستكشف ملامح مذهب ابن أَبي الرَّبيع أَنْ نقف على مواقفه من الآراء والاجتهادات التي أَوردها عدد من أَعلام المدرستين؛ إِذْ إنَّ هذه المواقف

---

(1) المحتسب:1/٤١٣.
(2) ينظر: ديوان أَبي الطَّيب المتنبيّ، بشرح أَبي البقاء العُكبريّ:108/3.
(3) ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٤٤٣، وينظر: والمقرّب ومعه مثل المقرّب:447، و التَّذييل والتَّكميل:2/١٠٠، واللّباب في علوم الكتاب:11/١٦١، و20/٨٠،وتمهيد القواعد:1/٤٢٦.
(4) ديوان أَبي الطّيب المتنبيّ، بشرح أَبي البقاء العُكبريّ: 108/3.
(5) ينظر: المقرّب ومعه مثل المقرّب:447.
(6) ينظر: الكتاب: 240/3، والتَّذييل والتَّكميل:2/١٠٠.
(7) موصل النَّبيل إلى نحو التَّسهيل:75/1.

تساعدنا على الكشف عن مدى ميله إلى المذهب الذي اختاره وناصره بحججه وأَدلّته المتنوّعة. ومن المعلوم أَنَّ البصريّين لم يكونوا على رأي واحد في القضايا التي ناقشوها، ولا في المواقف التي اتّخذوها، وكذلك الكوفيُّون؛ إذْ لم يصطفّوا جميعهم في جهة واحدة مقابل مخالفيهم، بل تجاوز بعضهم آراء مذهبه ليوافق آراء من يخالفهم في المذهب الثَّانيّ.

وعلى هذا الأَساس يمكن التَّعرف إلى اتّجاهات كُلّ عالم ومذهبه عبر هذه الطَّرائق، وابن أَبي الرَّبيع لم يُصرّح بانتمائه إلى مذهبٍ نحويٍّ مُحدَّد، غير أَنَّه من خلال تناوله للموضوعات العلميَّة ومناقشته للمسائل الخلافيَّة يميل إلى مذهب البصريّين ويقدِّمه على مذهب الكوفيّين، ويعتمد كثيرًا على آراء سيبويه ويجعلها أَساسًا في ترجيحاته. وهذا الإِتّجاه لدى ابـن أَبي الرَّبيع لا يـقتصر علـى مسائل معيّنة بل يشمل أَغلب القضايا التي كان لسيبويه فيها قول أَو اختيار، ويتّضح ذلك بجلاء في شرحه كما بيَّنّا في الفصل الثَّالث؛ إذْ تظهر له بعض الاختيارات التي يُقدّم فيها مذهب سيبويه والبصريّين، وتثبت بصريّة ابن أَبي الرَّبيع من خلال موافقته وميوله لمذهب البصريّين في كثير من المسائل الخلافيَّة الواضحة التي وقعت بينهم وبين الـكوفـيّين ومن هذه الخلافات أَيضًا على سبيل الأَمثلة لا الحصر:

1- الخلاف في أَصل علامة التَّأنيث(التَّاء):

اختلفت الآراء حول علامة التَّأنيث (التَّاء): هل هي الأَصل والهاء مشتقّة منها، أَم أَنَّ الهاء هي الأَصل والتَّاء تابعة لها؟

فالذي عليه البصريُّون كالخليل، وسيبويه، والمازنيّ، والمُبرّد، والسِّيرافيّ، وأَكثر النَّحويّين: أَنَّ أَصل العلامة إنَّما هي: التَّاء، والهاء فرع عليها، تستعمل في حال الوقف[1].

و"ذهب أَهل الكوفة كالكسائيّ والفرّاء، وتلميذه الأَحمر: إلى أَنَّ أَصل علامة التَّأنيث إنَّما هو بالهاء، لأَنَّ الهاء من مخرج الأَلف، والأَلف هي الأَصل، فلهذا كانت الهاء هي الأَصل أَيضًا"[2].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد ذهبَ مذهب البصريّين وَيُعَلِّل لذلك بالشَّرح، وردَّ ما ذهبَ إليه الكوفيُّون؛ إذْ قال: "وأَصْلُها تاءٌ؛ وأُبدلتْ في الوَقف هاءً، ولا يُدَّعَى العَكْس لثلاثة أَمور: أَحَدُها: أَنَّ مِن العَرَبِ مَن يَستعمِلُها في الوقف تاءً، ولا تَجِدُ مِن

(1) ينظر: المنهاج في شرح جمل الزّجاجيّ:251/2.
(2) المصدر نفسه:251/2.

العَرب من يَستعملها في الوَصِل هاءً، الثَّاني: أَنَّ التَّاء قَد وَجَدناها يُؤنَّثُ بها؛ قالوا: قامتْ هِندٌ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ قائِمةٍ أُختُه، ولم نَجِدِ الهاءَ يُؤْنَّث بها؛ وأَمَّا هذه فالتَّاء بَدَلٌ مِن الياء، الثَّالث: أَنَّ الوَقفَ يُغيِّرُ الآخِر، وما وَجَدْنا الوَصْلَ قَطُّ يُغَيّر"[1].

ومذهب البصريّين هو الأَقرب للصَّواب؛ "لأَنَّ الوصلَ هو الأَصلُ، والوقفَ

عارضٌ، وقد ثبتَ أَنَّ التَّاءَ، إنَّما تكونُ في الوصلِ دونَ الوقفِ والهاءَ في الوقفِ دونَ الوصلِ"[2].

2- الخلاف في جَمع طَلْحَة:

اختلفَ العلماء في جمع الاسم المُؤنَّث بتاء التَّأنيث المُوضوع للمُذكّر، نحو: طَلْحة، فذهبَ البصريُّون إلى أَنَّه إذَا جاء على وزن (فَعْلَة) يُجمع جمع مؤنّث سالم بالأَلف والتَّاء كحاله قبل التَّسمية، مع تحريك حرفه الأَوسط؛ وذلك لتمييز ما جُمع وهو على هذا الوزن من الصِّفات، نحو: (عَبْلة وعَبَلات) عمّا جُمِع عليه من الأَسماء، فيقال في طَلْحة: طَلَحات. ولا يجوز عندهم جمعه بالواو والنُّون، ودليلهم في هذا: لأَنَّ العرب لم تسمع جمعَه بالواو والنُّون، ولو كان هذا الجمع مقبولًا لديهم لورد ولو على الشُّذُوذ والنُّدرة، ويُضاف إلى ذلك أَنَّ العرب جاءت به مجموعًا بالأَلف والتَّاء[3]، نحو قول الشَّاعر:

نَضّرَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحاتِ[4]

(الخفيف)

والقياسُ عند البصريّين يمنع جمعَ طَلْحة بالواو والنُّون؛ لاجتماع علامتين متناقضتين في الاسم، هما علامة التَّأنيث (الهاء) وعلامة التَّذكير (الواو والنُّون)، مِمَّا لا يجوز قياسه عند البصريّين[5].

وذهبَ الكوفيُّون إلى جواز جمعه بالواو والنُّون، فيقال: طَلْحون، ودليلهم على ذلك: أَنَّ (طَلْحون) في التَّقدير جمع(طَلْح)، والعرب تستعمل الجمع على تقدير حذف حرف من الكلمة، فالتَّاء قد يُقدّر اسقاطها، نحو: عُقْبَة أَعْقَاب[6]، ودليلهم

---

(1) المُلَخَّص:196/2.
(2) شرح الجمل لابن بابشاذ: 567.
(3) ينظر: الكتاب:3/ 394، والمقتضب:188/2، والإنصاف: مسألة: (4): 34/1-35، والتَّبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: مسألة: (26): ٢١٩- ٢٢٠، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: مسألة: (4): 30.
(4) البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات: ينظر: ديوانه:20.
(5) ينظر: التَّبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: مسألة: (26):220.
(6) ينظر: الإنصاف: مسألة: (4): 34/1.

أَيضًا أَنَّ هذا الاسم يشتمل على علامة تأنيث، لكنَّه سُمّيَ به مذكّر عاقل، فجازَ جمعه بالواو والنُّون، كالذي آخره أَلف مقصورة أَو ممدودة، نحو: موسى وعيسى، لأَنَّك تقول في جمعه: مُوسَوْن وعيسَوْن، والعبرةُ في هذا الباب بالمعنى وليس باللَّفظ، وإِنَّ المعنى في هذه الأَسماء على التَّذكير فوجبَ أَنْ يُذكّر بعلامة التَّذكير، نحو: (طَلْحون)[1].

وتابع أَبُو الحسن بن كيسان (ت 299هـ) الكوفيّين في هذا، لكنَّه ذهبَ إِلى جَواز جمعه بالواو والنُّون بشرط فتح عينه، لِأَنَّ التَّاء تسْقط فِي الطَّلحات فَإِذا سَقَطت وَبَقِي الِاسم بلا تَاء جَازَ جمــعه بالواو والنُّــون كَقَوْلِهِم: أَرض وأَرَضُون، فيقال: طَلَحون وذلك حملًا على فتح اللَّام في طَلَحات كما فتحت الرَّاء في أَرَضون حملًا على فتحها في أَرَضات[2].

وقد أَنكرَ الأَنباريّ ما ذهبَ إِليه ابن كيسان، بقوله: "الذي يدلّ على فساد ما ذهب إِليه فتح العين من قول (الطَّلَحُون) لأَنَّ الأَصل في الجمع بالواو والنُّون أَنْ يَسْلَم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته، والفتح قد أَدْخَلَ في جمع التَّصحيح تكسيرًا، فأَمَّا قوله: "إِنَّ العين حُرّكت من أَرَضُون بالفتح حملًا على أَرَضَات" قلنا: لا نسلم، وإِنَّما غُيّر فيه لفظ الواحد؛ لأَنَّه جمع على خلاف الأَصل؛ لأَنَّ الأَصل في الجمع بالواو والنُّون أَنْ يكون لمن يعقل، ولكنَّهم لمّا جمعوه بالواو والنُّون غيَّرُوا فيه لفظ الواحد تعويضًا عن حذف تاء التَّأنيث منه تخصيصًا له بشيء لا يكون في سائر أَخواته، مع أَنَّ هذا التَّــعويض تــعويض جواز، لا تعــويض وجــوب"[3]، ومِــمَّن تــبعــه فـــي هذا الانكار

العُكبريّ وعبد القادر البغداديّ (ت 1093هـ)[4].

وذهبَ ابن أَبي الرَّبيع مذهب البصريّين بوجوب جمعه بالأَلف والتَّاء، قال: "وأَمَّا الجمعُ المُؤَنَّثُ السَّالِمِ فيكونُ في كُلِّ اسم آخِره تاء التَّأنيثِ كائنًا ما كانَ، ولا يُسْتَثْنى مِن ذلك شَيْءٌ قال الشَّاعر:

رَحِمَ اللهُ أُعْظماً دَفَنُوها بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطّلحاتِ[5]" [6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها، والتَّبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: مسألة: (26): ٢٢١، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: مسألة: (4): 30.

(2) ينظر: الإِنصاف: مسألة: (4): 34/1، والتّبيين للعكبريّ: ٢٢٢، وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب:10/8.

(3) المصدر نفسه: مسألة: (4): 36/1-37.

(4) ينظر: التَّبيين: 223، وخزانة الأَدب ولبّ لباب لسان العرب:12/8.

(5) المُلَخَّص:121/1.

(6) البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات: ينظر: ديوانه:20، ورُويَ بالشّكل الآتي:

نَضّرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحاتِ

ورجّح الدُّكتور مجيد خير الله الزَّامليّ مذهب الكوفيّين؛ إذْ قالَ: " ونقول: إنَّ ما رآه الكوفيُّون ليس بعيدًا كما زعم البصريُّون؛ إذْ وردَتْ أَلفاظ جُمعت بالواو والنُّون وقبلها البصريُّون نحو: سنون في جمع سنة، وعِضون في جمع عِضة، وعِزُون في جمع عِزْة، وعدّوها ملحقة بجمع المذكّر السَّالم، والملحق بالأَصل لا بُدّ أَنْ يكون فيه شيء من الأَصل، فإذا كانت هذه الأَلفاظ ملحقة بالجمع المُذكّر، وأَخذت حكمه وهي جموع لمفردات خُتمت بتاء التَّأنيث أَيضًا، فلماذا تُبعد كلمة (طَلحون) وهي علم للمُذكّر، والأَوْلى أَنْ تُجمع جمعه؟.

أَلَمْ تَكن أَولى بجمع المُذكّر مِمَّا ذكرنا من الأَلفاظ؟، يعضُد ذلك أَنَّ علامة التَّأنيث التي هي التَّاءُ تسقط عند الجمع فلا يبقى للتَّأنيث أَثر لفظيّ ولا معنويّ، وهذا يضعّف حُجّة البصريّين التي مفادها أَنَّ العبرة في هذا الباب باللَّفظ، ويقصدون التَّاء الموجودة في نهاية الكلمة؛ فإذَا سقطت التَّاء في الجمع (طَلْحون) فما حجّتهم في

ذلك؟ أَلم يرد في القرآن قوله تعالى:﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِين﴾[الحجر:91]، فجمعت

عضة المختومة بتاء التَّأنيث بالواو والنُّون أو الياء والنُّون"[1]، وأَتفقُ مع ما ذهب إليه؛

لِما أَورده الكوفيُّون من حجج منطقيَّة وقويَّة، لأَن العبرة في مثل (طَلْحَة) بالمعنى لا باللَّفظ، فهي اسم مذكر والتَّاء فيها غير حقيقيَّة، بدليل سقوطها عند الجمع، وقد وردَ ما يُؤيّد ذلك في الاستعمال العربي والشَّواهد، لذا يَصِحُّ جمعها على (طَلْحُون).

3- السَّماء:

السَّماء: اسم "لكلّ مَا ارتفَعَ وعَلا قد سَمَا يَسمُو، وكلُّ سَقْف فَهُوَ سَماء"[2]، وهي لفظة تذكّر وتؤنّث، وجمعها سماوات، وقد جاءت لفظةُ السَّماء في القرآن الكريم على خمسةِ أَوجهٍ:" أَحَدُها: السَّماء المعروفة. ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم﴾

---

[1] علم التَّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ:209-210، وينظر: دراسات في علم الصَّرف: 77-78.

[2] تهذيب اللُّغة:(س م ا): 13/٧٩.

[البقرة:29]، والثَّاني: السَّحاب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء طَهُورًا﴾[الفرقان:48]، والثَّالث: المطر. ومنه قوله تعالى: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾[نوح:11]، والرَّابع: سقف البيت. ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظ﴾ [الحج:15]، والخامس: سقف الجنَّة وسقف النَّار. ومنه قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾[هود:107]"[1]، وقد اختلفَ العلماء في لفظة

(السَّماء) التي يُراد بها المطر، أَهي مُؤنّثة أَم مِمّا يؤنّث ويذكّر؟ فذهبَ البصريُّون إلـى عدّها مُؤنّثة، بدليل قولهم: ثَلاثَ أَسميةٍ، وقولهم: أَصَابتنا سماءٌ، أَيْ: مطر[2].

وذهبَ بَعْضُ البغداديّين إلى أَنَّ السَّماء إذَا أَرادَ بها المَطَر: هو مُذكَّر، لأَنَّهم جمعوه على أَسمية[3].

أَمّا ابن أَبي الرَّبيع فقد فصّلَ في هذه المسألة مُرجّحًا رأي البصريّين بعد أَنْ عرضَ رأي المذهبين مع أَدلّتهم، إذْ قال: "قال بعضُ البغداديّين في السَّماء التي يُراد بها الْمَطَر: إنَّه مُذكّر؛ لأَنَّهم جَمَعوه على أَسْمِية، ولو كانت مُؤنّثةً لَجُمِعَتْ على أَفْعُل لأَنَّ فَعَالًا إذا كان مُذكَّرًا جُمِعَ في القَليل على أَفْعِلة، وإذا كان مُؤنّثًا جُمِعَ على أَفْعُل قالوا: قَذَالٌ وَأَقْذِلَة؛ لأَنَّه مُذكّر، وقالوا: عَنَاق وأَعْنُق لأَنَّ العَنَاقِ مُؤنّثة، وذَهَب البصريُّون إلى أَنَّ السَّماء التي يُراد بها المطر مُؤنّثة؛ واستَدلّوا على ذلك بثلاثة أَدِلّة: أَحَدُها: أَنَّه حُكِيَ: أَصابتنا سَماءٌ، وفي الحديث: ((على إثْر سَماءٍ كانت مِن

---

(1) الدَّلالات العقديَّة للآيات الكونيَّة: ٢٠٩.

(2) ينظر: الكتاب:3/٦٠٥-606، والمقتضب:120-121، والأُصُول في النَّحو:3/٣٣٣، والمقصور والممدود لأَبي علي القالي: ٣٤٩، والتَّكملة: ٣٩٦، والمقتصد: 1/780-781، والمخصص: ١٤٦/5، والمُلَخَّص:201/2.

(3) ينظر: التَّكملة: ٣٩٦، والمقتصد: 780/1، والمخصص: 146/5، والمُلَخَّص:200/2، والمقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية:7/ ٤٠.

اللَّيل))[1] الثَّاني: العَدَد؛ لأَنَّهم قالوا: ثَلاثُ أَسْمية، فَلَوْ كان مُذكَّرًا لقالوا: ثَلاثَةِ أَسْمِية، الثَّالث: أَنَّهم جَمَعوها في الكَثير على فُعُول، قال:

تَلْفُهُ الأَرْوَاحُ وَالسُّمِيُّ[2]

(الرّجز)

ولو كان مُذكَّرًا لاستَغنَوا عنه بأَفْعِلَة؛ وإنَّما يُجمَع فَعَال في الكثرة على فُعُول إذَا كان مُؤنَّثا، قالوا في عَنَاق: عُنُوقًا، قال :

تَصُورُ عُنُوقُهَا أَحْوَى زَنِيمُ[3] (الوافر)

وهذا هو الصَّحيح؛ ويَكون جَمعهم على أَفْعِلّة مِمّا أَجْروا فيه المؤنَّث مُجرَى المذكَّر"[4].

والرَّاجح أَنَّ ما ذهبَ إليه البصريُّون من تأنيث لفظة (السَّماء) إذا أُريد بها المطر هو الأَولى؛ وذلك لثبوت السَّماع به، كقولهم: أَصابتنا سماء مروية، أَيْ: مطر، ويقال: ما زلنا نطأ السَّماء، أَيْ: أثر المطر، ويُجمع هذا المعنى على أَسْمِيَة، يقال: أَصابتنا أَسْمِيَةٌ كثيرةٌ العام، وهو جمع شاذٌ خالف القياس؛ لأَنَّ المؤنّث على وزن (فعال) يُجمع عادة على (أَفعُل)، لكن شذّ كما شذّت أَلفاظ أُخرى مثل (أَندية) في جمع (ندى)، ويقال في تصغير السَّماء: سُمَيَّة، وهي على أَربعة أَحرف، والمؤنّث إذَا كان على أَربعةِ أَحْرُف لم تدخل الهاءُ في تصغيره؛ كقولك: عقرب، وعُقَيْرب، وزينب وزُيَيْنِب، ودخول الهاء في تصغيره مع أَنَّه مؤنّثٌ رُباعيّ لا تُدخَل فيه الهاء عادةً سببه أَنَّ العرب لمّا صغّروه حذفوا إحدى الياءات لِثِقَل اجتماع ثلاث ياءات (ياء التَّصغير، وياء بدل الإِلف، وياء لام الكلمة)، فصار على ثلاثة أَحرف، فأُلحقت الهاء لأَنَّه صار في حكم الثُّلاثيّ المُؤنّث، وليس بالقياس، وبذلك يكون القول بالتَّأنيث أَرجح، إذْ لا قياس مع السَّماع[5].

---

(1) صحيح البخاريّ:١/ ١٦٩ رقم ٨٤٦.

(2) البيت للعجَّاج: ينظر: ديوانه: ٣٠٣، الأصلُ: سُمُوْوٌ، قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها آخر اسم معرب مضموم ما قبلها، فصار اللَّفظُ:سُمُوْي، ثمّ قلبت الواو الأولى ياءً لاجتماعها مع الياء والسَّابق فيمهما ساكن، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، وكسرت الميم للمجانسة، والوزن(فُعُول).

(3) البيت ينسب لمُلى بين جمال العَبديّ كما في: مجاز القرآن: ١/ ٨١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨١٤ ، والعُباب الزَّاخر: ١ / ١١١، ... وغيرها، وتمامه: لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَخِبَ الغَرِيمُ.

(4) المُلَخَّص: 2/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(5) ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن الأَنباريّ:1/ ٤٩٤ـ ٤٩٦.

4- الاختلاف بناء ما كانت فاؤه همزة على افتعل:

اختلفَ العلماءُ في بناءِ ما كانت فاؤه همزة، نحو: (أَخَذَ) و(أَكَلَ) و(أَمَرَ) على (افْتَعَل)، فذهبَ البصريُّون إلى أَنَّه (افْتَعَلَ) من (أَخَذَ) و(أَكَلَ) و(أَمَرَ) قولهم فيه: اِيْتَخَذَ وايْتَكَلَ وايْتَمَرَ، وأصله (اِأْتَخَذَ) وتكتب (اِئْتَخَذَ) و(اِأْتَكلَ) وتكتب(اِئْتَكَلَ) و(اِأْتْمرَ)، فأبدلت الهمزة الثَّانية ياءً؛ لاجتماع همزتين؛ الأَولى مكسورةٌ، والثَّانية ساكنةٌ؛ فلا تُدْغمِ الياءَ في التَّاء كما أُدغمتَ اتَعَدَ واتَّسَرَ؛ لأَنَّ اليـاءَ ليستْ بلازمةٍ، وإنَّما منقلبة عن الهمزة[1].

وذهبَ بَعْضُ البغداديّين إلى إدغام الياء في التَّاء كما أُدغمت في اتّعد واتّسر،

فقالوا: يجوز أَنْ يقال في الأَكل والأَمانة والأَهل والأَزار والأَخذ (اتّكل واتّمن واتّهل واتّزر واتّخذ)[2].

وذهبَ ابن جنّي في رأي مخالف للفريقين وهو إقرار الهمز؛ إذْ قال: "وعذر من قال: اتَّمن واتَّهل من الأَهل، أَنَّ لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أَصله حرف لين. وذلك قولهم في افتعل من الأَكل: ايتكل، ومن الإِزرة: ايتزر. فأَشبه حينئذٍ ايتَّعد في لغة من لم يُبدل الفاء تاء، فقال: اتَّهل واتَّمن لقول غيره: ايتهل وايتمن، وأَجود اللّغتين (إقرار الهمز) قال الأَعشى:

أَبا ثبيتٍ أما تنفكّ تأتكل[3]

(البسيط)

وكذلك ايتزر يأتزر"[4].

واختلفَ العلماء في أَنَّ أَصل أَخَذَ: وَخَذَ، و (افْتَعَلَ) منه: اوْتَخَذَ؛ قلبت الواو تاء وأُدغمت في تاء الافتعال على القياس؛ كقولهم: اتّصَلَ، من: وَصَلَ[5]، وقيل: إنَّ فاءه

تاء مثناة، وأَصل الماضي: (تَخِذَ)[6].

---

(1) ينظر: التَّكملة:581، والمقتصد:1371/2-1372، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥٢٤، والبديع في علم العربيَّة:٥٨٠/2، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٣٠/5، وشرح ابن النَّاظم على أَلفية ابن مالك: ٦١٥، والكنّاش في فنّي النَّحو والصَّرف:٢٥٧/2...وغيرها.

(2) ينظر: التَّكملة:581، والمقتصد:1371/2-1372، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :٢٥٨/1، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٣٠/5، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:٨٣/3.

(3) ينظر: ديوانه: 133، صدرة: أَبْلِغْ يزيد بَنَي شَيبان مألُكةً.

(4) الخصائص:287/2-288.

(5) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٢٥٨/1- ٢٥٩، والعُدّة في إعراب العُمدَة: 2/ ٢٣٥، وشرح الإمام الفارضي على أَلفية ابن مالك:4/ ٤٧٣، وتاج العروس:9/ ٣٧٩، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:٨٣/3،79.

أَمّا ابن أَبي الرَّبيع فقد عرضَ لهذا الخلاف مرجّحًا بذلك مذهب البصريّين، قائلًا: "إذَا بَنيتَ منه افْتَعَلَ قُلْتَ: اِيْتَكَلَ؛ وتَقلِب الهمزةَ التي هي فاءٌ لاجتماعِ الهَمزتين، ولا تَقلِبُ الياءَ تاءً كما قَلَبتَها في اتَّسر؛ لأَنَّ الياءَ في اِيْتَكَلَ عارضةٌ، وقد جاءت مُبدَلَةٌ قليلًا في الشِّعر؛ شَبّهوها بالتَّاء في اتَّسر، وبهذا أَخَذَ الكوفيُّون[1]، والمعوَّل عليه ما ذَهَبَ إليه البَصريُّون"[2].

المبحث الثَّالث
تـأثُّره وتـأثيره

1- تـأثُّره:

ابن أَبي الرَّبيع كغيره من علماء العربيَّة المُتأخِّرين وقفَ من الأَسلاف وقفة الإعجاب والتَّقدير فتأثّرَ بصنيع كثير منهم؛ إذْ وجدَ في مؤلّفاتِهم ضَالَّته وبغيته، فقد وجدناه يردّد آراء عيسى بن عمر والخليل وسيبويه ويونس والفرّاء وأَبي عبيدة والأَخفش وأَبي زيد الأَنصاريّ والأَصمعيّ والجرميّ وابن السّكّيت والمازنيّ وابن قتيبة والمُبرّد وأَبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي وأَبي عليّ الشَّلوبين، مصرّحًا بنسبة الآراء إليهم تارةً، ويغفل التَّصريح بذلك تارةً أُخرى. غير أَنَّ هذا التَّأثّر لم يكن تأثّر ناقل متقيّد بآراء من تقدّمه، بل كان صاحب رأي، يعارض تلك الآراء حينًا، ويُضيف إليها أَحيانًا ممّا حصّله من خبرته الطَّويلة، أَو يعرضها بطريقة مختصرة تعطي له ميزة لم تكن فيها، فلم تغب شخصيَّة ابن أَبي الرَّبيع أَبدًا على امتداد الكتاب، مُفسّرًا ومُوجّهًا ومرجّحًا، ومضعّفًا، وناقدًا، ومفاضلًا في المسائل التي يعرض لها، أَو

---

(6) ينظر: العين:(أَ خ ذ): 4/ ٢٩٨، وإعراب القرآن للنَّحّاس:٣٠٣/2، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافيّ: ٤٩٠/4، والخصائص:287/2، وشرح الإمام الفارضيّ على أَلفية ابن مالك:4/ ٤٧٣.

(1) ويبدو لي أَنَّ نسبتَهُ إلى الكوفيّين إنَّما جاءت سهوًا بناء على ما تيسّر لي الاِطّلاع عليه من مصادر: ينظر: التّكملة:581، والمقتصد:1371/2-1372، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :٢٥٨/1، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٣٠/5، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:٨٣/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٥١٨٧/10، وشرح الإمام الفارضيّ على أَلفية ابن مالك:٤٧٣/4، وغيرها؛ إذْ يظهر أَنَّ القول في الحقيقة يعود إلى البغداديّين.

(2) المُلَخَّص: 278/2.

يسوقها، ويحتجُّ بكلامه بالآيات القرآنيَّة وبَعْض الأَحاديث الشَّريفة والشَّواهد الشِّعريّة وشواهد مستنبطة من هذا المؤلَّف وذاك .

ولا بُدَّ لنا ونحن نتلمّس بَعْض جوانب تأثُّر ابن أَبي الرَّبيع أَنْ نعرض لتأثُّره بأَمامي المذهب البصريّ الخليل وسيبويه لأَنّهما كانا أَكثر العلماء تأثيرًا في شخصيَّة ابن أَبي الرَّبيع العلميَّة.

أ- الخليل:

يُعدّ الخليل بن أَحمد الفراهيديّ أَحد أَعمدة الدَّراسات اللُّغويَّة العربيَّة، أَرسى دعائم مدرسة البصرة، ورسّخ مناهجها التَّحليليَّة، فغدت آراؤه مرجعًا استند إليه النَّحويُّون والصَّرفيُّون في القرون اللَّاحقة، امتدّ تأثيره العلميّ إلى عصور مُتأخِرّة ومنها القرن السَّابع للهجرة، الذي شهد ازدهارًا في الشُروح والتَّلخيص والتَّعليق على التَّراث اللُّغويّ القديمن وفي هذا السَّياق يبرز ابن أَبي الرَّبيع كأَحد العلماء الذين انعكس عليهم منهج الخليل بوضوح، فقد استقى من تراث مدرسة البصرة، التي يُعدُّ الخليل مؤسّسها الأَوّل، ويتجلّى هذا التَّأثير في اختياراته الصَّرفيَّة، ومنهجه في الاستدلال، واعتماده على القياس، وتبجيله لآراء سيبويه، التي هي في الحقيقة امتداد لآراء الخليل، فاختار رأي الخليل في كلمة (أَشياء) بأَنَّها من القلب المكانيّ، عند توضيحه أَنَّ الحادي عشر مقلوب وأَنَّ الأَصل فيه واحد عشر وهو بمنزلة أَشْياء؛ إذْ قال: "وأَمَّا الحادي عشر فهو مقلوبُ بمنزلة عقاب بعنقباةٍ أَصلُهُ عقنبات، والأَصلُ واحدٌ عَشَرَ، وبمنزلةِ أَشياءَ في قولِ الخليل وَهُو الصَّحِيحُ"[1]، فقد اختلفَ العلماء في حقيقة(أَشْياء) على ثلاثة أَقوال فذهبَ الخليل إلى أَنَّها اسم جمع وأَنَّ أَصل (أَشياء) هو(شَيْئاء) على زنة (فَعْلاء)، وهو ممنوع من الصَّرف لأَلف التَّأنيث الممدودة، ثُمَ قُدّمت اللَّام (الهمزة الأَوّلى) على عين الكلمة (الشِّين) وفائِها كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز ضعيف الأَلف، فصارت (أَشْياء) على زنة (لَفْعاء)[2]، ويرى الكسائيّ أَنَّ (أَشْياء) جمع (شيء) على وزن (أَفْعال)، كبيت وأَبيات ومُنِعَ من صرفه توهمًا بزيادة الأَلف والهمزة في آخرها كحمراء[3].

أَمّا الفرّاء فذهبَ إلى أَنَّ وزنها (أَفْعَاء)، وأَصلها (أَشْيئاء)، على وزن (أَفْعلاء) اجتمعت الهمزتان وبينهما حاجز غير حصين، وهو الأَلف فخفّفت بحذف

---

(1) المُلَخَّص:420/1.

(2) ينظر:العين:6/ ٢٩٦- ٢٩٧.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس:1/ ٢٨٣، والتّبيان في إعراب القرآن:٤٦٣/1، والصّحاح: (ش ي أ): 58/1، ومشكل إعراب القرآن:1/ ٢٣٩، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:1/ ١٩٤.

الهمزة (لام الكلمة) فصارت (أَشياء)، وصار الوزن (أَفعاء)[1]، فرجّح ابن أَبي الرَّبيع رأي الخليل وعقّب عليه بأَنَّه الصّحيح.

ووافق ابن أَبي الرَّبيع الخليل ويرى أَنَّ مذهبهما هو المطابق لكلام العرب، في إحدى مسائل الهمز، وهي مسألة تخفيف الهمزة إذَا وقعت مضمومة بعد كسرة أو مكسورة بعد ضمّة، قال: "وزادَ الأَخفشُ المضْمومَةَ بعْدَ كَسرةٍ والمكْسُورةَ بعد ضَمّةٍ، فقال في المضْمومةِ بعد كسرةٍ: تُبدلُ ياءً، وفي المكسورة بعد ضَمّةٍ: تُبدل واوًا؛ وقد حَكَى في هاتينِ التَّسهيلَ بَينَ بَينَ؛ بَينَ الهمْزةِ والحَرْفِ المُجانِسِ للحركةِ التي قَبْلَها، ومَذْهَبُ الخليلِ وسِيبويهِ أَنْ تُسَهّل بين الهمزةِ والحرفِ الذي مِنه حَركتُها وعلى هذا كَلامُ العَرَبِ"[2].

وقد رجّح ابن أَبي الرَّبيع مذهب الخليل، وعدّه القول الصَّواب في مسألة النَّسب إلى ما حُذِف لامه وعُوّض منها تاء، نحو أُخْت وبنت؛ إذْ قال: "فالخليلُ يَذهبُ في هذا وما أَشبَهَهُ إلى رَدِّ المبدلِ منه التَّاءَ، فتقول: أَخَوِيًّا وبَنَوِيًّا، ويونس يقولُ: أُخْتِيًّا وبِنْتِيًّا؛ وما ذهبَ إليه الخليلُ هَو الصَّحيحُ والله أَعلم"[3]، فيحتجّ ابن أَبي الرَّبيع للمذهب الأَوَّل بقوله: "لأَنَّهم يقولون في الجمع بالأَلفِ والتَّاءِ أَخَوات وبَنَات"[4] ويردّ مذهب يونس بقوله: "ولم يقل أَحدٌ: أُختاتٌ ولا بِنتَاتٌ؛ لأَنَّ هذه التّاءَ تَنزّلت منزلة تاء التَّأنيثِ فَلا تَثبتُ في الجمع بالأَلفِ والتَّاءِ؛ والنَّسبُ أَيضًا مُعتبرٌ بالجمعِ بالأَلفِ والتَّاء، وإذَا عادَ المحذوفُ زالَ المبدلُ مِنه"[5].

واختار ابن أَبي الرَّبيع مذهب الخليل في عدم ردّ المحذوف إذا استقرّ بناء الكلمة على ثلاثة أَحرف في مسألة تصغير ما حُذِف منه حرف، مبيّنًا بأَنَّه الصَّواب قائلًا: "فإنْ بَقِيَ على حَرْفَينِ فلا بُدّ مِن رَدّ المحذوفِ، وإنْ بَقِيَ على ثَلاثةِ أَحرفٍ فلا تَردَّ شيئًا عند سيبويه والخليلِ، وَهُو الصَّوابُ؛ لأَنَّ بناءَ التَّصغيرِ يَقومُ بِما بَقِيَ؛ فَتقولُ في تَصغيرِ يدٍ: يُديّة، وفي تَصغيرِ مُذ إذَا سَمّيتَ به: مُنَيذٌ...وأَمَّا مَا حُذِفَ مِنْه وبَقي على أكثرَ من حَرْفَينِ، فَنحو: مَيْت؛ نقولُ في تصغيره مُيَيْتًا إنْ كانَ اسْمًا لمُذكّرٍ، فإنْ كانَ اسْمًا لمُؤنّث قلت: مُيَيْتةٌ"[6].

ب- سيبويه:

لَهِجَ ابن أَبي الرَّبيع بذكر اسم سيبويه وقد بلغ تأثُّره بآراء سيبويه مبلغًا عظيمًا؛ إذْ اعتمد على كتابه اعتمادًا كبيرًا، حتّى ليخيّل إلى قارئ هذا الكتاب أَنَّه

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفرّاء:1/ ٣٢١.
(2) المُلَخَّص:68/2.
(3) المصدر نفسه:103/2.
(4) المصدر نفسه:103/2.
(5) المصدر نفسه:103/2.
(6) المُلَخَّص: 2/ 141-143.

مُلخّص لكتاب سيبويه وتقريب لمسائله، ولا غرابه في ذلك فهو إمام النَّحويّين جميعًا، وكتابه قرآن النّحَو الذي لا غنى لأَحد مِمَّن جاء بعده عنه، فلم يفارقه دارسًا ومعلمًا، ويتجلّى تأثُّره به في المظاهر الآتية:

_ لا تكاد تجد قضيَّة صرفيَّة في كتاب المُلَخَّص إلَّا ولـ (سيبويه) فيها نصيب سواء صرّح في مؤلَّفه بذلك أَو لم يصرّح، وقد حاولنا أَنْ نبيّن ذلك في كثير من المواضع وليس أَدّل على تأثُّر شيخنا ابن أَبي الرَّبيع بـ (سيبويه) من ورود اسم سيبويه في المسائل الصَّرفيَّة صراحة أَكثر من اثنين وتسعين مرّة، منها خمسٌ وثمانون مرّة بين (قال سيبويه)، أَو (وذهب سيبويه إلى...)، وما يشبهها، وسبع مرّات أَنشد نقلًا عنه بيتًا وتربو المواضع التي لم ينصّ فيها على اسم سيبويه على ذلك.

_ عندما يورد قضيَّة صرفيّة تراه يُعقّب عليها غالبًا بقوله: "وحكى سيبويه ..."[1]، أَو "وهذا مذهب سيبويه..."[2]، أَو "وعلى هذا أَخذ سيبويه..."[3]، أَو "وسيبويه يذهب..."[4]، أَو " أَو "وهذا عند سيبويه"[5]، إلى غير ذلك، وقد يبدأ القضيَّة بقوله: "قال سيبويه"[6].

_ ومن مظاهر التَّأثّر بـ (سيبويه) أَنَّنا نجد شيخنا ابن أَبي الرَّبيع غالبًا إلى جانب سيبويه فغالبًا ما يُعقّب بعد عرضِه للآراء في قضيةٍ ما، مُرجّحًا رأي سيبويه، فيقول: "وهو الصَّحيح إنْ شاء الله"[7]، أَو "وهو الصَّواب" [8]، أَو "فكلام سيبويه أَولى" [9]، أَو "وهو عندي الصَّحيح"[10]، أَو "وما ذهب إليه سيبويه أَصحّ" [11]، أَو "وما قاله سيبويه أَقرب وأَصنع"[12]، إلى غير ذلك من عبارات الميل إلى مذهب سيبويه، فدأبَ ابن أَبي الرَّبيع هو موافقة سيبويه، وتخريج كلامه، والاستدلال له، وتحسينه، وتصحيحه، وجعله الأَقوى، والأَقرب، والأَقيس.

---

(1) المصدر نفسه:305/1، و 12/2، 102،94 ،181،109، 229-230، 240، 295.
(2) ينظر: المصدر نفسه:82/2، 102، 103، 134، 284.
(3) ينظر: المصدر نفسه:182/2.
(4) ينظر: المصدر نفسه:23/2، 89، 101، 229.
(5) ينظر:المصدر نفسه:69/2، 133، 141، 148.
(6) ينظر: المُلَخَّص:12/2، وينظر عبى سبيل التَّمثيل لا الحصر: 23/2، 59، 112، 115، 145، 198، 215، 242، 292، 306.
(7) ينظر: المصدر نفسه:96/2.
(8) ينظر: المصدر نفسه:100/2، 141.
(9) ينظر: المصدر نفسه:284/2.
(10) ينظر: المصدر نفسه:289/2
(11) ينظر: المصدر نفسه:292/2.
(12) ينظر: المصدر نفسه:59/2.

_ ومن مظاهر اعتداده بسيبويه قوله: "لم يذكر سيبويه في...."[1]، أَو "لم يثبت سيبويه منه"[2]، وقوله ترجيحًا لرأي سيبويه :"والسَّماع مع سيبويه"[3]، أَو "وكلام العرب يوافق ما ذهب إليه سيبويه"[4]، أَو "على مذهب سيبويه أَكثر النَّحويّين لأَجل السَّماع "[5]، أَو "وما ذهب إليه سيبويه حُكي عن العرب" [6]، أَو "وهذا عند
سيبويه وأَكثر النَّحويّين"[7] وغير ذلك من العبارات[8].

_ ولكن ومع تلك العناية وذلك الاعتداد فلابن أَبي الرَّبيع شخصيَّة مميّزة تجعله يفاضل ويساوي بين رأي لسيبويه وآخر لغيره فيقول: "وكلام سيبويه أَبيّن من جهة المعنى، وكلام أَبي عليّ أَقوى من جهة اللَّفظ"[9]، وكذلك قوله: "وتقولُ في الأَعراب: أَعرابيًّا، ولا تقولُ: عَربيًّا لأَنَّك لا تُريدُ النَّسب إلى العرب، وإنَّما تريد النَّسب إلى الفُصحاء منهم، قال سيبويه: لأَنَّه ليس له واحدٌ على هذا المعنى. وقالَ أَبُو عليّ: لو قُلْتَ ذلك لزدت الاسم عمومًا؛ وهُمَا راجعان إلى معنى واحدٍ"[10]، بل قد يُعطي رأيًا له مخالف لما جاء به سيبويه، كقوله في تصغير مُقْعَنْسِس: "فتقول في تصغير مُقْعَنْسِسٍ تَصغير التَّرخيم: قُعَيْسًا[كذا][11]، وفي تصغير مُحرَنْجِمٍ: حُرَيْجِم، ولا تحذِفُ الأَصولَ"[12]، فلم يكن كعادته متابع لسيبويه الذي أَوردَ رأيين في الكتاب هما: (مُقَيْعِسٌ)، و(مُقَيْعِيسٌ) من دون الذّهاب إلى تبنّي أَو ترجيح أَحَدُهما دون الآخر، والمحذوف عنده النُّون وإحدى السِّينين وإبقاء الميم؛ لأَنَّها تدلّ على الفاعل[13]، وذهبَ المبرّد إلى أَنَّ المحذوف الميم والنُّون وقال في تصغير (مُقْعَنْسِسٌ)،(قُعَيْسِس) و(وقُعَيْسِيس)[14]، وكذلك ما جاء في لفظة الطَّاغوت بين سيبويه وأَبي عليّ، حينما قال سيبويه في لفظة الطَّاغوت مُؤنّث، وذهبَ أَبو عليّ إلى التَّذكير، بينما ذكرَ ابن أَبي الرَّبيع أَنَّه يُذكّر ويُؤنّث، في قوله: "قال سيبويه

---

(1) ينظر: المصدر تفسه:87/2، 96، 254.
(2) ينظر: المصدر نفسه:244/2، 314.
(3) ينظر: المصدر نفسه:89/2.
(4) ينظر: المصدر نفسه:101/2.
(5) ينظر: المصدر نفسه:102/2.
(6) ينظر: المصدر نفسه:103/2.
(7) المُلَخَّص: 133/2.
(8) المصدر نفسه: 68/2، 69.
(9) المصدر نفسه:275/2.
(10) المصدر نفسه:115/2.
(11) (قُعَيْسًا) خطأ، الصّواب: (قُعَيْسسًا).
(12) المُلَخَّص: 2/ 150.
(13) ينظر: الكتاب: 3/ ٤٢٩.
(14) ينظر: المقتضب:2/ ٢٥٣-254.

فـي الطَّاغوت: مُـؤنّثٌ؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾[الزمر:17]، وذَهَب أَبُو عليّ إلى التَّذكير؛ واستدلّ بقوله سبحانه: ﴿وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ﴾[النساء:60]...فلعَلّ سيبويهِ قال: إنَّه مُؤنّث؛ لأَنَّه رَآهُ الأَغلبَ في الطّاغوت، وأَبو عليّ يَقول: الأَغلب في المصادر التَّذكير والصّحيحُ أَنَّ الطَّاغوت يُذكّر ويُؤنَّث"[1].

_ وتظهر عناية ابن أَبـي الرَّبـيـع بسيبويـه في حرصه ودقّتـه في الـتَّعامل مـع عبارته، فهو يعلم ما قد يعتريها من احتمال وإشكال، ولذلك غالبًا ما يقول: "وظاهر كلام سيبويه"[2]، أَو "ويظهر من سيبويه"[3]، فهو مستحضر له غاية الاستحضار لا يدع فرصة تسنح إلَّا ساق كلامه، مصدرًا له، أَو مدخلًا له في تضاعيف ما يقول، أَو مذيّلًا بهِ ما قرّر، وليس ذلك فحسب، بل إنَّ ابن أَبي الرَّبيع قد أَطال النَّظر في(الكتاب) وتعاورت عيناه صفحاته، حتّى غدا حافظًا له، مستظهرًا أَقوال صاحبه في مواطنها المخـتلفة مدركًا مراميه القريبة والبعيدة، محيطًا بما جاء فيه، فقد أَلمح إلى موطن الرَّأي وعَيّن اسم الباب الذي وَردَ فيهِ الرّأي كقوله: "أَنْ لا يَقَعَ بعْدَ الحَرف حرفٌ إنْ أُدغِمَ فيه وَقَعَ اللَّبسُ وإنْ أُظْهِرَ ثَقُلَ، لو قيل لك: ابْنِ من جَمَلٍ مِثْلَ عُرُندٍ، لمِ يَجُز؛ لأَنَّك إنْ قُلْتَ: جُمُنْلًا وأَظْهَرْتَ ثَقُلَ، وإنْ أُدغمتَ: الْتَبَسَ بفُعُلٍّ، وهذا البناء يَكون في الاسم وفي الصِّفة، مثاله في الاسم: جُبُنّ، ومثاله في الصِّفة: قُمُدّ، وهذا هو الظَّاهر من كلام سيبويه في باب عِلْمِ مواضع الزّوائد، حين تَكلَّم في هَمَرّشْ؛ وهي العَجوز الكبيرة"[4].

_ الاستـشهاد بـنماذجه وأسـاليبه، وسـوق أَمـثلـته مُـشيرًا إلى ذلـك حينًا وغـير مشير حينًا آخر، ومن الأَمثلةِ التي ساقها مشيرًا إلى سيبويه، كقوله في باب اعتلال اللَّام: "فإنْ كان على فَعِلَ بكسر العين انْقَلبتْ واوُه ياءً، نحو: رَضِيَ، والأَصل رَضِيوَ، لأَنَّه من الرِّضوان، وتَنقلِبُ ياءً للكسرةِ التي قبْلها، ويَجري مَجرى الصَّحيح إلَّا عند لحاق واوِ الجَمْع، تقول: الزَّيدون رَضُوا والأَصل رَضِيُوا، فاستُثْقِلَت الضَّمّةُ على الياء فُنُقِلتْ إلى ما قَبْلها، وحُذِفَتْ لالتقاء السَّاكنَين، والمحذوف هنا اللَّامُ بخلاف مَقُول، لأَنَّ الضَّمير لا يُحذَف، وحكى سيبويه: رَضْيُوا؛ فلَمْ تُرَدَّ الياءُ إلى أَصْلها لزوالِ الكسرةِ، لأَنَّ زَوالَها عَرَضٌ، فَكأَنّها موجودةٌ، واعتَدّ

---

[1] المُلَخَّص:148/2، وينظر:259/2،181.
[2] المصدر نفسه:451/1، و188/2، 306.
[3] المصدر نفسه:315/2.
[4] المصدر نفسه306/2، وينظر: الكتاب:4/ ٣٣٠.

بالعارِض في ضَمّة الياء، وتقول على هذا: رَضِيَ زيدٌ، وغُزِيَ البَلدُ"[1]، ومن الأَمثلة التي ساقها من دون أَنْ يُشير إلى سيبويه، بل اكتفى بقوله وقال، هو قوله: "ولا تحقّر اللَّائي؛ استَغنَوا عن ذلكَ باللَّتياتِ كما استَغنوا بمُسيّانِ وعُشيَّان عن تَحقير القَصْر، قال: أَتيتُهُ قَصْرًا؛ وهو العَشِيّ"[2]، وهذه الأَمثلة تعود إلى سيبويه، كما أشرتُ في الهامش، ووصفتُها بذلك لأَنَّها واردةٌ في كتب النَّحويّين، ولأَنَّ سيبويه -كما أَسلفت- يلازم في الغالب منهج ابن أَبي الرَّبيع ولا يخرج عن عبارته.

_ أَفادَ منه في تفسير بعض الكلمات كما في تفسيره كلمة (تُكَأَة)؛ إذْ قال: "البَدلُ الذي يأتي على غيرِ قياسٍ؛ نحو: تُكَأَة، يقالُ: ضَرَبْتُه حتّى أتْكَأْتُه؛ أَيْ: أَضْجَعتُهُ على جَنْبِهِ الأَيسرِ، كذا قيّده سِيبويه، وهُمَا يَتّكئانِ، فيقالُ في التَّصغيرِ تُكَيّأَةٌ"[3]، فابن أَبي الرّبيع يفسّر الكلمات بما يفسّرها سيبويه.

_ نقلَ عن سيبويه الكثير من الشَّواهد الشِّعريّة التي أَرادّ أَنْ يثبت فيها رأَيًا أَو حكمًا أَو غيره، مُصرّحًا حينًا، كما في قوله: وأَمثلةُ المبالغةِ خمسةٌ: فَعَّالٌ، أَنشد سيبويه:

أَخَا الحربِ لَبَّاساً إِلَيْها جِلَالَها[4]

(الطَّويل)

وفعولُ أَنشد سيبويه:

ضَروبٌ بنَصلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِموُا زاداً فإنَّكَ عامِرُ[5]

(الطَّويل)

ومفعال حكى سيبويه: إنَّه لِمِنْحَارٌ بوائكُهَا، والبوائِك السِّمانُ، وفَعِل أَنشدَ سيبويه:

حذرُ أمورًا لا تضرُ وَآمُنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِن الأَقْدارِ [6]"[7].

(الكامل)

---

(1) المُلَخَّص:295/2، وينظر:الكتاب:386/4، وينظر: المُلَخَّص: 306/2، 314.

(2) المصدر نفسه:153/2، وينظر: الكتاب:489/3، وينظر: المُلَخَّص:160/2،109، 161.

(3) المصدر نفسه:145/2، وينظر: الكتاب:3/ ٤٦٥، وينظر: المُلَخَّص:211/2.

(4) البيت للقُلاخ بن حزن بن جانب المُنقَريّ التّميميّ :ينظر:الكتاب:1/ ١١١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٢٨٥، و شرح المفصل لابن يعيش:4/ ٨٩، وتمام البيت: وليس بولاّجِ الخَوالفِ أَعْقَلَا.

(5) البيت لأَبي طالب: عبد مناف بن عبد المطّلب_ عمُّ النّبي(صلّى الله عليه وآله وسلّم)، من قصيدة يرثي بها أَبا أُميَّة بن المغيرة المخزوميّ: ينظر: ديوانه: 138، ورُوِيَ بالشّكل الآتي:

ضروبً بنَصْلِ السيفِ سُوق سمانِها ... إذا قدَّموا زاداً فإنّك عاقر

(6) البيت بلا نسبة في: الكتاب:113/1، المقتضب:2/ ١١٦، واشتقاق اسم الله: ٤١، وشرح أَبيات سيبويه:1/ ٢٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش:4/ ٨٩، ويُنسب لأَبان بن عبد الحميد اللَّاحقيّ: ينظر: خزانة الأدب:8/ ١٦٩- ١٧٣، ولأَبي يحيى اللَّاحقي في المقاصد النَّحويَّة: 3/ ١٤٢٧.

وغير مُصرّح حينًا، من ذلك قوله في النَّسب إلى ما حُذِفَ لامه: "ولا يُنسَبُ للاسم حتّى يُقدّر على ما تكونُ عليه الأَسماءُ، فلا بُدَّ مِن زِيادةِ حرفٍ، ومَا لم يكن له أَصلٌ وإنَّما يُجعلُ ما ذَهبَ منه مِثلَ مَا هو منه؛ فَتُضاعَفُ الأَلِفُ، ثُمّ تنقلِب الأَلِفُ هَمزةً لوقُوعِها بعدَ ألفٍ؛ أَلا تَرى أَنّهم قَالوا:

إنّ لَيْتًا وإنّ لوًّا عناءُ[1]

(الخفيف)

فزادوا على الواو واوًا"[2].

2- تأثيرُه:

إنَّ عالمًا بمكانة ابن أَبي الرَّبيع وعِلمه لا بُدَّ أَنْ يخلّف أَثرًا فيمَن جاء بعده من أَهل صنعته؛ إذْ تأَثّر به حشد كبير من العلماء، فحرصَ المؤلّفون بعده على الإفادة من آرائه وتضمينها في مُصنّفاتِهم، فقد نقلَ أَبو حيَّان الأَندلُسِيّ عشرات المسائل في

مُصنّفاتِهِ[3] ذاكرًا الآراء التي قال بها ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ، ونقلَ المُراديّ مسائل كثيرة في كتابَيهِ (توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك)[4] و(الجنى الدَّاني في حروف المعاني)[5] مِمَّا كان فيها لابن أَبي الرَّبيع عُلُوّ كعبٍ في القول والرَّأي والحُجّة، وأَفادَ ابن هشام النَّحويّ في مصنَّفاته[6] من المسائل التي كان فيها لابن أَبي الرَّبيع رأي واضح، وأَوردَ صلاح الدِّين العلائيّ(ت761هـ) في كتابه (الفصول المفيدة في الواو المزيدة)[7] آراء كان لشيخنا فيها الرَّأي البيّن،

---

(7) المُلَخَّص:305/1، وينظر: 305/2،182،102،98.

(1) البيت لأَبي زبيد الطَّائيّ، ينظر: شعر أَبي زبيد الطَّائيّ :578، وينظر: الكتاب:261/3، وصدرُ البيت: لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ.

(2) ينظر: المُلَخَّص:103/2-104، وينظر:192/2،164،118،113.

(3) ينظر: التَّذييل والتَّكميل:94/2، و3/ ٢٨٢، ٢٨٤، و4/ ٤٣،... وغيرها، وارتشاف الضَّرب: 2/ ٥٨٦، ٦٢٦، و3/ ١٠٥٩... وغيرها، والبحر المحيط: 319/1، و143/6، 144، ومنهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك:80، 106، 255، 266، 270، 310،... وغيرها.

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك :1/ ٤٠٧، 1/ ٤٧٦، ٤٨٧، و2/ ٩١٢، ٩٦٣، ١٠١٩.

(5) ينظر: الجنى الدَّاني في حروف المعاني: ٣٠٩، ٣١٩، ٤٨٥، ٥٩١، ٦٠١.

(6) ينظر: ومغني اللّبيب عن كتب الأَعاريب: ٢٨٩، ٣٨٥، ٧٦٠، وتخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد: ٥٠٥، وأَوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك:3/ ١٤٣، وحاشيتان لابن هشام على أَلفية ابن مالك:1/ ٢٢٢، ٣٥٢، (رسالة دكتوراه).

(7) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٩١، ٢٣٨، ٢٥٨.

ونقلَ ابن عقيل عدّة مسائل في مصنَّفاته[1] ذاكرًا الآراء التي قال بها ابن أَبي الرَّبيع، واسْتَحسنَ ناظر الجيش(ت778هـ) كثيرًا من مسائل شيخنا دالّة على توفيقه في الصِّناعة في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)[2]، واسْتَحضرَ الشَّاطبي(ت790هـ) كثيرًا مِمَّا رآه ابن أَبي الرَّبيع، فذكرَ له عدّة إشارات في كتابه (المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية)[3]، وأَوردَ خالد الأَزهريّ في كتابه (شرح التَّصريح على التَّوضيح) [4] آراء مِمَّا كان فيها لابن أَبي الرَّبيع

رأي واضح وقول حسن، وما زال لابن أَبي الرَّبيع تأثيرٌ واضحٌ في العربيَّة حتّى يومنا هذا؛ إذْ يعتمد الباحثون[5] والأَساتذة على مؤلَّفاته وشروحه في دراسات اللُّغة والنَّحو والصَّرف، فقد نقل الدُّكتور مُحمّد عبد الخالقة، عضيمة في كتابه (دراسات لأُسلوب القرآن الكريم)[6]آراء لشيخنا، وأَورد الدُّكتور مجيد خبر الله الزَّامليّ في كتابَيه (علم التَّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ)[7]، و(دراسات في علم الصَّرف)[8] آراء لابن أَبي الرَّبيع.

إنَّ الكشف عن أَثر ابن أَبي الرَّبيع في اللَّاحقين به أَوسعُ من أَنْ يُحيط به بحثٌ موجز كهذا؛ لذا اخترنا مَن كانوا أَكثر تأثُّرًا بشخصيّته وأَثرُه فيهم أَظهرَ وانتفاعُهم به أَوضح، مع إيراد أَقدم الشَّواهد على ما استفادوه منه، فاخترنا اثنين مِمَّن كانوا أَكثر تأثّرًا بشخصيّة ابن أَبي الرَّبيع وهما أَبو حيَّان الأَندلُسِيّ وناظر الجيش.

أ- أَبو حيّان الأَندلُسيّ:

_ أَبدأ بأَبي حيَّان الذي يعدُّ أَنْبَهُ تلاميذه، ولاسيّما أَنَّه كان من الذين تلقّوا تعليمهم منه مباشرةً، وقد استفاد من منهجه وتبنّى الكثير من مبادئه التَّحليليَّة والاستدلاليَّة، فقد أَخذَ عن شيخه ابن أَبي الرَّبيع ونقلَ عنه في مواضع كثيرة في مصنَّفاته (التَّذييل والتَّكميل)، و(ارتشاف الضَّرب من لسان العرب) ، و(البحر المحيط) و(منهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك) واستهلّ حديثه بقوله: "قال شيخنا

---

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:1/ ٤٤٦، ٤٥٠، و2/ ٢٣٦، ٢٨٦، ٢٩١، ٤١٧.

(2) ينظر: تمهيد القواعد:2/ ٩٩٢، و4/ ١٦٩٩، ١٧٢٠، ١٧٦٧، و6/ ٢٨٨٧.. وغيرها.

(3) ينظر: المقاصد الشَّافية :1/ ٨٧، و2/ ٦، ٣٠، ٣١، ٥٠، ٦٨، ١١١، ١٦٣، ١٩٣، ٣٥٢... وغيرها.

(4) ينظر: شرح التَّصريح:1/ ٢٢٦، ٢٦٩، ٣١٩، ٦٢١، ٧٢٥، و2/ ٤٦، ١٦٣، ١٧٦، ٣٤٠.

(5) ينظر: المثنّى وجمعا التَّصحيح دراسة تطبيقيَّة في الجزء الثَّاني من القرآن الكريم:169 (رسالة).

(6) ينظر: دراسات لأُسلوب القرآن الكريم:3/ ٣٥٣، و10/ ٣٤٤.

(7) ينظر: علم التَّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ: 153.

(8) ينظر: دراسات في علم الصَّرف:78.

أَبو الحسن ابن أَبي الرَّبيع"[1] وهذا يدلّ على براعته النَّحويَّة وحذقه لآراء من سبقوه؛ إذْ لم يكتفِ بذكر آرائهم، بل مال إلى التَّرجيح والاختيار، والانفراد ببعض الآراء، كما يُظهر الاحترام الكبير الذي يكنّه له العلماء المُتأخّرون، وهو ما يتّضح من تسمية أَبي حيَّان الأَندلسِيّ له عند إيراد آراءه بـ "الأُستاذ أَبُو الحسن بن أَبـي الرَّبيع"[2]، أَو "شيخنا أَبُو الحسن بن أَبي الرَّبيع"[3]، أَو "شيخنا الأُستاذ أَبُو الحسن بن أَبي الرَّبيع"[4].

_ يتبيّن تأثّر أَبي حيَّان بأُستاذه من كثرة ورود اسمه وآرائه في مؤلَّفاته، فذكرَ أَبُو حيَّان ابن أَبي الرَّبيع في مصنَّفاته على حدِّ ما تيسّر لي الاطلاع عليه في كتاب (التَّذييل والتَّكميل) اثنين وخمسين مرّة[5]، وفي كتاب (ارتـشاف الضَّرب) ستًّا وعشـرين مـرّة[6] وفي كتاب (منهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك) ثلاث عشرة مرّة[7]، وفي كتاب (البحر المحيط) ثلاث مرّات[8]، وأَشارَ إلى مصنّفاته في أَثناء ذكر آراء ابن أَبي الرَّبيع، فقد ذكرَ (المُلَخَّص) في أَربعة مواضع في كتاب (التَّذييل والتَّكميل)[9] وثلاثة مواضع في كتاب (ارتشاف الضَّرب)[10] وفي كتاب (منهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك) مرّة واحدة كنّى فيها عن العالم بـ

---

(1) ارتشاف الضَّرب: ٢٢٧٢/5، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٨٢/3، 284، و ١٥٩/6، ٢٣٧، و١٠/7، 59، ٦٨، ١٦٤، و٩٠/11، ١٥٧، ٢٩٩.

(2) ارتشاف الضَّرب:3/ ١٠٥٩، ١٢٧٢، 5/ ٢٢٧٢، و التَّذييل والتَّكميل: 2/ ٩٤، و4/ ٤٣، ٢٨٨، و6/ ٥٥، ٢٣٧، و7/ ١٠، و10/ ٣٣٢، ومنهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك: 330.

(3) التَّذييل والتَّكميل:2/ ٢٨٢، و4/ ٤٣، و5/ ١٣٥، و7/ ٥٩، و11/ ٧٠، ١٥٧، ٢٩٥، والبحر المحيط:1/ ٣١٩، ومنهج السَّالك:80، 106، 266، 310، 339، 404.

(4) ارتشاف الضَّرب: ٢٢٧٢/5، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٨٢/3، 284، و4/ ٤٣، و ١٥٩/6، ٢٣٧، و١٠/7، 59، ٦٨، ١٦٤، و٩٠/11، ١٥٧، ٢٩٩.

(5) ينظر: التَّذييل والتَّكميل:2/ ٩٤، و3/ ٢٨٢، ٢٨٤، و4/ ٤٣، ١٥٥، ٢٨٨، و5/ ١٣٥، و6/ ٢٣، ٤٧، ٥٢، ٥٥، ١٥٩، ٢٣٧، ٢٤٢، و7/ ١٠، ٦٨ ، ١٢٤ ، ١٦٤ ، و9/ ٢٤٥ و... وغيرها.

(6) ينظر: ارتشاف الضَّرب:2/ ٥٨٦، ٦٢٦، ٦٩٧، و3/ ١٠٥٩، ١٠٦٩، ١٠٩٠، ١١١٩، ١٢٧٢، ١٢٨٥، ١٣٣٢، ١٣٦٢، و4/ ١٦٢٣، ١٧٤٨، ١٧٧٨، ١٩٢٨، ١٩٩٨، ٢٠٤٦، و... وغيرها.

(7) ينظر: منهج السَّالك:80، 106، 255، 266، 270، 310، 318، 330، 358، 368، 339، 393، 404.

(8) ينظر: البحر المحيط:1/ ٣١٩، و6/ ١٤٣، ١٤٤.

(9) ينظر: التَّذييل والتَّكميل: 78/6، 119، 160، و408/11.

(10) ينظر: ارتشاف الضَّرب:1790/4، 2113، 2124.

(صاحب المُلَخّص)[1]، وذكرَ (الكافي في الإفصاح) و(البسيط في شرح الجمل) في كتاب (التَّذييل والتَّكميل)[2].

_ يتجلّى هذا التَّأثُّر أَيضًا في استشهادات أَبي حيَّان الكثيرة من كتب أُستاذه، واعتماده على آراء ابن أَبي الرَّبيع واختياراته في الكثير من المسائل اللُّغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة مِمَّا كان فيها لابن أَبي الرَّبيع عُلوّ كعب في القول والرَّأي والحُجّة، مِمَّا يُظهر الأَثر العميق لابن أَبي الرَّبيع في مسيرة أَبي حيَّان العلميَّة، ومن ذلك قوله في أَصل (لات): "وذهب الأُستاذ أَبُو الحُسين بن أَبي الرَّبيع إلى أَنَّ الأَصل في (لات) (ليس)، قال: ويظهر لي أَنَّ الأَصل في (لات) (ليس)، فأُبدل من السِّين التَّاء، كما فعل ذلك في ست، ثُمَّ قُبلت الياء أَلفًا لأَنَّه كان الأَصل في ليس لاس لأَنَّها فعل، وكأَنَّهم كرهوا أَنْ يقولوا ليت، فيصير لفظها لفظ التَّمني"[3]، وأَوضحَ في باب محال حروف الزِّيادة أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع، ومعه ابن عصفور اختارا أَنَّ وزن نحو: (قَطْوَطْى) و(شَجْوَجْى) فَعْلَعْل[4]، وبيّن أَنَّه اختار مذهب الخليل وسيبويه في النَّسب إلى ما آخره واوًا أَو ياء على وزن (فَعْلة) أَو (فُعْلة) أَو (فِعْلة) بأَنَّه لا يغيّر شيئًا منها سوى حذف التَّاء إلَّا ما ورد تغييره، بينما مذهب يونس والزَّجَّاج فتح السَّاكن فقد قالوا: قَرَوِيّ في قرية، وزِنَوِيّ في بني زِنْيَة، وبِطَوِي في البِطْيَة[5]، وذكرَ رأي ابن أَبي الرَّبيع بأَنَّ علم المُؤنّث لا يجمع جمع مُؤنّث سالمًا إلَّا إذَا كان لعاقل وأَشارَ إلى أَنَّه رأي انفردَ به؛ إذْ قال: "وذكر الأُستاذ أَبُو الحُسين بن أَبي الرَّبيع شرطين في جمع الاسم المُؤنّث بلا علامة: أَحَدُهما: أَنْ يكون علمًا. والثَّاني: أَنْ يكون عاقلًا. فعلى هذا لو سَمّيت ناقة بـ (عناق) أَو شاة بـ (عقرب) لم يجز جمعه بالأَلف والتَّاء لأَنَّه واقع على غير عاقل. ولا أَعلم أَحدًا ذكر هذا الشَّرط الثَّاني غيره"[6]، وبذلك، يُصبح أَبُو حيَّان امتدادًا طبيعيًّا لمدرسة ابن أَبي الرَّبيع، محافظًا على العديد من خصائصها، ومضيفًا إليها دقّةً وسعةَ علمٍ اشتهر بهما.

ب- ناظر الجيش[7]:

إنَّ تأثير ابن أَبي الرَّبيع لم يقتصر على المغرب العربيّ والأَندلُس، بل امتدّ إلى المشرق، فأَفاد منه مشارقة أَمثال السُّيوطيّ، والأَشمونيّ، والبغداديّ، وناظر

---

(1) ينظر: منهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك:368.

(2) ينظر: التَّذييل والتَّكميل:5/١٤٧، و102/10، و86/11.

(3) ينظر: المصدر نفسه:4/ ٢٨٨.

(4) ينظر: ارتشاف الضَّرب:202/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 2/ ٦٢٦.

(6) ينظر: التَّذييل والتَّكميل:94/2، و ارتشاف الضَّرب:٥٨٦/2.

(7) هو: "مُحمّد بن يُوسف بن أَحمد، محب الدِّين الحلبيّ ثُمَّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش: عالم بالعربيَّة، من تلاميذ أَبي حيَّان، أَصله من حلب، ومولده ووفاته بالقاهرة. ترقي إلى أَن وَلِيَ نظر الجيش بالدِّيار المصريَّة" الأعلام للزَّركليّ:7/ ١٥٣.

الجيش وغيرهم الكثير، واستمرّ هذا التَّأثير إلى عصرنا الحالي، وفي حدود المصادر التي اطّلعنا عليها كان ناظر الجيش أَكثر من تأثّر بابن أَبي الرَّبيع، فقد أَفاد منه وذكره في كتابه شرح التَّسهيل المسمّى بـ (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)؛ إذْ يُعدُّ شرحُه على (تسهيل ابن مالك) من أَوسع الشُّروح، وليس أَدلُّ على تأثّر ناظر الجيش بشيخنا ابن أبي الرّبيع من كثرة المسائل التي نقلها عنه معزّوة إلى ابن أَبي الرَّبيع، فقد أَوردَ أَكثر من مئةٍ وخمسٍ وأَربعينَ مسألةً من المسائل اللُّغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة مِمَّا كان فيها لابن أَبي الرَّبيع رأيٌ محكم وقولٌ رصين وحُجّةٌ واضحة، فاعتمد ناظرُ الجيش رأيه، واحتجّ به، وصرّح بأَنَّ المذهب الذي ارتضاه ابن أَبي الرَّبيع هو الأَرجح والأَصوب[1]، فمن ذلك قوله في مسألة تعدّي الفعل بالهمزة: "التَّعدية بالهمزة ففيها ثلاثة مذاهب: منهم: من ذهب إلى أَنَّه كُلّه سماع؛ فلا يقال منه إلَّا ما قالته العرب ولم يكثر عنده كثرة توجب القياس، ومنهم: من ذهب إلى أَنَّه مقيس في غير المتعدّي

فيقال منه ما لم يسمع قياسًا على ما سمع؛ لأَنَّه كثر، فما لم يسمع إنَّما كان عَدَمُ سماعه بالاتّفاق، ولو تعرّض للعرب لقالته، كما يقال اسم الفاعل من كُلّ فعل سمع أَو لم يسمع، وأَمَّا المتعدّي فلا يقال منه إلَّا ما قالته العرب؛ لأَنَّه لم يكثر فيقاس عليه قال سيبويه: أَلَا ترى أَنَّه ليس كُلّ فعل كَأَولِنِي، وذكر فيما لا يتعدى أَنَّ النَّقل بالهمزة فيه كثير. قال ابن أَبي الرَّبيع: فحصل من هذين الموضعين أَنَّ مذهبه ـ والله تعالى أَعلم ـ أَنَّه قياس في غير المتعدّي، وسماع في المتعدّي، قال: وعلى هذا المذهب أَكثر النَّحويّين، وهو الصَّواب، ومنهم: من ذهب إلى أَنَّه قياس في غير المتعدّي، وفيما يتعدّى إلى واحد؛ وإنَّما قيّد المتعدّي بكونه إلى واحد؛ ليخرج باب (ظننت)، فإنَّ التَّعدي فيه بالهمزة موقوف على السَّماع، ومنهم من قاس (ظننت) على علمت فعدّاها بالهمزة إلى ثلاثة. وأَمّا التَّعدية بالتَّضعيف ففيها مذهبان: منهم: من قال: إنَّه قياس ومنهم: من قال: إنَّه سماع، سواء أَكان الفعل لازمًا أَم متعديًّا. قال ابن أَبي الرَّبيع: وهو الأَصح، وقال غيره: إنَه هو الظَّاهر من مذهب سيبويه. وقد تلخّص من هذا الذي ذكرنا؛ أَنَّ النَّقل بالهمزة قياس في اللَّازم، سماع في المتعدّي، وبالتَّضعيف سماع في المتعدّي واللَّازم، وأَنَّ منهم من قال بالقياس في التَّضعيف، ومنهم من قال بالسَّماع فيهما. واعلم أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع ذكر أَنَّ النَّقل يكون بثلاثة أَشياء وهي: الهمزة، والتَّضعيف، وحرف الجر، كما تقول: ذهبت بزيد، أَيْ: أَذهبته، والّذي قاله صحيح"[2] واستدلّ في باب أَدلّة الزِّيادة بقول ابن أَبي

---

[1] ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2/860، 872، 873، 876، 959، 960، 966، ٩٧٣، ٩٨٨، ٩٩٢، ١٠١١، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٥٢، و3/ ١٠٥٢، ١٢٢٤، ٤٩٢٣،... وغيرها.

[2] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:4/١٧٦٦-١٧٦٧.

الرَّبيع واعتمد تعليله في أَصالة الميم، قائلًا: "...وكأَنَّ المصنِّف اتَّبع رأي أَبي عليّ في ذلك، والقول بذلك بعيد، والحقُّ أَنَّ اللَّام أَصليَّة؛ إذْ لا موجب للقول بزيادتها كما تقدّم، قال ابن أَبي الرَّبيع: فإنْ قلت: كما أَنَّ الواو لا تزاد أَوَّلًا في بنات الأَربعة، فكذلك الواو - أَيضًا - لا تكون أَصلًا في بنات الأَربعة. قلت: الواو لم تأت زائدة أَوّلًا في شيء من الكلام، ولا على وجه

والواو تكون أَصلًا في بنات الأَربعة بالتَّضعيف؛ نحو: قوقيت، وضوضيت، فقد جاءت
أَصلًا في بنات الأَربعة بالتَّضعيف؛ إذْ قد وجدت أَصلًا في بنات الأَربعة بالتَّضعيف، أَيسر من زيادة الواو أَوّلًا؛ إذْ ذلك لا يوجد على حال من الأَحوال. انتهى كلام ابن أَبي الرَّبيع"[1]، واستحسنَ رأيه في تعيين الزَّائد من حرفي التَّضعيف؛ إذْ قال: "وقال ابن أَبي الرَّبيع وبعد أَنْ ذكرَ القولين - أَعني كون الزَّائد هو الأَوّل أَو الزَّائد هو الثَّاني: وإذا نظرت إلى القولين وجدتهما ممكنين لوجود الزَّائد ثانيًا كجوهر، وثالثًا كجهور، ثُمَّ قال: والظَّاهر أَنَّ العرب تجعل الأَولى زائدة تارةً والثَّانيَّة تارة، وذلك يختلف بحسب المواضع أَلَا ترى أَنَّك إذَا صغّرت صمحمحًا قلت: صميمح فحذفت الحاء الأَولى حين كانت هي الزَّائدة؛ لأَنَّه لا يحذف الأَصلي ويبقى الزَّائد، وكذلك كُلّ ما كان من هذا النَّوع، وقالوا: اقعنسس فهذا ملحق باحرنجم، والنُّون في احرنجم، وقعت بين أَصلين، فيجب أَنْ تقع في اقعنسس بين أَصلين فيجب على هذا أَنْ تكون السِّين الأَولى أَصليَّة والثَّانيَّة زائدة، فقد جئتك بمثالين أَحَدُهما يقتضي أَنْ تكون الثَّانيَّة هي الزَّائدة، والثَّاني يقتضي أَنْ تكون الزَّائدة هي الأَولى، فمثل: سلّم، يمكن أَنْ يكون مثل: صمحمح فيكون الزَّائد هو اللَّام الأُولى، ويمكن أَنْ تكون مثل: مقعنسس فيكون الزَّائد هو الثَّانيّة، فقد تبيّن أَنَّ العرب تزيد الأَولى في موضع، ويعلم ذلك بدليل، وتزيد الثَّانيّة في موضع ويعلم ذلك بدليل، ويأتي موضع ثالث يكون الأَمران فيه ممكنين إذَا لم يدلّ دليل، وقال سيبويه لمّا ذكر القولين: وكلا الوجهين صواب ومذهب...وهو كلام حسن"[2].

المبحث الرَّابع
قدرته على المحاججة والمناقشة

[1] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:10/ ٤٩٢٣.
[2] المصدر نفسه:10/ ٤٩٦٦، وينظر: ٤٩٦٩- ٤٩٧٠.

اتّفق الدّارسون الذين تناولوا سيرة ابن أَبي الرّبيع على أَنَّه كان واحدَ زمانه في النّحو واللُّغة والصّرف، وزعيم وقته في النّقل وجودة التّأليف، ودقّة النَّظر، بصيرًا بالفقه وأُصوله والقراءات[1]. وإذَا أَردنا أَنْ نقيس مقدار السّهم الذي نـاله من العلم ومكانته الرّفيعة، نجد شواهد كثيرة تشهد بامتلاكه الحظّ الأَوفر، وبلوغه المكانة العالية، فقد ذاع صيته في حياته، وانتشرت شهرته انتشارًا واسعًا، حتّى صار طلّاب العلم يفدون إليه من كُلّ صوب، وتتجلّى قوّة مناقشته وحسن محاججته في ما نراه في كتبه من مباحث دقيقة، ونقاشات علميّة تُبرز تمكّنه وعمق بصيرته، ولبيان قدرته على المحاججة والمناقشة؛ نعرض رأيه في المسائل الآتية:

1- فعل الأَمر هل هو أَصلٌ برأسه أَم أَنَّه فرعٌ؟

اختلف العلماء في أَصل فعل الأَمر، فذهب البصريُّون إلى أَنَّ فعل الأَمر أَصل بنفسه كالماضي والمضارع، وهو مشتقٌّ من المصدر كاشـتـقاق الماضي والمضارع منه قال سيبويه: "الأَفعال التي يدخُلها الرّفعُ والنَّصبُ والجزمُ، وهي الأَفعالُ المضارعةُ لا تكون في موضع (افْعلْ) أَبدًا، لأَنَّها إنَّما تنتصِبُ وتنجزِمُ بما قبلها، وافْعَلْ مبنيّةٌ على الوقفِ، فإنْ أَرَدْتَ أن تجعَلَ هذهِ الأفعال أَمرًا أَدخلْت اللَّامَ"[2]، فهو يرى أَنَّ فعل الأَمر مبنيّ وليس معرب، وأَنَّه أَصل كالماضي والمضارع، وقد اتّبع النّحويّون الخالفون سيبويه في أَنَّ الأَمر قسم مستقل من الفعل، واستدلّوا على ذلك بأَنَّ قسمة الأَفعال ثلاثيّة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وأَنَّ فعل الأَمر مبنيّ؛ لأَنَّ أَصل الأَفـعال هـو البناء[3].

أَمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أَنَّ فعل الأَمر فرع من المضارع، وصيغته مختصرة من الأَفعال المضارعة المجزومة بلام الأَمر نحو: (لِتضْرِبْ) ثُمَّ حذفت اللّام وحرف التّاء لكثرة استعمالهما، فبقيت الضَّاد ساكنة ولا يمكن الابتداء بالسَّكان فجيء بهمزة الوصل، فقيل (اضْرِبْ)، واستدلّوا على ذلك بأَنَّ أَصل الأَمر يكون للمُوَاجَهِ في نحو: (افْعَلْ) لِتَفْعَل، كقولهم في الأَمر للغائب (لِيَفْعل)، وأَنَّك في الفعل المعتلّ الآخر: أُدْعُ، واِقْضِ، واِسْعَ، بـحذف الواو والـياء والأَلـف، فـتحـذِف الـواو والياء

---

(1) ينظر: تاريخ الإسلام:51/٣٣٥، وبرنامج التُّجيبي: ١٦-17، و صلة الصِّلة: 3/ 166-167، و درّة الحجال في أَسماء الرِّجال:3/ ٧١.

(2) الكتاب: 3/٣٥.

(3) ينظر: المقتضب: 2/١٣١، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي: 1/ 39، 85، والإنصاف:(مسألة: 72): 2/ ٤٢٧، وأَسرار العربيَّة: ٢٢٧، والتَّبيين عن مذاهب النَّحويّين البصريّين والكوفيّين: ١٧٦، واللّباب في علل البناء والإعراب: 2/١٩، ١٣، وشرح الكافية الشَّافية: 4/٢٠١٤، والمُلَخَّص: 1/ 127، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:126.

والأَلف كما تحُذِف في الفعل المجزوم: لَمْ يَدْعُ، وَلَمْ يَقْضِ، وَلَمْ يَسْعَ، بحذف حرف العلّة، فهذا يدلّ أَنَّه مجزوم بلام مضمرة[1].

وَضَعُفَتْ حُجَّةُ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّ الأَمر مجزوم بلام محذوفة وهي لام الأَمر؛ لأَنَّ عوامل الأَفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و(لَنْ) ونظائرهما، فلم يجز أن تُضمر اللّام وتعمل لِما فيه من ضعف وبُعد[2].

وذهبَ ابن أَبي الرَّبيع مذهب البصريّين، رافضًا حجج الكوفيّين؛ إذْ قال: "والمبنيّ من الأَفعال على السّكون صيغة الأَمرِ، نحو: اضرِبْ، ولا ينبغي أَنْ يُدَّعى أَنَّ الأَصلَ لِتَضْرِبْ وحذفت التَّاءُ واللّام لأَنَّ حرف المضارِعَةِ لم يُوجِدْ قَطُّ محذوفًا، فأَمَّا لامُ الأَمرِ فلم تُوْجَد محذوفةً إلاَّ في الشِّعر قال:

على مِثْلِ أَصحابِ البعوضةِ فاخْمِشِي
لك الويلُ حُرّ الوجهِ أَوْ يبكِ مَنْ بَكَى[3]

(الطَّوِيل)

والأَكثرُ في كلام العرب في الأَمر للمخاطب: اضربْ واقتلْ، وأَمَّا حذفُ الفاءِ من(عِدْ) واللّام من (ارِمِ) فلأَنَّ معناهما: لِتعد ولِتَرْمِ فجريا عليهما كما جرى جميع أَمثلةِ المضارع مِنْ (وَعَدَ) مجرى (يَعِدْ) فحذفت الفاء"[4]، وقال في موضع آخر بعدَ أَنْ عرض الخلاف بين البصريّين والكوفيّين رادًّا حجّة الكوفيّين، بقوله: "فلا ينبغي أَنْ يُدَّعى فيما كثر من كلام العرب أَمران: أَحَدُهما: لا يوجد في شيء من الكلام، الثَّاني: لا يوجد إلَّا في الشّعر. ونحنُ قادِرون في (عِدْ) (وارْمِ) أَنْ يُقالَ إنَّهما مَحْمُولان على لِتَعِدْ وَلِتَرْم لاتِّفاقهما في المعنى، والله أَعلم"[5].

ويميل الدُّكتور إبراهيم السّامرائيّ إلى رأي الكوفيّين؛ إذْ قال: "ويبدو لنا أَنَّ الكوفيّين على حقّ في إبعاد الأَمر أَنْ يكون قسيمًا للماضي والمستقبل، وذلك إنَّ (فعل الأَمر) طلب، وهو حدَثٌ كسائر الأَفعال، غير أَنَّ دلالته الزَّمنيَّة غير واضحة ذلك إنَّ الحدث في هذا الطلب غير واقع إلَّا بعد زمان التّكلُّم، وربّما لم

---

(1) ينظر: الإنصاف:(مسألة: 72):2/ ٤٢٧- ٤٣٠، وائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة :125-126.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ:1/ ٣٩، و شرح المفصل لابن يعيش:4/ ٢٩٤، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:9/ ٤٣٠٩.

(3) ينظر: ديوان متمم بن نويرة: 165، الشّاهد فيه (يبكِ) لام الأَمر الجازمة منقولة أَو يبكِ والتَّقدير أَو ليبكِ من بكى ويرى سيبويه أَنَّه لام الأَمر تعمل مضمرة.

(4) المُلَخَّص: 127/1.

(5) المصدر نفسه: 1/ 148.

يترتّب على هذا الطلب أَنْ يقع حدث من الأَحداث"[1]، فهو يرى أَنَّ الأَمر ليس فعلًا بالمعنى الحرفيّ، بل هو صيغة طلب تعبّر عن حدث مأمول أَنْ يقع بعد وقت الكلام.

ورجحّ الدُّكتور مجيد خير الله الزّامليّ مذهب الكوفيّين، بقوله: "والأَرجح ما ذهب إليه الكوفيّون من أَنَّها فرع على صيغة المضارع، ذلك أَنَّها توافِقُها في صِحّتها واعتلالها فتقول مثلًا: يَنصُرُ: أنصُرْ، يلعَبُ، العَبْ، وتقول: يَقِفْ، قِف، ويعِدُ، عِدْ، فلما سلمت حروفه من الحذف في المضارع سَلِمت حروفه في الأَمر، وما حُذِف منه شيء

في المضارع حذف منه في الأَمر أيضًا"[2].

والرَّاجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيُّون ومن رجَّحهم من الباحثين المُحدَثين؛ لأَنَّ فعل الأَمر يوافق المضارع في صحّته واعتلاله، فما صحَّ في المضارع صحَّ في الأَمر، وما سقط منه سقط في الأَمر، مثل: يَصْبِرُ: اصْبِرْ، يَنْصُرُ: اُنْصُرْ، يَتْلُو: اُتْلُ، يَقُومُ: قُم، يَعِدُ: عِدْ.

2- ضَهْيَاء وضَهْيَأ وضَهْيَأة:

الضَهْيَأ: نوع من الشَّجر، وقيل: المرأة التي لا ثدي لها، وقيل المرأة التي لا تحيض، وقيل الأَرض التي لا تنبت[3]، واختلف في همزة (ضَهْيَأة) ووزنها، فذهب سيبويه إلى أَنَّ الهمزة زائدة؛ لأَنَّها "لا تزاد غير أُولى إلَّا بثبت. فمِمَّا ثبت أَنَّها فيه زائدة قولهم: ضَهْيَأٌ، لأَنَّك تقول ضَهْياءُ كما تقول عَمْياءُ"[4].

ويرى ابن السّكّيت أَنَّ (ضَهْيَأة) رباعيّة لا زيادة فيها؛ إذْ قال: "ضَهْيَأة مِثَالُ فَعْلَلةٍ مهْمُوزٌ"[5].

وأَجازَ الزّجّاج في همزتها أَنْ تكون زائدة أَو أَصليّة، قال: "والأَكثر تَرْكُ الهمزةِ... وضهياء فعلاء الهمزة زائدة كما زيدت في شمأل، وغرقئ البيضة، ولا نعلم أَنَّها زيدت غير أَوّل، إلَّا في هذه الأَشياءَ"[6]، وأَجازَ أَنْ تكون الهمزة أَصل، والياء زائدة، قال: "ويجوز أَنْ تكون (فَعْيَل) وإنْ كانت بِنْيَةً ليس لها في الكلام نظير. فإنّا قد نعرف كثيرًا مِمّا لا ثَاني له، من ذلك قولهم كَنَهْبَل وهو الشَّجر العظام، تقديره فَنَعْلل، وكذلك قَرَنْفل، لا نظير له وتقديره فَعَنْلُل وقد قيل: إبِل لا نظير له وإن كان قد جاءَ إطِل وهو

---

(1) الفعل وزمانه وأَبنيته:21-22.

(2) علم التَّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ: 177.

(3) ينظر: الكتاب: 4/ ٣٢٥،وتهذيب اللّغة: 6/ ١٩١- ١٩٢، وسرّ صناعة الإعراب: 1/ ١٢٢-١٢٣.

(4) المصدر كتاب: 4/ ٣٢٥.

(5) كنز الحفاظ: 367-378.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: ٤٤٣/2.

الخصْرُ، وقالوا إيْطِل ثُمَّ حذفوا فقالوا إطِلِ، فيجوز أَنْ ...تكون همزة ضهياءَ أَصلًا في الهمز"[1].

واستجادَ أَبُو جعفر النَّحّاس(ت 338 هـ) مذهب سيبويه بيد أَنَّه قال: "فمن جعل الهمزة أَصلًا قال يضاهئون ومن جعلها زائدة وهو أَجود قال يضاهون"[2].

وذهب ابن جنّي مذهب سيبويه، قال: "وامرأة ضهيأة، وزنها فعلأة، لقولهم في معناها ضهياء"[3]، واستحسنَ مذهب الزَّجَّاج ورغم استحسانه وموافقته على أسلوبه إلَّا أنَّه ردَّه قائلًا: "وهذا الذي ذهب إليه من الاشتقاق معنى حسن، وليس يعترض قوله شيء إلّا أَنَّه ليس في الكلام فَعْيَل، بفتح الفاء، إنَّما هو فِعْيل بكسرها، نحو حِذْيم وطِرْيم وغِرْين"[4]، وقد ردَّه أَيضًا عبد القاهر الجرجانيّ(ت 471هـ)، بقوله: "ومنهم من يقول: إنَّ ضَهْيَاء من المُضَاهَأة بالهمزة، وأَنَّ وزنه فَعْيَل، والذي يضعّفه أَنَّ هذا المثال ليس بثبت، ولا وجه لأَنَّ يحمل الشَّيء على مثال منكور مع وجود غيره، وهو أَنْ يكون على ما ذكرنا من أَنَّه من تركيب ضَاهَيْت بالياء، ويكون وزنه فَعْلاء دخلت عليه الهمزة الزّائدة" [5]، وما ذكره الزّجّاج من الأَبنية التي لا نظير لها في الكلام كافٍ في ردّ قول ابن جنّي وعبد القاهر الجرجانيّ، كما ردَّ عبد القاهر الجرجانيّ التّوجيه القائل بأَنَّ ضَهْيَأة وزنها فَعْلَلة، بقوله: "وأَمَّا ضَهْيَاء؛ فلا يخلو من أَمرين: أَحدهما: أَنْ تجعل الهمزة أَصليّة حتّى كأنّه فَعْلَل، والثّاني: أَنْ تجعل الهمزة زائدة، ويكون وزنه فَعْلاءَ، فلا يجوز الوجه الأَوّل لأَمرين: أَحَدُهما: أَنَّ الياء لا يكون أَصلًا في بنات الأَربعة، وأَنت إذَا جعلت ضَهْيَأ فَعْلَلًا كان الياء أَصلًا، ولا يكون فَعْيَلًا؛ لأَنَّه ليس بثبت، والثَّاني: أَنَّهم قالوا: ضَهْياء على مثال حَمْراء، فالياء فيه لام كما ترى إزاء الرّاء في حَمْراء والهمزة
زائدة للتَّأنيث، ولو كانت أَصليّة لكان فَعْلالًا رباعيًّا، أَو فعْيَالًا"[6].

وقد نسب التَّبريزيّ (ت502هـ) ما قاله ابن السّكّيت إلى الكوفيّين وبعض البغداديّين، فقال: "قول يعقوب (فَعْلَلَةً) ليس عند البَصريّينَ كما قال وأَهلُ الكوفة يتسامحون في ضبْط أَوزان الكلام. وقد رأيتُ لبعض النّحويّين من البغداديّين مثلَ ذلك وزعمَ أَنَّ ضهيَأةً فَعْلَلَة"[7].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج: 2/٤٤٣-444.
(2) معاني القرآن للنَّحّاس: 3/٢٠١.
(3) سرّ صناعة الإعراب: 1/١٢٢.
(4) المصدر نفسه: 1/١٢٢.
(5) المقتصد في شرح التّكملة:2 /1199-1200.
(6) المقتصد في شرح التَّكملة:2/ 1198-1199.
(7) كنز الحفاظ: 378.

وقد رجّح العُكبريّ مذهب سيبويه محتجًّا لذلك ببعض الحجج؛ إذْ قالَ:" وحجَّةُ الأَوَّلين من ثَلَاثَة أَوجه: أَحَدُهما أَنَّ اشتقاقَها من المضاهاة وَهِي من اليَاء والمرأةُ التِي هَذِه صِفتُها تضاهي الرِّجَال، والثَّاني أَنَّهَا لَو كَانَت أَصلاً لكَانَتْ الياءُ زائدةٌ فكانَ البناءُ لَا نظيرَ، لَهُ؛ إذْ ليسَ فِي الكَلَام (فَعْيَل) بِفَتْح الفَاء فَإِنْ قيل: لِمَ لَا تكون الياءُ أَصلًا أَيْضا؟ قيل: لأَنَّ الياءَ لَا تكون أَصلًا مَعَ ثلاثةِ أَحرفٍ أُصول، والثَّالثُ: قَوْلهم فِي مَعْنَاهَا ضَهْيَاء بالمدّ وَهَذَا قاطعٌ بِزِيَادَة الهمزَة لأَنَّ الهمزةَ هُنَا للتّأنيث فإِنْ قيل لِمَ لَا تكون أَصلًا على وزنِ (فَعْلال) كناقة خَزْعال؟ قيل: لثلاثةِ أَوجه: أَحَدُهَا أَنَّ الياءَ لَا تكونُ أَصلًا مَعَ ثلاثةِ أَحرفٍ أُصولٍ كَمَا تقدَّم، والثَّاني أَنَّها غيرُ مصروفةٍ وَلَا سبب إِلَّا همزةُ التَّأنِيث، وَالثَّالِث أَنَّ فَعْلالاً لَيْسَ فِي كَلَامهم وخَزْعال لَا يُثبته البصريّون وَإِذا ثبتَ كانَ شاذًّا"[1].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد تابع الرَّأيَ الأَوّلِ والقائل بزيادة الهاء، إذْ قال في باب زيادة الهمزة: "الهَمْزَةُ تُزادُ أَوَّلًا...، وتُزادُ رابِعةً؛ قالوا: جُرَائِض، للجَمَلِ العَظيمِ البَطْنِ الشَّديد؛ وحُكِمَ بالزّيادة هنا لقَوْلِهم فيه: جُرَائِضًا قالوا: ضَهْيَأً؛ هو مِن ضَاهَيْتُ"[2]، وردَّ الرَّأي القائل بأَنَّ الهمزة أَصليَّة واليـاء زائدة قـائلًا: "وليست مِن ضَاهَأتُ لأَنَّه في
مَعْنَى ضَهْيَأ، وهذه من ضَاهَيْتُ بلا خلاف؛ والضَّهْيَأَةُ المرأةُ التي لا تحيض"[3].

ومِمّا تقدَّمَ يبدو أَنَّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه هو الرّاجح؛ لشيئين: أَحَدُهما: لأَنَّ ضاهيت بالياء في الكلام أَكثر وأَشهر من ضاهأت، والاشتقاق يأتي فقط من الكلمة الأَكثر شيوعًا والتي يتمّ استخدامها عندما يكون هناك تعارض بين الاشتـقاق والثّاني: لأَنَّ ضَهْيَأ بمعنى ضَهْيَاء، وهو فعلاء بلا خلاف؛ لكونه غير منصرف؛ فالهمزة فيه زائدة[4].

3- الخلاف اللُّغوي في لفظة طاغوت:

جاءت في عدّة مواضع من القرآن الكريم[5] وجاءت في معاني مختلفة، فقيل: الشّيطان، أَو السّاحر، أَو الكاهن، أَو الأَصنـام، وكلّ معبود من دون الله فهو طاغوت[6] وقد أَوردت كتب اللُّغويّن خلافًا في لفظة (طاغوت) وما كان العلماء ليختلفوا في دلالة (طاغوت) لولا استعماله في القرآن الكريم بدلالات مختلفة،

---

(1) اللّباب في علل البناء والإعراب: 2/ ٢٤٣-244.
(2) المُلَخَّص : 2/ 251.
(3) المُلَخَّص: 2/ 251.
(4) ينظر: شرح الشَّافية للرَّضيّ: 2/ ٣٣٩.
(5) ينظر: البقرة:256، 257، والنّساء: 51، 60، 76، والمائدة: 60، والنَّحل: 36، والزمر: 17.
(6) ينظر: معاني القرآن للزَّجَّاج:2/ ٧٨، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:1/ ٣٤٤.

فاختلف العلماء بلفظه هل هو مفرد أَم جمع، وفيما إذا كانت للتّذكير أَو للتّأنيث، كما تباينت آراؤهم في أَصلها ووزنها، وذلك على مذاهب متعدّدة.

فذهبَ سيبويه إلى أَنَّ الطاغوت اسم مفرد كأَنَّه اسم جنس يطلق على الكثير والقليل، قال: "فأَمَّا الطَّاغُوتُ فهو اسمٌ واحدٌ مؤنّث، يقع على الجميع كهيأة للواحد. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذِينَ وَاجْتَنَبُواْ الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾[الزمر:17]"[1].

وذهبَ أَبو الحسن الأَخفش إلى أَنَّ الأَلف في طاغوت منقلبة عن واو وأَنَّه من

(طغا يطغو) واستدلّ على ذلك بجمعهم (طاغوت) على (طواغيت) وأَنَّه اسم يقع للواحد والجمع يذكّر ويؤنّث[2].

وذهب المُبرّد إلى أَنَّه جمع: "وأَمَّا قولهم: (طاغُوت)، ففيه اختلاف؛ قوم يقولون: هو واحد مؤنّث، وقال قوم: بل هو اسم للجماعة. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَاجْتَنَبُواْ الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾[الزمر:17] فهذا قَوْلٌ، والأَصوب عندي - والله أَعلم - أَنَّه جماعة، وهو كل ما عُبِد من دون الله، من إِنْسٍ وجِنٍّ، وغيره"[3].

أَمَّا ابن جنّي فذهبَ إلى أَنَّه مصدر بِدلالة وقوعه على الواحد والجماعة بلفظ واحد فجرى مجرى قَوْمٌ عَدْلٌ وَرِضَا ، ورجلٌ عَدلٌ ورِضَا، ورجلان عَدْلٌ ورِضًا[4].

وذهبَ أَبُو عليّ الفارسيّ إلى أَنّه مصدر يوصف به الواحد والجمع، والأَصل فيه التّذكير، وردَّ ما ذهبَ إليه أَبُو العبّاس بأَنَّه يقع للجماعة؛ إِذْ قال: "وقَال قَوْمٌ: هُو واحدٌ. وقال آخرون: هو جَمْعٌ. قال محمّدٌ بنُ يزيدٍ: الأَصوبُ عندي أَنَّه جَمْعٌ وليس الأَمرُ عنْدنا(على) ما قال، وذاك أَنَّ الطَّاغوتَ مَصْدرٌ كالرَّغبوتِ والرَّهبوتِ والملكوت. فكما أَنَّ هذِهِ (الأَسماءَ) التي هذا الاسم على وزنِها آحادٌ وليستْ بجموعٍ فكذلك هذا الاسم مُفْردٌ، لَيْس بجَمْع، والأَصْلُ فيه التَّذْكيرُ... وهوَ منَ الطُّغْيانِ وطَغَا، إِلَّا أَنّ اللّامَ قُدِّمتْ إلى موضعِ العَيْنِ لمّا كانَ يَلْزَمُ لاعتلالها من الحذْفِ"[5]، فتابع المبرّد في أَنَّ (طاغوت) مصدر وأَنّ الأَلف في (طاغوت) منقلبة عن ياء، فهو عنده

---

[1] الكتاب:3/ ٢٤٠.
[2] ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/ ١٩٦، و2/ ٤٩٤.
[3] المذكّر والمؤنّث للمبرّد: 98.
[4] ينظر: المحتسب:1/ ٢٢٣.
[5] التَّكملة: ٤٠٦، وينظر: مسائل الشِّيرازيات:199-204.

مشتقّ من (طغى يطغي طغيانًا) يائي الأَصل، وخالف أَبا الحسن الأَخفش في أَنَّ الأَلف في طاغوت منقلبة عن واو وأَنَّه من (طغا يطغو)، وقد جوّز أَنْ تكون أَلف (طاغوت) منقلبة عن واو على لغة

غير لغة التَّنزيل وأَنَّه من (طغا يطغو)[1].

أَمَّا مكي القيسيّ(ت 437هـ) فتابع سيبويه بأَنَّه اسم وخالفه في أَنَّه يقع للمفرد وأَنَّه مؤنّث؛ إذْ قال: "هُوَ اسْم يكون للوَاحِد وَالجمع وَيُذكّر وَيُؤَنّث"[2].

وفيما يتعلّق بوزن (الطّاغوت) فقد ذُكِرَ له ثلاثة أَوزان مختلفة، فذهبَ أَكثر العلماء إلى أَنَّ وزنه (فَلَعُوت) مُشتقّ من طَغى، مقلوب من (فَعَلُوت) وَأَصله طغيوت على وزن فعلوت ثُمَّ قلبت اليَاء فِي مَوضِع الغَيْن، فَصَارَ طيغوتا فَانْقَلَبت اليَاء إلى الأَلف لتحرّكها وانفتاح مَا قبلهَا، فَصَارَ طاغوت فأَصله فعلوت مقلوب إِلَى فلعوت وَقد يجوز أَنْ يكون أَصل لامه واوًا فَيكون أَصله طغووت؛ لِأَنَّهُ يُقَال طغا يطغو أَو يطغى وطغيت وطغوت[3]، ورأى بعض العلماء أَنَّ تاؤه ليست بزائدة، وإِنَّما هي بدل من لام الكلمة، فأَصل كلمة (طاغوت) عندهم هو (طاغُوْ) أَو (طاغُوي) على وزن (فاعول)، فأُبدلت لام الكلمة (الياء) أَو (الواو) تاءً فصارت (طاغوت)[4].

وذهبَ بعضهم إلى أَنَّ (طاغوت) على وزن (فاعوت) والأَصل (طاغِيُوت) استثقلوا الضّمَّة على الياء فنقلوها إلى الغين فالتقى ساكنان فحذفت[5].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فقد وقفَ عند لفظة (الطَّاغوت) معلّلًا ومفسّرًا ومبيّنًا لمسألة لغويّة خلافيّة بين سيبويه وأَبي عليّ الفارسيّ، فعرضَ رأي سيبويه أَوّلًا بأَنَّ (الطّاغوت) للتّأنيث، ثُمَّ قدّم رأي أَبي عليّ الفارسيّ بأَنّها (للتَّذكير) ثُمَّ بيّن أَدلّة كُلّ منهما من الآيات دون تَحيّز أَو إغفال، وقدّم تحليلًا صرفيًّا دقيقًا لبناء الكلمة؛ إذْ

---

(1) ينظر: مسائل الشّيرازيات:203-204.
(2) مشكل إعراب القرآن:1/١٣٧.
(3) ينظر: المذكّر والمؤنّث للمبرّد: 99، والتّكملة:٤٠٧، والمحتسب :1/ ٢٢٣، و2/ ٢٦٤، ٢٨٣، والصّحاح: (طغا): 6/ ٢٤١٣، ومشكل إعراب القرآن:1/١٣٧، و المفردات في غريب القرآن: ٥٢١، واللّباب في علل البناء والإعراب:2/ ٤٢٨- ٤٢٩، والتّبيان:1/ ٢٠٥، ولسان العرب:15/ ٩.
(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 169/1، والبحر المحيط: 2/ ٥٩٩، والدّر المصون: 2/ ٥٤٨، و المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها: 2/ ٢٩، و تاج العروس: 38/ ٤٩٦.
(5) ينظر: أَبنية الأَسماء والأَفعال والمصادر: ١٨٢، وارتشاف الضّرب:1/ ١١٢، والمزهر:2/ ٢٩.

قال: "قال سيبويه في الطَّاغوت: مُؤنّثٌ؛ قال الله سبحانه وتعالى:﴿وَالَّذِينَ وَاجْتَنَبُواْ الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾[الزّمر:17]، وذَهَب أَبُو عليّ إلى التَّذْكير؛ واستَدلّ بقوله سبحانه:﴿وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ﴾[النساء:60]، واتَّفقوا على أَنَّ الطَّاغوت مَصْدَرٌ ووَزْنُهُ فَعْلُوت، والأَصل طَغْيُوت؛ لقولهم: الطُّغْيَان، ثُمّ قُلِبَت فقيل: طَيْغُوت؛ فتَحَرَّكت الياءُ وقَبْلَها فتحةٌ فانقلبتْ أَلِفًا، فصار طاغوت؛ وقَلَبُوه وقَدَّموا اللّام على العَين؛ لأَنّهم لو لم يَفعلوا ذلك لأدَّى إلى الحَذْف، وكانوا يَقولون: طَغُوت كما يَقولون: الزّيدون رَمَوا، وحَمْلُها على أَنَّه مَصْدرٌ أنَّ هذا البِناء لم يُوجد إلّا في المصادر، نحو: مَلَكُوت ورَغَبُوت؛ فَإذا صَحَّ هَذَا فهو مُفرَدٌ، وصار قوله سبحانه:﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾[البقرة:257] بمنْزلة: هُمْ عَدْلٌ وهُمْ رِضًا؛ ومَن قال: الطّواغيت أَجْراه مُجرَى أَضيافٍ وضُيوف"[1]؛ ولمّا عرضَ لرأي المُبرّد بأَنَّ (الطّاغوت) يقع للجماعة قال: "فقول مُحمدِ بن يزيد أَنَّه جَمْعٌ لس بِصحيح لِما ذَكَرْته"[2]، وبعدَ أَنْ جمعَ الأَقوال عرضَ لرأيه بأُسلوب محاججة متوازن يجمع بين الدّ ليلين؛ إذْ قال: "وقد جاء التّذكير والتّأنيث في المصادر، الهَوَى يُذكَّر ويُؤنَّث فلا يَبْعُد أَنْ يَكون الطّاغوت يُذكّر ويُؤنّث، ولعَلّ سيبويهِ قال: إنَّه مُؤنّث؛ لأَنَّه رَآه الأَغلبَ في الطّاغوت، وأَبو عليّ يَقول: الأَغلب في المصادر التّـذكير، والصّحـيحُ أَنَّ الطّاغوت بمنزلةِ الهوى يُذكّر ويُؤنّث"[3].

4- الاسم المعتلّ العين بالياء السَّاكنة التي قبلها ضمّة:

اختلفَ العلماء في الاسم المعتلّ العين بالياء السَّاكنة التي قبلها ضمّة (فُعْل) لا يخلو من أَنْ يكون مفردًا أَو جمعًا، فإنْ كان جمعًا قُلبتِ الضَّمَّة كسرة، لتصحَّ الياء، نحو: أَبيَض وبِيض. أَصله (بُيْضٌ) كحُمْر، فقُلبت الضَّمَّة كسرة. والسَّبب في ذلك هو أَنَّه عندما تسبق الياء الحرف الأَخير، تُعامل كحرف ساكن أَخير. فكما أَنَّ الياء إذَا كانت طرفًا وقبلها ضمَّة تُقلب الضَّمَّة كسرة نحو: (أَظْبٍ) في جمع ظَبْيٍ، أَصله (أَظْبُيٌ) قياسًا على (أَفْلُس)،كذلك الحال إذا جاءت الياء قبل الطّرف. ولا خلاف

(1) المُلَخَّص:2/ 198.
(2) المصدر نفسه:2/ 198.
(3) المصدر نفسه:2/ 198.

بين النّحويّين في هذا الحكم[1]، أَمَّا إذَا كان الاسم مفردًا فذهبَ الخليل وسيبويه وجمهور البصريّين إلى أَنَّ كل ياءٍ ساكنةٍ إذَا كان ما قبلها مضمومًا وكانت عينًا للكلمة، وجب قلب الضّمّة كسرة للحفاظ على الياء، نحو: بِيْضٌ، جمع بَيْضاءَ والأَصلُ بُيْضٌ بضمّ الفاءِ مثل: حُمْر جمع حمراءَ فانقلبت الضّمّة كسرة لتصحّ الياء فحكمه عندهم كحكم الجمع[2]، وحجَّة سيبويه "أَنَّ قلب الضَّمَّة كسرة قد استقرَّ في الجمع، نحو (بِيض) في جمع أَبيَض، ولم يستقرَّ في المفرد، والقياس يقتضي التّفرقة؛ لأَنَّ الجمع أَثقل من الواحد، فهو أَدَّعى للتّخفيف. فلذلك قُلبت الضَّمَّة كسرة في الجمع لتصحَّ الياء، ولم تُقلب الياء واوًا؛ لأَنَّ الياء أَخفُّ من الواو. وأَمَّا المفرد فلِكونه أَخفَّ من الجمع يُحتمل فيه الواو"[3]، ويستند الخليل وسيبويه في حجّتهما على قول العرب (أَعيسُ بيّنُ العيسةِ) ولم يقولوا (العوسة)، وأَيضًا قولهم: (مبيع) والأَصل (مبيوع)؛ إذْ نقلت الضّمة إلى الياء ثُمَّ كسرت لتصّح الياء، وأَنَّ العين حكم لها بحكم اللّام فأبُدلت الضّمّة لأَجلها[4].

وذهب أَبُو الحسن الأَخفش إلى قلب الياء واوًا فيقال على مذهبه (بُوْضٌ)، ويقرّ الضَّمَّة، ويجعل هذا الإعلال خاصًّا بالجمع دون المفرد مستدلًّا بذلك على قول العرب للرّيح الحارّة: هيف وهوف، وقولهم: مضوفة، وهو من ضاف يضيف، إذَا أَشفق وحذر[5]، وردَّ ابن جنّي هذا الاستدلال؛ إذْ قال: "وليس في (هوف) حجّة لأَبي الحسن في أَنْ يقول في (فُعْل) من البيع: (بُوع)؛ لأَنَّه يجوز أَنْ يكونا لغتين، فيكون (هيف) من الياء و(هوف) من الواو، ويجوز أَنْ يكون (هيف) محذوفًا من (فَيْعِل) كأَنَّه كان هيوفا مثل (مَيْوِت) ثُمَّ قُلبت الواو وحذفت، كما فعل ذلك بـ (مَيْت)، فعلى هذا يكونان جميعًا من الواو"[6].

وذهبَ ابن أَبَي الرّبيع مذهب سيبويه محتجًّا له ببعض الحجج، يقول ابن أَبي الرّبيع: "وأَمَّا سيبويهِ فسَوَّى بين الجَمْعِ والمفرَدِ؛ فرَدّ الضَّمّةَ كسرةً في المفرَدِ لتَصِحَّ الياءُ كما فُعِلَ ذلك في الجَمْعِ، وهو عندي الصّحيحُ لقولهم: مَبِيعًا، ففي مَبيعِ دليلان لسيوبه: أَحَدُهما: أَنّ المحذوفَ الواوُ الزّائدة. الثّاني: أَنَّ الياءَ إذَا وَقَعَتْ بِعدِ

---

(1) ينظر: المقتضب: 1/ ١٠٠-101، والممتع الكبير في التصريف: ٣٠٤.
(2) ينظر: الكتاب: 4/ ٣٥٩-360، و364، والمقتضب: 1/ ١٠٠-101، والمنصف :238، 258، و شرح المفصل لابن يعيش:5/ ٣٨٣، ٤٣٥، ٤٥٤، والممتع الكبير في التصريف: ٣٠٤.
(3) الممتع الكبير في التّصريف: ٣٠٤.
(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:3/ ١٥٨٩.
(5) ينظر: المقتضب: 1/ ١٠٠-101، والمنصف: 258-260، وسرّ صناعة الإعراب :2/ ٤٢١، وشرح المفصل لابن يعيش:5/ ٣٨٣، ٤٣٥، ٤٥٤، والممتع الكبير في التّصريف: ٣٠٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:4/ ١٣٢.
(6) المنصف: 259-260.

ضَمّةٍ واليةٍ الطَّرفَ في مُفرَدٍ رُدّت الضّمةَ كسرةً"[1]، ولمّا عرضَ لرأي الأَخفش قال: "وليس في هذا دليل، لأَنَّه يُمكِنُ أَنْ يَكونَ هَيْفًا مِثْلُ سَيِّد، وقيل: أَو يَكون مِمّا تَرادفَ على عينه الياءُ والواو؛ بمنْزلة سَنَةٍ تَرادَفَ على لامِها الهاءُ والواو"[2].

وما ذهبَ إليه سيبويه، ورجحّه ابن أَبي الرَّبيع أَقرب إلى الصَّواب؛ لأَنَّهم قد قالوا في (الحُور): (الحِير) وأَصلها الواو. فإذا كانوا قد عدلوا عمّا أَصله الواو إلى الياء، فالأَولى ألّا تُقلب الياء واوًا في الجمع، وأَنْ تُترك على أَصلها ياء؛ إذْ تصحيحها على ذلك أَوْجَه، ولولا استعمال العرب لفظة (مَبِيع) بالياء دون (مَبُوع)، لكان رأي أبي الحسن في بناء (فُعْل) رأَيًا حسنًا مقبولًا، غير أَنَّ مجيء (مبيع) هو الذي أفسد هذا المذهب على أَبي الحسن[3].

(1) المُلَخَّص:2/288-289.
(2) المصدر نفسه: 288.
(3) ينظر: المنصف: 260-261.

المبحث الخامس
المآخذ على ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ

ومع هذه المكانة التي رأيناها لابن أَبي الرّبيع والذي اشتهر بغزارة علمه وسعة اطّلاعه ومعرفته وفهمه، وما تتمتّع به شخصيته العلميّة من ذكاء حادّ، وذهن متوقّد، ودقّة في صياغة الأَحكام، وتعليلها، وطول باع في التّعليل والإتيان بالحجج والأَدلّة لإقرار الأَقيسة والضّوابط الصّرفيّة أَخذتُ عليه مآخذ لا تحطُّ من قَدْر عمل المؤلّف لضآلتها بجانب بحر حسناته الغزيرة، ولورودها مورد التَّوهّم والذّهول، والسّهو والخطأ، التي ما فتئت تلازم البشر، وَحسّبه أَنَّ صوابه أَكثر من خطئه، وأَنَّ المؤاخذات يسيرة مقارنة بمواطن الإبداع والإحسان والإجادة والإنسان محلُّ النّسيان والقلم ليس بمعصوم من الطّغيان، كما أَنَّ النّقد الذي يوجّه إِليه عرضة للخطأ أَيضًا؛ إِذْ العصمة لم يجملها الله (عزَّ وجلَّ) إِلَّا لأَنبيائه ورسله، بيد أَنَّا التقطنا بعض المسائل الصَّرفيَّة التي خطّأه فيها بعض العلماء، أَمثال السَّمين الحلبيّ وناظر الجيش، والأَشموني والشَّاطبي، وقد تعرّفتُ على بعض الملحوظات أَثناء مصاحبتي لهذا الكتاب القيّم، وإِنَّما هي مجرّد ملاحظات قد أصيب فيها وقد أخطئ -ولعلَّ خطئي أَكثر من صوابي-، ورائدي في ذكرها تجلية الصَّواب في تلك القضايا، وهذه المآخذ لا تنتقص من المؤلِّف ولا المؤلَّف بحالٍ، وقد أَجملتُ المآخذ على مادتين؛ هي:

أَوّلًا:- مآخذ العلماء:

أ- السَّمين الحلبيّ وناظر الجيش والأَشمونيّ:

اختلفَ العلماء في أَصل (لاتَ)، فذهبَ سيبويه إِلى أَنَّها مُرَكّبَة من (لا) و(التّاء)[1]،

وذهبَ الأَخفش والجمهور إِلى أَنَّها (لا) زيدت التَّاء عليها لتأنيث كما زيدت على ثَمَّ وربَ فَقيلَ ثمّت وربّت[2]، وذهبَ أَبُو عبيدة القاسم بن سلَّام وابن الطَّراوة إِلى أَنَّها

---

[1] لم ينصّ سيبويه عليه في الكتاب صراحة وهو في التَّذييل والتَّكميل:4/ ٢٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:1/٥١١، وهمع الهوامع:1/٤٥٨.

[2] ينظر: التَّذييل والتَّكميل:4/ ٢٨٨، والجنى الدَّاني: ٤٨٥

ليست للتَّأنيث وإنَّما زيدت على (الحين)، فأَصلها: (لا تحين) التَّاء مُتّصلة بـ (حين) ثُمَّ كتبت التّاء مُنفصلة عن (حين)[1].

أَمَّا ابن أَبي الرَّبيع فذهبَ إِلى أَنَّ الأَصل في (لاتَ): (ليس) فقُلبَت ياؤها أَلفًا، وأُبدلت سينُها تاء كراهة أَنْ تلتبس بحرف التَّمنّي؛ إِذْ قال: "ويظهر لي أَنَّ الأَصلَ في (لاتِ): ليس، فَأُبدلَ مِن السّين التَّاءُ كما فعل ذلك في ستٍ، ثُمَّ قلبت الياءُ أَلفًا، لأَنَّه كان الأَصلُ في ليس لاسَ لأَنَها فعل، وكأَنَّها كَرِهوا أَنْ يقولُوا: ليتْ فَيصير لفظها لفظ التّمنّي"[2].

وذهبَ ابن هشام النَّحويّ إِلى أَنَّها "لا النَّافية زيدت عليها التَّاء لتأنيث اللَّفظ أَو مُبَالغةً" [3].

وقد ذهبَ السَّمين الحلبيّ مذهب سيبويه في أَصل (لات) مُشيرًا إِلى ضعف رأي ابن أَبي الرَّبيع؛ إِذْ قال: "وزعم آخرون، ونقله الرّاغب عن البصريّين: أَصلها ليس فقلبت الياء أَلفًا والسّين تاء نحو (إِليات) في (إِلياس)، وهذا ضعيف من وجهين: أَحَدُهما عدم الموجب لقلب الياء أَلفًا لسكونها، والثَّاني أَنَّ قلب السّين تاءً محفوظ لا يقاس عليه، فدعوى ذلك مجرّد احتمالٍ"[4].

أَمّا ناظر الجيش فقد رجّح مذهب سيبويه، وخطّأ المذاهب الثَّلاثة الأُخرى؛ إِذْ

قال: " أَنَّ لات مُرَكّبَة من لا والتّاء وهو مذهب سيبويه فيها وعلى هذا لو سمّيت بها حكيت كما لو سمّيت بإِنَّما، ومذهب الأخفش قيل والجمهور أَنْ لا تركيب وإِنَّما هي لا زيدت عليها التَّاء كما زيدت على ثَمَّ فقيل ثمّت فكأَنَّ لا لها استعمالان: أَحَدُهما بغير تاء والثّاني بالتّاء كَثُمَّ. ولا يخفى بُعد هذا القول، وذهب ابن أَبي الرّبيع إِلى أَنَّ الأَصل في لات ليس. قال: ((فأَبْدَلَ السّينَ تَاءَ كما فعل ذَلِك في ستّ ثَمَّ قُلِبَت اليَاءُ أَلفًا لأَنَّه كَانَ الأَصلُ في لَيسَ لَاسَ لأَنَّهَا فِعْلٌ إِلَّا أَنَّهُمْ كرهوا أَنْ يَقُولُوا لَيتَ فَيصِيرُ لَفظُهَا لفْظَ التَّمْنِّي، ولَمْ يَفْعَلُوا هذَا إِلَّا معَ الحِين كَمَا أَنَّ لَدُنْ لم تشَبَّه نُونُها بالتَّنْوينِ إِلّا مَع غُدْوَةٍ)). ولا يخفى ما فيه من التّعسف، وأَمَّا قول ابن الطّراوة: «إِنَّ التَّاءَ لَيسَتْ لِلتَّأنِيثِ وإِنَّمَا هِي زَائِدَةٌ عَلَى لَفْظِ الحِينِ بدليل قول القائل:

---

[1] ينظر: الجنى الدَّاني: ٤٨٦.
[2] المُلَخَّص:273/1.
[3] شرح قطر النَّدى: 147.
[4] عمدة الحافظ في تفسير أَشرف الأَلفاظ:٤٨/4.

الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفِ ... وَالمُسْبِغُون يَدًا إِذَا مَا أُرْمِلُوا [1] (الكامل)

فهو قول لا ينبغي التَّشاغل به"[2].

اعترضَ ناظر الجيش على رأي ابن أَبي الرَّبيع في لات واصفًا هذا الرَّأي بقوله: "ولا يخفى ما فيه من التّعسّف"[3]، وهي عبارة توحي بالردّ والاعتراض.

أَمَّا الأَشمونيّ عرض الآراء التي قيلت في أَصل (لات)، قال: "أَصل (لات): (لا) النَّافية زيدت عليها تاء التَّأنيث، كما في (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) قيل: ليَقْوَى شبهها بالــفعل وقيل: للمبالغة في النَّفي، كما في نحو: (عَلَّامة) و(نَسَّابة)، للمبالغة، وَحُرِّكت فرقًا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء السّاكنين؛ بدليل (رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) فإنَّها فيهما متحرّكة مع تحريك ما قبلها، وقيل: أَصلها لَيْسَ، قلبت الياء أَلفًا والسِين تــاء وهو ضعيف لوجهين: الأَوّل: أَنَّ فيه جَمْعًا بين إعلالين، وهو مرفوض في كلامهم لم يجئ منه إلَّا مَاءٌ وَشَاءٌ، أَلَا ترى أَنَّهم لم يدغموا في (يطد) و(يتد) فرارًا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللّام، والثّاني: أَنَّ قَلْبَ الياء السّاكنة أَلفًا وقلب السّين تاء شاذَّان لا يُقدم عليهما إلّا بدليل، ولا دليل. والله أَعلم"[4].

لاحظت الباحثة اعتراض الأَشمونيّ على من قال: أَصلها لَيْسَ، بقلب الياء أَلفًا والسِين تاء، وهو قول ابن أَبي الرَّبيع في أَصل لات واصفًا هذا الرأي بقوله: "وهو ضعيف" موضّحًا أَسباب الضَّعف في الرَّأي، وما ذهبَ إليه مقنعًا، والرَّاجح في أَصل لات ما ذهب إليه سيبويه في أَنَّها مُركّبة من (لا) والتَّاء.

ب: الشَّاطبيّ:

للشَّاطبيّ اعتراضات كثيرة امتلأت بها صفحات كتابه (المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية) المسمّى بـ (شرح أَلفية ابن مالك للشَّاطبيّ)، شملت النَّحو والصَّرف واللُّغة؛ إذْ لم تكنْ اعتراضات الشَّاطبي صريحة على ابن أَبَي الرَّبيع، ولم يستخدم عبارات الاعتراض الصَّريحة كأَنْ يطعن أَو يشكّك أو يبطل رأيه، بل على

---

[1] البيت يُنسب لأَبي وجزة السَّعْديّ: ينظر: خزانة الأَدب:176/4، والمخصص: 5/ 82، والعُباب الزّاخر: 478/1.

[2] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:3/ ١٢٢٣-1225.

[3] المصدر نفسه: ١٢٢٤/3.

[4] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:272/1.

العكس كان اعتراضه غير مباشر فكان يخالف رأيه عن طريق ترجيح الرَّأي الآخر، أَو مناقشة الأَدلّة وترجيحها، ولتوضيح ذلك نورد المسائل الآتية:

1- حكم النَّسب إلى (فُعيلة) معتلّ العين:

اختلفَ العلماء المُتأخِّرون في حكم النَّسب إلى (فُعيلة) في المضاعف والمعتلّ العين، وأَمَّا المُتقدّمون من النَّحويّين فلم يذكره –في حدود المصادر التي اطّلعت عليها- ولم يتعرّضوا للنَّظر فيها ويؤيّد هذا قول الشَّاطبيّ: "أَنَّ مسألة (فُعِيلة) في المضاعف والمعتلّ العين لم يذكرها المُتَقدّمون من النَّحويّين، ولا تعرَّضوا للنَّظر فيها، وإِنَّما تكلم سيبويه وغيره في (فَعِيلة) خاصَّةً، فأَمَّا المعتلّ العين فقد حكى شيخنا الأُستاذ - رحمه الله تعالى - عن شيخه أَبي إسحاق الغافقي أَنَّه قال: لا أَذكر في هذا نصًّا، يعني للمتقدّمين. والمتأخّرون قد اختلفوا فيها"[1].

فقد ذهبَ ابن أَبَي الرَّبيع إلى أَنَّ النَّسب إلى (فُعيلة) معتلّ العين يكون على (فُعَيْليّ) بعدم حذف يائه؛ إِذْ قال: "...فإِنْ كان مُضاعَفًا عينُه ولامُه مِن جنسٍ واحدٍ أَو مُعتَلّ العينِ لم تُحذِفْ غيرَ تَاءِ التَّأنيثِ، فتقولُ في شديدٍ: شَدِيدِيًّا، وَجلُولَة جَلُولِيًّا، وفي قَدِيدةٍ: قَدِيدِيًّا؛ كأَنَّهم كَرِهوا التقاءَ المِثْلَينِ. وتقولُ في بني حُويزةَ: حُويزِيًّا؛ كَرِهوا تَحريكَ الواو وفتحَ ما قبلَها. وتقولَ في مثل لَوَيزَة: لَوَيزِيًّا؛ أَجرَوْهُ مُجرى حُوَيْزِيّ لِيَجريَ الفصلُ كُلّهُ مَجرًى واحدًا"[2].

وسارَ على هذا الرَّأي أَبُو حيَّان الأَندلُسِيّ، في قوله: "وأَمَّا فُعيله فنحو لُوَيزة فتنسب إِلى هذه ونحوها على لفظها؛ لأَنَّك في (فَعُولة و فَعِيلة)، لو حذفت الواو والياء لصار إِلى فَعُل وفَعِل فكنت تقول: قَوُلِيّ، وطوِلِيّ، فتتحرّك الواو وينفتح ما قبلها فتقلب أَلفًا، فيكثر التّغيير بالحذف والإِعلال فيكثر اللَّبس"[3]، وإِلى هذا الرَّأي ذهبَ ابن عقيل قائلًا في باب النَّسب: "ومثل فَعيلة فُعَيلة، فتقول في لُويزة: لويزيّ، بلا حذف، حملاً على طويلة"[4]، ومِمَّن تابعهم ابن الفخّار [5]، وناظر الجيش[6]، فهم أَجروا (فُعَيلة) مجرى (فَعِيلة) فحملوا ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب؛ ليجري الجميع على أُسلوب واحد.

---

(1) المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية: 7/ ٥٠٤.
(2) المُلَخَّص: 85/2.
(3) التَّذييل والتَّكميل: 17/ 172، وارتشاف الضَّرب: 612/2.
(4) المساعد على تسهيل الفوائد:3/ ٣٦٦.
(5) ينظر: شرح الجمل لابن الفخّار: 3/ 130-131.
(6) ينظر: تمهيد القواعد: 9/ 4705.

ورأى بعضهم أَنَّ النَّسب إلى (فُعَيْلة) معتلّ العين يكون على (فُعَلِيّ) بحذف الياء لانتفاء العِلّة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير فيرجع إلى الأَصل من التَّغيير بحذف الياء عند النَّسب، وهو رأي أَبي بكر بن عبيدة الإِشبيليّ مخالفًا رأي شيخه ابن أَبي الرَّبيع، فيما يذكره ابن الفخّار؛ إذْ قال: "وقالَ أَبُو بكر بن عبيدة: لهما حكم أَنفسهما، فيقال عنده في خوْلة وفي لويزة مسمّى بهما خوليّ ولوزيّ، وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أَبا الحسين"[1].

أَمَّا الشَّاطبيّ فخالف ابن أَبي الرَّبيع واختارَ ما ذهب إليه ابن عبيدة الإِشبيليّ؛ إذْ قال: "وَمنهم من ذهب إلى أَنَّ لـ (فُعَيلة) حكمَ نفسها لمّا نفدت العِلّة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير رجع بها إلى الأَصل القياسيّ من حصول التَّغيير؛ فيقال عنده في لُوَيزة: لُوَزي، وفي خُنُولة: خُنَليٌّ، كما تـقول فـي قُتَيبة: قُتَبيٌّ، وفي سَبُوطة: سَبَطيٌّ وهذا مذهب ابن عبيدة، قال (رحمه الله تعالى): وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أَبا الحُسين يعني: ابن أَبي الرَّبيع ...على طريقة ابن عَبيدة؛ إذْ قال: يقال في (فُعَيلة): فُعَلي، وفي (فَعِيلة) و (فُعَولة): فَعَليٌّ، ما لم يضاعفن أَو تعدم الشَّهرة أو تعتلَّ عين (فَعِيلة) أو (فَعُولة) صحيحة اللَّام، فيترك (فَعِيلة) المعتلّة العين على الحكم الأَوّل ولم يستثنها، وهذا هو القياس. وهو الذي جرّأ ابن عبيدة على مخالفة شيخه، والله أَعلم"[2].

والرَّأي الرَّاجح لدي - والله أَعلمُ- ما ذهبَ إليه أَبُو بكر بن عبيدة والشَّاطبيّ، لأَنَّ ما ذهبَ إليه ابن أَبي الرَّبيع ومن تابعه في الرّاي بأَنَّ حكمه كحكم ما كان على (فَعِيلة) فيه ضعف؛ والحقُّ أَنَّ بينهما فرقًا، وذلك إنَّ السّبب الذي أَوجبَ إبقاء (طويلة) المعتلّ العين على أَصله عند النَّسب وعدم حذف يائه هو لكراهيتهم تحرّك الواو لو قالوا (طَوَليٌّ)، لثقلها ولُزُوم قلبها أَلفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فيكون ذلك إجحـافًا كبيرًا وهو غيرُ موجود في (لُوَيزة)؛ إذْ لو قيلَ: لُوَزيٌّ، لم يكن هناك مُوجبٌ لقلب الواو أَلفًا فحين لم يكن فيها السّبب الموجبُ للتّغير رُجع بها الأَصل القياسيّ من حذف الياء عند النَّسب.

2- المصدر الذي في أَوّله مثلان، هل يجري على فعله فيجوز فيه الإِدغام والإِظهار؟

اختلفَ العلماءُ في المصدر الذي في أَوله مثلان هل يجري على فعله فيجوز فيه الإِدغام والإِظهار أَو لا يجوز فيه الإِدغام بل يلزم الإِظهار؟ فذهبَ سيبويه وجمهور النَّحويّين بأَنَّ المصدر الذي أَوّله مثلان جارٍ على الفعل بجواز الوجهين

---

(1) شرح الجمل لابن الفخّار: 1132/3.
(2) المقاصد الشَّافية:7/ ٥٠٥-506.

كالفعل من غير فرق؛ إذْ قال: "ومِمّا يُدغَمُ إذَا كان الحرفان من مخرج واحدٍ، وإذَا تقارب المخرَجان قولُهم: يَطَّوَّعُون في يَتَطَوَّعون، ويَذَّكَّرون في يَتَذَكَّرون، ويَسَّمَّعُون في يَتَسَمَّعُون، الإدغام في هذا أَقوى؛ إذْ كان يكون في الانفصال، والبيان فيهما عربيٌ حسن لأَنَّهما مُتحركان"[1]، ثُمَّ قال: "وتقول في المصدر: ازَّيُّنًا ودَّارُأ. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: "﴿اطَّيَّرْنَا بِكَ﴾ [النَمل:47]، وينبغي على هذا أَنْ تقول في تترّس: اتّرّس. فإنْ بينت فحسن البيان كحسنه فيما قبله"[2].

وكلام سيبويه نصٌّ في أَنَّ المتقارِبَين لهما حكم المثلين، وتابعه في ذلك الفرّاء[3] والأَخفش[4]، والزَّجّاج[5]، وأَبُو عليّ الفارسيّ[6].

وذهب ابن أَبي الرَّبيع وتلميذه ابن عبيدة الإشبيليّ إلى أَنَّ المصدر غير جارٍ على الفعل، فإذَا اجتمع في أَوّله مثلان، فلا يجوز فيه الإدغام، بل يلزم الإظهار[7] "والمانع من ذلك عندهم أَنَّ ألف الوصل أَصلها أَلَّا تلحق من الأَسماء إلَّا الأَسماء الجارية على أَفعالها نحو الاستخراج، والاقتدار، والتّفاعل والتّفعل ليسا بجاريين على أَفعالهما تفاعل وتفعلّ، ولو أَرادوا الجاري لقالوا: تِفِيعالا وتِفعّالًا"[8].

ورجّح الشَّاطبيّ بعدَ أَنْ عرض الخلاف في هذه المسألة مذهب سيبويه والجمهور، مخالفًا بذلك رأي ابن أَبَي الرّبيع وأَتباعه، كما قال: "وما قيل من عدم الجريان ليس كذلك، لأَنَّه على الجملة مصدر، والمصادر تجري في هذا الحكم مجرى أَفعالها ويطلق عليها أَنَّها جارية عليها"[9].

والرَّاجح عندي ما ذهبَ إليه سيبويه والجمهور؛ لأَنَّ الفعل مشتقّ في الأَصل من المصدر، فكان الأَولى أَنْ يجري عليه ما يجري على الفعل من أَحكام، وأَنَّ الغالب في الأَسماء التي يقع المثلان في أَوّلهما أَنْ تكون جارية على الأَفعال فيُحكم لها بحكم الأَفعال.

ثانيًا: مآخذ الباحثة:

---

(1) الكتاب: 4/٤٧٤.
(2) المصدر نفسه: 4/٤٧5.
(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 75/1.
(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 112/1-114.
(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج:155/1، 166، و316/2، 317.
(6) ينظر: الحجّة للقرّاء السَّبعة: 119/3، 402، و5/ 467، 468.
(7) ينظر: المقاصد الشَّافيَّة:9/٤٥٩.
(8) المصدر نفسه:9/٤٥٧، و٤٥٩.
(9) المصدر نفسه:9/ ٤٦٠.

كان من الصَّعب أَن أُدَوّن هذا العنوان، وأُسطّر فيه ما يعدُّ مـأخذًا على عالم جليل انفردَ في عصره، وأَجمع العلماء على علمه، وقد أُوتي قلمًا بارعًا، وعلمًا واسعًا، فعُدَّ إمام النَّحو في زمانه، وعلى الرّغم من ذلك كلّه سجّلتُ بَعْض المآخذ على ابن أَبي الرّبيع، فقد عشتُ مع هذا الكتاب مدّة من الزّمن أُقلّب صفحاته، وأَتفحَّصُ كلماته وأَتأمّلُ عباراته وأَتفهّم مقاصده، وأَدرس قواعده، فبان لي بعض الملاحظات الطّفيفة التي لا تُعدّ على شيخنا أَبي الحُسين عبيد الله بن أَبي الرَّبيع القرشِيّ الذي بلغ الذّروة في الإجادة والإفادة، وحسن التَّأليف وروعة التَّصنيف.

ومِمّا ينبغي أَنْ يُعلم أَنَّه ليس لمثلي أَنْ يأخذ على عالم كبير كابن أَبي الرَّبيع القرشِيّ الأَندلُسيّ وإنَّما هي ملاحظات قد أُصيب فيها وقد أُخطئ، ولعلّ عذري في إقدامي هذا هو ما من كتاب من الكتب البشريَّة يخلو من صفات النَّقص والخطأ؛ لأَنَّ الإنسان مهما بلغ من العلم والمعرفة مُعرّض للخطأ والنِّسيان؛ إذْ العصمة لم يجعلها -الله تعالى- إلَّا لأَنبيائه ورسله.

ونحدد –هنا- أَهمّ تلك الملاحظات؛ هي:

1_ اضطرابه في نقل آراء العلماء:

خرج على الجادَّة، جادّة فهم بعض الآراء، وابتعد عن الصَّواب في نسبة بعضها فجاءت على خلاف المُثبّت في كتب أَصحابها، أَو المنقول عنهم، فمِمَّا يؤخذ عليه اضطرابه في نقل آراء العلماء، قوله في تصغير حُبَارى: "أَلِفُ التَّأنيثِ إذَا كانت خَامِسةً حَذَفْتَها أَبَدًا؛ تقولُ في زِمِكّى: زُميكّ، وفي عِبِدّى: عُبيدّ، إلَّا أَنْ يكون الثَّالث حَرْفَ مدٍّ ولينٍ نحو: حُبَارى وَعَشُورَى؛ فلك في هذا ثلاثةُ أَوجه: أَحَدُها: حَذْفُ الأَلِفِ الأُولى والواو، فتقولُ حُبَيرى وعُشَيرى. والثَّاني: حَذْفُ أَلِف التَّأنيث ولا تُعوّض، فتقولُ حُبيّر وعُشيّر. والثّالث: أَنْ تَحذِفَ وتُعوّضَ مِن أَلِف التَّأنيث التَّاء، فتقولُ: حُبيّرةَ وهذا عند سيبويه وأَكثرُ النَّحويّين، وفيه خِلافٌ"[1]، ويعد إلقاء نظرة فاحصة إلى هذا القول يتّضح لنا الآتي:

_ القول بالتَّعويض عن الأَلف المحذوفة في التَّصغير لم يكن قول سيبويه؛ بل هو قول أَبي عمرو بن العلاء الذي يرى أَنَّ تصغير ما كان أَلفه خامسة نحو: (حُبَارَى) هو بحذف الأَلف وجعل محلها تاء، أَيْ:(حُبَيّرة)؛ لأَنَّ سيبويه ذكرَ أَنَّ من صغّرَ حُبَارَى على حُبَيّرَة هو أَبُو عمرو بن العلاء، قال: "وأَمَّا أَبُو عمرو فكان يقول: حبيّرةٌ، ويجعل الهاء بدلًا من الأَلف التي كانت علامةً للتّأنيث؛ إذْ لم تصل إلى أَن

[1] المُلَخَّص: 2/ 133.

تثبت"[1]، أَمَّا رأي سيبويه في تصغير حُبَارَى هو حذف الأَلف وإبقاء الزَّائدة الأُخرى، وحذف الزَّائدة وإبقاء الأَلف آخرًا،؛ إذْ قال: "ومِمَّا لا يكون الحذفُ أَلزمَ لإحدى زائدتَيْه منه للأخرى (حُبارى)، إنْ شئت قلت: (حُبَيْرَى) كما ترى، وإنْ شئت قلت: (حُبَيّرٌ)، وذلك لأَنَّ الزَّائدتين لم تجيئا لتُلِحقا الثَّلاثة بالخمسة، وإنَّما الأَلف الآخِرة أَلف تأنيث؛ والأَولى كواو عَجوزٍ، فلا بُدّ من حذف إحداهما"[2].

_ ذكرَ ابن أَبي الرَّبيع أَنَّ في تصغير حُبَارَى وعَشُورى وما كان نحوهما فيه خلاف بين العلماء، والمعروف ليس في تصغير حُبَارَى وعَشُورى وشبهه خلاف، إنَّما فيه تخيير على حُبَيّرة وحُبَيّر وحُبَيْرَى[3].

ومن اضطرابه في نقل الآراء قوله في بناء ما كانت فاؤه همزة على افتعل؛ إذْ قال: "إذَا بَنيتَ منه افْتَعَلَ قُلْتَ: اِيْتَكَلَ؛ وتَقلِب الهمزةَ التي هي فاءٌ لاجتماع الهَمزتين، ولا تَقلِبُ الياءَ تاءً كما قَلَبتَها في اتَّسر؛ لأَنَّ الياءَ في اِيْتَكَلَ عارضةٌ، وقد جاءت مُبدَلَةٌ قليلًا في الشِّعر؛ شَبّهوها بالتّاء في اتَّسر، وبهذا أَخَذَ الكوفيّون، والمعوَّل عليه ما ذَهَبَ إليه البَصريُّون"[4]، والقول بإدغام الياء في التَّاء كما أُدغمت في اتّعد واتّسر ليس للكوفيّين؛ بل هو يعود إلى البغداديّين بحسب ما تيسّر لي الاطّلاع عليه من مصادر[5]؛ إذْ يظهر أَنَّ القول في الحقيقة يعود إلى البغداديّين وليس كما زعمَ ابن أَبي الرَّبيع بقوله: "وبهذا أَخَذَ الكوفيُّون".

ومن اضطرابه في نقل الآراء استشهاده على مجيء أَلف عَلْقَى (للتَّأنيث) ببيت للعجّاج وابن أَبي الرَّبيع نسبه لرُؤبة بن العجّاج ، في قوله: "قال: رُؤبة:

يَسْتَنْ فِي عَلْقَى وفِي مُكُور[6]

(الرّجز)

فنسبَ البيت لرؤبة بن العجّاج وهو ليس كذلك فلم أَقف عليه في ديوان رؤبة وهذا الرّجز للعجّاج كما هو موجود في ديوانه[7]، وتبيّن من خلال ما ذهب إليه ابن أَبي الرَّبيع أَنَّه كان يأخذ الشَّواهد من كتب النَّحو فذهب إلى ما ذهب إليه

---

(1) الكتاب: 3/ ٤٣٧.

(2) المصدر نفسه: 3/ 436-437.

(3) وقد الْتَفَتَ محقق الكتاب إلى ذلك: ينظر: كلام المحقّق: المُلَخَّص: 2/ 133.

(4) المُلَخَّص:278/2.

(5) ينظر: التّكملة:581، والمقتصد:1371/2-1372، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد :٢٥٨/1، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٣٠/5، وشرح الشَّافية للرَّضيّ:٨٣/3، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٥١٨٧/10، وشرح الإمام الفارضيّ على أَلفية ابن مالك:٤٧٣/4،... وغيرها.

(6) البيت للعجّاج: ينظر ديوانه:362/1، وينظر: الكتاب:3/ ٢١٢، وروايته في ديوانه:
فحط في عَلْقَى وفي مُكْورِ، وتمامه: بَيْن تَواري الشَّمسِ والذُّرُور.

(7) ينظر: ديوان العجّاج:362/1.

سيبويه بهذه النَّسبة؛ فقد نسب سيبويه هذا الرجز لرؤبة[1]، ونقل عنه الزَّجَّاجيّ وابن جنّي وأَبُو عليّ الفارسيّ وابن سيده [2].

2- اضطرابه في موضوعات مختلفة:

مِمَّا يؤخذ على المؤلّف قوله في الفعل (قامَ)؛ إذْ قال: "...كما يعمل قامَ في المفعول"[3]، وفي عبارة ابن أَبي الرّبيع شيء من التَّوسع؛ لأَنَّ الفعل (قام) من الأَفعال

اللَّازمة التي لا تعمل في المفعول به.

3- عثرات في الشَّواهد:

لم يخل الأَمر من بعض العثرات في شواهده، ومن هذه العثرات في باب التقاء السَّاكِنَيْنِ "وتقولُ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ﴾ وتَحذِفَ الواو؛ لأَنَّهما مِن كَلِمتَين، ولا تُوجدُ ثَلاثةُ سَواكِنَ في الوَصلِ بوجهٍ"[4]، فقد أَوردَ الآية للتَّمثيل، ولم يُشرْ لها أَنَّها آية وهي آية ٣٢ من سورة الأَنفال[5].

ومن هذه العثرات أَنَّه في باب المقصور والممدود في ما آخره أَلف من الأَسماء يكون على أَربعة أَوجه فقوله في الوجه الرَّابع "أَنْ تكون زائدة للتَّأنيث"[6] لم يمثّل لهذا القسم، ومن أَمثلته: حُبلى وطُولى، وكذلك باب تكسير ما كان على أَربعة أَحرف وثالثه أَلف أَو ياء قبلها كسرة أَو واو قبلها ضمّة في ما كان فلى وزن (فَعالَ)، قوله في القسم الثَّاني منه "أَنْ يكون مضاعفًا، فهذا يجمع في القليل والكثير على أَفْعِلة، ولا

يُقال فيه فُعُل لمكان التَّضعيف"[7]، فابن أَبي الرَّبيع أَهمل التَّمثيل له[8]؛ ومن أَمثلته: زمام وبتات، فتقول في جمعهما: (أَبِتَّه) و(أَوِمّ) الأَصل فيهما: أَبِتَّة وأَزِمّة، والأَصل

---

(1) ينظر: الكتاب: 3/ ٢١٢.

(2) ينظر: مجالس العلماء: ٤٢، والخصائص: 309/٣، والتَّكملة:٣٢٥، والمحكم والمحيط الأَعظم: ١/ ٢١٤

(3) المُلَخَّص:1/ 330.

(4) المُلَخَّص:51/2.

(5) وقد التفت محقق الكتاب إلى ذلك.

(6) المُلَخَّص:78/2.

(7) المصدر نفسه:167/2.

(8) وقد التفت محقق الكتاب إلى ذلك.

فيهما: أَبْتتَة وأَزممَة فالتقى مثلان فنقلتَ حركة أَوّلهما إلى السَّاكن قبلَهما، ثُمَّ أُدغم أَحدُ المثلين في الآخر[1].

ورغم هذا كلَّه فلا أعتقد أَنَّ هذه المآخذ ستغضّ من قيمة الكتاب، وتنقص من محاسنه ومزاياه، ما دام قدّم لنا ذخيرة علميّة هائلة: لا تقدّر بثمن، فالخطأ والنِّسيان، لا ينجو منهما أَي إنسان مهما كان ولله دُرّ قائل:

وَمَن ذا الذي تُرضَى سَجاياه كلّها ... كَفَى المرءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ معائبُهْ[2]
(الطَّويل)

ولله دُرّ الآخر حين قال: (مقامات)

منْ ذا الّذي ما ساء قط .... ومن له الحُسن فقط[3]

[1] ينظر: شرح الكافية الشَّافية:1824/4.
[2] البيت يُنسب لبشار بن برد، ولعليّ بن الجهم، وللمتنبيّ ينظر: المنتحل: ١٠٠، وكنز الدرر وجامع الغرر: ٥/ ٤٢٥، وديوان علي بن الجهم: ١١٨.
[3] البيت للحريريّ: ينظر: مقامات الحريريّ:230.

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الرّحلة اللُّغويَّة الماتعة مع ابن أَبي الرَّبيع وتتبّع جهوده الصَّرفيَّة أُبيّن أَهم النتائج التي اتَّضَحت لي معالِمُها في دراستي لـ (المُلخّص في ضبط قوانين العربيَّة)؛ وهي:

1- ابن أَبي الرَّبيع هو النَّحويّ المُتأَخِّر الذي لم يضرّ التَّأخّر بقدره، ولم يقصِّر من قامته؛ إذْ يعدُّ شخصيَّةً نحويَّةً بارزةً يتمتَّعُ بمكانةٍ علميّةٍ مميّزةٍ ظهرت من خلال تحليلاتهِ ونظراتهِ الفاحصة النَّاقدة، وقد برزَ في مجالات ثقافيَّة متعدّدةٍ منها: النَّحو واللُّغة والأَدب والقراءات والفقهِ وأُصولهِ والحديث والسِّيرة والفرائض والحساب.

2- ابن أَبي الرَّبيع جاء بعد أَنْ نضجَ النَّحو العربيّ، واستقرّت أُصُوله، وأُشبعت جزئياتُه ومسائلُه بحثًا وتنقيرًا. ولم يكن الرَّجل مجدِّدًا، ولا ثوريًّا، ولا ذا مذهب خاصّ انفرد به، وإنّما مُحترمٌ سابقيه، عارف بقدرهم، آخذٌ بقوانينهم، شارحًا لمصنَّفاتهم، ولكثرة تصانيفه وشدّة تأثيره نعته العلماء بأَنه ملأَ الأَرض نحوًا، ويُعَدُّ (المُلخَّص) شاهدَ صدقٍ على عمق تمثُّله للتُّراث النَّحويّ، واستيعابه أُصُوله، إلى جانب مصنَّفاته الأُخرى، ومنها (الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، والبسيط في شرح الجمل، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه وغيرها).

3- لم يتعثّر في منهجه العام، ولم تختلف الطَّريقة التي رسمها، واتَّضحَ لنا من منهجه في الشَّرحِ أَنَّهُ كانَ يؤثرُ جانبَ السُّهُولةِ والوضوحِ في عرضهِ للآراء والموضوعات بأُسلوب تعليميّ، وقد اتّخذ في ذلك طرائق مختلفة لتوصيلِ الفكرة التي يريدُ عرضها؛ إذْ انمازَ أَسلوبه بميزات كثيرة، فهو سهل قريب، عبارته مُحكمة، تخلو من الحشو والاستطراد والغموض، إلَّا في ما ندر. وهو أَيضًا ملائم لمقتضى الحال، يجنح إلى البسط في المواطن التي تحتاج إلى التَّفصيل. ويميل إلى الإجمال في المواطن التي تقتضي التَّركيز سعيًا للاستظهار والحفظ.

4- استقرت أُصُول الصِّنعة في عقل الرَّجل، ولم يكن في ذلك متّبعًا، بل كانت له رؤية مستقلّة إلى حد ما للأُصُول المعتبرة عندهم، فاعتدّ ابن أَبي الرَّبيع بالقرآن الكريم وقراءاته كثيرًا فيما تناوله في مسائل لغويَّة وصرفيَّة في كتابهِ؛ ولذلك نجد بأَنَّ القرآن الكريم قد احتلَّ المرتبة الأُولى في نسبةِ الاستشهادِ به، أَمَّا بالنِّسبةِ للقراءاتِ القرآنيَّةِ فلم يقتصر على الاستشهادِ بالقراءاتِ السَّبع بل استشهدَ أَيضا بالقراءات الشَّاذَّة، ولم يكن يفرقُ بين قراءة وقراءة، ولا بين قراءة متواترة

وقراءة شاذَّة، ولعلَّ السَّبب في ذلك يعودُ إلى أَنَّ القراءةَ سُنَّة مُتّبعة؛ إذْ كان يجلُّ القراءات القرآنيَّة سبعيَّة كانت أَو عشريَّة أَو شاذَّة، وكان يأخذ من القراءات ما يتَّفق مع القضايا والمسائل الصَّرفيَّة التي يعالجها ويدع ما لا يتَّفق معها، غير ناظر في ذلك كلّه إلى كون القراءة من القراءات السَّبعيَّة أَو العشريَّة، فقد أَخذ بالقراءات الأَربع عشرة، ومن شواذِّ القراءات، ولم يَلْحَن ابن أَبي الرَّبيع قَارِئًا أَو يُخطئ قراءةً، وقد ظهر ذلك من خلال العمليَّة الإحصائيَّة لشواهد القراءات القرآنيَّة.

5- كانَ ابن أَبي الرَّبيع من المُتشدِّدين في الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشَّريف، فلم يُورد في قضاياه الصَّرفيَّة إلَّا بضعة أَحاديث، كانت في مجموعها خمسة أَحاديث في مسائله الصَّرفيَّة، وهذا العدد من شواهد الحديث قليل مقارنة بشواهده من كلام الله العزيز وقراءاته أَو الأَبيات الشِّعريَّة الواردة في قضاياه الصَّرفيَّة، والباحثة لا ترى ذلك من المآخذ عليه، فقد تبع غيره من العلماء أُولئك المُتشدِّدين في قضية الاستشهاد بالحديث الشَّريف. ولعلّ السَّبب في ذلكَ هو ميلَهُ الشَّديد للمذهبِ البصريّ الذي يُعرضُ أَصحابه عن الاحتجاجِ بالحديث إلَّا في مسائل قليلة، أَمَّا بالنِّسبةِ لأَقوالِ الصَّحابة فلم يستشهد ابن أَبي الرَّبيع في مسائله الصَّرفيَّة بقول واحدٍ، وترى الباحثة في أَنَّ قلّة الأَحاديث في كتب التَّصريف عائد إلى أَنَّ الحديث عرضة للنَّقل بـالمعنى وعندئذ يؤدّي إلى تغيّر الأَبنية، وضعف الاستشهاد بمعظمها.

6- أَكثرَ ابن أَبي الرَّبيع من الشَّواهد الشِّعريَّة، فاحتلت المرتبة الثَّانية بعد القرآن الكريم في درجةِ الاستشهادِ بها.

7- يتبيّن أَنَّ ابن أَبي الرَّبيع لم يعتمد اعتمادًا واسعًا على الأَمثال، كما أَنَّ استشهاده بها لم يكن دقيقًا من حيث النَّسبة والتَّصريح، ويُعزى ذلك إلى اعتقاده بجواز تغيير الأَمثال في الاستعمال العربي.

8- اعتدَّ ابن أَبي الرَّبيع باستصحابِ الحال كأَصلٍ من أُصولِ النَّحو ولكنَّه لم يصرّح به ولم يسمِّه استصحاب حال أَو استصحاب أَصل، وإنَّما نستطيع أَنْ نستدلّ على ذلك من خلال معالجته مسائل الصرف أَو عبّرَ عنه بلفظة (يرجع إلى الأَصل)، أَو (...إلى الأَصل)، أَو (...عن أَصل)، أَو (...على الأَصل)، أَو (يبقى على حاله)، أَمَّا الإجماعِ فقد استدلّ به أَيضًا كأَصل من أُصولِ النَّحو واعتمدَ عليه في شرحِهِ، ويُعدُّ الإجماعِ عنده أَحد الأَدلّة المهمّة التي اعتمد عليها في مناقشة الآراء المختلفة، وعرض المسائل الصَّرفيَّة التي يعالجها، وقد استعملَ (الإجماع) بمعنييه (إجماع العرب) و(إجماع أَهل اللُّغة)، واعتدّ به في الحالتين؛ إذْ عمدَ إلى تقوية ما يراهُ أَو يذهب إليه بذكر ما أَجمع العرب عليه أَو أَجمع النَّحويّين عليه.

9- اهتمّ ابن أَبي الرَّبيع بالقياسِ اهتمامًا كبيرًا، ولاذَ به في ما يعرض له من مسائل وقضايا صرفيَّة، ويعتمد عليه بدرجة لا تقلُّ عن اعتماده على السَّماع؛ وذلك لتداخلهما بشكل واضح، ولا أُبالغ إنْ قلتُ إنَّه كان من الطَّراز الأَوّل في القياس لميولِهِ البصريَّةِ، وإنْ كان محايدًا في النَّادر. ويتجلّى ذلك في الأَساليبِ التي اتّبعها في التَّعبيرِ عن القياسِ، كإثباته للقاعدةِ، وضبط الصِّيغ الصَّرفيَّة وتعليله لما يخالف القاعدة الصَّرفيَّة أَو إضافته لبعض الصَّرفيّين لمعارضتهم بعض قواعد القياس، أَو توجيهه الشَّاهد إلى وجوب قاعدة القياس.

10- يُعَدُّ التَّعليلُ إحدى السِّمات والأَساليب التي بنى عليها ابن أَبي الرَّبيع منــهجه ويُفهم ذلك من خلال العبارة والأُسلوب اللذين جاء بهما لتوضيح بعض الأَحكام والظّواهر الصّرفيّة الواردة في كتابه، لاسيّما أَنَّه كانَ يسير في تعليله للأَحكامِ الصَّرفيَّة على نهج البصريّين، ويبدو من علله أَنَّها من العلل القياسيّة والتّعليميّة - وهذا في القليل النَّادر- لما أَورده من السَّماع. أَمَّا العلل الجدليَّة، فعلى الرّغم من حضورها في مؤلّفاته الأُخرى إلَّا أَنَّها كانت بعيدة كُلّ البعد عن منهج كتابه (المُلَخَّص)، لطبيعة الكتاب التَّعليميَّة التي تدعو إلى تيسير النَّحو وتبسيطه، ولا يميل إلى القول بعلل غير تعليميَّة وطبيعتها الفلسفيَّة.

11- أَفاد من سابقيه، وتنوَّعت مصادره، فلم تقتصر على كتب النَّحو واللُّغة، كما أَنَّها امتدَّت على مساحة الزّمان، بدءًا من سيبويه، وانتهاء بشيخه الشَّلوبين، وقد اتَّخذ من كتاب سيبويه أَساسًا في بناء كتابه حتّى يظنّه القارئ مُلخّصًا لكتاب سيبويه.

12- لم يكن ابن أَبي الرَّبيع منفردًا في آرائه التي عرضتها؛ فقد كان عالمًا مجتهدًا ملتزمًا بمنهجه الصَّرفيّ البصريّ؛ يُناقش ويُرجّح ويَختار ما يتّفق مع منهجه الصَّرفيّ.

13- ترك أَثرًا طيّبًا في اللّاحقين، فأَفادوا منه، ونقلوا عنه، وأَشاروا إليه في مصنّفاتهم وجاءت إفادات العلماء من ابن أَبي الرَّبيع في عدّة صور: نقل نصوص من كتبه، وذكر آرائه، واختياراته، وتأويلاته، والإشارة إلى مخالفاته، وإنَّ تأثيره لم يقتصر على المغرب العربيّ والأَندلُس، بل امتدَّ إلى المشرق، فأَفاد منه مشارقة أَمثال السُّيوطيّ والأَشمونيّ، والبغداديّ وغيرهم، واستمرّ هذا التَّأثير إلى وقتنا الحالي.

14- اهتمّ بمسائل الخلاف، وكشفت مناقشته لها عن إحاطته بآراء السَّابقين، وفهمه مرامي كلامهم، وتمكّنه من التَّصويب والتَّخطئة والتَّرجيح والتَّضعيف.

15- كان ابن أَبي الرَّبيع بصريّ المذهب لا بغداديّ ولا كوفيّ، يقول برأيهم في الأَعمّ الأَغلب، ويستعمل مصطلحاتهم ولم يؤيِّد الكوفيين في المسائل الخلافيَّة المعروضة في كتابه، فما ذُكرت مسألة من المسائل الصَّرفيَّة الخلافيَّة بين الكوفيّين والبصريّين إلَّا وأَخذ برأي البصريّين، وأَيَّدَ آراءهم ووقف إلى جانبهم، وَقَامَ بدحضِ آراء الكوفييّن وإفساد قولهم فيها.

وختامًا

فهذا غاية الجهد، ووسع الطَّاقة، في التَّعريف بشخصيَّة نحويَّة مميّزة في القرن السَّابع للهجرة، وما خَلَّفته من آثار، وما أَسهمت به في ميدان الصَّرف، على الرَّغم من أَنَّه لم تَكنْ الرِّحْلة سهلة، فقد حملت بين طِيّاتها الكثير من التَّحديات واللَّحظات الصَّعبة، لكنّها كانت مدرسة حقيقيَّة صقلتني بالمعرفة، والصَّبر، والإِصرار وأَرجو من اللَّه - تعالى - أَنْ أَكون قد وُفّقت في ما عملت، وأَنْ أَجد جزاء ذلك أَجرين، وما ذلك على الله بعزيز، وهو - سبحانه - من وراء القصد ، والحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين.

روافد الرِّسالة

روافد الرِّسالة

* القرآن الكريم.

أَوَّلًا: الكُتب المطبوعة:

- ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة؛ عبد اللَّطيف الشّرجيّ الزّبيديّ (ت 802 هـ)، تحقيق د. طارق الجنابيّ، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1987م.
- الإبانة في اللُّغة العربيَّة، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحَاريّ، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة ، وآخرون، وزارة التَّراث القومي والثّقافة، مسقط ـ سلطنة عمان، ط 1، 1420 هـ - 1999م.
- أَبنية الأَسماء والأَفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصّقليّ (ت 515 هـ)، تحقيق: د. أَحمد محمّد عبد الدّايم، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، 1999م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأَربعة عشر، شهاب الدّين أَحمد بن محمّد البَنَّا الدّمياطيّ، اعتنى به: أَنس مهرة، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ـ لبنان، ط1، 1998م.
- الإحاطة في أَخبار غرناطة، أَبُو عبد الله مُحمّد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب (ت 776هـ)، تحقيق: يوسف عليّ الطَّويل، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط 1، 2002م.
- الاحتجاج بالشِّعر في اللُّغة الواقع ودلالتُه، مُحمّد حسن حسن جبل، دار الفكر العربيّ، القاهرة.
- أَخبار الحمقى والمغفلين، ابن الجوزيّ، جمال الدّين أَبُو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت 597 هـ) شرحه: عبد الأَمير مهنا، دار الفكر اللُّبنانيّ، ط 1، 1990م.
- أَدب الكاتب، ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت 276هـ)، تحقيق: محمّد محيّي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، د. ط، 2009م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأَندلسيّ، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان أَثير الدين(ت 745 هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان

محمّد، مراجعة: رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م.
❖ الاستشهاد والاحتجاج باللّغة رواية اللُّغة والاحتجاج في ضوء علم اللّغة الحديث، محمّد عيد، عالم الكتب، كلّيّة دار العلوم – القاهرة، 1988م.
❖ أَسرار العربيَّة، أَبُو البركات الأَنباريّ، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري(ت 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1، 1999م.
❖ الاستدراك على سيبويه في كتاب الأَبنية والزيادات على ما أورده فيه مُهذباً: أَبو بكر محمّد بن الحسن الإِشبيليّ الزّبيديّ(ت 379هـ)، باعتناء المستشرق الإِيطاليّ اغناطيوس كويدي طُبع بروما سنة 1890 م، د. ط.
❖ الاشتقاق، ابن دريد، أَبُو بكر مُحمّد بن الحسن بن دريد الأَزديّ (ت 321هـ)، تحقيق: د. عبد السَّلام مُحمّد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط1، 1991م.
❖ اشتقاق أَسماء الله، أَبو القاسم الزّجّاجيّ عبد الرحمن بن إسحاق(ت 337هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرِّسالة، ط 2، 1986م.
❖ الأُصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللُّغويّ عند العرب، د. تَمَّام حَسّان، عالم الكتب ـ القاهرة، 2000م.
❖ الأُصول في النَّحو، ابن السّرّاج، مُحمّد السَّريّ السَّرَّاج البغداديّ (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرِّسالة، لبنان– بيروت، ط3، 1996م.
❖ أُصول النَّحو العربيّ، محمُود أَحمد نحلة، دار العلوم العربيَّة، بيروت – لبنان، ط 1، 1987م.
❖ الأَضداد، أَبو بكر الأَنباريّ، مُحمّد بن القاسم بن مُحمّد بن بشَّار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة (ت 328 هـ)،المحقق: د. مُحمّد أَبُو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت – لبنان، 1987م.
❖ إعراب القراءات السَّبع وعللها، أَبُو عبد الله الحسين بن أَحمد بن خالويه(ت 370 هـ)، حقّقه وقدّم له: د عبد الرَّحمن العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1992م.
❖ إعراب القرآن، أَبُو جعفر النَّحَّاس، أَحمد بن مُحمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النَّحويّ (ت 338هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات مُحمّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1421هـ.
❖ إعراب القرآن وبيانه، محيّي الدِّين بن أَحمد مصطفى درويش (ت 1403 هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ـحمص- سورية، (دار اليمامة ـدمشق- بيروت)، (دار ابن كثير ـدمشق- بيروت)، ط 4، 1415هـ.

❖ الأَعلام، الزَّركليّ، خير الدِّين بن محمُود بن مُحمّد بن عليّ بن فارس(ت 1396 هـ)، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 15، 2002م.
❖ أَعلام المغرب والأَندلُس في القرن الثَّامن، ابن الأَحمر، إسماعيل بن يوسف بن مُحَمَّد بن نصر الخزرجيّ الأَنصاريّ (ت807هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد رضوان الدَّاية، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط 1، 1976م.
❖ أَعيان العصر وأَعوان النَّصر، صلاح الدِّين خليل بن أَيبك الصَّفدي، تحقيق: د. عليّ أَبُو زيد ود. نبيل أَبو عشمة، وآخرون، تقديم د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط1، 1998م.
❖ الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأَدلة في أُصول النَّحو، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأَفغاني، مطبعة الجامعة السَّوريَّة، 1957م.
❖ الاقتراح في أُصول النَّحو وجدله، السّيوطيّ، عبد الرَّحمن بن أَبي بكر، جلال الدِّين السّيوطيّ(ت 911هـ)، بتحقيق: د. محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط 1، 1989م.
❖ الأَمالي، أَبو القاسم الزَّجّاجيّ، عبد الرَّحمن بن إسحاق البغداديّ(ت 337هـ) تحقيق: د. عبد السَّلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط 2، 1987م.
❖ أَمالي ابن الشَّجري، ابن الشَّجريّ، ضياء الدِّين أَبُو السَّعادات هبة الله بن عليّ بن حمزة(ت542هـ)، المحقق: د. محمُود مُحمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1991م.
❖ إنباه الرَّواة على أَنباه النُّحاة، القفطيّ، جمال الدِّين أَبُو الحسن عليّ بن يوسف (ت: 646هـ)، تحقيق: د. مُحمّد أَبُو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثّقافيَّة ـ بيروت، ط 1، 1982م.
❖ الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولّاد، أَحمد بن مُحمّد بن ولّاد التّميميّ النَّحويّ (ت 332 هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة، ط 1، 1996م.
❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيّين، أَبُو البركات ابن الأَنباريّ، كمال الدِّين عبد الرَّحمن بن مُحمّد بن عبيد الله الأَنصاريّ،(ت 577 هـ)، تحقيق: مُحمّد محيّي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت- صيدا، ط 1، 2003م.
❖ أَوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك، ابن هشام الأَنصاريّ (ت 761 هـ)، تحقيق: د. أَميل بديع يعقوب، ، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 2، 2003م.
❖ إيجاز التَّعَريف في علم التَّصريف، ابن مالك، مُحمّد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ (ت 672هـ)،المحقق: د. مُحمّد المهدي عبد الحي عمار سالم،

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، المملكة العربيَّة السّعودية، ط 1، 2002م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، القيسيّ، أَبُو عليّ الحسن بن عبد الله القيسيّ (ت ق 6هـ)، تحقيق: د. مُحمّد بن حمود الدّعجانيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط 1، 1987م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، أَبُو عمرو عثمان بن عمر(ت 664هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليليّ، إحياء التُّراث الإسلاميّ، وزارة الأَوقاف والشّؤون الدِّينيَّة- الجمهورية العراقيَّة.
- الإيضاح في علل النَّحو، أَبُو القاسم الزَّجَّاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النَّفائس – بيروت، ط 5، 1406 هـ -1986م.
- البحر المحيط (في التَفسير)، أَبو حيَّان الأَندلُسِيّ، مُحمّد بن يوسف(ت 745هـ) بعناية: صدقي محمّد جميل العطار (جـ 1 و 10) - زهير جعيد (جـ 2 إلى 7) - عرفان العشا حسّونة (جـ 8 إلى 10)، دار الفكر – بيروت، 2000م.
- البداية والنَّهاية، أَبُو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدّمشقيّ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التَّركيّ، دار هجر للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، ط 1، 2003م.
- البديع في علم العربيَّة، ابن الأَثير، مجد الدِّين أَبو السَّعادات المبارك بن مُحمّد بن مُحمّد بن مُحمد ابن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزريّ(ت 606 هـ)، تحقيق: د. فتحي أَحمد عليّ الدِّين، جامعة أُمّ القرى، مكّة المُكرَّمة - المملكة العربيَّة السّعودية، ط 1، 1420هـ.
- برنامج التَّجيبيّ، التّجيبيّ، القاسم بن يوسف بن مُحمّد بن عليّ التّجيبيّ(ت 730هـ)، تحقيق: د. عبد الحفيظ منصور، الدّار العربيَّة للكتاب، ليبيا – تونس، د. ط، 1981م.
- برنامج شيوخ ابن أَبي الرَّبيع السَّبتيّ، الإمام قاسم بن عبد الله بن الشَّاط السَّبتيّ (ت723هـ)، تحقيق: د. العربيّ الدَّائز الفرياطيّ، دار الأَمان للنَّشر والتَّوزيع، الرَّباط – المغرب، ط 1، 2011م.
- برنامج المجاري، مُحمّد بن مُحمّد بن عليّ بن عبد الواحد المجاريّ الأَندلُسِيّ (ت862هـ)، تَحْقِيق: محمّد أَبُو الأَجفان. دَار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1982م.
- برنامج الوادي آشي، مُحمّد بن جابر الوادي آشي (ت 749هـ)، تحقيق: د. مُحمّد محفوظ، دار الغرب الإسلاميّ، أَثينا - بيروت، ط 1، 1980م.

❖ البَسيط في شرح جُمل الزّجّاجي، ابن أَبي الرّبيع الأَندلُسِيّ، عبيد الله بن أَحمد بن عبيد الله القرشيّ الإِشبيليّ السّبتيّ (ت 688هـ)، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، دار الغرب الإِسلاميّ، بيروت- لبنان، ط1، 1986م.
❖ بغية الوعاة في طبقات اللُّغويّين والنُّحاة، السّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبي بكر (ت911هـ)، تحقيق: مُحمّد أَبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبيّ، ط 1، 1964م.
❖ البلغة في تراجم أَئمَّة النَّحو واللُّغة، الفيروزآبادي، مجد الدّين أَبُو طاهر محمّد بن يعقوب (ت 817هـ)، تحقيق: مُحمّد المصريّ دار سعد الدِّين للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، ط 1، 2000م.
❖ البيان في غريب إعراب القرآن، أَبُو البركات الأَنباريّ، عبد الرَّحمن ابن الأَنباريّ (ت 577هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد ود. مصطفى السَّقا، الهيئة العامة المصريَّة للكتاب، د. ط، 1400هـ - 1980م.
❖ البيان والتبيُّن، الجاحظ، أَبُو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (ت 255هـ)، تحقيق: د. عبد السَّلام بن محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ط، د.ت.
❖ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ (ت1205 هـ)، تحقيق: د. عبد السَّتار أَحمد فرّاج، وآخرون، وزارة الإِعلام، والمجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب – الكويت، 1965م - 2001م.
❖ تاريخ الأَدب العربيّ، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 1، 1960-1995م.
❖ تاريخ الأَدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التّواب. راجع التَّرجمة: د. السَّيّد يعقوب بكر. دار المعارف، القاهرة، ط 3، 1983م.
❖ تاريخ إربل، ابن المستوفي، المبارك بن أَحمد بن المبارك بن موهوب اللّخميّ الإِربليّ (ت 637هـ) تحقيق: د. سامي بن سيّد خمّاس الصَّقّار، وزارة الثَّقافة والإِعلام- دار الرَّشيد للنّشر، العراق، د. ط، 1980م.
❖ تاريخ الإِسلام ووفيات المشاهير والأَعلام؛ للحافظ شمس الدِّين مُحمّد ابن أَحمد الذّهبيّ(ت 748هـ)، تحقيق: د. بَشَّار عَوَّاد معروف، دار الغرب الإِسلاميّ، بيروت، ط 1، 2003م.
❖ تاريخ قضاة الأَندلس (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، عليّ بن عبد اللَّه ابن الحسن الجذاميّ النَّباهيّ المالقيّ الأَندلُسيّ (ت: نحو 792هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التَّراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 5، 1983م.

❖ التّبيان في إعراب القرآن، العُكبريّ، أَبُو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبريّ(ت 616هـ)، تحقيق: د. عليّ مُحمّد البجاويّ، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركائه ـ القاهرة، د. ط، 1976م.
❖ التّبيين عن مذاهب النَحويّين البصريّين والكوفيّين، أَبو البقاء العُكبَريّ (ت616 هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط 1، 1986م.
❖ تحفة الأَقران في ما قرئ بالتَّثليث من حروف القرآن، أَبو جعفر الأَندلُسِيّ، أَحمد بن يوسف بن مالك الرَّعينيّ(ت 779هـ)، كنوز أَشبيليا ـالمملكة العربيَّة السّعودية، ط 2، 2007م.
❖ تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدّين أَبُو محمّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأَنصاريّ (ت761هـ)، المحقق: د. عبّاس مصطفى الصَّالحي (كلية التَّربيَّة ـ بغداد)، دار الكتاب العربي، ط 1، 1986 م.
❖ تداخل الأُصول اللُّغويّة وأَثره في بناء المعجم، عبد الرّزاق بن فرّاج الصّاعديّ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السّعودية، ط 1، 1422هـ–2002م.
❖ التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، أَبُو حيَّان مُحمّد بن يوسف بن عليّ الأَندلسيّ (ت 745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق (ج1 ـ 5)، وباقي الأَجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرّياض، ط 1، 1997 ـ 2024 م.
❖ تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو مُحمّد، عبد الله بن جعفر بن مُحمّد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت 347هـ)، المحقق: د. محمّد بدوي المختون، المجلس الأَعلى للشّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، 1998م.
❖ تصريف الأَسماء، د. محمد الطّنطاويّ، دار الظَّاهريّة للنَّشر والتَّوزيع، الكويت، ط 1، 2017م.
❖ التَّطور النَّحويّ للغة العربيَّة، لبرجشتراسر، أَخرجه وصححه وعلّق عليه: د. رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1994م.
❖ التَّعليقة على كتاب سيبويه، أَبُو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أَحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت 377هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، ط 1، 1990م.
❖ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدِّين الدّماميني، محمد بدر الدِّين بن أَبي بكر بن عمر (ت 827هـ)، تحقيق: د. مُحمّد بن عبد الرَّحمن بن مُحمّد المفدي، ط 1، 1983م.
❖ تفسير الإمام ابن عرفة، مُحمّد بن مُحمّد ابن عرفة (ت 803هـ)، تحقيق: د. حسين المناعي، مركز البحوث بالكلية الزَّيتونيَّة ـ تونس، ط 1، 1986م.

❖ التَّفسير البسيط، أَبُو الحسن عليّ بن أَحمد بن محمّد الواحديّ (ت 468 هـ)، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلامية، ط 1، 1430 هـ.
❖ تفسير التَّحرير والتَّنوير (تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، مُحمّد الطاَّهر بن مُحمّد بن مُحمّد الطَّاهر بن عاشور التّونسيّ (ت1393 هـ)، الدَّار التُّونسيَّة للنَّشر – تونس، 1984م.
❖ تفسير جوامع الجامع، أَبُو عليّ الفضل بن الحسن الطَّبرسيّ، تحقيق: مؤسّسة النَّشر الإسلاميّ، ط 2، 1423م.
❖ تفسير الزَّمخشريّ (الكشّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأَقاويل)، الزَّمخشريّ، أَبُو القاسم محمُود بن عمرو بن أَحمد جار الله الزَّمخشري، تحقيق: الشَّيخ عادل أَحمد عبد الموجود، والشَّيخ عليّ مُحمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط 1، 1998م.
❖ تفسير القرآن الكريم، ابن أَبي الرَّبيع عبيد الله بن أَحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ السّبتيّ، تحقيق: د. صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، إشراف: د. عيّاد بن عيد الثَّبيتيّ، مطابع جامعة مُحمّد بن سعود الإسلاميَّة - سلسة الرّسائل الجماعيَّة، الرّياض - المملكة العربيَّة السّعودية، ط 1، 2009م.
❖ تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مُحمّد عليّ طه الدِّرة، دار ابن كثير – دمشق، ط 1، 2009م.
❖ تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ، عبيد الله بن أَحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ السّبتيّ (ت 688هـ)، تحقيق: د. عليّ بن سلطان الحكميّ، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوّرة، ط. ت، 1410 - 1413هـ.
❖ التَّكملة، أَبُو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أَحمد بن عبد الغفار النَّحويّ (ت 377 هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط 2، 1999 م.
❖ التَّكملة لكتاب الصِّلة، ابن الأَبار، محمد بن عبد الله بن أَبي بكر البلنسيّ (ت 658هـ)، تحقيق: د. عبد السّلام الهرّاس، دار الفكر للطّباعة، لبنان، ط 1، 1995م.
❖ التَّكملة والذَّيل والصّلة لكتاب تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، الصغانيّ، الحسن بن محمد بن الحسن الصّغانيّ(ت650هـ)، تحقيق: د. عبد العليم الصَّخاويّ، وآخرون، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة – مصر، 1970م -1979م.
❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح لتسهيل ابن مالكٍ)، مُحمّد بن يوسف بن أَحمد، محب الدِّين، المعروف بناظر الجيش (ت778 هـ)، دراسة

وتحقيق: د. عليّ مُحمّد فاخر، وآخرون، دار السَّلام للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتّرجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربيَّة، ط 1، 2007م.
❖ التّنبيه والإيضاح عما وقع في الصَّحاح، ابن بري، أَبُو مُحمّد عبد الله بن بري(ت 582هـ)، تحقيق: د. مصطفى حجازي، وآخرون، الهيئة المصريَّة العامة للكتّاب، ط.1 ، 1980م.
❖ تهذيب اللُّغة، الأَزهريّ، أَبُو منصور محمد بن أَحمد بن الأَزهريّ(ت 370هـ)، تحقيق: د. مُحمّد عوض مرعب، دار إحياء التَّراث العرب، بيروت، ط 1، 2001م.
❖ توضيح المشتبه، شمس الدِّين محمّد بن عبد الله المعروف بابن ناصر الدِّين(ت 842هـ)، تحقيق: د. محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط 1، 1993م.
❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك، أَبُو مُحمّد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ(ت749هـ)، تحقيق: د. عبد الرَّحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 2008م.
❖ التَّيسير في القراءات السَّبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أَبو عمرو الدَّانيّ (ت 444هـ)، المحقق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 2، 1984م.
❖ الجامع الكبير (سنن التّرمذيّ)، أَبُو عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ (ت 279 هـ)، حققه وخرج أَحاديثه وعلق عليه: بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ – بيروت، ط 1، 1996 م.
❖ الجامع لأَخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، أَبُو بكر أَحمد بن عليّ بن ثابت بن أَحمد بن مهدي الخطيب البغداديّ (ت 463 هـ) ، تحقيق: د. محمُود الطَّحّان مكتبة المعارف، الرِّياض- المملكة العربيَّة السعُوديّة، د. ط، 1983م.
❖ جمهرة أَشعار العرب، أَبُو زيد مُحمّد بن أَبي الخطاب القرشيّ (ت 170هـ)، حققه وضبطه وزاد في شرحه: عليّ مُحمّد البجادي، نهضة مصر للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع.
❖ جمهرة الأَمثال، أَبُو هلال العسكريّ، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت نحو 395هـ)، دار الفكر – بيروت.
❖ جمهرة اللُّغة، ابن دريد، أَبُو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأَزديّ (ت 321هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط 1، 1987م.

❖ الجنى الدّانيّ في حروف المعاني، أَبُو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1992 م.
❖ الحجّة في علل القراءات السّبع، أَبو عليّ الفارسيّ (ت 377 هـ)، تحقيق: عادل أَحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميَّة ـ بيروت ـ لبنان، ط 1، 2007م.
❖ حجّة القراءات، أَبُو زرعة، عبد الرَّحمن بن مُحمّد ابن زنجلة (ت حوالي 403 هـ)، تحقيق: د. سعيد الأَفغانيّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط 5، 1997م.
❖ الحجّة للقرّاء السَّبعة، أَبُو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أَحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: د. بدر الدِّين قهوجي و د. بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رياح ـ أَحمد يوسف الدَّقاق، دار المأمون للتُّراث، دمشق ـ بيروت، ط 2، 1993م.
❖ الحدود في علم النَّحو، أَحمد بن مُحمَّد بن محمَد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدِّين الأَندلسيّ (ت 860هـ)، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، 2001م.
❖ حقيقة الاستدراك على سيبويه عند أَبي بكر الزُّبيديّ، د. مجيد خير الله الزّامليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط 1، 2013م.
❖ الحماسة البصريَّة، علي بن أَبي الفرج بن الحسن، صدر الدِّين، أَبو الحسن البصريّ (ت 659هـ)، المحقق: مختار الدَين أَحمد، عالم الكتب – بيروت، د. ط ، د. ت.
❖ الحيوان، الجاحظ، أَبُو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ(ت 255هـ)، دار الكتب العلميَّة ـ بيروت، ط 2، 1424هـ.
❖ خزانة الأَدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت 1093هـ)، تحقيق: د. عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ- 1997م.
❖ الخصائص، ابن جنّي، أَبُو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تحقيق: د. مُحمّد عليّ النَّجار، دار الكتب المصريَّة، ط 4، د. ت.
❖ الخلاف الصَّرفيّ في أَلفاظ القرآن الكريم، د. كاطع جار الله سطّام، ديوان الوقف الشّيعيّ، أَمانة مسجد الكوفة، ط 1، 2021م.
❖ درّة الحجال في أَسماء الرِّجال، ابن القاضي، أَحمد بن مُحمّد المكناسي (ت 1025هـ)، تحقيق: د. محمّد الأَحمدي أَبُو النّور، دار التّراث-القاهرة والمكتبة العتيقة- تونس، ط 1، 1971م.

❖ الدُّرر الكامنة في أَعيان المئة الثَّامنة، ابن حجر العسقلانيّ، شهاب الدِّين أَحمد بن عليّ بن مُحمّد، تحقيق: د. مُحمّد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد - الهند، ط 2، 1972م.
❖ الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السَّمين الحلبيّ، أَبو العبَّاس أَحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم(ت 756هـ)، المحقق:د. أَحمد مُحمّد الخراط، دار القلم، دمشق.
❖ دراسات في العربيَّة وتأريخها، مُحمّد الخضر حسين(ت 1377هـ)، اعتنى به ابْنُ أَخِيهِ المحامي عليّ الرّضا الحسينيّ، دار النّوادر، ط 1، 2010م.
❖ دراسات في علم الصَّرف، د. مجيد خير الله الزَّامليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط 1، 2013م.
❖ دراسات لأُسلوب القرآن الكريم، مُحمّد عبد الخالق عضيمة (ت 1404هـ)، طبعة محمُود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د. ط، د. ت.
❖ الدّراسات اللُّغويَّة عند العرب إلى نهاية القرن الثَّالث الهجريّ، مُحمّد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ط 1، 1980م.
❖ الدَّرس النَّحويّ في بغداد، د. مهدي المخزومي، وزارة الأَعلام – العراق، د. ط، 1974م.
❖ دقائق التَّصريف، المؤدّب، القاسم بن مُحمّد بن سعيد (ت بعد 338هـ)، تحقق: د. حاتم صالح الضَّامن، دار البشائر، سوريا، ط 1، 1425 هـ- 2004م.
❖ الدّلالات العقديَّة للآيات الكونيَّة، د .عبد المجيد بن محمد الوعلان، دار ركائز للنَّشر والتَّوزيع - الرِّياض- المملكة العربيَّة السعودية، ط 1، 2019م.
❖ الدّيباج المذهب في معرفة أَعيان علماء المذهب المالكيّ، ابن فرحون المالكيّ (ت 799 هـ)، تحقيق وتعليق د. مُحمّد الأَحمدي أَبُو النُّور، دار التَّراث للطّبع والنَّشر، القاهرة، د. ط، د. ت.
❖ ديوان أَبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أَبي هفّان الهزميّ البصريّ (ت257 هـ)، صنعة عليّ بن حمزة البصريّ، التّميميّ المتوفى(ت 375 هـ)، تحقيق: الشَّيخ مُحمّد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط 1، 1421 هـ- 2000م.
❖ ديوان أَبي الطّيب المتنبي، بشرح أَبَي البقاء العُكبريّ (ت 616هـ)، المسمّى بـ (التّبيان في شرح الدِّيوان)، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفى السَّقا، وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأَولاده بمصر، ط1، 1936-1938م.
❖ ديوان الأَعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرحه وقدّم له: مهدي محمّد ناصر الدِّين، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط 3، 2002م.

❖ ديوان امرئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكنديّ، اعتنى به: عبد الرَّحمن المصطاويّ، دار المعرفة – بيروت، ط 2، 2004م.
❖ ديوان أَوس بن حجر، تحقيق: د. محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط 3، 1979م.
❖ ديوان بشر بن أَبي خازم الأَسديّ: تحقيق: د. عزّة حسن، طبعة وزارة الثَّقافة والإرشاد القوميّ في الإقليم السّوريّ- مطبوعات مديريَّة إحياء التُّراث القديم، دمشق 1379 هـ -1960م.
❖ ديوان جرير، بشرح مُحمّد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمّد أَمين طه، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط 3 ، 1986م.
❖ ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، تحقيق: د. عبد العزيز الميمنيّ، الدّار القوميَّة للطّباعة والنَّشر، القاهرة- مصر، 1965م.
❖ ديوان دعبل بن عليّ الخزاعيّ، تحقيق: د. عبد الصَّاحب الدّجيليّ، مطبعة الآداب – النَّجف، د. ط، 1962م.
❖ ديوان ذي الرُّمّة: غيلان بن عقبة العدويّ (ت 117هـ)، شرح: أَبي نصر أَحمد بن حاتم الباهليّ (ت 231هـ) صاحب الأَصمعي، د. عبد القدوس أَبو صالح (ت 1443هـ)، مؤسّسة الإيمان جدة، ط 1، 1982م - 1402هـ.
❖ دِيوان زهير بن أَبي سلمة، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ ديوان سَلامة بن جندل صنعه: محمّد بن الحسن الأَحو، قدّم له ووضع هوامشه: راجي الأَسمر، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط 1، 1414هـ - 1994م.
❖ ديوان سويد بن أَبي كاهل اليشكريّ، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، ساعدت وزارة الإعلام على نشره، ط 1، 1972م.
❖ ديوان طرفة بن العبد، طَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكريّ الوائليّ أَبُو عمرو الشَّاعر الجاهليّ، تحقيق: د. مهدي محمّد ناصر الدّين، دار الكتب العلميَّة، ط: 3، 2002م.
❖ ديوان العبّاس بن مرداس، د. يحيى الجبّوريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط 1، 1991م.
❖ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأَصمعيّ وشرحه، تحقيق د. عبد الحفيظ السَّلطيّ، مكتبة أَطلس، دمشق، ط. ت، 1971م.
❖ ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأَصمعيّ وشرحه، تحقيق د. عزّة حسن، دار الشَّرق العربيّ، بيروت- لبنان، ط . ت، 1995م.

❖ ديوان عديّ بن زيد العبَّادي، تحقيق: د. محمّد جبّار المعيبد، وزارة الثَّقافة والإرشاد -شركة دار الجمهورية للنَّشر والطَّبع -بغداد- سنة 1965م.
❖ ديوان عليّ بن الجهم: تحقيق خليل مردم بك، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1400هـ - 1980م.
❖ ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: مُحمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ.
❖ ديوان الفرزدق، دار صادر للطَباعة والنَّشر - دار بيروت للطّباعة والنَّشر، بيروت، د. ت، 1966م.
❖ ديوان كثير عزة: جمعه وشرحه د. إحسان عبّاس، دار الثَّقافة، بيروت – لبنان، د. ط، 1971م.
❖ ديوان كعب بن مالك الأَنصاريّ، تحقيق، د. سامي مكي العانيّ، مكتبة النَّهضة، بغداد، د, ط، 1966م.
❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أَبُو عقيل العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط 1، 2004م.
❖ ديوان متمم بن نويرة (موسوعة العلّامة الكبير الشَّيخ مُحمّد حسن آل ياسين)، صنعة الشَّيخ مُحمّد حسن آل ياسين، دار المؤرخ العربيّ، بيروت لبنان، ط 1، 2012م.
❖ ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ، تحقيق: كريم البُستانيّ، دار صادر للطّباعة والنَّشر- دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، 1963م.
❖ ديوان الهذليّين، الشَّعراءُ الهذليّون، الدّار القوميَّة للطّباعة والنَّشر، القاهرة، د. ط، 1965م.
❖ الذَّيل والتَّكملة لكتابي الموصول والصّلة، أَبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الملك الأَنصاريّ المراكشيّ (ت 703 هـ)، حقّقة وعلق عليه: د. إحسان عبّاس ود. بَشَّار عَوَّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، ط 1، 2012م.
❖ الرِّحلة العياشيَّة (ماء الموائد)، أَبُو سالم عبد الله بن محمّد العياشيّ (ت 1090 هـ)،حقّقها وقدّم لها: د. سعيد الفاضليّ ود. سليمان القرشيّ، دار السّويديّ للنّشر والتّوزيع، أَبو ظبي- الإمارات العربيّة المُتحدة، ط 1، 2006م.
❖ رسالة منازل الحروف، عليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله(ت 384هـ)، المحقق: د. إبراهيم السَّامرائيّ، دار الفكر – عمان، د. ط، د. ت.
❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني، أَبُو الفضل شهاب الدّين السَّيَّد محمود الأَلوسي البغداديّ (ت1270هـ)، ضبطه وصححه: عليّ عبد الباري عطية، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط 1، 1994م.

❖ الرَّوض الأَنف في شرح السِّيرة النَّبويَّة لابن هشام، أَبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أَحمد السّهيليّ (ت 581هـ)، علّق عليه وقدم له: عمر عبد السّلام السَّلاميّ، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط 1، 2000م.
❖ الرَّوض المعطار في خبر الأَقطار، الحميريّ، مُحمّد بن عبد المنعم (ت 900هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، مؤسسة ناصر للثَّقافة، بيروت، ط 2، 1980م.
❖ الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس، أَبُو بكر الأَنباريّ، مُحمّد بن القاسم بن مُحمّد بن بشار(ت 328 هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرِّسالة – بيروت، ط 1، 1992م.
❖ سؤالات نافع بن الأَزرق إلى عبد الله بن عبّاس، إبراهيم السَّامرائيّ، دار المعارف، بغداد، 1968م.
❖ السَّبعة في القراءات، ابن مجاهد، أَحمد بن موسى بن العباس التّميميّ، أَبُو بكر بن مجاهد البغداديّ (ت 324هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط 2، 1400هـ .
❖ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، أَبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ(ت 392 هـ)، تحقيق: د. محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل و د. أَحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلميَّة – بيروت- لبنان، ط 1، 1421هـ - 2000م.
❖ سفر السَّعادة وسفير الإفادة، علم الدِّين السَّخاويّ، أَبو الحسن عليّ بن مُحمّد بن عبد الصَّمد الهمدانيّ المصريّ الشَّافعيّ(ت 643 هـ)، المحقق: د. مُحمّد الدَّالي، دار صادر، ط 2، 1995م.
❖ سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ العثمانيّ (ت 1067هـ)، تحقيق: د . محمُود عبد القادر الأَرناؤوط، إشراف: أَكمل الدِّين إحسان أَوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدِّين أَويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، 2010م.
❖ سنن أَبي داود، أَبو داود سليمان بن الأَشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأَزدي السِّجِسْتانيّ (ت 275هـ)، المحقق: مُحمّد محيّي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا – بيروت، د. ط، د.ت.
❖ سير أَعلام النبلاء شمس الدِّين، محمّد بن أَحمد بن عثمان الذَّهبيّ (ت 748هـ)، تحقيق: د. حسين أسد ود. شعيب الأَرناءوط، بإشراف: شعيب الأَرناءوط، مؤسسة الرِّسالة، ط 3، 1985م.

❖ الشَّافية في علم التَّصريف (ومعها الوافية نظم الشَّافية للنيساري)، ابن الحاجب، جمال الدّين، أَبُو عَمْرو، عثمان بن عمر الدَّوينيّ النّحويّ(ت 646 هـ) تحقيق: د. حسن أَحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ط 1، 1995م.
❖ الشَّافية في علمي التَّصريف والخط، ابن الحاجب، جمال الدَّين، عثمان بن عُمَر بن أبي بكر (ت 646 هـ)، المحقق: د. صالح عبد العظيم الشَّاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط 1، 2010م.
❖ الشَّاهد وأَصل النَّحو في كتاب سِيبويه، د. خديجة الحَديثيّ، مطبوعات جامعة الكويت، 1947م.
❖ شجرة النَّور الزَّكيَّة في طبقات المالكيَّة، مُحمّد بن مُحمّد بن عمر مخلوف، علّق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ـ لبنان، ط 1، 2003 م.
❖ شذرات الذَّهب في أَخبار من ذهب، عبد الحي بن أَحمد بن مُحمّد ابن العماد الحنبليّ(ت1089هـ)، تحقيق: د. محمود الأَرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط1، 1986م.
❖ شرح ابن النَّاظم على أَلفية ابن مالك، بدر الدِّين مُحمّد ابن جمال الدِّين مُحمّد بن مالك (ت 686هـ)، المحقق: د. مُحمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميَّة، ط 1، 2000م.
❖ شرح أَبيات سيبويه، السِّيرافيّ، يوسف بن أَبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أَبو محمد السّيرافيّ (ت 385هـ)، المحقق: د. محمّد عليّ الرّيح هاشم، مكتبة الكليات الأَزهريَّة- دار الفكر للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهرة – مصر، 1974م.
❖ شرح أَبيات مغني اللّبيب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (1030 هـ - 1093هـ)، المحقق: عبد العزيز رباح ـ أَحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتّراث، بيروت، ط (جـ 1 - 4) الثّانية، (جـ 5 - 8 الأُولى)، عدة سنوات (1393 - 1414 هـ).
❖ شرح الأَشمونِيّ على أَلفية ابن مالك المُسَمَّى: منهج السّالك إلى أَلفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت- لبنان، ط 1، 1955م.
❖ شرح الإمام الفارضي على أَلفية ابن مالك، العلّامة شمس الدَّين محمّد الحنبليّ (ت 981 هـ)، المحقق: أَبو الكميت، محمّد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميَّة، لبنان – بيروت، ط 1، 2018 م.
❖ شرح التّسهيل للمراديّ(القسم النّحويّ) ، تحقيق: محمّد عبد النّبيّ محمّد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصور، ط 1، 2006م.

❖ شرح التَّصريح على التَّوضيح أَو التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو، خالد بن عبد الله بن أَبي بكر بن محمّد الجرجاويّ الأزهريّ، زين الدّين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، دار الكتب العلميَّة -بيروت-لبنان، ط 1، 2000م.
❖ شرح التَّصريف، أَبو القاسم عمر بن ثابت الثّمانينيّ (ت 442هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد، ط 1، 1419هـ-1999م.
❖ شرح التّعريف بضروري التَّصريف، ابن إيّاز (ت 681 هـ)، تحقيق : د. هادي نهر و د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع – الأردن، ط 1، 2002 م.
❖ شرح الجمل، ابن عصفور، أَبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد(ت 669هـ)، تحقيق: فوّاز الشّعّار، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 1، 1998م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذيّ، محمد بن الحسن(ت 686 هـ)، تحقيق: د. محمّد محيّى الدّين عبد الحميد ومحمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، 1975م.
❖ شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدّين الأَستراباذي، حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسيني(ت 715هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود، مكتبة الثّقافة الدّينية، ط 1، 2004م.
❖ شرح الشَّافية للجاربرديّ(مجموعة الشَّافية من علمي الصّرف والخط) ، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د. ت.
❖ شرح الشَّواهد الشَّعريَّة في أُمّات الكتب النَّحويَّة (لأربعة آلاف شاهد شعريَ)، مُحمّد بن محمّد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 2007م.
❖ شرح عيون كتاب سيبويه، أَبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسيّ القرطبيّ (ت401هـ)، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللّطيف عبد ربه، مطبعة حسّان، القاهرة، ط 1، 1984م.
❖ شرح قطر النَّدى وبل الصّدى، ابن هشام الأَنصاريّ، أَبو محمّد عبد الله، جمال الدّين(ت761هـ)، المحقق: محمّد محيّى الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجاريَّة الكبرى، مصر، ط 11، 1963م.
❖ شرح الكافية الشَّافية، ابن مالك، أَبُو عبد الله محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطّائيّ(ت672هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أَحمد هريدي، جامعة أُمّ القرى مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلاميّ، مكّة المُكرَّمة، ط 1، 1982م.

❖ شرح كتاب سيبويه، السّيرافيّ، أبو سعيد السَيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: د. أَحمد حسن مهدليّ، د. عليّ سيّد عليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبينان، ط 1، 2008م.
❖ شرح اللُّمع في النَّحو، الواسطيّ الضّير، القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطيّ الضّرير(قبل 469هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد ورمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2000م.
❖ شرح المفصل للزّمخشريّ(شرح المفصل لابن يعيش)، ابن يعيش، يعيش بن عليّ بن يعيش ابن أَبي السّرايا(ت 643هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 1، 2001م.
❖ شرح الملوكي في التَّصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، المكتبة العربيَّة، حلب، ط 1، 1973م.
❖ شعر أَبي زيد الطائي، جمعه وحقّقه: د. نوري حمودي القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، د. ط، 1967م.
❖ شعر نصيب بن ربّاح، تحقيق: د. داوُد سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967م.
❖ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميريّ (ت 573 هـ)،المحقق: د .حسين بن عبد الله العمريّ، وآخرون، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط 1، 1420 هـ - 1999م.
❖ الصّاحبيّ في فقه اللُّغة، ابن فارس، أَبُو الحسن أَحمد بن فارس بن زكريا(ت 395هـ)، بتحقيق: د. أَحمد صقر، مؤسّسة المختار للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، ط 1، 2005م.
❖ الصّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، الجوهريّ، أَبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ (ت 393هـ)، تحقيق: د. أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4، 1407 هـ - 1987م.
❖ صحيح البخاري، البخاريّ، أَبُو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (ت 256 هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة – دمشق، ط 5، 1993م.
❖ الصّرف العربيّ أَحكام ومعان، د. محمّد فاضل السّامرائيّ، دار ابن كثير للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ط 1، 2013م.
❖ الصَّرف وعلم الأَصوات، د. ديزيرة سقّال، دار الصَّداقة العربيَّة، بيروت، ط 1، 1996م.

❖ صلة الصِّلة، ابن الزُّبير الغرناطيّ أَبي جعفر أَحمد بن إبراهيم الثَّقفيّ العاصميّ (ت 708 هـ)، تحقيق: د. عبد السَّلام الهرّاس والشّيخ سعيد أَعراب، وزارة الأَوقاف والشّؤون الإسلامية، الرّباط، د. ط، 1993م.
❖ الصَّمّة بن عبد الله القُشيريّ حياته وشعره، جمعه وحقّقه وشرحه وصنع فهارسه، د. خالد عبد الرَّؤوف الجبر، دار المناهج، جامعة البترا، عمّان – الأردن، د. ط، 2003م.
❖ ضرائر الشِّعْر، ابن عصفور، أَبو الحسن عليّ بن مؤمن بن مُحمّد، الحَضْرَميّ الإشبيليّ(ت 669هـ)، المحقق: د. إبراهيم مُحمّد، دار الأَندلُس للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع، ط 1، 1980م.
❖ ضياء السَّالك إلى أَوضح المسالك(صفوة الكلام على توضيح ابن هشام)، محمد عبد العزيز النّجار، مؤسسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط 1، 1999م.
❖ الطَّالع السَّعيد الجامع أَسماء نجباء الصّعيد، أَبُو الفضل جعفر بن ثعلب الأَدفويّ (ت 748 هـ)، تحقيق: د. سعد مُحمّد حسن، الدَّار المصريَّة للتَّأليف والنَّشر، 1966م.
❖ طبقات فحول الشُّعراء، ابن سلّام الجمحيّ، أَبُو عبد الله محمّد بن سلّام بن عبيد الله الجمحيّ(ت 232هـ)، المحقق: د. محمود محمّد شاكر، دار المدني – جدة.
❖ طبقات النَّحويّين واللُّغويّين، أَبو بكر الزّبيديّ، محمّد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزّبيديّ (ت 379هـ)، المحقق: د. محمّد أَبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1984م.
❖ العباب الزَّاخر واللُّباب الفاخر، الصّغانيّ، الحسن بن محمّد بن الحسن الصّغانيّ(ت 650هـ)، تحقيق: د. محمّد حسين آل ياسين، دار الـرّشيد للنَّــشر،
د.ط، د.ت.
❖ العُدّة في إعراب العُمدَة، ابن فرحون المدنيّ، بدر الدّين أَبُو محمّد عبد الله ابن الإمام العلّامة أَبي عبد الله محمّد بن فرحون (ت 769هـ)، تحقيق: أَبو عبد الرّحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاريّ – الدّوحة، ط 1، ط. ت.
❖ العذب النَّمير من مجالس الشَّنقيطيّ في التَّفسير، مُحمّد الأَمين بن مُحمّد المختار بن عبد القادر الجكني الشَّنقيطيّ(ت1393هـ)، المحقق: خالد بن عثمان السَّبت، إشراف بكر أَبو زيد، دار عطاءات العلم (الرِّياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط 5، 2019م.

❖ علل النَّحو، ابن الورّاق، أَبُو الحسن محمّد بن عبد الله بن العّباس(ت 381هـ)، المحقق: د. محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرشد، الرّياض - السّعودية، ط 1، 1420 هـ - 1999م.
❖ علم التَّصريف عند الإمام أَبي البقاء العُكبريّ، د. مجيد خير الله الزّامليّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط 1، 2012م.
❖ عمدة الحفاظ في تفسير أَشرف الألفاظ، السَّمين الحلبي، أَحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم(ت 756 هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميَّة، ط 1، 1996م.
❖ العمدة في محاسن الشِّعر وآدابه، الأَزديّ، تحقيق: محمّد محيّي الدِّين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5، 1401 هـ 1981م.
❖ عمدة الكتاب، أَبُو جعفر النَّحَّاس أَحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ (ت 338 هـ)، المحقق: د. بسّام عبد الوهاب الجابيّ، دار ابن حزم - الجفّان والجابي للطّباعة والنَّشر، ط 1، 2004م.
❖ عنوان الدّرايّة فيمن عرف من العلماء في المائة السّابعة ببجاية، أَحمد بن أَحمد ابن عبد الله بن محمّد، أَبُو العبّاس الغِبْرِيني (ت 714 هـ)، تحقيق: د. عادل نويهض، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، 1979م.
❖ غاية النّهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزري، محمّد بن محمّد(ت 833 هـ)، تحقيق: برجستراسر وبرتزل، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 1، 2006م.
❖ غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أَبو إسحاق (ت 285هـ)، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمّد العايد، جامعة أُمّ القرى - مكّة المُكرَّمة، ط 1، 1405هـ.
❖ غريب الحديث، الخطابيّ، أَبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم بن الخطّاب (ت 388 هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، دار الفكر – دمشق، د. ط، 1982م.
❖ غريب القرآن، ابن قتيبة، أَبُو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت 276هـ)، المحقق: أَحمد صقر، دار الكتب العلميَّة، 1978م.
❖ الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدّين أَبُو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدّمشقيّ العلائيّ (ت 761هـ)، المحقق: حسن موسى الشّاعر، دار البشير – عمان، ط 1، 1990م.
❖ الفصيح، ثعلب، أَبُو العباس أَحمد بن يحيى بن زيد بن سيار(ت 291هـ)، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مدكور، دار المعارف.

❖ الفعل وزمانه وأَبنيته، د. إبراهيم السّامرائيّ، مطبعة العاني، بغداد، د. ط، 1966م.
❖ فهرس ابن غازي، محمد بن أَحمد بن محمّد بن غازي المكناسيّ (ت 919 هـ)، تحقيق: د. محمّد الزّاهيّ، دار المغرب للتّأليف والتّرجمة والنّشر، الدّار البيضاء-المغرب، د. ط، 1979 م.
❖ فوات الوفيات، محمَّد بن شاكر الكتبي (ت764 هـ) تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر- بيروت، ط 1، 1973م.
❖ في تصريف الأَسماء، د. أَمين عليّ السّيّد، مكتبة الزّهراء، ط 1، 1994م.
❖ في التّعريب والمعرب، ابن أَبي الوحش، أَبو محمّد عبد الله بن بَرّي بن عبد الجبار المقدسيّ الأصل المصريّ(ت 582هـ)، المحقق: د. إبراهيم السّامرائيّ، مؤسسة الرّسالة – بيروت.
❖ في النَّحو العربيّ، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزوميّ، دار الرّائد العربيّ، بيروت – لبنان، ط 2، 1986م.
❖ القياس في النحَو العربيَ: نشأته وتطوره، د, سعيد جاسم الزّبيديّ، دار الشّروق للنَّشر والتَّوزيع، عمّان- الأردن، ط 1، 1997م.
❖ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أَبي الرّبيع الأَندلُسِيّ، عبيد الله بن أَحمد بن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ السّبتيّ (ت 688هـ)، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرّشيد للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيَّة السّعوديَّة – الرّياض، ط1، 2001م.
❖ الكامل في اللُّغة والأَدب، محمد بن يزيد المُبرّد، أَبُو العبّاس (ت 285هـ)، المحقق: محمّد أَبُو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ – القاهرة، ط 3، 1997م.
❖ الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: د. عبد السَّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.
❖ كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، الحسين بن أَحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ)، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة ، د. ط، 1360 هـ- 1941م.
❖ كتاب الأَلفاظ، ابن السّكّيت، أَبُو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، المحقق: د. فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1، 1998م.
❖ كتاب التَّعريفات، الجرجانيّ، عليّ بن مُحمّد بن عليّ الزَّين الشَّريف (ت 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 1، 1403هـ -1983م.

❖ كتاب الجمل في النَّحو: أَبو القاسم عبد الرّحمن الزَّجَّاجيّ (ت 340هـ)، تحقيق: د. عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرِّسالة- دار الأمل، بيروت، ط 1، 1984م.
❖ كتاب الحروف، أَبو نصر الفارابيّ(ت 339هـ)، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت – لبنان.
❖ كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السَّيِّد البطليوسيّ، أَبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السّيّد البطليوسيّ(ت 521هـ)،تحقيق: د. سعيد عبد الكريم سعوديّ، دار الطّليعة للطّباعة والنَّشر، بيروت، د.ت.
❖ كتاب العين، أَبو عبد الرَّحمن الخليل بن أَحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ (ت 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزوميّ، د إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت- لبنان، د. ط، د.ت.
❖ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذانيّ (ت 643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدّين الفتيح، دار الزَّمان للنَّشر والتَّوزيع، المدينة المنوّرة ـ المملكة العربيَّة السّعوديّة، ط 1، 2006 م.
❖ كتاب الوافي بالوفيات، صلاح الدِّين خليل بن أَيبك الصّفديّ(ت 764هـ)، تحقيق واعتناء: أَحمد الأَرناؤوط و د. تركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت- لبنان، ط 1، 2000م.
❖ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، جامع العلوم، أَبو الحسن عليّ بن الحسين الأَصبهانيّ الباقولي(ت543هـ)، تحقيق: د. محمد أَحمد الدَّاليّ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة، القاهرة.
❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة، أَبو البقاء الحنفيّ، أَيوب بن موسى الحسينيّ(ت 1094هـ)، المحقق: د. عدنان درويش ود. محمّد المصريّ، مؤسّسة الرِّسالة – بيروت، د. ط ، د. ت.
❖ الكنّاش في فني النَّحو والصَّرف، أَبو الفداء، عماد الدَّين إسماعيل بن عليّ بن محمُود (ت 732هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصريَّة للطباعة والنَّشر، بيروت – لبنان، 2000م.
❖ كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الأَلفاظ، أَبُو يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت (244 هـ): أَبو زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التّبريزي (ت 502هـ)، تحقيق: لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيّين، بيروت 1895م.
❖ كنز الدَّرر وجامع الغرر، أَبُو بكر بن عبد الله بن أَيبك الدواداريّ (ت بعد 736 هـ)، تحقيق: دوروتيا كرافولسكي، عيسى البابي الحلبي، 1413هـ - 1992م.

❖ الكنز اللُّغويّ في اللِّسان العربيّ، ابن السّكّيت، أَبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، المحقق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.
❖ اللُّباب في علل البناء والإعراب، العُكبريّ، أَبُو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكبري (ت 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان و غازي مختار طليمات، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1995م.
❖ اللّباب في علوم الكتاب، أَبُو حفص عمر بن عليّ بن عادل الدّمشقيّ (ت بعد 880هـ) تحقيق وتعليق: الّشيخ أَحمد عبد الموجود، عليّ محمّد معوض وآخرين، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنات، ط 1، 1998م.
❖ لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين ابن منظور الأَنصاريّ(ت 711هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار صادر. بيروت، د. ط، د. ت.
❖ اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها، د. تَمَّام حسّان، دار الثّقافة، طبعة 1994م.
❖ اللّمحة في شرح الملحة، ابن الصّائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أَبي بكر الجذاميّ أَبُو عبد الله، شمس الدّين(ت 720هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصَّاعديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيَّة السّعوديّة، ط 1، 2004م.
❖ اللُّمع في العربيَّة، أَبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت 392هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثَّقافيَّة – الكويت، د. ط، د. ت.
❖ ليس في كلام العرب، ابن خالويه، أَبو عبد الله الحسين بن أَحمد بن خالويه(ت 370هـ)، المحقق: د. أَحمد عبد الغفور عطار، مكّة المُكرَّمة، ط 2، 1979م.
❖ المبدع في التَّصريف، أَبُو حيّان الأَندلُسيّ، تحقيق: د, عبد الحميد السّيّد طلب، مكتبة دار العروبة للنَّشر والتَّوزيع، الكويت، ط 1، 1982م.
❖ مجاز القرآن، أَبُو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ البصريّ (ت 209هـ) ، تحقيق: د. محمّد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
❖ مجالس ثعلب، ثعلب، أَبو العبّاس يحيى بن أَحمد ثعلب (ت 291هـ)، تحقيق: د. عبد السَّلام هارون، مطبعة دار المعارف، ط 2، 1949م.
❖ مجالس العلماء، أَبُو القاسم الزّجّاجيّ، عبد الرّحمن بن إسحاق البغداديّ (ت 337هـ)، المحقق: عبد السَّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، دار الرّفاعيّ ـ الرّياض، ط 2، 1983م.
❖ مجمع الأَمثال، أَبو الفضل أَحمد بن محمّد بن إبراهيم الميدانيّ النّيسابوريّ (ت 518 هـ)، المحقق: محمّد محيّى الدِّين عبد الحميد، دار المعرفة ـ بيروت، لبنان.

❖ مجمل اللُّغة لابن فارس، ابن فارس، أَبُو الحسين أَحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرّازيّ(ت 395هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة – بيروت، ط 2، 1986م.
❖ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أَبُو موسى محمّد بن عمر بن أَحمد بن عمر بن محمّد الأَصبهانيّ(ت 581هـ)، المحقق: د. عبد الكريم العزباويّ، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أُمّ القرى، مكّة المُكرَّمة، ط 1، 1988م.
❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، أَبُو الفتح عثمان بن جنّي(ت 392هـ)، تحقيق، د. عليّ النّجدي ناصف، وآخرون، وزارة الأَوقاف- المجلس الأَعلى للشّؤون الإسلامية- لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، مصر- القاهرة، 1389هـ - 1969م.
❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أَبُو محمّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرَّحمن بن تمام بن عطية الأَندَلُسيّ (ت 542هـ)، المحقق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميَّة – بيروت، د. ط، د. ت.
❖ المحكم والمحيط الأَعظم، ابن سيده، أَبُو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (458 هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداويّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1421 هـ-2000م.
❖ مختصر المنال في الجواب والسّؤال، الفاسيّ، محمّد بن الحسن بن محمّد، تحقيق: د. عليّ حسين البواب، مكتبة الثَّقافة الدّينيَّة، د. ط، 2000م.
❖ المخصص، ابن سيده، أَبُو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده المرسيّ (ت 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفّال، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط 1، 1996م.
❖ المدارس النَّحويَّة، د. خديجة الحَديثيّ، دار الأَمل للنَّشر والتَّوزيع، الأردن- أَربد، ط 3، 2001م.
❖ المدارس النَّحويَّة، شوقي ضيف، أَحمد شوقي عبد السّلام ضيف (ت 1426هـ)، دار المعارف، مصر، ط 7 ، د.ت.
❖ مدرسة البصرة النَّحويَّة نشأتها وتطورها، د. عبد الحميد السّيّد، دار المعارف، مصر، ط 1، 1968م.
❖ المذكر والمؤنّث، أَبو بكر الأَنباريّ، محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار بن الحسن بن بيان (ت 328 هـ)، المحقق: محمّد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التَّواب، جمهورية مصر العربيَّة - وزارة الأَوقاف- المجلس الأَعلى للشّؤون الإسلاميَّة - لجنة إحياء التُّراث، 1401 هـ - 1981م.

❖ المذكّر والمؤنّث، المُبرّد، أَبُو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأَكبر الثّماليّ الأَزديّ (ت 285هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التّواب، وصلاح الدّين الهادي، مطبعة دار الكتب، د.ط، 1970م.
❖ المزهر في علوم اللُّغة وأَنواعها، السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أَبي بكر السُّيُوطيّ (ت911هـ)، تحقيق: د. فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط 1، 1998م .
❖ المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، المحقق: د. محمد الشاطر أَحمد محمّد أَحمد، مطبعة المدنيّ، ط 1، 1405 هـ - 1985هـ.
❖ المسائل الحلبيات، أَبُو علي الفارسيّ (ت 377 هـ)،المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، ط 1، 1987م.
❖ المسائل الشّيرازيات، أَبو عليّ الفارسيّ(ت 377هـ) ، تحقيق، حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنّشر والتّوزيع، ط 1، 2004م.
❖ المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، بهاء الدّين بن عقيل(ت769هـ)، المحقق: د. محمّد كامل بركات، جامعة أُمّ القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط 1400،1 - 1405هـ.
❖ المستملح من كتاب التّكملة، أَبُو عبد الله محمّد بن أَحمد بن عثمان الذَّهبيّ (ت 748هـ) تحقيق: د. بَشَّار عَوَّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت - لبنان، ط 1، 2008م.
❖ مسند الإمام أَحمد بن حنبل، الإمام أَحمد بن حنبل (ت241هـ) تحقيق: شعيب الأَناؤوط، وآخرون، مؤسسة الرِّسالة، بيروت- لبنان، ط 1، 2001م.
❖ مشكل إعراب القرآن، أَبو محمّد مكي بن أَبي طالب حَمّوش بن محمّد بن مختار القيسي القيرواني(ت 437هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ مصابيح الجامع، محمّد بن أَبي بكر بن عمر بن أَبي بكر بن محمّد، المخزوميّ القرشيّ، بدر الدّين المعروف بالدّماميني(ت 827 هـ)، تحقيق: نور الدّين طالب، دار النّوادر، سوريا، ط 1، 2009م.
❖ المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أَبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تحقيق ودراسة: د. محمّد بن حمود الدّعجانيّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة - السّعودية، ط 1، 1429 هـ - 2008م.
❖ المطلع على أَلفاظ المقنع، شمس الدّين، أَبُو عبد الله محمّد بن أَبي الفتح بن أَبي الفضل البعليّ(ت 709 هـ)، المحقق: د. محمود الأَرناؤوط ود. ياسين محمود الخطيب، مكتبة السَّوادي للتَّوزيع، ط 1، 2003م.

❖ المعارف، ابن قتيبة، أَبُو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت 276 هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط 2، 1992م.
❖ معاني القرآن، أَبو جعفر النّحّاس أَحمد بن محمّد (ت 338 هـ)، المحقق: محمّد عليّ الصّابونيّ، جامعة أُمّ القرى - مكّة المُكرَّمة، ط 1، د. ت.
❖ معاني القرآن للأَخفش، أَبو الحسن الأَخفش الأَوسط(ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1990م.
❖ معاني القرآن، للفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منـظور الـفرّاء (ت207هـ) تحقيق: د. أَحمد يوسف النّجاتيّ ومحمّد عليّ النّجار وعبد الفتّاح الشّلبيّ، دار المصريَّة للتَّأليف والتَّرجمة، مصر، ط 1، د. ت.
❖ معاني القرآن وإعرابه، أَبو إسحاق الزّجّاج، إبراهيم بن السّريّ بن سهل(ت 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط 1، 1988م.
❖ معجم الأُدباء (إرشاد الأَريب إلى معرفة الأَديب)، ياقوت الحمويّ، شهاب الدّين أُبَو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرّوميّ الحمويّ (ت 626هـ) تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط 1، 1993م.
❖ معجم البلدان، شهاب الدّين أَبُو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، ط 2، 1995م.
❖ معجم تاريخ التّراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات، إعداد: علي الرّضا قره بلوط وأَحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري - تركيا، ط 1، 2001 م.
❖ معجم ديوان الأدب، أَبُو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابيّ(ت 350هـ)، تحقيق: د. أَحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أَنيس، مؤسسة دار الشّعب للصّحافة والطّباعة والنّشر، القاهرة، 2003 م.
❖ معجم المؤلِّفين تراجم مصنفي الكتب العربيَّة، عمر رضا كحالة (ت 1408هـ)، مكتبة المثنى و دار إحياء التَّراث العربيّ، بيروت، د. ط، د. ت.
❖ المعجم المُخْتَصّ بِالمُحَدِّثين، الذّهبيّ، شمس الدّين محمّد بن أَحمد بن عثمان الذَّهبيّ (ت748هـ)، تحقيق: د. مُحمّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصَّديق، الطَّائف، ط 1، 1988م.
❖ مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب، عبد الله بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله ابن يوسف، أَبُو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومُحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6، د. ت.

❖ مفاتيح الغيب (التّفسير الكبير)، فخر الدِّين الرَّازيّ، أَبُو عبد الله مُحمّد بن عمر ابن الحسن بن الحسين التّيميّ الرَّازيّ(ت 606هـ)، دار إحياء التُّراث العربيّ – بيروت، ط 3، 1420هـ.
❖ المفتاح في الصَّرف، الجرجانيّ، أَبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد(ت 471هـ)، تحقيق: عليّ توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، مؤسسة الرّسالة - بيروت، ط 1، 1987م.
❖ المفردات في غريب القرآن، الرَّاغب الأَصفهانيّ، أَبُو القاسم الحسين بن مُحمّد(ت502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الدّاوديّ، دار القلم، الدَّار الشَّاميّة - دمشق بيروت، ط 1، 1412هـ.
❖ المفصل في صنعة الإعراب، الزّمخشريّ، أَبُو القاسم محمود بن عمرو بن أَحمد، الزّمخشريّ جار الله (ت 538هـ)، المحقق: د. عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م.
❖ المفصَّل في علم العربيّة، الزَّمخشريّ، أَبُو القاسم محمود بن عمرو بن أَحمد، جار الله الزّمخشريّ(ت 538هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمّار للنَّشر والتَّوزيع، عمّان – الأردن، ط 1، 2004م.
❖ المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح أَلفية ابن مالك)، أَبُو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (ت790 هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أُمّ القرى، مكَّة المُكرَّمة، ط 1، 2007م.
❖ المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الأَلفية (شرح الشَّواهد الكبرى)، العينيّ، بدر الدِّين محمُود بن أَحمد بن موسى العينيّ (ت855 هـ)، تحقيق: عليّ مُحمّد فاخر، وآخرين، دار السَّلام للطّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة، القاهرة - مصر، ط 1، 2010م.
❖ مقامات الحريريّ، أَبُو مُحمّد القاسم بن عليّ الحريريّ (ت 516هـ)، مطبعة المعارف، بيروت، 1873م.
❖ المقتصد في شرح التَّكملة، لعبد القاهر الجرجانيّ (ت 471هـ)، تحقيق: د. أَحمد ابن عبدالله بن إبراهيم الدّويش، عمادة البحث العلميّ بجامعة الإمام مُحمّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، ط 1، 2007م.
❖ المقتضب، المُبرّد، أَبُو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأَكبر الثَّماليّ الأَزديّ (ت 285هـ)، المحقق: د. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.
❖ المُقتفي على كتاب الرّوضتين (المعروف بتاريخ البرزاليّ)، علم الدّين أَبُو محمّد القاسم بن محمّد بن يوسف البرزاليّ الإشبيليّ الدّمشقيّ (ت 739هـ) ،

تحقيق: د. عمر عبد السّلام تدمري، المكتبة العصريَّة، بيروت، ط 1، 2006م.
❖ المقرب في النّحو، ابن عصفور، أَبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد(ت 669هـ)، تحقيق: د. أَحمد عبد السّتّار الجواريّ ود. عبد الله الجبُوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1972م.
❖ المقصور والممدود، ابن ولّاد، أَبو العبّاس أَحمد بن محمّد بن الوليد التميمي المصري (ت 332هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، 1900م.
❖ المقصور والممدود، أَبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت356 هـ)، المحقق: د. أَحمد عبد المجيد هريدي (أَبُو نهلة)، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1999 م.
❖ المقصور والممدود، الفرّاء، أَبو زكريا يحيى الفرّاء(ت207هـ)، أَخرجه أَوّل مرّة عبد العزيز الميمنيّ، عارضه بنسخة جديدة وزاد في حواشيه وصنع فهارسه: د. عبد الإله النَّبهان ود. محمّد خيري البقاعيّ، دار قتيبة، د. ط، 1983م.
❖ المقفّى الكبير، المقريزيّ، تقي الدِّين تقي الدِّين (ت 845 هـ)، تحقيق: د. مُحمّد اليعلاويّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت ـ لبنان، ط 2، 2006م.
❖ مكانة الخليل بن أَحمد في النَّحو العربيّ، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنَّشر والتَّوزيع، عمّان، ط 1، 1984م.
❖ المُلخّص في ضبط قوانين العربيَّة، ابن أَبي الرَّبيع الأَندلُسِيّ، عبيد الله بن أَحمد ابن عبيد الله القرشيّ الإشبيليّ السَّبتيّ (ت 688هـ)، تحقيق: د. عليّ بن سلطان الحكميّ، دار كنوز المعرفة للنَّشر والتَّوزيع، عمّان، ط1، 2024م.
❖ الممتع الكبير في التَّصريف، أَبُو الحسن ابن عصفور، عليّ بن مؤمن بن مُحمّد، الحَضْرَمي الإشبيلي(ت 669هـ)، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، نشر: مكتبة لبنان، ط 1، 1996م.
❖ المناهل الصَّافية إلى كشف معاني الشَّافية، ابن الغياث، لطف الله بن محمّد (ت 1035هـ)، تحقيق، د. عبد الرَّحمن محمّد شاهين، دار مرجان للطّباعة، 1984م.
❖ المنتحل، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، المحقق: الشيخ أحمد أَبو عليّ، المطبعة التجاريّة ـ الإسكندرية، د. ط، 1319هـ - 1901م.
❖ المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النَّمل، عليّ بن الحسن الهُنائي الأَزديّ، أَبو الحسن (ت بعد 309هـ)، المحقق: د .محمّد بن أَحمد العمريّ، جامعة أُمّ القرى ـ معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلاميِ، ط 1، 1989م.

❖ المنصف لابن جنّي (شرح تصريف المازنيّ)، ابن جنِّي، أَبُو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: د. محمّد عبد القادر أَحمد عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 2، 2014.
❖ المنهاج في شرح جمل الزّجّاجيّ، يحيى بن حمزة العلويّ(ت749هـ)، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرَّشيد- ناشرون، المملكة العربيّة السّعودية- الرّياض، ط 1، 2009م.
❖ منهج الزّمخشريّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه، للدُّكتور مصطفى الصّاويّ الجوينيّ، دار المعارف ، مصر، ط2، 1968م.
❖ منهج السَّالك في الكلام على أَلفية ابن مالك، أَبو حيَّان الأَندلُسيّ(ت 745هـ)، تحقيق: سيدني جلازر، دار أَضواء السَّلف، نيوهيفن كونيتيكت- أَمريكا، ط 1، 1947م.
❖ الموجز في مراجع التَّراجم والبلدان والمصنَّفات وتعريفات العلوم، تأليف: د. محمود محمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1985م.
❖ الموسوعة الميسرة في تراجم أَئمّة التفسير والإقراء والنّحو واللُّغة، جمع وإعداد: وليد القيسيّ وإياد القيسيّ، وآخرون، صادرة عن مجلة الحكمة – بريطانيا، ط 1، 2003م.
❖ موقف النَّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف، خديجة الحديثيّ، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام- الجمهوريّة العراقيَّة، دار الرَّشيد، 1981م.
❖ النّبوغ المغربيّ في الأَدب العربيّ، عبد الله كنّون الحسنيّ (ت 1409هـ)، ط 2، د. ت.
❖ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أَبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أَحمد السّهيليّ (ت 581هـ)، الناشر: دار الكتب العلميَّة – بيروت، ط 1، 1992م.
❖ النَّحو العربيّ العِلّة النَّحويَّة نشأتها وتطورها، مازن المبارك، ط 2، 1971م.
❖ النَّحو العربيّ، نقد وبناء، د. إبراهيم السَّامرائي، دار الصَّادق، بيروت، د.ط، د.ت.
❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أَبُو البركات الأنَباريّ، عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأَنصاريّ(ت 577هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السَّامرائيّ، مكتبة المنار، الزَّرقاء - الأُردن ، ط 3، 1985م.
❖ نشأة النَّحو وتاريخ أَشهر النُّحاة، الشَّيخ مُحمّد الطَّنطاويّ، تحقيق: أَبُو مُحمّد عبد الرَّحمن بن مُحمّد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التُّراث الإسلاميّ، ط 1، 2005م.

❖ النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ، شمس الدِّين أَبُو الخير ابن الجزريّ، مُحمّد بن مُحمّد بن يوسف (ت 833 هـ)، تـحقيق: د. مُحمّد عليّ الضَّبّاع، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط1، 1998م.
❖ نفح الطَّيب من غصن الأَندلس الرَّطيب وذكر وزيرها لسان الدِّين بن الخطيب، شهاب الدِّين أَحمد بن مُحمّد المقري التَّلمسانيّ (ت 1041هـ)، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر بيروت، د. ط، 1968م.
❖ النَّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أَبياته وغريبه، الأَعلم الشَّنتمريّ، أَبو الحجّاح يوسف بن سليمان بن عيسى(ت476هـ)، تحقيق: د. رشيد بلحبيب، المملكة المغربيَّة- وزارة الأَوقاف والشّؤون الإسلاميَّة، 1999م.
❖ نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج، أَحمد بابا بن أَحمد بن الفقيه الحاج أَحمد بن عمر ابن محمّد التّنبكتيّ السّودانيّ، أَبُو العبّاس (ت 1036هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد عبد الله الهرَّامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، ط 2، 2000م.
❖ الهداية إلى بلوغ النَّهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأَحكامه وجمل من فنون علومه، أَبو مُحمّد مكي بن أَبي طالب حَمّوش بن مُحمّد بن مختار القيسي(ت 437هـ)، التَّحقيق: مجموعة رسائل جامعيَّة بكلّيّة الدَّراسات العليا والبحث العلميّ جامعة الشَّارقة، بإشراف د: الشَّاهد البوشيخي، جامعة الشَّارقة، ط 1، 2008م.
❖ هدية العارفين أَسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1339هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، 1951 م، وأَعادت طبعه: دار إحياء التَّراث العربي، بيروت - لبنان.
❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبَي بكر السُّيُوطيّ (ت911هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التَّوفيقية- مصر، د. ط، د. ت.
❖ والمقرّب ومعه مثل المقرّب، ابن عصفور، أَبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد(ت 669هـ)، تحقيق: د. عادل أَحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميَّة، بيروت – لبنان، ط 1، 1998م.
❖ الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي الجرجانيّ، أَبُو الحسن عليّ بن عبد العزير القاضي الجرجانيّ (ت 392هـ)، تحقيق: محمّد أَبُو الفضل إبراهيم وعليّ محمد البجاويّ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط 4، مصر، 1966م.

❖ وفيات الأَعيان وأَنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، شمس الدّين أَحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أَبي بكر (ت 681هـ)، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.

ثانيًا: الرَّسائل والأَطاريح الجامعيَّة:

❖ ابن مالك صرفيًّا، سالم جاري، رسالة ماجستير، كلّيّة التّربيّة – ابن رشد، جامعة بغداد، 1996م.
❖ الاستدراك الأُصولي دراسة تأصيليَّة تطبيقيَّة على المصنَّفات الأُصوليَّة من القرن الثَّالث إلى القرن الرَّابع عشر هجريًا، إيمان بنت سالم قبوس، رسالة دكتوراه في أُصُول الفقه، كلية الشَّريعة والدِّراسات الإِسلاميَّة، جامعة أُمّ القرى، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، 2015م.
❖ الأُصول النَّحويَّة عند ابن هشام الأَنصاريّ، أَطروحة دكتوراه، مُحمّد رضا عيّاض، جامعة قاصدي مرياح – ورقة، كلّيّة الآداب واللُّغات، 2014-2015م.
❖ توجيه اللُّمع لابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) - دراسة لغويَّة نحويَّة، رعد كريم حسن، رسالة ماجستير، كلّيّة التَّربية - جامعة ديالى، ٢٠٠٨م.
❖ حاشيتان من حواشي ابن هشام على أَلفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، رسالة دكتوراه، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السَّريّع، قسم اللُّغويَّات -كليَّة اللُّغة العربيَّة- الجامعة الإِسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، 1439 - 1440هـ.
❖ الدَّراسات الصَّرفيَّة عند العرب منذ نشأتها حتّى نهاية القرن الرَّابع الهجريّ، نهاد فليح حسن، رسالة دكتوراه، كلّيّة الآداب –جامعة المستنصريّة، 1415هـ–1995م.
❖ الدَّرس الصَّرفيّ في شرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار، عبد الرَّضّا جواد خيال، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلّيّة التَّربيّة، 1417هـ–1997م.
❖ العلل النَّحويَّة عند ابن أَبي الرَّبيع في كتاب البسيط، مُحمّد بن حسين بن عازب، رسالة ماجستير ، كلّيّة اللُّغة العربيَّة، جامعة أُمّ القرى، 2014م.
❖ السَّماع عند النُّحاة في ضوء علم اللُّغة الحديث، رسالة ماجستير، مهند رحيم جاسم، جامعة القادسية، كلّيّة الآداب، 1424هـ–2003م.
❖ شرح الجمل لابن بابشاذ (شرح كتاب جمل الزَّجَّاجيّ- تأليف طاهر بن أَحمد ابن بابشاذ (ت469هـ) دراسة وتحقيق، حسين علي لفته السَّعديّ، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلّيّة الآداب، 2003م.

❖ شرح الجمل لابن الفخّار، تحقيق: حمّاد بن مُحمَّد حامد الثَّماليّ، رسالة دكتوراه، كلّيّة اللُّغة العربيَّة، جامعة أُمّ القرى، ١٤٠٩هـ – 1410هـ.
❖ الكافية في شرح الشَّافية، للسَّاكنانيّ، محمود بن محمّد بن عليّ بن محمود للآرانيّ السَّاكنانيّ، تحقيق: د. عبد الله بن محمد مبارك العتيبي، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوّرة،1417-1418هـ.
❖ المباحث اللّغويَّة والنَّحويَّة في شرح اللُّمع للواسطيّ الضَّرير(توفي قبل 469هـ) دراسة وتحليل، عمّار أَحمد حسن الحمدانيّ، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كّليّة التّربيّة الأَساسيّة، 1434 هـ -2013م.
❖ المثنّى وجمعا التَّصحيح دراسة تطبيقيَّة في الجزء الثَّاني من القرآن الكريم، فتحية عبَّاس، رسالة ماجستير، جامعة أَمدرمان الإسلاميّ، كلّيّة الدَّراسات العليا- كلّيّة اللُّغة العربيّة، 2003م.
❖ المنتخب الأَكمل على كتاب الجمل لمُحمّد بن أَحمد الأَنصاريّ الإشبيليّ الشَّهير بالخفّاف (ت703هـ). تحقيق أَحمد بويا ولد الشَّيخ مُحمّد تقي الله. رسالة دكتوراه، جامعة أُمّ القرى، 1412هـ- 1991م.
❖ موصل النَّبيل إلى نحو التَّسهيل لخالد بن عبد الله الأَزهري تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، ثريا عبد السَّميع إسماعيل، جامعة أُمّ القرى، مكّة المُكرَّمة- السّعودية، ط 1418،1هـ - 1998م.

ثالثًا: الدَّوريّات:

1- كتب برامج العلماء في الأَندلُس، عبد العزيز الأَهوانيّ، مجلة معهد المخطوطات، المجلد الأَوّل ص111 – القاهرة، 1955م.

Abstract

The thesis, entitled (Morphological Studies in the Book of Al-Mulakhkhas in Establishing the Rules of Arabic) by Ibn Abi Al-Rabi' Al-Andalusi, d. 688 AH, deals in this study with the book of a great scholar from the scholars of Andalusia, whom scholars agreed was the imam of grammar in his time; Because of his great stature in the Arabic language, I began with an introduction comprising three main points: The first: his personal biography, in which I discussed his nickname, name, title, lineage, birth, upbringing, and death. The second point: his scholarly biography, in which I discussed his culture, scholarly standing, teachers, students, and works. The third point: I gave a general description of the book "Al-Mulakhkhas". The first chapter, entitled "The Methodology of Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi and His Sources," explains his approach to presenting his morphological material. It comprises two sections. In the first, I present Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi's methods of presenting his morphological material, and in the second, I present Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi's sources of prominent figures and books, arranged according to the date of their authors' deaths. Since the first chapter serves as the initial starting point for understanding his scientific methodology—how he reasoned, deduced rulings, and presented his morphological material—a second chapter was produced to explore the principles and foundations upon which the author built his morphological material. This second chapter, titled "The Evidences of the Art of Grammar According to Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi," comprises five sections: the first section, "Attribution," represented by evidence from the Holy Quran, variant readings, Hadith, poetry, and prose; the second section,

"Analogy"; and the third section, "The Morphological Reason," which discusses the reasons Ibn Abi al-Rabi' used to justify his issues. The fourth topic is morphology; the seventh topic is consensus.

The second topic is continuity of the existing state; and the third topic is consensus. As for the third chapter, it came under the title: Morphological Effort in Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi, and in it I explained the morphological effort of a scholar whose work testifies to the breadth of his knowledge and his extensive expertise in the field of morphology. It included seven topics in which Ibn Abi al-Rabi' had a clear position, discussing, analyzing, and favoring what he approved and rejecting what he did not approve of. These are: the first topic: the morphological scale, the second topic: the conjugation of nouns, the third topic: the conjugation of verbs, the fourth topic: verbal nouns, the fifth topic: diminutives, the sixth topic: nisba (attributive adjectives), and the seventh topic: elision. The fourth chapter, entitled "The Scholarly Personality of Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi," comprised five sections: the first section, his unique opinions; the second section, his stance on matters of morphological disagreement; the third section, his influence and impact, which included two subsections: his influence by scholars and his influence on later scholars; the fourth section, his ability to argue and debate; and the fifth section, criticisms of Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi, which included two subsections: scholars' criticisms of Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi and the researcher's own criticisms. I concluded with a summary of the most important findings I reached in this research.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
Wasit University
College of Education For Humanities
Department of Arabic Language

Morphological Studies in Ibn Abi al-Rabi' al-Andalusi's (d. 688AH) Summary of the Rules of Arabic Grammar

A thesis submitted by the student

Dalal Wasmi Shalaqa al-Quraishi

to the College of Education for Human Sciences at Wasit University, as partial fulfillment of the requirements for the Master's degree in Arabic Language and Literature

Supervised by Professor

Dr. Ali Hassan Abdul Hussein al-Dalfi

AH 1447 2026 CE